جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ/تاريخ حديث

الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية في العراق ١٩٦٤-١٩٦٨ دراسة تاريخية

رسالة تقدمت بها الطالبة

نغم هادي محسن

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء قسم التاريخ وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث.

بإشراف

الاستاذ الدكتور عدي حاتم عبد الزهره المفرجي

1445هـ 2023م

﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ
خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ
ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ
عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة العلق

الآية(1-5)

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ(**الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية في العراق ١٩٦٤- ١٩٦٨ "دراسة تاريخية"**) التي قدمتها الطالبة (**نغم هادي محسن**) قد جرى بأشرافي في قسم التاريخ / كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء ، وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث .

التوقيع

المشرف : أ. د. عدي حاتم عبد الزهره المفرجي

التاريخ : ٢٠٢٣/١٠/٢٩

بناء على ترشيح المشرف العلمي ، وتقرير الخبير العلمي ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع

رئيس القسم التاريخ

أ. د محمد مهدي الشبري

التاريخ : ١/ ١١/ ٢٠٢٣

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(**الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية في العراق ١٩٦٤-١٩٦٨ "دراسة تاريخية"**) وقد ناقشنا الطالبة (**نغم هادي محسن**) في محتوياتها وفيما لهُ علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير ( ) .

التوقيع :

الاسم:أ. د .حاتم راهي ناصر

الكلية :جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية

رئيساً

التاريخ : /٢٣/١٠/٢٠٢٣

التوقيع :

الاسم : أ.د .علي عبد المطلب حمود

الكلية : جامعة الكوفة/ كلية التربية بنات

عضواً

التاريخ : /٥/١٠/٢٠٢٣

التوقيع :

الاسم : أ. د. عدي حاتم عبد الزهرة

الكلية : جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية

عضواً ومشرفا

التاريخ : /٢٤/١٠/٢٠٢٣

التوقيع:

الاسم : أ.م.د. علاء عباس نعمة

الكلية: جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية

عضواً

التاريخ: /٢٤/١٠/٢٠٢٣

مصادقة مجلس الكلية :

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء في جلسته ( ) بتاريخ ( ) على قرار لجنة المناقشة .

الاستاذ الدكتور حسن حبيب عزر الكريطي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة كربلاء

التاريخ: /٢٧/١١/٢٠٢٣

الاهـــــــــــــداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

الى من وهبوني الحياة والامل والدي ووالدتي

الى من كانوا خير عونٍ لي في رحلة بحثي زوجي(علي) واختيّ (شفاء وهبه)

الى ابنائي الاحباء (ضرغام وابنور)

الى اخي العزيز الشهيد علي (تغمده الله بواسعِ رحمته)

والى كل من قدم لي العون والمساعدة

الباحثة

الشكر والامتنان

بعد ان وفقني الله وانعم علي بإكمال رسالتي لا يسعني الا ان اقدم جزيل الشكر والامتنان الى مشرفي الاستاذ الفاضل الدكتور (عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي) لقبوله الاشراف على رسالتي و الذي لم يدخر جهداً في رفدها بإرشاداته وتوجيهاته .

كما اتقدم بالشكر والعرفان الى اساتذتي في السنة التحضيرية (أ.د علي الحسناوي و أ.د حاتم راهي و أ.د علي طاهر و أ.د حيدر طالب و أ.د حسين جبار و أ.د عدي الهاشمي و أ.د حيدر صبري و أ.د باسم الغانمي و أ.م .د سلام المسعودي و أ.م.د كاظم الاسدي و أ.م.د فلاح حسن و أ.م زينب كاظم)

واتقدم بالشكر الى المؤسسات العلمية وكوادرها في دار الكتب والوثائق الوطنية والمكتبة المركزية في جامعة بغداد ، ومكتبة جامعة كربلاء ، ومكتبة الروضتين الحسينية والعباسية .

الباحثة

قائمة المختصرات

الكلمة	الرمز
دار الكتب والوثائق	د.ك.و
صفحة	ص
جزء	ج
عدد	ع
مجلد	مج
دون تاريخ	د.ت
دون مكان	د.م

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	ب
2	اقرار المشرف	ج
3	اقرار الخبير اللغوي	د
4	اقرار الخبير العلمي الاول	هـ
5	اقرار الخبير العلمي الاول	و
6	اقرار لجنة المناقشة	ز
7	الاهداء	ح
8	الشكر والتقدير	ط
9	قائمة المختصرات	ي
10	فهرس المحتويات	ك-م
11	فهرس الجداول	ن
12	المقدمة	1-7
13	التمهيد الاشتراكية في العراق	9-31
14	وصول عبد السلام عارف الى السلطة واصدار قوانين التأميم	9-12
15	اولاً: الاسباب الداخلية	12-16
16	ثانياً: الاسباب الخارجية	16-18
17	ثالثاً: قوانين التأميم الاشتراكية14تموز 1964	18-31
18	الفصل الاول الاثار الاقتصادية لقوانين التأميم الاشتراكية1964-1968	33-82

19	المبحث الاول الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية على القطاعين العام والخاص	69-33
20	اولاً: القطاع التجاري	45-34
21	ثانياً: القطاع الصناعي	57-45
22	ثالثاً: القطاع المصرفي	64-57
23	رابعاً: قطاع التأمين	69-64
24	المبحث الثاني الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية على النشاطات الاقتصادية الفاعلة	82-70
25	اولاً: الغرف التجارية	76-71
26	ثانياً: المصرف الصناعي	78-76
27	ثالثاً :الصيرفة	79-78
28	رابعاً: قانون تنظيم اوضاع بعض الشركات رقم 103لسنة1964	81-79
29	خامساً: الدخل القومي	82-81
30	الفصل الثاني الاثار الاجتماعية لقوانين التأميم الاشتراكية 1964-1968	121-82
31	المبحث الاول اثر قوانين التأميم الاشتراكية على الطبقة العاملة	104-82
32	اولاً: مشاركة العمال في مجالس الادارة	86-83
33	ثانياً: المؤسسة الثقافية	87-86
34	ثالثاً: توزيع الارباح	92-87
35	رابعاً: مؤسسة الاستثمارات العمالية	93-92
36	خامساً: الحركة النقابية	98-93
37	سادساً: الضمان الاجتماعي	98
38	سابعاً: صندوق الضمان الصحي	99
39	ثامناً: عدالة الخدمة الوظيفية والاجور	104-99

40	المبحث الثاني الفئة البرجوازية وقوانين التأميم الاشتراكية	121-106
41	اولاً: بداية ظهور الفئة البرجوازية	110-106
42	ثانياً: البرجوازية وقوانين التأميم الاشتراكية	116-110
43	ثالثاً: تعويض ما تم تأميمه	118-116
44	رابعاً: التوظيف السياسي للسلطة الخاص بقوانين التأميم الاشتراكية	121-118
45	الفصل الثالث الاثار السياسية لقوانين التأميم الاشتراكية 1964-1968	184-125
46	المبحث الاول محاولات الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة عن طريق الاشتراكية	150-125 143-125
47	أ:اتفاقية التنسيق السياسي المشترك 26ايار 1964	147-143
48	ب:اتفاقية القيادة السياسية الموحدة 1964	150-147
49	المبحث الثاني موقف القوى الداخلية والخارجية من قوانين التأميم الاشتراكية	184-151
50	اولاً: موقف الاوساط الاسلامية والسياسية في العراق من قوانين التأميم الاشتراكية	175-148
51	١-موقف المرجعية الدينية ورجال الدين في النجف الاشرف من قوانين التأميم	158-151
52	2- موقف القوى الاسلامية الاخرى	161-158
53	3-التنظيمات السياسية وموقفها من الاشتراكية	166-161
54	4-موقف القوى السياسية الاخرى	169-166
55	5-موقف القوى الانقلابية ١٩٦٥-١٩٦٨من قوانين التأميم الاشتراكية	175-169
56	ثانياً: قوانين التأميم الاشتراكية والقوى الخارجية	184-175
57	١-موقف القوى العربية من قوانين التأميم الاشتراكية	177-175
58	٢-الدول الكبرى وقوانين التأميم الاشتراكية	184-177
59	أ-الاتحاد السوفيتي	181-177

60	ب-المملكة المتحدة	182-181
61	ج-الولايات المتحدة الامريكية	184-182
62	الخاتمة	190-186
63	الملاحق	211-192
64	المصادر والمراجع	231-212
65	ملخص بالإنكليزية	b

ثبت الجداول

ت	الموضوع	الصفحة
1	الشركات التجارية والصناعية التي شملتها قوانين التأميم الاشتراكية	24-23
2	شركات التأمين التي تم تأميمها	25-24
3	البنوك التي تم تأميمها	28
4	مبيعات منشآت المؤسسة العامة للتجارة خلال السنوات 1965-1966-1967	39
5	تطور المؤسسة العامة للتجارة في مجال الاستيراد	41
6	المصالح الصناعية الحكومية التي الحقت بالمؤسسة العامة للصناعة الى جانب الشركات المؤممة	47
7	مقارنة بين انتاج ومبيعات المنشآت الصناعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية خلال 11شهر بعد التأميم مع المدة المماثلة قبل التأميم	52
8	العلاقة بين القطاع العام والخاص في الصناعة التحويلية قبل التأميم وبعده	55
9	التطورات الائتمانية خلال سنة من التأميم	63
10	مجمل اقساط ووثائق التأمين خلال الاعوام 1963-1964-1965	66
11	مقارنة بين اقساط فروع التأمين العامة لعامي 1965-1966	68
12	الارباح التي حققتها الشركات المؤممة والمصالح التابعة للمؤسسة الاقتصادية خلال 8 اشهر ونصف	90-88

13	ازدياد المعامل خلال المدة 1932-1939	108

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على ابي القاسم محمد واله الطاهرين ... وبعد ؛

كان لقوانين التأميم الاشتراكية الصادرة في 14 تموز 1964 اثر كبير في مجتمع العراق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فقد غيرت شكل وطبيعة النظام الاقتصادي من رأسمالي لتجعله يسير على خطى الاشتراكية ، فتحول القطاع العام من عنصر ضعيف الى المهيمن والمسيطر ، وفرضت الدولة سيطرتها على الاقتصاد واصبحت المتحكمة فيه .

أدعى عبد السلام عارف والحكومة برئاسة طاهر يحيى ان الغاية من هذه القوانين تحقيق العدالة الاجتماعية ، والتنمية الاقتصادية ، وانصاف فئات الشعب العراقي الكادحة ولا سيما الطبقة العاملة ، التي استقبلتها في بداية الامر بفرح ، الا انهُ سرعان ما ظهرت اثارها السلبية ، أذ لم يخلو تطبيق قوانين التأميم من الاخطاء التي شكلت عبئاً عليها الى جانب ظروف واسباب صدورها ، دفعت مشرعيها الى التهرب من مسؤوليتها ، فلم يكن الهدف من هذه القوانين تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية فقط ، بل كان الهدف الاساسي هو استمرار عبد السلام عارف في الحكم من خلال كسب تأييد القوميين وتحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، اي انها كانت ذات مغزى سياسي في الاساس.

من هنا جاءت اهمية هذه الدراسة لما تركته قوانين التأميم من اثار سواء كانت ايجابية او سلبية على المجتمع العراقي ، كان لابد من الوقوف عندها ودراستها وتوثيق اثارها ، ولاسيما أن الدراسات الاكاديمية لم تسلط الضوء عليها بالشكل الكافي، فقد كانت هناك دوافع عدة دفعت الباحثة لدراسة الموضوع ، كان اولها : هل حققت قوانين التأميم الاشتراكية التنمية الاقتصادية من زيادة في الانتاج والارباح

وتوسع في الاستثمار والتي كان مخطط لها ، ام انها كانت سبباً في تهريب رؤوس الاموال ومحاربة القطاع الخاص؟ ، والدافع الثاني : معرفة تأثير هذه القوانين على النشاطات الاقتصادية الفاعلة ، وكان الدافع الثالث : معرفة هل حققت قوانين التأميم الاشتراكية العدالة الاجتماعية من خلال منح الطبقة العاملة حقوقها ؟، وهل استفادت هذه الطبقة من هذه الحقوق؟ ، وماهي الفئات الاجتماعية التي تضررت من القوانين؟ ، وكان الدافع الرابع : هل تحققت الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ،وعلى الاقل تحقيق غايتها السياسية؟.

قسمت الرسالة على مقدمة وتمهيد وثلاث فصول وخاتمة وملاحق ، فكان التمهيد بعنوان (الاشتراكية في العراق)، والذي تناول كيفية وصول عبد السلام عارف الى السلطة، والخطوات التمهيدية لإصدار قوانين التأميم الاشتراكية ،واهم الاسباب التي دفعته لإصدارها ، وقوانين التأميم ، وعالج الفصل الاول الاثار الاقتصادية لقوانين التأميم الاشتراكية ، وكيف اثرت على القطاع العام والخاص ايجاباً وسلباً(التجاري و الصناعي و المصرفي والتأمين) ، وعلى النشاطات الاقتصادية .

كرست الفصل الثاني لدراسة الاثار الاجتماعية لقوانين التأميم الاشتراكية ، وبالتحديد اثارها على الطبقة العاملة والمكاسب التي حققتها و استحداث مؤسسات خدمية لها، والفئة البرجوازية التي تضررت من هذه القوانين ، والتعويضات التي تعهدت الدولة بدفعها للمتضررين من القوانين ، وتحدث الفصل الثالث عن الاثار السياسية لقوانين التأميم الاشتراكية ، والسعي لتحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ،مبينةَ الاسباب التي دفعت كل من عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف للسعي لتحقيق الوحدة ، وموقف الاوساط الداخلية الاسلامية والسياسية من القوانين ،

وكيف استقبلتها الاوساط الخارجية ، وتضمنت الخاتمة ابرز استنتاجات الباحثة ، اما الملاحق فهي لبعض الوثائق وجدول والصور تتعلق بموضوع الرسالة .

اعتمدت الباحثة على جملة من المصادر التي اغنت الرسالة بالمعلومات الغزيرة من وثائق غير منشورة ، ووثائق منشورة ، والكتب الوثائقية ، والرسائل والاطاريح الجامعية ، والكتب العربية والمعربة ، والبحوث العلمية والدوريات من صحف ومجلات ونشرات .

كان في مقدمة المصادر **(الوثائق غير منشورة)** التي تضمنت نص اتفاقية مجلس الرئاسة المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة ، ونص قانون الاتحاد الاشتراكي العراقي ، فضلاً عن وثائق شخصيه تعود الى المكتبة الشخصية لجمال طاهر يحيى ،اما **(الوثائق المنشورة)** فكانت تقارير صادرة من الوزارات مثل وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة ، وكذلك تقارير صادرة من البنك المركزي العراقي والمؤسسات العامة (الصناعة ،التجارة، التأمين) اغنت الرسالة بمعلومات مهمه عن تطور الاقتصاد خلال تلك المدة من زيادة الانتاج او الارباح وتطور عمل الشركات والمؤسسات وزيادة الاستثمار .

اما **(الكتب الوثائقية)** ، فكان كتاب (العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد 1959-1973) لمؤيد الونداوي ، والذي أفادتْ منه الباحثة في معرفة طبيعة النظام السياسي في العراق و توجهاته الخارجية ، و الكتاب الوثائقي الثاني هو بريطانيا ولعبة السلطة في العراق لطارق مجيد تقي العقيلي ، والذي كان له الفضل في معرفة موقف بريطانيا من قوانين التأميم وتطور علاقة العراق بالاتحاد السوفيتي ،ولاسيما بعد تبنيه الاشتراكية واصدار قوانين التأميم ، وبعض الاسباب الغير المعُلنة والخفية لإصدار قوانين التأميم الاشتراكية .

شكلت (**الرسائل والاطاريح الجامعية)** عنصراً مهماً ،أذ زودت الرسالة بمعلومات غنية غطت جوانب مهمة من الرسالة اذكر منها ، رسالة الماجستير الموسومة (العراق والسياسة العربية 1963–1968) للباحث علي شيت محمود ، والتي قدمت معلومات مهمة عن علاقات العراق بالدول العربية ولاسيما الجمهورية العربية المتحدة ، وموقف الاطراف السياسية منها ، ورسالة الماجستير المعنونه ب(تطور القطاع العام في العراق مع اشارة خاصة للقطاع العام في التجارة الخارجية) للباحث تقي عبد سالم العاني والتي احتوت على معلومات قيمة عن تطور التجارة في العراق ولاسيما التابعة للقطاع العام خلال مدة الرسالة ، واطروحة (التطورات الاقتصادية في العراق 1963–1968) للباحث حميد فجر ذياب الدليمي والتي اغنت الرسالة بمعلومات مهمة عن الاقتصاد العراقي وتطور القطاع العام والخاص ولاسيما في (التجارة والصناعة) .

اعتمدت الباحثة على **(مصادر)** عدة منها (القطاع العام وافاق التطور الاشتراكي في العراق) لصفاء الحافظ الذي اغنى الرسالة بكثير من المعلومات عن القطاع العام والخاص خلال مدة الرسالة، واثر قوانين التأميم سواء في التجارة والصناعة والقطاع المصرفي والتأمين وكذلك اثرها الاجتماعي ، و(تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1968) بأجزائه (7–8–9–10) لجعفر عباس حميدي ، و(العهد العارفي في العراق 1963–1968) لعلياء محمد حسين الزبيدي الذي رفد الرسالة بمعلومات مهمة عن اهم التطورات السياسية في العراق ، والتي ترتبط بموضوع الرسالة ، وشكلت **(المذكرات)** ماده مهمة تمكنت الباحثة عن طريقها بيان وجهة نظر مؤلفيها، والذين عاصروا الحدث مثل(العراق في سنوات الستين 1960–1968) لصبحي عبد الحميد ، و(حصاد الثورة)لعبد الكريم فرحان ، و(رجل من زمن الثائرين) لهادي خماس .

اما (**البحوث العلمية المنشورة**)التي كانت لها صلة بموضوع الدراسة منها تاريخ الحركة العمالية في العراق لإبراهيم خليل احمد العلاف ، والحركة العمالية في العراق دراسة في اتجاهاتها السياسية لحسين ماجد سليمان ، والتي أفادتْ منها الباحثة في معرفة موقف الطبقة العاملة من قوانين التأميم واثر هذه القوانين عليها ، وتجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة لعلي عبد المنعم السيد.

أفادتْ الباحثة من (**الدوريات**) وهي ثلاثة انواع ، (**الصحف**)التي كانت لها اهميتها من خلال متابعتها اليومية للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل صحيفة الجمهورية والعرب وصوت العمال ، و (**المجلات**) مثل مجلة التجارة والاقتصادي والتي كان لها دور كبيرة في بيان موقف غرفة تجارة بغداد وجمعية الاقتصاديين العراقيين من قرارات التأميم من خلال المذكرات التي اصدرتها، و(**النشرات**) مثل النشرات الفصلية الصادرة من البنك المركزي العراقي في معرفة اثار التأميم على الاجراءات والعمليات المصرفية وتطورها .

وقد واجهت الطالبة صعوبات عدة منها مرض كورونا ، وقلة الوثائق غير المنشورة التي لم تستطع الباحثة الحصول عليها ، وقلة المصادر التي كتبت عن الاشتراكية في العراق خلال مدة الدراسة بشكل عام وقوانين التأميم الاشتراكية بشكل خاص ، كذلك صعوبة جمع المادة فقد تعرض الكثير منها الى التلف وخاصة الصحف ، وكذلك تعرضها للسرقة والفقدان نتيجة حرب 2003 والاحتلال الامريكي للعراق أذ تعرض كثير منها الى التلف والحرق والسرقة .

وفي الختام يشرفني أنْ اضع ثمرة جهدي البسيط و المتواضع بين يدي اساتذتي المحترمين اعضاء لجنة المناقشة لتقويم هذه الرسالة لتزداد رصانتها العلمية و لتكون قد أسهمت مساهمة بسيطة في سدٍّ ثغرةٍ من تاريخ العراق الحديث والمعاصر .

التمهيد

الاشتراكية في العراق

وصول عبد السلام عارف الى السلطة واصدار قوانين التأميم

- **اولاً: الاسباب الداخلية**
- **ثانياً: الاسباب الخارجية**
- **ثالثاً: قوانين التأميم الاشتراكية 14 تموز 1964**

التمهيد

الاشتراكية في العراق

وصول عبد السلام عارف الى السلطة و اصدار قوانين التأميم الاشتراكية .

شهد العراق بعد تولي حزب البعث السلطة عام 1963 اثر انقلاب 8 شباط 1963[1] فوضى لم يكن لها مثيل ، يرجع ذلك الى اسباب عدّة منها تولي شباب بعثيون ادارة البلاد من دون مؤهلات او خبرة ،واستخدامهم الارهاب ، والبطش ضد معارضيهم فضلاً عن الصراع على السلطة ، والمراكز القيادية بين اعضاء الحزب[2] ، تم الاتفاق بين طاهر يحيى [3] ،وعبد السلام عارف[4] على ضرورة تدخل الجيش لحسم الامر ، فقاد عبد السلام عارف مع مجموعة من

(1) في 8 شباط 1963 قام البعثيين بالانقلاب على عبد الكريم قاسم ،حيث انطلقت ثلاث طائرات من قاعدة الحبانية الجوية، كان يقود الطائرة الاولى الملازم منذر الوندواي ، وكان مخطط ان يقصف مقر عبد الكريم قاسم وتقوم الطائرة الثانية التي كان يقودها الملازم فهد السعدون بحماية معسكر ابي غريب بعد ان سيطر عليه البعثيون ، اما الطائرة الثالثة التي كان يقودها الملازم واثق عبد الله رمضان تقوم بقصف معسكر الرشيد، وسيطرت دبابتان على مبنى الاذاعة في ابو غريب وبعد قتال عنيف استسلم عبد الكريم قاسم ومن معه وتم اعدامه دون محاكمة في ظهر يوم السبت 9 شباط 1963 وتم تعيين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية واحمد حسن البكر رئيساً للوزراء للمزيد ينظر: هادي حسن عليوي ، رجالات العراق الجمهوري من عبد الكريم قاسم الى صدام حسين ، مكتبة المجلة ،بغداد ، 2018 .

(2)علياء محمد حسين الزبيدي ،العهد العارفي في العراق 1963–1968، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ، 2013، ص23–31.

(3) طاهر يحيى (1914–1986) ولد عام 1914 في مدينة تكريت دخل بعد انهاء دراسته المتوسطة عام 1929 دار المعلمين وبعد تخرجه منها عمل معلماً في مدرسة المأمون الابتدائية في بغداد وفي مدرسة الاعظمية الابتدائية التحق بعدها بالمدرسة العسكرية بعد السماح للمعلمين بذلك عام 1935 وتخرج منها عام 1936 برتبة ملازم ثان تولى عدة مناصب عسكرية وكان احد اعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار احيل على التقاعد عام 1957 بعد اثارة الشكوك حوله وبعد ثورة 14 تموز 1958 تم تعيينه مديراً عاماً للشرطة توفي عام 1986 للمزيد ينظر: جمال صبحي طالب ، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر 1914–1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية للبنات ، 2015.

(4) عبد السلام عارف(1921–1966) ولد عام 1921 في بغداد عمل والده بزازاً بعد ان هاجر من الرمادي الى بغداد دخل بعد تخرجه من الثانوية عام 1938 الى الكلية العسكرية التي تخرج منها عام 1941 برتبة ملازم ثان

العسكريين[1] انقلابا عسكريا ناجحا في 18تشرين الثاني 1963[2] ، وقد تمتع عبد السلام عارف بعد هذا الانقلاب بسلطات واسعة أذ شغل مناصب رئيس الجمهورية، والقائد العام للقوات المسلحة ، ورئيس مجلس قيادة الثورة [3] ، واستقبلت الاوساط الشعبية هذا الانقلاب بفرح ، وكان جمال عبد الناصر[4] اول المستبشرين ، وعدّه تصحيحاً لمسار ثورة 14 تموز 1958 ، وذكر امين هويدي[5]

عين مسؤولاً عن حراسة سجن معسكر الرشيد تعاطف مع المعتقلين المشاركين في حركة مايس عام 1941 فتم نقله كضابط استخبارات في البصرة ثم نقل الى الناصرية بعدها الى الكلية العسكرية بعدها عاد الى الخدمة في وحدات الجيش شارك في حرب فلسطين عام 1948جمعته صداقه قوية مع عبد الكريم قاسم دخل كلية الاركان عام 1949 وتخرج منها عام 1951 اصبح عضواً في اللجنة العليا للضباط الاحرار بطلب من عبد الكريم قاسم كان عنصراً مهماً في ثورة 14 تموز 1958 وهو الذي اذاع البيان الاول للثورة وبعد نجاحها اسند اليه منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة شارك في انقلاب 8شباط 1963 ، وقاد انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 واصبح رئيس الجمهورية توفي عام 1966 للمزيد ينظر: علي ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،2005.

(1) شارك في الانقلاب مع عبد السلام عارف عدد من ضباط الجيش منهم اخيه عبد الرحمن عارف وصبحي عبد الحميد واحمد حسن البكر ورشيد مصلح وعبد الكريم فرحان وحردان التكريتي وعبد اللطيف الدراجي وابراهيم فيصل الانصاري :تقى مؤيد فاضل الشيخلي ، الحركات الاسلامية في العراق خلال عهد عبد السلام عارف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية الآداب ، 2016 ، ص188.

(2) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص68-83.

(3) حنا بطاطو ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ت :عقيق الرزاز ،مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، 1992 ، ص341.

(4) جمال عبد الناصر(1918-1970) ولد عام 1918 في مدينة الاسكندرية بمصر بعد اكمال دراسته الابتدائية والثانوية التحق عام 1937 بالكلية الحربية لكنه اخرج منها بعد مشاركته بالاحتجاجات المناهضة للحكومة فدخل كلية الحقوق في جامعة الملك فؤاد (جامعة القاهر حالياً) لكنه تركها بعد سنة وقابل وزير الحربية وطلب مساعدته للانضمام الى الكلية الحربية ونجح بذلك تخرج منها برتبة ملازم ثانٍ ترقى بالمناصب العسكرية كان قائد ثورة1952 التي اسقطت النظام الملكي في مصر توفي عام 1970للمزيد ينظر :غمراني حورية ، شيباح عقيلة ، جمال عبد الناصر والقضايا العربية (1952-1970) اليمن انموذج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانه ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية،الجزائر ،2015.

(5) امين هويدي(1921-2009) ولد عام1921 في مصر بعد اكمال دراسته الابتدائية والثانوية التحق بالكلية الحربية المصرية عام 1939 وتخرج منها عام 1940 برتبة ملازم ثان انظم الى تنظيم الضباط الاحرار عام 1951 شارك في ثورة 23 تموز1952 تسلم عدة مناصب عسكرية وحكومية مارس دوراً مهماً في الاحداث

السفير المصري في العراق انه سلم رسالة من جمال عبد الناصر للرئيس عبد السلام عارف مهنئاً اياه على نجاح الانقلاب[1].

كُلف طاهر يحيى من قبل عبد السلام عارف بتشكيل وزارته الاولى ،وجاء اختيارهُ لهذا المنصب لتوجهاته المشابهة لتوجهات عبد السلام عارف فكلٌ منهما ضابط عسكري، كما ان طاهر عندما اشترك في انقلاب 8 شباط 1963 لم يكن مقتنعاً بمبادئ حزب البعث لكنة اراد التخلص من عبد الكريم قاسم ،وقد بذل جهد كبير لتحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة[2] ،حتى ان تقارير السفارة البريطانية وصفته بأنه ذات ميول ناصرية[3] ، واشارت هذه التقارير ايضاً ان حكومة طاهر يحيى ضمت عناصر عسكرية شغلت المناصب الرئيسة بينما شغل البعثيون المعتدلون مناصب قليلة[4] ، وقد تضمن البرنامج الحكومي لوزارة طاهر يحيى في الجانب الاقتصادي دعمها للقطاعين العام ،والخاص في الصناعة ،والزراعة ،والتجارة كما اشار الى الاشتراكية العربية[5]،ومؤكداً العمل على رفع مستوى المعيشة للفرد ، وزيادة دخله ، وتنظيم الثروة

السياسية في العراق خلال فترة حكم الاخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف بعد ان اصبح سفيراً لمصر في بغداد له عدد من المؤلفات السياسية توفي عام 2009 للمزيد ينظر : عبد الله خليل سالم الجبوري ، امين هويدي ودوره السياسي الفكري ،اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة الانبار ، كلية الاداب ، 2021.

(1) محمد حمدي الجعفري، تدخل العسكريين العراقيين في العهد الجمهوري 1958–1968، الدوافع. الأسباب . النتائج ،مكتبة دجلة ،بغداد ،2012 ،ص186 .

(2) اطلق اسم الجمهورية العربية المتحدة على مصر وسوريا بعد عقد اتفاق الوحدة بين البلدين عام 1958 ، واصبح جمال عبد الناصر رئيساً لها انتهت الوحدة بين البلدين عام 1961 بعد انقلاب عبد الكريم النحلاوي واعلن انفصال سوريا عن الوحدة، احتفظت مصر بهذا الاسم حتى عام 1971 حيث اعتمدت اسم جمهورية مصر العربية : اياد خرفوش ، الجمهورية العربية المتحدة حقائق الوحدة والانفصال ، دار عروبة للنشر، د.م ،2014، ص18–28–29.

(3) جمال صبحي طالب، المصدر السابق، ص38–66.

(4) نقلا عن: مؤيد الونداوي ،العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد 1959–1973، مكتبة دجلة، بغداد ، 2019،ص172.

(5) علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق 1958–1968،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة ، كلية الاداب، 1998 ،ص171.

القومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية [1] ، وهي البوادر الاولى التي مهدت اصدار قوانين التأميم الاشتراكية .

كان لإصدار قوانين التأميم الاشتراكية اسباب ودوافع داخلية وخارجية وهي :

اولاً : الاسباب الداخلية

تمثلت هذه الأسباب بوجود شخصيتين كان لهما الدور الابرز في اقناع الرئيس عبد السلام عارف في تبني اصدار هذه القرارات ، الى جانب رغبته في تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ،وهما طاهر يحيى الذي تولى رئاسة الحكومة، والذي كان مؤمنا بالوحدة العربية ،وقد بارك له جمال عبد الناصر تولية هذا المنصب [2] . فنجده قد قدم استقالة حكومته الاولى لوجود بعض الوزراء المعارضين لتوجههُ الاشتراكي، وشكل وزارته الثانية في ليلة 17–18 حزيران 1964 لتحقيق التناغم بين الاقتصاد العراقي والمصري، فكان اهم انجاز حققته وزارته هي القوانين الاشتراكية [3] .

اما الشخصية الثانية هو خير الدين حسيب [4] محافظ البنك المركزي الذي لعب دوراً كبيراً في تحقيق التحول الاشتراكي. بدأ خير الدين حسيب بدراسة تأميم البنوك والشركات منذ حكم البعث عام 1963 لكن اضطراب الاوضاع ،والصراع بين اعضاء الحزب عرقل تقديم هذه الدراسة للسلطة آنذاك ،اهتم خير الدين بتجربة الجمهورية العربية المتحدة ، حتى انه منح قرضاً

(1) علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق 1958–1968، ص171.

(2) جمال صبحي طالب ،المصدر السابق ،ص28 .

(3) علياء محمد حسن الزبيدي ، المصدر السابق ،ص163 .

(4) خير الدين حسيب(1929–2021) ولد في اب 1929 في الموصل اكمل دراسته الثانوية عام 1947 اضطر الى العمل لأعاله عائلته فتأخر في الالتحاق بالجامعة الى عام 1950 دخل كلية التجارة في بغداد وتخرج منها عام 1954 الاول على دفعته ارسلته وزارة النفط بعثه دراسية على نفقتها الى لندن حصل على الماجستير من مدرسة الاقتصاد في لندن وحصل على ماجستير ثانية من مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية عام 1957 كما حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبردج تدرج في المناصب الحكومية حتى اصبح عام 1963 مديراً للبنك المركزي العراقي توفي عام 2021 للمزيد ينظر: عاصم حاكم عباس الجبوري ونضال ابو جواد امانة الكرعاوي ، خير الدين حسيب ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الدولي لمئوية الدولة العراقية ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ،15–16 ايلول 2012؛ ar.m.wikpedia.org

مالياً لها اثناء تولية منصب محافظ البنك المركزي العراقي[1] ،حيث امن لها (5,5)مليون دينار من البنك المركزي ووضعه تحت تصرفها ، عندما احتاجت الى رصيد من العملة الصعبة ، ولم يطالب العراق بها حتى تسلم عبد الرحمن البزاز رئاسة الحكومة عام 1965 [2] ، ولتحقيق غايته اجتمع مع وزير الخارجية العراقي صبحي عبد الحميد[3] في مقر الوزارة واقنعه بضرورة التخلص من السيطرة الاجنبية على قطاع مهم في الاقتصاد العراقي، كما انه استطاع اقناع رئيس الحكومة طاهر يحيى ، ورئيس الجمهورية عبد السلام عارف ، وعندما سُئلَ خير الدين عن كيفية اقناعه للرئيس قال "**قلت للرئيس ان التاريخ حين يذكر رجال الحكم في العالم انما يذكرهم بالنسبة لمنجزاتهم دونما اي اعتبار لمدة حكمهم وان تحقيق الوحدة العربية على اساس الاشتراكية هو وحده الذي يضمن لك مكانة لائقة في التاريخ** "[4] .

بعد تأكيد خير الدين للرئيس عبد السلام عارف على اهمية الاشتراكية لتحقيق التنمية في العراق ،والتي تتفق مع اشتراكية عبد الناصر، شكل الرئيس عبد السلام عارف لجنة وزارية سرية برئاسة خير الدين حسيب وعضوية كل من وزير الاقتصاد عبد العزيز الحافظ [5]، ووزير المالية

---

(1) صبحي عبد الحميد، العراق في سنوات الستينات 1960–1968 ، دار بابل ،العراق ، 2010،ص163؛ عاصم حاكم عباس الجبوري و نضال ابو جواد امانة الكرعاوي ،المصدر السابق، ص5–14.

(2)امين هويدي ، كنت سفيراً في العراق 1963–1965 الفرص الضائعة للوحدة العربية ،ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2017 ، ص224.

(3)صبحي عبد الحميد(1924–2010) ولد عام 1924 عمل بعد انهاء دراسته الثانوية مراقب في مديرية الاشغال العسكرية عام 1944 التحق عام 1945 بالكلية العسكرية التي تخرج منها برتبة ملازم ثان عام 1948 دخل كلية الاركان الحربية وتخرج منها عام 1955 وعين استاذاً فيها عام 1957 انظم الى تنظيم الضباط الاحرار عام 1952 اعتقل بعد حركة الشواف عام 1959 بعدها تم اطلاق سراحه شارك في انقلاب 18تشرين الثاني 1963 وشغل عدة مناصب حكومية غادر العراق بعد انقلاب 17تموز1968 الى مصر شكل عام 2003 حركة التيار القومي العربي له عدة مؤلفات سياسية توفي عام 2010 للمزيد ينظر: صبحي عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص7–8.

(4) نقلاً عن : صبحي عبد الحميد، المصدر السابق ،ص163؛ عاصم حاكم عباس الجبوري و نضال ابو جواد امانة الكرعاوي ،المصدر السابق، ص5–14.

(5) عبد العزيز الحافظ ولد عام 1924 في بغداد وهو اقتصادي وسياسي حاصل على شهادة الدكتوراه في اقتصاديات النفط عمل عميد كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد من عام 1959 الى عام 1960 تولى منصب مدير الشعبة الاقتصادية في مديرية الصناعة العامة التابعة لوزارة الاقتصاد وشغل منصب رئيس ديوان الرقابة المالية شغل منصب وزارة المالية من 12 ايار 1963 الى 3ايلول 1965: ar.m.wikipedia.org

محمد جواد العبوسي[1] ،وقد عملت هذه اللجنة دون علم باقي الوزراء لمدة شهر [2] ، وقد اكدَ عارف عبد الرزاق [3] سرية عمل هذه اللجنة التي كانت مهمتها دراسة تأميم عدد من المصارف والشركات الاهلية التي يكون رأس مالها اكثر من250 الف دينار أو اقل، وتكون خدماتها او منتجاتها ماسه باحتياجات الشعب، وذكر عارف عبد الرزاق ان الرئيس عبد السلام عارف قد دعاه هو وسعيد صليبي[4] وعبد الكريم فرحان[5] ،

---

(1) محمد جواد العبوسي ولد عام 1925 حاصل على شهادة الدكتوراه في اقتصاديات النفط عمل استاذاً في جامعة بغداد بعدها تولى منصب عميد كلية التجارة والاقتصاد بين سنتي 1959–1960 شغل منصب مدير الشعبة الاقتصادية في مديرية الصناعة العامة في وزارة الاقتصاد ، تولى وزارة المالية سنة 1963 ، واصبح وزيراً للتخطيط عام1964للمزيد ينظر :ابراهيم العلاف ، مدونة الكترونية ،13ايلول 2015

http:||wwwallafblogspotcomblogspot.com

(2) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق،ص181.

(3) عارف عبد الرزاق (1921–2007) ولد عام 1921 في الرمادي دخل الثانوية العسكرية عام 1939 بعد ان انهى دراسته المتوسطة التحق بالقوة الجوية بعد ان تخرج من الكلية العسكرية ارسل في بعثة الى لندن للتدريب عام 1943 انظم الى تنظيم الضباط الاحرار، تمت احالته للتقاعد بعد ثورة الشواف عام 1959 الا انه اعيد الى الخدمة وعين امراً لجناح الطيران في قاعدة الحبانيه بعد ان كان امراً للقاعدة كلها شارك في انقلاب 8شباط 1963 قاد محاولتين للانقلاب في عام ضد عبد السلام عارف1965 وعام 1966ضد عبد الرحمن عارف ، اعتقل بعد انقلاب 17 تموز 1968 واطلق سراحه عام1969 وغادر العراق الى مصر توفي عام 2007 للمزيد ينظر: ميثاق حبيب حسين علي المحمدي ، عارف عبد الرزاق ودوره العسكري والسياسي في العراق ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الانبار، كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2012.

(4) سعيد صليبي (1922–1969)ولد عام 1922 في الرمادي التحق بالمدرسة العسكرية عام 1939 بعد اكمال دراسته الابتدائية والمتوسطة بعد ثلاث سنوات انتقل الى الكلية العسكرية وتخرج منها عام 1943 برتبة نائب ضابط استلم عدة مناصب عسكرية شارك في انقلاب 8شباط1963 وبانقلاب 18 تشرين الثاني عام1963 عين امر موقع بغداد الى جانب امر للانضباط العسكري كانت له مكانه مهمه عند كل من عبد السلام وعبد الرحمن عارف عند حدوث انقلاب 17تموز 1968 كان في رحلة علاجية في لندن احيل على التقاعد في 17 ايلول1968 توفي عام 1969 بعد صراع مع المرض للمزيد ينظر : نوفل خلف اسود خليفة السلماني ،سعيد صليبي ودوره في تاريخ العراق المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الانبار ، كلية الاداب ،2016.

(5) عبد الكريم فرحان (1922–2015) ولد عام 1922في الكوت بعد اكمال دراسته الابتدائية والثانوية دخل الكلية العسكرية وتخرج منها عام 1942 برتبة ملازم ثان تمكن من الحصول على شهادة الحقوق من جامعة بغداد عام 1950، دخل كلية الاركان الحربية وتخرج منها عام 1951 انظم الى تنظيم الضباط الاحرار عام 1954 اعتقل عام 1959 بتهمة المشاركة في حركة الشواف شارك في انقلاب 8شباط1963 وعين قائداً للفرقة الاولى

وصبحي عبد الحميد ورشيد مصلح[1] ومحمد مجيد للاجتماع ، وعرض عليهم موضوع التأميم ،بعد ذلك تم عقد اجتماع مشترك مع مجلس الوزراء لبحث القوانين الاشتراكية ،وكان مدير البنك المركزي خير الدين حسيب يجيب عن اسئلة الحاضرين ،واستمر هذا الاجتماع حتى الصباح ووافق الجميع على القوانين الاشتراكية ماعدا رشيد مصلح[2].

لعل سبب رفض رشيد مصلح يعود الى علاقاته الجيدة مع التجار[3] ، وقد ذكر صبحي عبد الحميد في مذكراته ان رشيد مصلح الذي كان وزيراً للداخلية سبق واختلف مع بقية الوزراء ، وكان عليه ان يقدم استقالته لكنه بقي في منصبه ، يوجه النقد للقرارات الاشتراكية في مجالسه الخاصة[4] ، وقد وضح رشيد مصلح سبب رفضه لقوانين التأميم الاشتراكية في رسالة الاستقالة من وزارة المواصلات التي قدمها الى عبد السلام عارف في 1 كانون الاول 1965 فقال " **ذلك العمل سيجلب الخراب الى اقتصاد العراق ،لان عملية التأميم سترهب عدداً من التجار العراقيين وتجعلهم يعادون الحكومة ، فضلاً عن تهريب اموالهم الى الخارج ،وهذا العمل يؤدي الى بلبلة في الوضع العام وفوضى في السوق العراقية .وفي الوقت نفسه يؤدي الى وقوف قطاع كبير من المواطنين ضد الحكومة الوطنية . وموقفهم هذا يقربهم من العناصر المجرمة التي تعمل**

في الموصل شارك في انقلاب 18تشرين الثاني 1963 عين وزيراً للارشاد والثقافة وامين عام للاتحاد الاشتراكي العربي في العراق اعتقل بعد انقلاب 17تموز1968 واطلق سراحة بعد سنتين ونصف غادر العراق الى السوي توفي عام2015 للمزيد ينظر : بكر امير محمد الصفار ، عبد الكريم فرحان ودوره العسكري والسياسي في العراق 1958-1968 ، رسالة ماحستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،2016.

(1)رشيد مصلح(1917-1969) ولد عام 1917 في مدينة تكريت بعد اكمال دراسته الابتدائية والثانوية دخل المدرسة العسكرية عام 1936 وتخرج منها برتبة ملازم ثان استلم عدة مناصب عسكرية احيل على التقاعد بعد فشل حركة عبد الوهاب الشواف عام 1959 ولحقده على عبد الكريم قاسم تقرب من كل العناصر المعادية لهُ لذلك كان احد قادة انقلاب 8شباط 1963 واصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة وحاكماً عسكرياً عاماً ،شارك في انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 الذي قاده عبد السلام عارف واصبح وزيراً للداخلية عام 1963 وزيراً للمواصلات عام 1965 اعتقل بعد انقلاب 17تموز1968وصدر بحقة حكم الاعدام عام 1969 والذي نفذ عام 1970 للمزيد ينظر : انور سعد ابراهيم حسين ، رشيد مصلح ودوره في تاريخ العراق المعاصر (1917-1970) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية للبنات ، 2015.

(2) عارف عبد الرزاق ، بوابات الحقيقة ،دار المعارف ،د.م ، 2020،ص196.

(3) هادي حسن عليوي ، المصدر السابق ، ص289.

(4) صبحي عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص163.

ضدنا في الخفاء . وقد يؤدي هذا التقارب الى تحالف من شأنه التآمر ضد ثورة تشرين المباركة وحينما تركت الوزارة قررت ان اجس نبض الشعب بشأن القرارات التي سُميت اشتراكية (ظلماً وعدواناً على الاشتراكية نفسها) فوجدت ان كل الشعب ضدها واذكر انني في اللقاءات والزيارات والمناسبات التي التقيت فيها بسيادتكم اوضحت لكم رأي بصراحة"[1] .

ايضاً هناك اسباب اقتصادية كان لها دور في اقناع عبد السلام عارف، فقد ذكر خير الدين حسيب في التقرير الذي قدمة في 16 تموز 1965 ان من الاسباب التي دعت لاتخاذ هذه القرارات هو ان اصحاب رؤوس الاموال كانوا يستثمرون الاموال بما يخدم مصالحهم، وكذلك ازدياد المنافسة بينهم ،وميلهم الى المغامرة لتحقيق الربح ،والذي نتج عنه اضعاف المكانة المالية لبعض المصارف، واستغلال الشركات الاهلية للمستهلك ،وقيام اصحاب رأس المال بتهريب الاموال الى الخارج ،وزيادة نفوذ فئة اجتماعية، ومحاولتهم التدخل في سياسة البلاد، وتوجيهها حسب مصالحهم[2] .وهذه بمثابة وسيلة اقناع على الرغم من ابتعادها عن الحقيقة.

ثانياً :الاسباب الخارجية

عادت العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة الى طبيعتها بعد ثورة ٨ شباط 1963، اذ تم توقيع اتفاقية الوحدة في 17 نيسان 1963[3] بين البلدين ، وتعززت هذه العلاقة بعد ثورة 18 تشرين الثاني 1963،واعتبر عام 1964 العصر الذهبي لهذه العلاقة [4].

(1) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري 1958-1968 ،ج8 ،بيت الحكمة ، بغداد ،2004، ص257.

(2) خير الدين حسيب ، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى ، المؤسسة الاقتصادية ،بغداد ،1965، ص4.

(3) اتفاقية الوحدة اتفاقية ثلاثية عقدت بين العراق وسوريا ومصر وتم الاتفاق على ان تكون القيادة فيها قيادة جماعية لكن هذه الاتفاقية تم الغائها بعد اربعة اشهر للمزيد انظر: مجيد خدوري ،العراق الجمهوري ،الدار المتحدة للنشر ،بيروت ،1974،ص278 .

(4) صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق ،" مجلة" جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، ع2،مج17 ،شباط2010 ، ص304 .

رحب جمال عبد الناصر بهذا الانقلاب التي خلصت العراق من حكم البعث، لاعتقاده ان العراق بدون البعث سيحقق تقارباً اكبر مع مصر فتم تعيين اول سفير للجمهورية العربية المتحدة في بغداد بعد الثورة وهو شكري صالح ، بالمقابل نجد عبد السلام عارف يشيد، ويشكر جمال عبد الناصر في خطاب القاه عند زيارته للقاهرة في عام 1964، وقد حضي عبد السلام عارف بمكانة مهمة عند جمال عبدالناصر، اذ توسط لدى الاخير للأفراج عن سيد قطب[1] الداعية الاسلامي المتهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر من السجن [2] .

تم الاتفاق بعد الزيارة التي قام بها عبد السلام الى الجمهورية العربية المتحدة في كانون الثاني 1964، على تنسيق عمل الاجهزة الدستورية بين البلدين ،فتم صياغة دستور مؤقت للعراق من قبل لجنة من الحقوقيين مكون من 106 مادة موزعه على ستة ابواب وكان الكثير من مواد هذا الدستور مطابقة للدستور المصري وبه نفحات اشتراكية[3] ،صدر الدستور المؤقت في 3ايار 1964، ونص على أن "**العراق دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الاسلام** " وقد اكد الدستور في المجال الاقتصادي على " **عصمة الملكية الخاصة وعدم المصادرة الا لأغراض المنفعة العامة على ان تقترن المصادرة بتعويض عادل** " [4] ، وهنا اتجاه صريح نحو الاشتراكية في العراق .

(1)سيد قطب(1906-1966) ولد عام 1906 في مصر هو داعية وكاتب واديب كان عضواً في جماعة الاخوان المسلمون الف 24 كتاب و581 مقال تم اعدامه بتهمة تنظيم سياسي سري مسلح ومحاولة قلب النظام خلال حكم جمال عبد الناصر عام 1966. ar.m.wikipedia.org

(2) علي شيت محمود ، العراق والسياسة العربية 1963-1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، 2009 ،ص48-51 .

(3) جمال صبحي طالب ، المصدر السابق ،ص70-71 ؛ علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ،ص120.

(4) صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق ، ص302.

رغب جمال عبد الناصر باستقرار اوضاع العراق الداخلية لتسهيل تطبيق الاشتراكية[1]، حيث كان ينصح عبد السلام عارف بأنهاء القضية الكردية [2]، حتى لو تطلب ذلك إعطاءهم الحكم الذاتي، وقد بذل جمال عبد الناصر جهوداً مع القيادات الكردية لحل القضية سلمياً حتى انه استطاع اقناع الاتحاد السوفيتي بإيقاف الدعم السياسي والمادي للأكراد [3].

اشترط عبد الناصر على اي دولة تريد الوحدة مع مصر بالتحول الاشتراكي [4] ، فوافق عبد السلام عارف على تبني الاشتراكية بضغط من جمال عبد الناصر لتحقيق الوحدة من جهة، و تفاؤله بما سيحققه النظام الاشتراكي من منافع اقتصادية للعراق من جهة اخرى.

(1) الاشتراكية نظام الملكية المشتركة والتخطيط الاقتصادي على نحو جماعي ، وقد استخدم لفظ الاشتراكية اول مرة في فرنسا في ثلاثينيات القرن الماضي للتعبير عن الحركات الاجتماعية الاصلاحية وقسمت الاشتراكية الى خمس جماعات حسب اساتذة الفكر السياسي وهي جماعة الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية والفوضوية والنقابية والتعاونية واختلفت هذه الجماعات فيما بينها حول اشتراكية الدولة واشتراكية الجماعة للمزيد ينظر: كول ، ت: عبد الحميد الاسلامبولي ، الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، مصر ، د.ت ،ص6-7.

(2) القضية الكردية تعود جذورها الى بداية تأسيس الدولة العراقية فقد كان الاكراد يرغبون بالحصول على الاستقلال الذاتي وتشكيل حكومة كردية وقد استمرت هذه المشكلة خلال حكم عبد الكريم قاسم على الرغم من تحسن العلاقات بين الاكراد والحكومة العراقية في بدايتها واستمرت هذه المشكلة بعد سقوط عبد الكريم قاسم في 8شباط 1963 وخلال حكم عبد السلام عارف للمزيد ينظر: عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، تطور المشكلة الكردية في العراق 1958-1968 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الانبار ،كلية الاداب ،2017.

(3) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق ،ص120؛ سها سلمان علي ،العلاقات العراقية – المصرية بين 1958-1968 ،"مجلة" الدراسات التاريخية والحضارية ،مركز صلاح الدين الايوبي للدراسات التاريخية جامعة تكريت ،ع 23، مج 8، كانون الثاني2016 ، ص420.

(4) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص315..

ثالثاً: قوانين التأميم الاشتراكية 14تموز 1964

اعلن رئيس الحكومة طاهر يحيى بمناسبة الذكرى السادسة لثورة 14تموز 1958 في تمام الساعة التاسعة صباحا قوانين التأميم[1] ، والتي اذيعت من تلفزيون واذاعة الجمهورية العراقية [2]، وذكر العقيد الركن هادي خماس[3] مدير الاستخبارات العسكرية في مذكراته انه في صبيحة 14 تموز 1964 تم اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة من قبل مديرية الاستخبارات والامن العامة لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ [4] ، كذلك ذكر خير الدين حسيب في لقاء له مع وكالة الانباء العراقية نشرته صحيفة الجمهورية ان هناك ثلاث عوامل ساعدت على نجاح تنفيذ هذه القوانين ،العامل الأول هو ان التنفيذ تم وفق خطة مدروسة ،والعامل الثاني هو عنصر المباغتة ،اما العامل الثالث الكفاءة العالية التي ابدتها أجهزة الدولة من ضباط عسكريين ،واستخبارات، وشرطة

---

(1) التأميم : هو نقل ملكية وسائل الانتاج والتبادل من الافراد الى الدولة وتحويلها للمنفعة العامة بدلاً من المنفعة الخاصة ويعتبر التأميم ظاهرة اشتراكية للتخلص من سيطرة الفئة البرجوازية ونفوذها الاقتصادي والسياسي وبدأت فكرة التأميم تظهر وتنتشر بعد الحرب العالمية الاولى (1914–1918) والازمة الاقتصادية العالمية عام 1929 ، وزادت بعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945) واستخدم التأميم في الاتحاد السوفيتي على نطاق واسع : صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في العراق في 14تموز 1964، ص297 ؛ لابد من الاشارة الى انهُ كانت هناك مطالبات من قبل النواب العراقيين لتأميم النفط عام1951 بعد قيام ايران بتأميم النفط في نفس العام :وداد جابر غازي الزويني ، تأميم النفط الايراني وتداعياته على العلاقات الدولية (1951–1953، "مجلة" اداب المستنصرية ، ع 60 ، 31اذار 2013،ص13.

(2) وزارة الثقافة والارشاد ، مجموعة القوانين التي شرعت والخطب التي القيت والمشاريع التي انجزت في الذكرى السادسة لثورة تموز ،وزارة الثقافة والارشاد، بغداد ،1964 ، ص86.

(3) هادي خماس (1925–2020) ولد في بغداد عام 1925 التحق بالكلية الحربية عام 1945 بعد اكماله الدراسة الابتدائية والثانوية وتخرج منها عام 1948 تخرج من كلية الاركان عام 1959 انتمى الى تنظيم الضباط الاحرار عام 1952 شارك في انقلاب 8 شباط 1963 وفي انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 عين مديراً للاستخبارات كما شارك في انقلاب عارف عبد الرزاق 1965 وعام 1966 تعرض للاعتقال بعد انقلاب 17 تموز1968 مرات عديدة كان احد مؤسسي حركة التيار القومي العربي عام 2003 توفي عام 2020 : هادي خماس ، رجل من زمن الثائرين ،ط2، د. م ، د. ت، ص 9–10.

(4) المصدر نفسه ، ص 138.

في التنفيذ ، اذ سيطرت على المؤسسات المؤممة خلال ساعات قليلة[1]. ويبدوا ان الاعداد سبق لهذا الحدث اما قوانين التأميم فهي :

1-قانون المؤسسة الاقتصادية رقم (98) 1964

تم بموجب هذا القانون تشكيل المؤسسة الاقتصادية التي تكون ذات استقلال اداري ومادي مركزها بغداد ،ويرأسها رئيس الوزراء ، والغرض من هذه المؤسسة هو تنمية الاقتصاد القومي من خلال تنشيط القطاع العام أما المؤسسات العامة التابعة لها فهي[2] :

1-المؤسسة العامة للصناعة :تضم جميع المنشآت الصناعية الاستخراجية والتحويلية القائمة الان ،والمؤممة ،والتي سوف تنشأ في المستقبل ،وتمتلك الدولة كامل رأس مالها ،والمشاريع الصناعية التي تساهم الدولة بجزء من رأس المال .

2-المؤسسة العامة للتأمين: وتضم جميع منشآت التأمين.

3-المؤسسة العامة للتجارة : وتشمل جميع المنشآت القائمة الان، والمؤممة ،والتي ستنشأ في المستقبل سواء التي تمتلك الدولة كامل راس المال او تساهم بجزء منه.

4-اي مؤسسة اخرى تقرر الدولة انشاءها بقانون خاص .

يحق للمؤسسة انشاء شركات ومنشآت في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية كما ،ويحق لها الاستقراض من الحكومة والمؤسسات شبة الرسمية، والهيئات الاجنبية ،والحكومات ،والمصارف الوطنية والاجنبية ،والمؤسسات الدولية ،وايضا يكون لها حق الاقراض عموما كما انها تضمن قروض المنشآت التي تساهم بها وتصدق هذه القروض بقانون ،ويحق للمؤسسة تأسيس شركات مساهمة دون ان يشارك بها مؤسسون اخرون بموجب قانون الشركات، ويجوز تداول اسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها[3] .

---

(1)الجمهورية، صحيفة، ع٢٠٢، ١٩تموز١٩٦٤.

(2) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة للسنة 1964 ،مطبعة الحكومة ، بغداد ،1965 ،ص526-527،

(3) المصدر نفسه.

يتكون رأسمال المؤسسة من الموارد الأتية[1]:-

أ-رؤوس اموال الحكومة في المنشآت التابعة للمؤسسات العامة المشار اليها ،والتي تنشأ مستقبلا لتحقيق التنمية الاقتصادية

ب-مساهمة ميزانيات الدولة في زيادة رأسمال المؤسسة.

فيما يتعلق بإدارة المؤسسة فيتولاها مجلس ادارة يكون المسؤول عن ادارة شؤونها ،ووضع السياسة التي تسير عليها المؤسسة ،ويتمتع هذا المجلس بالصلاحيات اللازمة التي يستطيع من خلالها تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها المؤسسة ،كما يتمتع المجلس باستقلال اداري ومادي وفق القانون ويتكون هذا المجلس من الهيكل الاداري التالي[2]:-

1-رئيس مجلس ادارة متفرغ

2-وزير المالية

3-وزير الاقتصاد

4-وزير الصناعة

5-وزير الاقتصاد

6-محافظ البنك المركزي

7-رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للصناعة

8-رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمين

9-رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للتجارة

10-رئيس مجلس ادارة اية مؤسسة عامة يتم انشاؤها مستقبلا

(1)صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع١٧، السنة الاولى،3تشرين الأول ١٩٦٤، ص٢.

(2) المصدر نفسه.

اذا حصل شاغر في رئاسة المجلس فانه يتم انتخاب احد اعضاء المجلس للإدارة[1]. يكون النظام المالي للمؤسسة خاص بها دون التقيد بالأنظمة ،والقوانين المالية والحسابية المعمول بها في الحكومة ،وتبدا سنتها المالية في 1 نيسان وتنتهي في 31 اذار من كل سنة ،ويتم تدقيق حساباتها من قبل مجلس من المدققين القانونيين كما انها تخضع لرقابة الحسابات العامة ،و تستثنى المؤسسة من قانون تنظيم ارباح المؤسسات شبة الرسمية ،وتعامل المؤسسة معاملة الشركات المساهمة لغرض خضوعها لقانون الضريبة ، ويتم تحويل صافي ارباح المنشآت والمبالغ الاحتياطية الى المؤسسة ،ويتم توزيعها كالاتي[2]:-

1-يخصص 25% من مجموع صافي الارباح والمبالغ الاحتياطية الى الميزانية الاعتيادية .

2-يتم دفع الفائدة لحملة الاسهم الذين حولت اسهمهم الى سندات بموجب قانون التأميم .

3-الباقي يتم تخصيصه لتوسيع منشآت المؤسسة او لأنشاء مشروعات لدعم الاقتصاد الوطني ،وتنميته وفق الشكل الذي يقرره المجلس، واهداف الخطة الاقتصادية[3] .

تعفى كافة المكائن والاجهزة والآلات والادوات والمواد الاولية التي تستوردها الوحدات الصناعية التابعة للمؤسسة الصناعية، والتي تمتلك المؤسسة الاقتصادية كامل رأسمالها من الرسوم الكمركية عدا الجلود المدبوغة والورق وورق السكاير والسكر الخام والتبوغ والاقمشة .تمنح الحكومة مبلغ نصف مليون دينار عراقي للمؤسسة على شكل قرض لتسيير اعمالها ريثما يتم تنظيم لائحة النفقات الادارية، وعلاقتها مع المنشآت التابعة لها كما ،ويستمر الموظفون الموجودون في المنشآت التي تمتلك المؤسسة رأسمالها بالتمتع بالراتب والمكافآت[4] ،وتطبق عليهم كافة القوانين والانظمة التي كانت قبل التحاقهم بالمؤسسة الى ان توضع قوانين جديدة تحفظ لهم

(1)صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع١٧، السنة الاولى،3تشرين الأول ١٩٦٤، ص٢.

(2) الصناعي ، "مجلة "فصلية صادرة عن اتحاد الصناعات العراقي ، ع 3 ، السنة الخامسة، ايلول 1964، بغداد،ص112.

(3) التجارة ،"مجلة" تصدرها غرفة تجارة بغداد ، الجزء 3-4،السنة السابعة والعشرون ،ايلول – كانون الاول 1964، ص128-129 .

(4) المصدر نفسه.

حقوقهم .يستمر المدراء العامون للوحدات التابعة للمؤسسات العامة، والتي تمتلك المؤسسة راس مالها بممارسة الصلاحيات المخولة لهم ريثما تصدر قرارات جديدة من المؤسسة [1].

2-قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت رقم (99) لسنة 1964

بموجب هذا القانون تم تأميم جميع شركات التأمين، واعادة التأمين في العراق ،وتأميم الشركات والمنشآت المدرجة لاحقا، وتؤول ملكيتها الى الدولة ،ويتم تحويل اسهمها وراس مالها الى سندات اسمية على الدولة، وبعد خمس عشرة سنة من تاريخ نشر هذا القانون تستحق فائدة 3% سنويا وتكون السندات قابلة للتداول ،ويحق للحكومة ان تطفي هذه السندات كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية بجلسة علنية عن طريق الاقتراع ،ويتم تخصيص 25% من ارباح هذه الشركات لتعويض حملة السندات ، وتكون الاولوية لاصحاب السندات التي لا تزيد قيمتها الاسمية عن (500)دينار، ويحدد سعر التأميم لكل سهم حسب اخر جدول لدى مصرف الرافدين ،او يكون على اساس القيمة الدفترية لصافي الموجودات في يوم صدور هذا القانون [2].

احتفظت الشركات والمنشآت المشار اليها بشكلها القانوني ،واستمرت بمزاولة عملها، ولا تنتقل التزاماتها السابقة للدولة الا في حدود ما آل اليها من اموال تلك الشركات والمنشآت وحقوقها في تاريخ التأميم، وتلحق هذه الشركات والمنشآت بالمؤسسة الاقتصادية التي يحق لها دمج اي شركة او منشآه ، ويحق لها ايضا اعفاء المدير العام او المفوض واعضاء مجلس ادارتها لأي شركة او منشأة وتعيين مدير عام ومجلس مؤقت تابع للمؤسسة الاقتصادية ، ويحق ايضا للمؤسسة تأجيل ديون والتزامات الشركات والمنشآت لمدة اقصاها ثلاثة اشهر، اذا كانت الاسهم التي اصبحت ملكيتها تعود للحكومة مودعة لدى البنوك او غيرها من المؤسسات بصفة تأمين يحل محلها قانون السندات المصدرة مقابلها ، ولا يحق للشركات والبنوك تسليم الاسهم الخاصة بالشركات والمنشآت المؤممة[3]، ويجوز لصاحب العلاقة ان يحصل من المودع لديه على شهادة

(1) التجارة ،"مجلة" تصدرها غرفة تجارة بغداد ، الجزء 3-4،السنة السابعة والعشرون ،ايلول – كانون الاول 1964، ص128-129 .

(2) الجمهورية ، صحيفة ،ع 198، 15تموز ، 1964 ،ص2.

(3) الاقتصادي ،"مجلة" صادرة عن جمعية الاقتصاديين العراقيين ،ع1-2،السنة الخامسة ،اب1964 ،ص154

بما له من اسهم مودعة ،على ان تتضمن هذه الشهادة اسباب الايداع وما قد يكون على الاسهم من حقوق للمودع لدية ويعاقب كل من يقوم بأعمال تخريبية ضد الشركات والمنشآت المؤممة بالإعدام او الاشغال الشاقة وعلى الوزراء تنفيذ هذا القانون من تاريخ صدوره اما الشركات والمنشآت التي تم تنفيذ قانون التأميم بحقها هي [1] :

1-الشركات التجارية والصناعية

عددها ثلاثون شركة سبع وعشرون منها صناعية وثلاثة تجارية تم توضيحها في جدول رقم (1) وهي [2]:

جدول رقم (1)

ت	اسم الشركة	رأس المال عند التأسيس بالدينار العراقي	الموقع
1	شركة اسمنت العراقية	20٠,000	بغداد
2	شركة اسمنت الرافدين	1,000,000	الموصل
3	شركة الاسمنت المحدودة	1,500,000	السماوة
4	شركة اسمنت الفرات	1.250.000	سدةالهندية
5	شركة المواد البنائية العراقية	400,000	بغداد
6	شركة الصناعات العقارية	1,500,000	بغداد
7	شركة صناعة الاسبست	300,000	بغداد
8	شركة الغزل والنسيج العراقية	150,000	بغداد
9	شركة فتاح باشا للغزل والنسيج	150,000	بغداد
10	شركة السجاد العراقية	250,000	بغداد
11	شركة صناعة الجوت العراقية	300,000	بغداد
12	شركة استخراج الزيوت النباتية	300,000	بغداد

(1) الاقتصادي ،"مجلة" صادرة عن جمعية الاقتصاديين العراقيين ،ع1-2،السنة الخامسة ،اب1964 ،ص154

(2) العرب، صحيفة ،ع ٣٢٠، السنة الثانية، ١٥تموز ١٩٦٤؛ صلاح عريبي عباس، قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق، ص٣١٤.

13	شركة الرافدين لصناعة المنظفات	693,966	بغداد
14	شركة منتوجات بذور القطن	750,000	بغداد
15	معمل صابون ومنظفات كافل حسين	693,966	بغداد
16	شركة دخان عبود	200,000	بغداد
17	شركة دخان الرافدين	200,000	بغداد
18	شركة الدخان الاهلية	300,000	بغداد
19	شركة باتا العراقية	500,000	بغداد
20	شركة صناعة الجلود الوطنية	500,000	بغداد
21	شركة طحن حبوب الشمال	200,000	الموصل
22	شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية	250,000	البصرة
23	شركة معامل طحين الدامرجي	200,000	بغداد
24	شركة المطاحن الفنية	388,000	بغداد
25	شركة الرافدين للطحن والتجارة	351,000	بغداد
26	شركة اتحاد مصانع الورق	500,000	بغداد
27	شركة الكبريت المحدودة	500,000	بغداد
28	شركة المخازن العراقية (اورزدي باك)	150,000	بغداد
29	الشركة العراقية للاستيراد والتصدير (كتانه)	250,000	بغداد
30	الشركة الافريقية العراقية التجارية	250,000	بغداد

2-شركات التأمين عددها ثلاث وعشرون وضعتها في جدول رقم (2)[1]

جدول رقم(2)

ت	اسم الشركة	الجنسية	رأس المال الاسمي	رأس المال المدفوع
1	شركة بغداد للتأمين	عراقية	300,00 دينار عراقي	144,000 دينار عراقي
2	شركة الرافدين للتأمين	عراقية	100,000	100,000
3	شركة التأمين الوطنية	عراقية	1,000,000	300,000
4	شركة التأمين العراقية	عراقية	100,000	100,000
5	شركة الاعتماد للتأمين	عراقية	500,000	125,000
6	شركة التأمين التجاري	عراقية	500,000	125,000
7	شركة الرشيد للتأمين	عراقية	10,000	100,000
8	شركة دجلة للتامين	عراقية	10,000	100,000
9	شركة الشروق للتأمين	مصرية	300,000 جنيه مصري	300,000 جنيه مصري
10	شركة مصر للتأمين	مصرية	500,000	500,000
11	شركة التأمين العربية	اردنية	300,000 دينار اردني	299,7دينار اردني
12	شركة الضمان اللبنانية	لبنانية	1.500,000 ليره لبنانية	1,500,000 ليرة لبنانية
13	شركة الاتحاد الوطني	لبنانية	3,000,000	3,000,000
14	شركة ناشنال انشورنس اوف نيوزيلاند	نيوزلندية	2000,000 دينار عراقي	1000,000 دينار عراقي
15	امريكان لايف انشورش	امريكية	1,000,000 دولار	1,000,000 دولار
16	شركة رويال للتامين	انكليزية	300,000 دينار عراقي	29387,2 دينار عراقي
17	شركة اطلس للتأمين	انكليزية	2750	2750

(1) صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق ، ص212-213 .

18	شركة لندن اند بروفنشيال مارين اند جنرال انشورنس	انكليزية	1,000,000	300,000
19	شركة سان انشورنس اوفس	انكليزية	250,000	240,000
20	شركة غارديان للتأمين	انكليزية	100,000	9483,1
21	شركة يونيونانشورنس	انكليزية	450,000	450,000
22	بروفشنال انشورنس	انكليزية	1163,4	1163,4
23	شركة نيوانديا للتامين	هندية	7875	1068,2

بعد اشهر من صدور قرار تأميم شركات التأمين اعلنت الحكومة ان هذا القرار يشمل الشركات العراقية فقط أما الشركات الاجنبية فغير مشمولة [1]، وعليها فقط تصفية اعمالها خلال مدة امدها الى 1 كانون الاول 1964 ، وهذا يتناقض مع نص القانون فقد تضمنت المادة الاولى منه " **تؤمم جميع شركات التأمين واعادة التأمين في العراق** " ، ولعل السبب لهذا التراجع هو الجهد الذي بذلة الرأسماليون الاجانب لدى رئيس المؤسسة العامة للتأمين لإصدار هذا القرار[2] يتضح لنا بأن هذه القوانين لم تكن لتحقيق التنمية الاقتصادية والا لماذا تم استثناء الشركات الاجنبية واقتصرت قوانين التأميم على الشركات العراقية .

3- قانون تأميم البنوك والمصارف التجارية رقم (100) لسنة 1964

تؤمم جميع البنوك والمصارف غير الحكومية الموجودة في العراق بما فيها فروع المصارف الاجنبية وتحول ملكيتها للدولة من ضمنها الاموال المنقولة وغير المنقولة سواء المسجلة باسمها أو باسم مركزها الرئيسي في الخارج اذا كانت اجنبية على ان تحتفظ هذه المصارف بشكلها القانوني الحالي، وتزاول نشاطها الى حين اصدار تشريع خاص بها، وتكون الدولة مسؤولة عن

(1) صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق ،ص312 -313.
(2) المصدر نفسه.

الالتزامات السابق للمصارف ويتم تعويض حاملي اسهم المصارف العراقية والاجنبية المؤممة بسندات اسمية على الدولة يتم دفعها بعد 15 سنة من تاريخ صدور القانون بفائدة تبلغ 3% سنوياً وتكون هذه السندات قابلة للتداول[1] .

ويحق للحكومة اطفاء هذه السندات كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية عن طريق الاقتراع في جلسة علنية باي وقت تشاء ، على ان يتم الاعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الاقل ، ويتم تخصيص 25% من ارباح المصارف المؤممة لتعويض حملة السندات وتكون الاولوية لأصحاب السندات التي تزيد قيمتها الاسمية عن 500 دينار حسب الطريقة التي تقررها المؤسسة العامة للمصارف ، ويكون سعر التأميم لكل سهم حسب اخر جدول لدى مصرف الرافدين او على اساس القيمة الدفترية لصافي الموجودات في يوم التأميم ايهما اقل .[2]

انشاء مؤسسة عامة تدعى المؤسسة العامة للمصارف تكون مستقلة اداريا وماليا تلحق بها المصارف التجارية المؤممة والمصارف التجارية الحكومية الموجودة قبل صدور قانون التأميم ويكون الهدف من هذه المؤسسة[3] :-

1-الاشراف على المصارف المؤممة والمصارف الحكومية.

2-اقرار الموازنات السنوية وحسابات الارباح والخسائر للمصارف التابعة لها وتقديمها للبنك المركزي للمصادقة عليها .

3-ارسال تقارير دورية الى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية عن اعمال المؤسسة والمصارف التابعة لها والمقترحات التي ترى ضرورة تنفيذها للتأكد من قيام المصارف بواجباتها وتنفيذ تعليمات البنك المركزي وتنفيذ قانون مراقبة المصارف .

---

(1) وزارة العدل ، المصدر السابق ،ص540.

(2) الجمهورية ،صحيفة ،ع 199، 16تموز 1964، ص2.

(3) الصناعي ، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ،ع 3 ،السنة الخامسة ،ايلول 1964 ،ص 116.

يحق للمؤسسة العامة للمصارف تأسيس مصارف تجارية لتحقيق التنمية الاقتصادية ولها حق الاستقراض من الحكومة والمؤسسات شبة رسمية والمصارف الاجنبية والحكومات والهيئات الاجنبية والمؤسسات الدولية بموافقة البنك المركزي العراقي، كما ولها حق الاقراض وحق الاستقراض من البنك المركزي وتصديق القروض التي تعقدها ودمج اي مصرف مؤمم بأخر حسب مقتضيات المصلحة العامة [1] ، و تدار هذه المؤسسة من قبل مجلس ادارة يرأسه محافظ البنك المركزي وينوب عنه نائب المحافظ وعضوية المدراء العاميين للمصارف ، الذين يتم تعيينهم من قبل البنك المركزي ، وهو اي البنك المركزي الذي يحدد صلاحياتهم وواجباتهم، كما له الحق بإعفاء رئيس واعضاء مجلس الادارة ، والبنك المركزي هو المسؤول عن وضع النظام الداخلي للمؤسسة وتشكيلاتها وتشكيلات المصارف [2] .

اما صافي ارباح المصارف التابعة للمؤسسة فتحول الى المؤسسة التي تقوم بتوزيعها على النحو الاتي [3]:

1-يتم تخصيص 25% من صافي الارباح لإطفاء السندات.

2-يخصص 25% من هذه الارباح الى الميزانية الاعتيادية .

3-يتم دفع الفائدة لحملة الاسهم الذين تم تحويل ملكيتهم الى سندات بموجب قانون التأميم.

اذا لم تكن الارباح كافية لتسديد قيمة السندات تلتزم الحكومة بسدادها ويستمر الموظفون في هذه المصارف بالحصول على رواتبهم بالمقاييس نفسها وتطبق عليهم جميع القوانين والقواعد التي كانت موجودة قبل انضمامهم للمؤسسة و يتم استثناء المصارف المؤممة من قانون تنظيم ارباح المؤسسات شبة الرسمية و يتم تنفيذ هذا القانون من تاريخ صدوره وعلى الوزراء الالتزام بتنفيذه[4] ، اما البنوك التي تم تأميمها بموجب هذا القانون هي عشرة بنوك وفق الجدول رقم(3)[5]

---

(1) التجارة ، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ،ج3-4، السنة السابعة والعشرون ،ايلول – كانون الاول1964 ،ص134-135.

(2) وزارة العدل ، المصدر السابق ، ص542.

(3) فوزي القيسي ،النظام المصرفي العراقي بعد التأميم ،مطبعة المعارف ،بغداد،1967،ص34-35..

(4)المصدر نفسه.

(5) صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق ، ص319-320.

جدول رقم (3)

ت	اسم البنك	الجنسية	رأس المال عند التأسيس	الموقع
1	بنك بغداد	عراقي	1,000.000دينار عراقي	بغداد،البصرة ،الموصل
2	البنك التجاري العراقي	عراقي	500,000	بغداد،البصرة، النجف
3	بنك الرشيد	عراقي	250,000	بغداد
4	البنك العراقي المتحد	عراقي لبناني	250,000	بغداد
5	البنك الوطني الباكستاني	باكستان	250,000	بغداد
6	البنك اللبناني المتحد	لبناني	250,000	بغداد، كربلاء،البصرة
7	البنك العربي	فلسطيني	15,000 جنيه	بغداد،الموصل،البصرة
8	البنك الشرقي	بريطاني		بغداد ، وعدة محافظات
9	البنك البريطاني	بريطاني	400,000دينارعراقي	بغداد
10	بنك الاعتماد (البنك العثماني)	بريطاني		بغداد ،الموصل ،البصرة

تم دمج المصارف التجارية في اب 1964 ضمن اربع مجاميع وهي [1]:-

1-مجموعة بنك بغداد وتضم بنك بغداد والبنك العربي

2-مجموعة البنك التجاري وتضم البنك التجاري والبنك البريطاني والبنك الباكستاني

3-مجموعة بنك الاعتماد وتضم بنك الاعتماد والبنك اللبناني

4-مجموعة بنك الرشيد وتضم بنك الرشيد والبنك العراقي المتحد والبنك الشرقي.

(1) محمد عبد الوهاب العزاوي ، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق ،مطبعة الوطن ، بغداد ،1974،ص76؛ صلاح عريبي عباس ،قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق ،ص321

4- قانون تنظيم توزيع الارباح في الشركات رقم(101) لسنة 1964

تضمن هذا القانون توزيع الارباح المعدة للتوزيع للشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمشاريع الصناعية الفردية المشمولة بقانون التنمية الصناعية والمشاريع الصناعية الحكومية والشركات والمؤسسات التابعة للمؤسسة الاقتصادية على النحو الاتي :-

1-75% توزع على المساهمين او على مالكي المشروع .

2-25% توزع للعمال والموظفين ويتم توزيعها على النحو الاتي[1].10% توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الارباح على المساهمين ، ويوزع نصفها على جميع المشتغلين على عدد ايام العمل خلال السنة بغض النظر لنوع الوظيفة او الاجر الذي يتقاضاه ،اما النصف الاخر فيوزع على اساس الاجور المدفوعة خلال العام على أن لا يتجاوز ما يخصص للفرد من النصفين على مائة دينار سنويا، واذا تبقى شيء من 10% بعد التوزيع يتم توزيعه بالطريقة نفسها على من لم يتجاوز ما خصة 100 دينار على الا يتجاوز ما يحصل عليه من التوزيعين مائة دينار ،وما يزيد على ذلك يودع لدى البنك المركزي في حساب خاص ، ويحق لمجلس الوزراء ان يخصص جزءا من هذا الفائض ليوزع على الموظفين والعمال في المشاريع التي لم تحقق ارباحا [2] ، و ٥% يتم تخصيصها للخدمات الاجتماعية والاسكان ، و10% تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للعمال والموظفين ، ويتم تحديد كيفية التصرف بهذه المبالغ واداء الخدمات والجهة الادارية التي تتولاها بنظام ، ويجب ان لا تقل نسبة الارباح الصافية المعدة للتوزيع عن 75% من صافي الارباح[3] .

(1)الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،التقرير الاقتصادي العربي ، حزيران 1965،ص219.

(2) وزارة العدل ، المصدر السابق ، ص545-546.

(3) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ، حزيران 1965 ، ص219.

5- قانون تشكيل مجالس الادارة في المنشآت والمشاريع الصناعية رقم (102) لسنة 1964

بموجب هذا القانون تقرر ان لا يزيد عدد اعضاء مجلس ادارة اي شركة مساهمة صناعية على سبعة اعضاء من بينهم عضوان يتم انتخابهم من قبل الموظفين والعمال على ان يكون احدهما يمثل العمال والثاني يمثل الموظفين ويكون انتخاب هذين العضوين بالاقتراع السري المباشر وبأشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكون مدة العضوية سنتين ويشترط في من يمثل الموظفين والعمال ان يجيدوا القراءة والكتابة وحاصلين على الشهادة الابتدائية على الاقل ويتم تطبيق ذلك على جميع المشاريع الصناعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية [1] يتم تأسيس مؤسسة للثقافة العمالية بموجب قانون خاص تتولى اعداد دورات تثقيفية خاصة بممثلي الموظفين والعمال المنتخبين ويباشر ممثلو الموظفين والعمال المنتخبين اعمالهم بدءا من 1نيسان1965 [2].

6- قانون تنظيم اوضاع بعض الشركات والمؤسسات رقم (103) لسنة 1964

نص هذا القانون على ان كل شركة ذات مسؤولية محدودة بلغ رأسمالها المدفوع سبعين الف دينار فأكثر عند تنفيذ هذا القانون أن تتخذ شكل شركة مساهمة ، كذلك كل شركة تم تأسيسها بعد تنفيذ هذا القانون ويبلغ رأسمالها المدفوع سبعين الف دينار فأكثر تأخذ شكل شركة مساهمة ، وهذا ينطبق ايضا على جميع المشاريع الصناعية التي لم تتخذ شكل شركة مساهمة او ذات مسؤولية محدودة عند تنفيذ هذا القانون والتي يبلغ صافي قيمة موجوداتها سبعين الف دينار او اكثر، كما لا يحق الا الاشخاص المعنوية العامة ان يمتلك في اية شركة مساهمة مضى على تأسيسها خمس سنوات او اكثر تزيد قيمة اسهمها المدفوعة عن عشرة الاف دينار ويُعدٌ هو واولاده القاصرون بحكم الشخص الواحد مالم تكن ملكية القاصر ناشئة عن الارث [3].

---

(1) التجارة ، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ،ج3-4، السنة السابعة والعشرون ، ايلول- كانون الاول 1964 ، ص138.

(2) الصناعي ، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع3، السنة الخامسة ،ايلول 1964 ، ص 118.

(3).البنك المركزي العراقي ، النشرة الفصلية ،تشرين الاول-كانون الاول 1964 ،ص 177.

الفصل الأول

الاثار الاقتصادية لقوانين التأميم الاشتراكية 1964 1968

- المبحث الاول: الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية على القطاعين العام والخاص
- المبحث الثاني: الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية على النشاطات الاقتصادية الفاعلة

المبحث الأول

الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية على القطاعين العام والخاص

بناءً على قوانين التأميم التي صدرت في ١٤ تموز ١٩٦٤ تم رسم حدود بين القطاع العام والقطاع الخاص ،اذ لا يجوز للقطاع الخاص الاستثمار في قطاع المصارف ، والتأمين ، وصناعات الاسمنت، الاسبست، السجائر ، وحصرها في القطاع العام فقط ،وهذا يعني ان الدولة قد اممت الصناعات الكبيرة ،وتركت المشاريع الصغيرة للقطاع الخاص، وسمحت للقطاع المختلط (العام والخاص) بالاستثمار في مجالات أخرى مثل صناعة الصابون، الدباغة، الغزل والنسيج، المواد الغذائية، الطابوق، الجلود، الأحذية والتجارة [1].

كانت قيمة الشركات والمصارف التي تم تأميمها عام ١٩٦٤ ٢٦ مليون دينار عراقي (على أساس القيمة الاسمية للاسهم) ، منها ٥،٥ مليون دينار قيمة المصارف وشركات التأمين، وبلغت قيمة ودائع البنوك عند التأميم حوالي ٥٠ مليون دينار، اما بقية قيمة الشركات فقد بلغت ٢٠،٥ مليون دينار ، وكان القطاع العام مساهماً في بعض المؤسسات اذ قُدرت حصته التي شملتها قرارات التأميم اكثر من ٣ مليون دينار، اما القطاع الخاص فبلغت حصته ٢٣ مليون دينار حولت الى القطاع العام منها ٤،٥ مليون دينار استثمارات اجنبية والباقي البالغ ١٨،٥ مليون دينار تعود ملكيته الى المستثمرين العراقيين [2].

احتل القطاع العام في النظم الاشتراكية منزلة خاصة فهو يمثل سيطرة الدولة او الشعب على وسائل الإنتاج ،وهذا ما يميزهُ عن النظام الرأسمالي ،ولتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من وجود قطاع عام تستطيع الدولة من خلاله السيطرة على وسائل الإنتاج الرئيسة ، لا سيما وان

---

(1) الجمهورية، صحيفة، ع١٩٨، ١٥تموز١٩٦٤، ص٥؛ سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، مطبعة الامة، د.م، ١٩٧١، ص٥٦؛ علي عبد المنعم السيد، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، بحث منشور، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية :القطاع العام والقطاع الخاص ،مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣٣٩.

(2) صفاء الحافظ ، القطاع العام وافاق التطور الاشتراكي في العراق، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧١، ص٨١-٨٢؛ علي عبد المنعم السيد، المصدر السابق، ص٣٣٩.

القطاع الخاص كان متردداً في استثمار إمكاناته لعدم وجود حدود واضحة بين القطاعين[1]، فالقطاع الخاص كان يعمل حراً وفق التوجيهات والقوانين العامة دون تحقيق أي تقدم اقتصادي ملحوظ في المجتمع العراقي بل أدى الى تركز السلطة والثروة في يد بعض العائلات والافراد[2]،اي انهُ كان يعمل لصالح فئة معينة دون الاهتمام للصالح العام ،وامام ضعف القطاع العام ولتحقيق النمو السريع لابد من وجود قطاع عام قوي يؤدي دور مهماً في تنفيذ الاشتراكية التي تهدف الى الاهتمام بالمواطن وزيادة دخلة[3]، ان تغيير النظام الاقتصادي خلال هذهِ المدة بشكل سريع ،ومفاجئ كان له إثر على الفعاليات الاقتصادية ، الا انه لوحظ خلال الأسابيع القليلة التي تلت صدور القوانين ان الفعاليات الاقتصادية أظهرت اتجاهات مطمئنة[4]. اما الاثار العامة فشملت :

اولاً : القطاع التجاري

شملت قوانين التأميم ثلاث شركات تجارية كبرى[5] ،هي (الشركة الافريقية العراقية، شركة المخازن العراقية والشركة العامة العراقية للاستيراد والتصدير "كتانة") عملت هذه الشركات بالاستيراد المنوع ، لاسيما بضائع الاستهلاك البرجوازية من سيارات وأدوات كهربائية، كما انها احتكرت استيراد وبيع المنتجات وبضائع الشركات الأجنبية مقابل عمولة خاصة ،اذ انها تقوم بتصريف هذه البضائع اما عن طريق تجار المفرد او مخازنها الخاصة[6]،وبموجب قانون رقم

(1) سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق ، ص٨٠-٨١.

(2) سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق ، ص٨٠-٨١.

(3) سعيد عبود السامرائي، العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن وراء القوانين الثورية الاشتراكية، "صحيفة" الجمهورية، ع214، اب ١٩٦٤، ص٧.

(4) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي عن العراق للنصف الثاني من شهر اب ١٩٦٤، دائرة الاحصاء والابحاث ،ص٥.

(5)قامت الحكومة بتأميم ثلاث شركات تجارية كبرى في حين لم تشمل قوانين التأميم 16 شركة مساهمة ذات رأس مال بلغ (5ملايين دينار) و232 شركة ذات مسؤولية محدودة بلغ رأسمالها (9 ملايين دينار) : صفاء الحافظ ، المصدر السابق ،ص97.

(6) المصدر نفسه، ص85.

98 سنة1964 تم تأسيس (المؤسسة العامة للتجارة) والتي كان الهدف من تأسيسها تحقيق العدالة في التوزيع وتطبيق الاشتراكية ، وكانت تقوم بالمهام الاتية[1] :

1-عمليات استيراد وتصدير البضائع بما يحقق الفائدة الكبرى للعراق.

2-تنظيم العمليات التجارية من خلال التنسيق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3-العمل على خفض أسعار المواد او تثبيتها بما ينسجم مع دخول الفئات المختلفة للناس وتوجيهات الأنشطة الاقتصادية .

4-تشترك في عقد وتنفيذ الاتفاقيات التجارية وإقامة شركات تجارية جديدة وفتح الفروع للمراكز التجارية .

احتلت هذه المؤسسة الصدارة من بين مؤسسات القطاع العام من حيث حجم الاستيراد[2].

اصدرت الحكومة على أثر قوانين التأميم مجموعة من القرارات كان الهدف منها ،هو التخلص من الاستغلال ،والاحتكار ،وتقليص الفوارق بين طبقات الشعب من خلال توفير السلع الاستهلاكية المهمة لحياة الناس بأسعار تتلائم مع مستوى الدخل هذه القوانين هي[3] :

1-أصدرت لجنة التمويل العليا في 8 اب 1964 قرار بحصر استيراد الشاي بمصلحة المبايعات الحكومية والسيطرة على كافة الكميات الموجودة في الجمارك ومخازن الميناء والسكك العائدة للمستوردين ،ويعود السبب وراء اصدار هذا القرار هو التلاعب الحاصل في عمليات استيراد الشاي، ورفع أسعاره لتهريب العملة عن طريق استيراده بأكثر من كلفتة الحقيقية والتلاعب بالإجازات.

2-حصر استيراد الادوية والمواد الكيمياوية والصيدلانية والمستحضرات الطبية والبيطرية والحبوب والطعام المخصص للأطفال ، وحليب الأطفال وأدوات الاسنان والضمادات والآلات

(1) تقي عبد سالم العاني، تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة للقطاع العام في التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1974، ص185-186.

(2) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص185-186.

(3) الاقتصادي، "مجلة" صادرة عن جمعية الاقتصاديين العراقيين، ع3، السنة الخامسة، تشرين الثاني١٩٦٤، ص٩٩.

الجراحية والسموم التي تستعمل لمكافحة الآفات الزراعية والاسمدة الكيمياوية[1] بدءاً من ١١اب١٩٦٤بأحدى شركات القطاع العام وهي الشركة العامة لاستيراد وتوزيع الادوية والمواد الكيمياوية التابعة (للمؤسسة العامة للتجارة) [2].

3-حصر استيراد السيارات بأنواعها المختلفة بالمؤسسة العامة للتجارة بدءاً من ٣١اب١٩٦٤ ،وقد علل وزير الاقتصاد اتخاذ هذا القرار الى تلاعب الشركات في أسعار السيارات المستوردة ،ايضاً ان قيمة ما يستورده العراق من السيارات الخاصة الصالون فقط عدا الأنواع الأخرى يبلغ سنوياً (١١ مليون دينار)، وقد رأت الحكومة الاستفادة من هذا المبلغ لخدمة الاقتصاد الوطني اذ ان عملية التحول الاشتراكي لا تنسجم مع ترك مثل هذا المبلغ بأيدي افراد قلة ولا سيما ان الأرباح التي تحققها هذه الشركات لا تتناسب مع الخدمات التي تقدمها فضلاً عن الى فائدة توفير العملات الأجنبية[3].

سيطر القطاع العام في قطاع التجارة على ٤٠٪ من الاستيرادات وبقي محدود في الصادرات والتجارة لداخلية ، فقد بلغ رأس المال العامل في التجارة عام ١٩٦٤ (١،٣ مليون دينار) ، تكمن أهمية قرارات تموز في حصر استيراد السلع المهمة بالقطاع العام والسيطرة على القطاع الخاص وفرض القيود علية ،وقد برر خير الدين حسيب رئيس المؤسسة الاقتصادية بالوكالة ان الهدف من هذه القرارات هو سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج الرئيسية ومع ذلك فقد تعرضت هذه القرارات الى الانتقاد لعدم شمول قطاع النفط الأجنبي[4].

---

(1) التجارة، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ، ج ٣-٤، السنة السابعة والعشرون، أيلول-كانون الثاني١٩٦٤، ص٢٢٥-٢٢٨؛ غصون مزهر حسين المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة من 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية التربية بنات ،2005، ص197.

(2) التجارة، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ، ج ٣-٤، السنة السابعة والعشرون، أيلول-كانون الثاني١٩٦٤، ص٢٢٥-٢٢٨.

(3) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، ع8-9، السنة السابعة، 1964، ص4.

(4) علي عبد المنعم السيد، المصدر السابق، ص٣٤١-٣٤٢.

اشار خالد الشاوي[1] رئيس المؤسسة العامة للتجارة آنذاك بأن المؤسسة لديها برامج لتوسيع نشاطها من خلال زيادة الاستثمار في المشاريع التابعة لها عن طريق انشاء عدد من المخازن وزيادة مقايضة البضائع العراقية بالبضائع الأجنبية وزيادة صادرات الاسمنت، وصرح ايضاً بأن الإحصائيات الأخيرة تُشير الى انخفاض أسعار المواد الضرورية بنسبة تتراوح من ٢٠-٢٥٪ بالنسبة للمواد التي توفرها مصلحة المبيعات الحكومية[2]، وهذا ساعد على توفير دينارين و٦٠٠ فلس لكل عائلة مكونة من خمس افراد في حالة قيام هذه العائلة بالشراء من وكلاء مصلحة المبيعات الحكومية[3].

بموجب قانون رقم٦٦ لسنة ١٩٦٥ الحق عدد من المنشأة الحكومية بالمؤسسة العامة للتجارة وهي:

1- مصلحة المبيعات الحكومية[4]

تم تأسيسها عام ١٩٥٩ والحقت بعد صدور قوانين التأميم بالمؤسسة العامة للتجارة واختصت باستيراد السلع (الشاي، السكر، معجون الطماطم والجوت) وسلع أخرى الى جانب القطاع الخاص ايضاً تتولى التسويق الداخلي فتقوم بإيصال البضائع الى المستهلكين عن طريق وكلائها وقد بلغ مجموع مبيعاتها سنة ١٩٦٧ (٢٧،٠٩٢ مليون دينار).

2- الشركة الافريقية العراقية التجارية

هي شركة بريطانية في الأصل كانت تسمى (الشركة الافريقية الشرقية المحدودة) مركزها في لندن عام ١٩٦٠ عرفت هذهِ الشركة (بالشركة الافريقية العراقية التجارية المساهمة) وبلغ رأس

---

(1)خالد الشاوي ولد عام1930 في بغداد حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون شغل منصب وزير الصناعة عام 1966 وزير المالية عام 1967 . ar.m.wikipedia.org

(2) الجمهورية، صحيفة، ع ٢٥٨، ١٤ أيلول١٩٦٤.

(3) الصدر نفسه.

(4) مصلحة المبيعات الحكومية تأسست عام ١٩٥٩ وفق قانون رقم ١٧٣ وكان الغرض منها هو ان تحل محل وزارة المالية في استيراد احتياجات المؤسسات الحكومية وعقد اتفاقيات التجارية وتصدير المنتجات لحساب الحكومة لكن عام ١٩٦٠ أصبحت مسؤولة عن تصدير الاسمنت العراقي وبعدها استيراد السكر والطحين وكان لها عام ١٩٦٣ (٨٣٩وكيل) للمزيد ينظر: عبد الأمير العبود، حول الاحتكار الحكومي لتجارة العراق الخارجية، "مجلة" القانون والاقتصاد، جامعة البصرة هيئة القانون الاقتصادي، ع ٣- ٤، مج2، 1970، ص٢٥٨-٢٥٩.

مالها (٢٥٠ ألف دينار) حصة المواطنين العراقيين بلغت فيها ٥١٪ ،اما الشركة القديمة فبلغت حصتها ٤٩٪ ، بعد تأميم هذهِ الشركة أصبحت تابعة للمؤسسة العامة للتجارة واختصت باستيراد السلع (الإطارات، البطاريات، الانابيب، الطباخات، الغسالات، السخانات، التلفزيونات، الراديوات، الثلاجات، المصاعد الكهربائية، الأجهزة الطبية والمواد الشعاعية)، كما انها كانت تستورد سلع أخرى الى جانب القطاع الخاص[1] ، وتقوم بتجهيز وكلائها الذي بلغ عددهم عام ١٩٦٧ (٦٢٠) وكيل من خلال فروعها في بغداد، الموصل والبصرة وكان مجموع مبيعاتها سنة ١٩٦٧ (٤،٨٠٢ مليون دينار)[2].

3- الشركة العامة للسيارات

تكونت هذهِ الشركة بعد دمج شركة كتانة وشركة الاستيراد والتوزيع في شركة واحدة وقد بلغ رأس مالها عند التأسيس (٦٠٠،٠٠٠دينار) ،ورأسمالها المدفوع (٣٥٤،٠٠٠دينار) ، واحتكرت هذه الشركة عام ١٩٦٥ استيراد وتوزيع السيارات وادواتها الاحتياطية وصيانة السيارات، استوردت السيارات ذات المواصفات الخاصة مثل الشاحنات ، والعربات المقطورة وسيارات الإسعاف وسيارات إطفاء الحريق والسيارات الخاصة بخدمات الكهرباء فضلاً عن الى السيارات العادية، وبلغ عدد وكلائها سنة ١٩٦٧ (٣٠٨ وكيل) كما بلغ مجموع مبيعاتها (١٠،٩٧٠ مليون دينار) في نفس السنة[3].

4- شركة بيع السمنت

احتكرت هذه الشركة بيع السمنت العراقي في الداخل فضلاً عن تصديره خارج العراق بلغ مجموع مبيعاتها (٨،٤١١ مليون دينار) سنة ١٩٦٧ منها (٢،٣٤٦ مليون دينار) هو قيمة السمنت المصدر.

5- الشركة العامة للكيمياويات والمواد الزراعية

---

(1) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص١٨٨-189؛ عبد الأمير العبود، المصدر السابق، ص٢٦٤-٢٦٥.

(2) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص١٨٨-189؛ عبد الأمير العبود، المصدر السابق، ص٢٦٤-٢٦٥.

(2) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق ، ص189.

احتكرت استيراد الأسمدة الكيمياوية والمواد المستعملة للزراعة والصناعة والمبيدات والسموم والآلات الزراعية والبذور وتقوم بذلك لصالحها الخاص او لصالح الحكومة وبلغ عدد وكلائها ١٩٠ وكيل وكان مجموع مبيعاتها سنة ١٩٦٧ (٦٠٤ مليون دينار)[1]، وفي الجدول رقم (4) مبيعات منشأة المؤسسة العامة للتجارة خلال سنوات ١٩٦٥-١٩٦٦-١٩٦٧[2] .

جدول رقم (4)

المنشاة	١٩٦٥-١٩٦٦		١٩٦٦-١٩٦٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪
مصلحة المبايعات الحكومية	٢٨٥٠٦	٥٤،٧	٢٧٠٩٢	٥٠،٦
الشركة العامة للسيارات	٨٣٤٩	١٦،٠	١١٣٩٠	٢١،٣
الشركة الافريقية العراقية	٣٣٤٣	٦،٤	٤٧٧٩	٨،٩
شركة المخازن العراقية	٣٥٧٢	٦،٩	١٢٨٢	٢،٤
الشركة العامة للكيمياويات	١٣٦	0،٣	٥٩٨	١،١
مكتب بيع السمنت والمواد الانشائية	٨١٦٩	١٥،٧	٨٤١٢	١٥،٧
المجموع	٥٢٠٧٥	١٠٠	٥٣٥٥٣	١٠٠

يبدو ان هناك بعض المنشآت حققت نسبة مبيعات مرتفعة مثل الشركة العامة للسيارات والشركة الافريقية العراقية ، وذلك يعود الى احتكار هذه الشركات استيراد المواد و الادوات الاستهلاكية المهمة ومنافستها للقطاع الخاص ،اما البعض الاخر فقد انخفضت مبيعاتها مثل مصلحة المبايعات الحكومية، التي انخفضت مبيعاتها عما كانت عليه وربما يعود ذلك الى عدم قدرتها على منافسة القطاع الخاص.

(1) عبد الامير العبود، المصدر السابق، ص٢٦٤-٢٦٥.

(2) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص١٩٩.

بلغت مبيعات المؤسسة العامة للتجارة عام ١٩٦٥ (٥١،١ مليون دينار) ،وقد شكلت مصلحة المبايعات الحكومية نصف مبيعات المؤسسة[1]، واختصت المؤسسة العامة للتجارة في الاشراف والتوجيه على المنشأة التابعة لها وتوفير الظروف الملائمة لتطوير عملها والمهام التي تقوم بها هي[2] :

1-توفير السلع التي احتكرت استيرادها المؤسسة العامة للتجارة بصورة مستمرة من خلال الاشراف على المنشأة التابعة لها وتنفيذها لمنهاج الاستيراد.

2-تقديم اقتراحات تخص سياسة الاستيراد.

3-تحديد أسعار السلع سواء كانت (جملة - مفرد - مستهلك) بما يحقق حماية المستهلك.

4-التأكد من استمرار تدفق السلع من مصادرها الى أماكن استخدامها بأقل كلفة.

5-إزالة أي سبب لشكوى المستهلكين من خلال تحسين الخدمة في مجال التجارة.

الحقت المؤسسة العامة للتجارة في ١ كانون الأول سنة ١٩٦٥بوزارة الاقتصاد بموجب قانون رقم ١٦٦،وأصبح لها استقلال اداري ومالي ،وارتبطت بالوزارة ادارياً [3]،و كان للمؤسسة العامة للتجارة دوراً مهماً في تجارة العراق الخارجية (الاستيراد والتصدير)، وكان نصيب التجارة الداخلية ذا مساحة واسعة كذلك.

1-التجارة الخارجية

انتعشت تجارة الاستيراد على اثر قوانين التأميم ،فقد ارتفعت قيمة الاستيراد عام ١٩٦٤ لتصل (١٤٦،٧٣٦ ألف دينار) بعد ان كانت عام ١٩٦٣ (١١٢،٤٥٨ ألف دينار) وبلغت عام ١٩٦٦ (١٧٥،١٠٠ ألف دينار) لكنها انخفضت عام ١٩٦٧ الى (١٥٠،٣٩٠ ألف

(1) حميد فجر ذياب الدليمي ،التطورات الاقتصادية في العراق 1963-1968،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة المستنصرية ،كلية التربية ، 1999، ص٢١٣.

(2) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٣٨٩.

(3) الوقائع العراقية، صحيفة، ع١٢٠٠، ١ كانون الأول ١٩٦٥؛ الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع 4، السنة السادسة، ١٩٦٥، ص٢٠٥؛ سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، ص١٠٣-١٠٤.

دينار) [1]، اذ بلغ نسبة استيراد الشركات التابعة للمؤسسة عام ١٩٦٥ ما بين ٥٠-٥٥٪ من مجموع استيراد العراق ، وترتب على ذلك قيام المؤسسة العامة للتجارة بأنشاء شركات وإعادة النظر في اختصاص بعضها لتركيز جهودها ضمن اختصاصاتها ،فمثلاً قامت المؤسسة بتحويل مكتب بيع السمنت الى شركة عامة عهد اليها استيراد المواد الانشائية كافة فضلاً عن تسويق السمنت العراقي في الداخل والخارج ،وقد عملت هذه الشركة في بدايتها الى جانب القطاع الخاص لكي تتعرف على مشاكل استيراد المواد الانشائية[2].

قامت الشركات التابعة للمؤسسة بتقليص دور الوكلاء السابقين من خلال إعادة النظر في علاقة الشركات التجارية بالمجهزين في الخارج ،والذي نتج عنه الحصول على السلع بأسعار منخفضة ومن ثم خفض أسعار هذه السلع على المستهلك[3].

انخفضت نسبة استيراد المؤسسة العامة للتجارة في عامي ١٩٦٦-١٩٦٧ بالمقارنة مع ١٩٦٥، و سبب ذلك هو ان سياسة الدولة لم تكن واضحة ولاسيما بعد الغاء المؤسسة الاقتصادية[4]. اما عام ١٩٦٧ ساهم القطاع العام في تجارة الاستيراد بنسبة تراوحت بين ٤٢٪و٤٨٪[5] ،في الجدول رقم (5) يبين تطور المؤسسة العامة للتجارة في مجال الاستيراد [6]

جدول رقم(5)

السنة	المبلغ (مليون دينار)	الرقم القياسي للتغيير
١٩٦٥	٢١،٨	١٠٠
١٩٦٦	١٩،٦	٩٠

(1) حميد فجر ذياب الدليمي، ، ص٢١٧.

(2)صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع٤٢،السنة الاولى، ٢٤ تموز ١٩٦٥، ص١١-١٢.

(3) صوت العمال ،"صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ، ع٤٢،السنة الاولى، ٢٤ تموز ١٩٦٥، ص١١-١٢.

(4) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص١٩١.

(5) عبد الأمير العبود، المصدر السابق، ص٢٦٩.

(6) تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق ، ص191.

١٩٦٧	٢١،٣	٩٨

نلحظ من الجدول اعلاه ان الرقم القياسي الذي هو مؤشر احصائي يقيس التغير النسبي في الاسعار خلال الاعوام الثلاث(1965-1966-1967) والذي اظهر انخفاض بسيط سنة 1966 لكنهُ عاد وارتفع عام 1967 وذلك لان القطاع الخاص احتل مركز الصدارة في التصدير فبلغت صادراته (67،4%) عام 1966، لكنهُ عاد وارتفع عام 1967 .

فيما يخص تجارة التصدير عملت المؤسسة العامة للتجارة على تنشيط حركة التصدير الى الأسواق الخارجية العربية والأجنبية لاسيما منتجات السمنت والزيوت النباتية ، فارتفعت صادرات العراق عام ١٩٦٤ من السمنت والتي بلغت ٣٥٠ ألف طن مقارنة بعام ١٩٦٣ والتي بلغت ٢٧٧ ألف طن كما تم عقد اتفاقيات لتصدير ٦٠٠ ألف طن من السمنت سنوياً اذ صدر الى البحرين والكويت وامارت الخليج العربي سنة ١٩٦٥ (٣٤٠ ألف طن) والى الجمهورية العربية المتحدة (١٥٠ ألف طن)[1]، كما تم عقد اتفاقية في طوكيو في حزيران ١٩٦٤ تم من خلالها رفع جميع القيود عن الاستيراد من اليابان، ايضاً عقدت صفقات مع المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتي لبيع ٢٥ ألف طن من التمور العراقية[2].

عملت المؤسسة العامة للتجارة على اعادة تنظيم النشاطات التجارية من خلال مشاركتها في تأسيس الشركات التجارية وعقد وتنفيذ الاتفاقيات التجارية على اثر ذلك ارتفعت صادرات العراق سنة ١٩٦٥ الى الكويت، لبنان، الأردن، المغرب، السعودية، الجمهورية العربية المتحدة و تونس ،اذ بلغت (٧،٩٨٤،٠٠٠دينار)،وبلغت عام ١٩٦٦(١٠،٧٤٧،٠٠ دينار) وبلغت عام ١٩٦٧

(1)محمود محمد الجنيب، اقتصاديات العراق، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٦٩، ص٢٨٢-٣٤٥.

(2) الاقتصادي، "مجلة" صادرة عن جمعية الاقتصاديين العراقيين ، ع ٣، السنة الخامسة، تشرين الثاني ١٩٦٤، ص١٠٠.

(١٠،٠٧٥،٠٠٠ دينار)[1]،وارتفعت صادرات العراق خلال سنة ١٩٦٧ من ٩،٥مليون دينار عام ١٩٦٦ الى(١٣،٢) مليون دينار[2].

2- التجارة الداخلية

ساد الفتور والتردد في المدة التي سبقت صدور القرارات الاشتراكية ، بسبب المطالبات بتبني الاشتراكية ،فقد ترقب رجال الاعمال اصدار توضيح من قبل الحكومة لوضع حدود واضحة بين القطاع العام والخاص ونتيجة لهذه الأوضاع اتجه التجار نحو الاكتناز مما أدى الى اختفاء العملة الصعبة [3].

اثرت قرارات تموز بشكل كبير على التجارة الداخلية ، اذ تم توسيع نشاط القطاع العام بشكل كبير، أذ مارس تجارة الجملة من خلال توزيع البضائع المحتكرة من قبلهِ على تجار المفرد والجملة الثانويين وعمل القطاع العام على منافسة القطاع الخاص[4]، مع ذلك بقي تأثير القطاع العام في التجارة الداخلية ضعيفاً مقابل القطاع الخاص الامر الذي أدى الى حدوث فجوة بين التجارة الداخلية والخارجية، اذ فشل القطاع العام بتطوير نفسه في مجال التسويق وأخفق في المهام المناطة به ،على سبيل المثال لم يستطع توفير مخازن حديثة لتواكب استيرادات القطاع العام[5] .

على الرغم من سيطرة الدولة على القطاع التجاري الا انه انتشر الفساد فيه، لوجود عناصر تعمل على جني الأرباح بطرق غير مشروعة ،اذ هيمنت العناصر غير الكفؤة والتي لا تملك الخبرة الكافية مما جعل القطاع العام عرضة للفوضى الإدارية والتنظيمية ، كما عمل كبار التجار على تجميع حصص وكلاء المفرد من سلع مدعومة الأسعار وتهريبها الى الخارج لبيعها

(1)محمود محمد الجنيب، المصدر السابق ، ص٢٨٢-٣٤٥.

(2)الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي ،حزيران ١٩٦٧، ص٢٩٦.

(3) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق، ع 8 -9، السنة السابعة، ١٩٦٤، ص١.

(4) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٤٠٠؛ تقي عبد سالم العاني، المصدر السابق، ص١٩٧.

(5) المصدر نفسه، ص٢٠٤.

بأسعار عالية ،وعجز القطاع العام بتوفير حاجات المستهلكين الضرورية، فقد بقي يلبي حاجات المستهلكين الأغنياء مما اعطى فرصة للقطاع الخاص الذي استغل الازمات لتكديس البضائع ، والتلاعب في أسعار السلع الضرورية وتحقيق الأرباح لصالحة[1] ،وعلى الرغم من أن رأس المال المدفوع من قبل المنشآت التابعة للمؤسسة العامة للتجارة حوالي (١٦،٥ مليون دينار) ورأس مالها الاحتياطي (٢٠٦ ألف دينار)، وتقديم المصارف التجارية التابعة للقطاع العام تسهيلات مصرفية تجاوزت (١٢ مليون دينار) أي ٧٠٪ من رأس مال المنشآت الاحتياطي والمدفوعة ، الا ان نسبة الأرباح الصافية لمجموع التعامل التجاري وصل تقريباً ٤،٨٪ ،وهي نسبة منخفضة اذ ما قورنت بالأرباح قبل التأميم لذات الشركات[2] ،وقد يعود سبب ذلك الى المصروفات الإدارية المرتفعة والتبذير او بسبب خفض أسعار بعض المنتجات والسلع ،وقد فسر المسؤولون ذلك الى قلة رأس المال والفوائد العالية للقروض التي قدمتها البنوك الحكومية للمنشأة التجارية التابعة للقطاع العام ،اذ بلغت الفوائد المدفوعة من المؤسسة العامة للتجارة عام ١٩٦٥ حوالي ٣٦٠الف دينار أي ٢٧٪ من الأرباح[3].

اما القطاع الخاص فقد ذكر في مقدمة قرارات التأميم "**ان اشتراكيتنا العربية لا تعني اشراف الدولة على كل الفعاليات الاقتصادية لقد تركنا مجالاً واسعاً للقطاع الخاص وللمبادرات الفردية الخاصة للعمل على تنشيط الحياة الاقتصادية للبلاد**"[4]، ومع ان قرارات التأميم وسعت القطاع العام ،وقللت من أهمية القطاع الخاص ، الا انها لم تلغِ دوره لكن نلاحظ بعد تنفيذ هذهِ القوانين قلة الاستثمارات الفردية ،فقد بلغ عدد المساهمات والحصص في جميع الشركات المؤممة (١٨ ألف حصة) ، وزعت على (٩ الاف) شخص أي مساهمتين للمستثمر الواحد ، وان ٧٢ مستثمر لم يزد مجموع استثماراتهم عن (٢،٣ مليون دينار) أي ٣٣٠ دينار للمستثمر الواحد[5]، على الرغم من توسع القطاع العام بعد قرارات التأميم الا ان القطاع الخاص بقي يحتل مركز

---

(1)حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص216.

(2) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٣٩٣.

(3) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٣٩٣.

(4) مقتبس من : ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت، من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ت: مالك النبراسي، منشورات الجمل، د.م،2003، ص١٤٢-١٤٣.

(5) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، ع ٤، السنة الخامسة، كانون الأول ١٩٦٤، ص٢٩. ص٢٩.

الصدارة في تجارة التصدير اذ بلغت صادراته عام ١٩٦٦ (٦٧،٤٪) من مجموع صادرات العراق الا انها انخفضت الى (٥٤،٨٪) سنة ١٩٦٧ مقارنة مع القطاع العام[1] .

بقي القطاع الخاص مسيطراً على تجارة البيع بالجملة والمفرد ،كما انه كان يقوم بدور الوسيط بين وحدات القطاع العام نفسه من خلال المناقصات والمزايدات العامة فنجد انه كلما زادت سيطرة وتدخل الحكومة في التجارة الخارجية كلما اندفع رأس المال الخاص نحو التجارة الداخلية[2].

أكد عبد الرحمن البزاز[3] في منهاجه الوزاري لعام 1965 عند تولية رئاسة الحكومة ان حكومته تعمل على تشجيع القطاع الخاص ودعمه من خلال منحة الضمانات والسماح له بأنشاء شركات برأس مال يصل الى مليون دينار قابل للزيادة ، وكذلك تشجيع الحكومة على إقامة قطاع مشترك يجمع بين الخاص والعام ،و استقبل رجال الاعمال ذلك بارتياح كبير ، وقد أطلق على سياسته (الاشتراكية الرشيدة)[4]، وعندما تولى ناجي طالب[5] رئاسة الحكومة عام 1966 أكد ايضاً على تحقيق التعاون بين القطاعات المختلفة واهتمامه بالقطاع الخاص[1].

---

(1) حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص٢٣١.

(2) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص401.

(3)عبد الرحمن البزاز(1913-1973) ولد عام 1913 في بغداد اكمل دراسته الابتدائية في مدرسة دار السلام عام 1928 بعدها دخل الثانوية المركزية التي تخرج منها عام 1932 وقد اهله مستواه العلمي الدخول الى كلية الحقوق التي تخرج منها عام 1935 ارسل بعثة الى جامعة لندن عام 1938 الا انه لم يتم الاعتراف بدراسته في العراق لذلك اعاد دراسة الحقوق في جامعة لندن اسس رابطة الطلاب العرب في لندن عام 1938 وساهم في تأسيس الجمعية الاسلامية بعد عودته الى العراق تسلم عدة مناصب في الدولة، اصبح رئيس للوزراء عام 1965،وعام 1966 توفي عام 1973للمزيد ينظر : محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17تموز 1968 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،2002.

(4) المصدر نفسه، ص156؛ خضير سطم مكحول المعاضيدي، حكومة عبد الرحمن البزاز1965-1966 ، "مجلة" جامعة تكريت للعلوم الانسانية، ع3،مج 19، اذار2012، ص374.

(5)ناجي طالب (1917-2012) ولد عام 1917في الناصرية بعد اكماله دراسته الابتدائية والثانوية التحق بالكلية العسكرية عام 1937 وكان من الطلاب المتميزين وتخرج منها برتبة ملازم ثان شارك في الحرب العراقية البريطانية 1941 اختير كمرافق للملك فيصل الثاني عام 1944 الا انه التحق بكلية الاركان الحربية بعد اربعة ايام من توليه هذا المنصب وتخرج منها عام1946 عين مرافقاً للملك وفي عام 1947 نقل الى الكلية العسكرية كمعلم فيها بعدها عين كمعلم في كلية الاركان عين عام 1954 ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية في لندن

ثانياً: القطاع الصناعي

شُكلت (المؤسسة العامة للصناعة) التي تعد واحدة من ثلاث مؤسسات، بموجب قرارات ١٤ تموز ١٩٦٤، وهي مسؤولة عن المؤسسات الصناعية التي تم تأميمها الى جانب المؤسسات الصناعية الحكومية التي اضيفت اليها[2].

ازداد حجم ونشاط القطاع الصناعي العام بعد قرارات التأميم التي اممت ٢٧ شركة صناعية كبرى والتي تعود الى صناعات (السمنت وصناعات التشييد الأخرى، صناعة الزيوت النباتية، الصابون، الجلود، الاحذية، صناعة المنسوجات، صناعة الورق) ، وبناءاً على ذلك ارتفعت حصة القيمة المضافة للقطاع العام في الصناعة التحويلية الى ٣٢،٣٪ مقابل انخفاض حصة القطاع الخاص الى ٦٧،٧٪ [3].

بلغت قيمة راس المال الذي تم تحويلة الى المؤسسة العامة للصناعة على أثر قرارات التأميم حوالي (١٩ مليون دينار) أي حوالي نسبة ١٨٪ من اجمالي راس مال المؤسسة فارتفع راس مال القطاع الصناعي العام من (٤٩ مليون دينار) الى (٦٧ مليون دينار) ،وبذلك ارتفعت النسبة من (٢٦٪ الى ٣٥٪) من المجموع الكلي لرأس المال[4].

كان القطاع الصناعي العام قبل التأميم يتكون من ١٤ مشروع بنسبة بلغت ١،١٪ من المجموع العام للقطاع العام والخاص والمختلط والذي يبلغ (١٢٦٢) مشروع، اما بعد التأميم فقد بلغ عدد مشاريع القطاع الصناعي العام (٤١) مشروع بنسبة بلغت ٣،٢٪ من المجموع العام.

انضم الى اللجنة العليا للضباط الاحرار عام 1956 اصبح وزيراً للشؤن الاجتماعية عام 1958 الا انه استقال بدون ذكر الاسباب الحقيقة عام1959 عين وزيراً للصناعة بعد انقلاب 8شباط 1963 ،عين وزيراً للوحدة عام 1964 وعضواً في مجلس الرئاسة المشترك، عام 1965 اسند اليه تشكيل الحكومة عام 1966 قدم استقالته عام 1967 توفي عام 2012 للمزيد ينظر : حيدر حنون علي العتابي ، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968 ،ط2،دار الثقافة العربية ، العراق ،2013

(1) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع3، السنة السابعة، ايلول1966، ص6.

(2) سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، ص٨٤.

(3)مدحت كاظم القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.م ، د.ت، ص٣٧.

(4) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٢١٢-١٢٢

اممت الحكومة المشاريع الكبيرة التي كان لها الأثر الأكبر في الأموال المستثمرة، والتي كانت تبلغ قبل صدور هذه القوانين (٤٨،٨ مليون دينار) بنسبة بلغت (٢٦،١٪) من مجموع راس المال المستثمر في العراق، والذي بلغ (١٨٦،٧مليون دينار) بنسبة بلغت (٣٥،٣٪) وهذا يعني ان الزيادة في راس المال المستثمر بلغت ٩،٢٪ [1].

الحق بالمؤسسة العامة للصناعة فضلاً عن ٢٧ شركة صناعية التي تم تأميمها عشرة مصالح صناعية حكومية كانت تابعة للوزارات (الاقتصاد، الصناعة والزراعة) [2]،ان هذه الخطوة خلصت هذه المصالح الصناعية الحكومية من الإجراءات الروتينية فأصبحت تعمل على وفق أسس تجارية، وتخلصت من الديون الكبيرة من خلال تسويق الكميات الكبيرة المخزونة لديها وذلك بوضع خطه للإنتاج والتصريف ، كما انها تخلصت من الفائض من عمالها وذلك بنقلهم الى شركات صناعية أخرى تابعة للمؤسسة تكون بحاجة الى يد عاملة ولم تعد تحتاج الى الخطة الاقتصادية في المستقبل لتوسيع رأسمالها لان المؤسسة الاقتصادية وفرت لها رأس مال من مواردها الخاصة الى جانب التسهيلات المصرفية التي يمكن ان تحصل عليها[3]، والجدول رقم (6) يبين هذه المصالح[4]:

جدول رقم (6)

المصلحة الحكومية	المحافظة	الوزارة التي كانت تابعة لها
مصلحة صنع السكاير	السليمانية	وزارة الاقتصاد
مصلحة الغزل والنسيج الحكومية	الموصل	وزارة الصناعة
مصلحة صنعة الأحذية الشعبية	الكوفة	وزارة الصناعة

(1) صلاح عريبي عباس، قوانين التأميم الاشتراكية في 14تموز1964 في العراق، ص٣٢٦-٣٢٧.

(2) صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ، ع ٤٢، السنة الاولى ،٢٤حزيران١٩٦٥، ص١٥.

(3) صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ، ع ٤٢، السنة الاولى ،٢٤حزيران١٩٦٥، ص١٥.

(4) الاقتصادي، " مجلة " صادرة عن جمعية الاقتصاديين العراقيين ،ع٤، السنة الخامسة، كانون الأول ١٩٦٤، ص١٠٣.

مصلحة صنع السكر	الموصل	وزارة الصناعة
مصلحة تعليب كربلاء	كربلاء	وزارة الصناعة
مصلحة الخياطة	بغداد	وزارة الصناعة
مصلحة القطن الطبي	بغداد	وزارة الصناعة
مصلحة سمنت سرجنار	سليمانية	وزارة الصناعة
مصلحة سمنت حمام العليل	الموصل	وزارة الصناعة
مصلحة شؤون الالبان العامة	الموصل	وزارة الصناعة

يبدو ان الحكومة عملت على اعادة هيكلة المؤسسات بالشكل الذي يتلاءم مع اهداف قوانين التأميم ودمج المعامل والشركات التي تم تأميمها مع بقية الشركات والمصالح التابعة للقطاع العام لتسهيل عملها .

قامت المؤسسة العامة للصناعة بعد ذلك بتنظيم الشركات التابعة لها وذلك بتقسيمها الى خمس مؤسسات صناعية عرفت ب (المؤسسات النوعية) وهي[1]:

١- صناعة المواد الانشائية

٢- صناعة الغزل و النسج

٣- صناعة الأحذية و الجلود

٤- صناعة السكاير

٥- صناعة المواد الغذائية والزيوت ومشتقاتها والمنظفات.

قررت المؤسسة الاقتصادية دمج عدد من الشركات الصناعية لتقليل المصاريف وتحقيق الانسجام في العمل بين المنشآت ذات الإنتاج الواحد وسد الحاجة من الكفاءات الغنية وزيادة

(1) لصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، ع٤، السنة الخامسة ،كانون الأول ١٩٦٤، ص١١٠؛ صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ع٤٢، السنة الاولى ،٢٤حزيران١٩٦٥،ص15.

الإنتاج وتحسينه وتقليل الكلفة ومن ثمّ تخفيض الأسعار فتم دمج (١٣ شركة) في خمس شركات وهي[1] :

١-دمج شركة سمنت الرافدين في الموصل مع مصلحة سمنت حمام العليل وأطلق عليها (شركة سمنت الموصل)

٢-دمج شركة سمنت الفرات وسمنت المتحدة مع شركة السمنت العراقية وأطلق عليها (شركة السمنت العراقية)

٣-دمج شركة معامل طحين الدامرجي وشركة الرافدين للطحن والتجارة في شركة المطاحن الفنية وتم تغيير اسمها الى (شركة المطاحن الفنية العراقية)

٤-دمج شركة (ف.أ كتانة) مع الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع وتغيير اسمها الى (الشركة العراقية للسيارات)

٥-دمج شركات (الدخان الاهلية، دخان عبود) في شركة دخان الرافدين وتغيير اسمها الى (شركة الدخان العراقية)

لم يؤثر هذا الدمج على وضع العمال فلم يتم الاستغناء عن أي عامل او موظف بل ان الفائض تم نقلة الى المنشآت والمعامل الأخرى لسد النقص فيها[2] .

زاد الإنتاج الصناعي بعد التأميم خلال شهر أيلول ١٩٦٤ عما كان علية في شهر اب من نفس السنة لاسيما صناعة (المواد الانشائية، مساحيق التنظيف، الغزل، البطانيات وغيرها من الصناعات) بالمقابل انخفض انتاج صناعات أخرى مثل (السكاير والكبريت ومبردات الهواء والجنافص و ورق السكاير)[3]، وتم وضع خطة شاملة لزيادة الإنتاج في معامل فتاح باشا لسد الحاجة المحلية من الاقمشة والبطانيات ليبلغ إنتاجه حوالي (٣٦٠ الف متر سنوياً) من الاقمشة بينما كان يبلغ إنتاجه قبل التأميم (١٨٠ الف) اما انتاج البطانيات بلغ ١٥٠ الف بطانية سنوياً

(1) الجمهورية، صحيفة ،ع ٥٢٢، ١٧ حزيران ١٩٦٥.

(2) الجمهورية، صحيفة ،ع ٥٢٢، ١٧ حزيران ١٩٦٥.

(3) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الشهري، ع8-9، السنة السابعة، ١٩٦٤، ص٢.

في حين كان يبلغ ١١٠ الف بطانية قبل التأميم [1]، كذلك ازداد انتاج شركة الكبريت المتحدة بعد التأميم الى 300 كارتون في اليوم بعد ان كان 200 كارتون ، ويعود ذلك الى تزويد المعمل بمكائن حديثة مستوردة من السويد قيمة الواحدة منها 21 الف دينار [2] .

ارتفع انتاج صناعة الاسمنت والطابوق عن عام ١٩٦٣ بنسبة ٢٠٪ كذلك صناعة المنسوجات بنسبة ١٥٪ كما حققت صناعة الزيوت النباتية زيادة في الإنتاج بنسبة ٢٠٪ وصناعة المنظفات والصابون بنسبة ١٥٪ وزاد انتاج الشخاط والجوت والاحذية والملابس والمدافئ النفطية وبعض المواد الكيمياوية بنسبة من ٣-٥٪ ، كما وظهرت صناعات جديدة مثل صناعة تجميع الراديوات والتلفزيونات [3] ، وارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي بالمؤسسات النوعية التابعة للمؤسسة العامة للصناعة خلال الفترة من (٤ تموز ١٩٦٤ الى نهاية شهر حزيران ١٩٦٥) من (٣٩ مليون و٩٥ الف دينار عام ١٩٦٤ الى ٤٢ مليون و٢١٠ الف دينار عام ١٩٦٥) وبلغ راس المال المستثمر في الصناعة (٣٥ مليون و٥٠٠ الف دينار) وبلغ عدد العاملين فيها ١٦ الف و٣٣٦ شخص[4].

هذا الارتفاع في قيمة الإنتاج الصناعي يعود الى زيادة كفاءة هذه المنشآت، واستخدام المكننة الحديثة ، كما ان خفض أسعار المنتجات أدى الى خفض المخزون في المستودعات ، كما قامت المؤسسة العامة للصناعة بتوسيع مشاريع صناعية عدة فتم انشاء فرن ملحق في معمل السمنت السماوة التابع لشركة السمنت العراقية[5].

عملت المؤسسة العامة للصناعة على انشاء شركات صناعية جديدة مثل الشركة العامة للدواجن ووسعت انتاج السمنت فزاد انتاج معمل شركة السمنت المتحدة في السماوة من ٢٠٠ الف طن الى ٤٠٠ الف طن سنوياً وبكلفة بلغت مليون ونصف كذلك عملت على توسيع معمل

---

(1) الجمهورية، صحيفة، ع٢٠٨، ٢٦ تموز ١٩٦٥. للمزيد من التفاصيل عن تطور العمل في شركة فتاح باشا ينظر: الملحق رقم(1)،ص 205.

(2) صوت العمال ،"صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع 23، السنة الاولى، 13 اذار 1965،ص14. للمزيد من التفاصيل عن تطور العمل في شركة الكبريت ينظر: الملحق رقم (2)،ص206.

(3) التجارة، "مجلة " صادرة عن غرفة تجارة بغداد ، ج٣،السنة الثامنة والعشرين، أيلول ١٩٦٥،ص17.

(4) الجمهورية، صحيفة،ع٥٦٩، ٤ اب ١٩٦٥.

(5) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع٤، السنة الخامسة، ١٩٦٤،ص119.

سمنت الرافدين وزيادة انتاج مصلحة شؤون الالبان وشركة الغزل والنسيج العراقية وشركة الصناعات العقارية والمواد الانشائية وشركة فتاح باشا ومصلحة السكر الحكومية اذ ان المؤسسة لم تعد قلقة من تمويل هذه المشاريع فقد استفادت من إمكانيات المصارف المؤممة التي عملت على تمويل المشاريع الصناعية التي تم تأميمها كلما احتاجت فضلاً عن الموارد المالية للمشاريع الصناعية نفسها [1] .

سجلت صناعة المواد الانشائية خلال السنة الأولى من التأميم اعلى نسبة في الإنتاج والمبيعات بنسبة ٢١٪ و٢٢٪ تلتها صناعة الغزل والنسيج بزيادة الإنتاج بنسبة ١٧٪ وزيادة في المبيعات وصلت الى ٢٢٪ وسجلت صناعة الجلود والاحذية زيادة في الإنتاج والمبيعات بنسبة ١٠٪ و١٪ على التوالي وكما زاد انتاج صناعة المواد الغذائية بنسبة ٣٪ وزيادة في المبيعات بنسبة ١٥٪ وكانت اقل زيادة حققتها صناعة السكاير والتي بلغت زيادة انتاجها ١٪ وزيادة المبيعات ٣٪[2] .

الحقت المؤسسة العامة للصناعة بوزارة الصناعة وفق قانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ ،وكانت في وقتها المؤسسة تضم الشركات (السمنت العراقية ،سمنت الموصل ،سمنت سرجنار، الصناعات العقارية ،المواد البنائية ،صناعات الاسبست ،الغزل والنسيج العراقية ،فتاح باشا للغزل والنسيج ،السجاد العراقية ،صناعات الجوت العراقية ،المطاحن الفنية ،طحن حبوب الشمال ،تجارة وطحن الحبوب العراقية ،الكبريت المتحدة ،اتحاد مصانع الورق ، مصلحة الغزل والنسيج الحكومية ،الخياطة العامة ، القطن الطبي العامة ،التعليب في كربلاء ، صنع الاحذية الشعبية في الكوفة ، استخراج الزيوت النباتية ،الرافدين لصناعة المنظفات ، منتوجات بذور القطن ،صابون ابو السهيل ،الدخان العراقية ، صناعة الجلود الوطنية ،باتا العراقية ،صنع السكاير في السليمانية ،شؤون الالبان العامة ،السكر في الموصل ،العامة للأجهزة والمعدات الكهربائية ، العامة للحياكة في الموصل ،العامة للدواجن)[3] .

---

(1) خير الدين حسيب ، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى ، ص44.

(2) صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ، ع٤٣، ٣١ تموز ١٩٦٥، ص٢.

(3) وزارة الصناعة، المؤسسة العامة للصناعة، التقرير السنوي الثالث ١٩٦٦-١٩٦٧، ص١٧٤؛ التجارة، ج٤، السنة السادسة،٢٨ كانون الأول ١٩٦٥.

وفي الجدول رقم (7) مقارنه بين انتاج ومبيعات المنشآت الصناعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية خلال ١١ شهر بعد التأميم مع المدة المماثلة قبل التأميم ، وبها تظهر الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية[1].

جدول رقم (7)

اسم المؤسسة النوعية	قيمة الانتاج (بألاف الدنانير)		النسبة المئوية	قيمة المبيعات (بألاف الدنانير)		النسبة المئوية
	قبل التأميم	بعد التأميم		قبل التأميم	بعد التأميم	
صناعة المواد الغذائية	١٥٩٣٩	١٦٥٤١	٣	١٤٥٥٩	١٦٦١٢	١٥
صناعة الغزل والنسيج	٤٧١٨	٥٥٤٨	١٧	٣٩٦٥	٤٨٧٢	٢٢
صناعة السكاير	٩٢٦٧	٩٣٥٠	١	٩٥٢٢	٩٧٩٦	٣
صناعة الجلود والاحذية	١٩١٣	٢٠٩١	١٠	١٩٦٢	١٩٧٥	١
صناعة المواد الانشائية	٥٦٢١	٦٨١٦	٢١	٦٤٢٣	٧٩٤٤	٢٣
المجموع	٣٧٤٥٧	٤٠٣٤٩	٧	٣٦٤٣١	٤١١٩٩	١٣

(1) صوت العمال،، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع٤٣، السنة الاولى ،٣١ تموز١٩٦٥، ص2.

نلحظ من الجدول اعلاه الاثار الايجابية لقوانين التأميم على الصناعة ، وذلك بزيادة الانتاج والمبيعات بشكل ملحوظ ، وربما ذلك يعود الى ازدياد اهتمام الدولة من خلال زيادة الاستثمار وتوسيع المشاريع الصناعية ، الى جانب الروح المعنوية العالية للعمال لزيادة الانتاج ، والذي سينعكس على زيادة ارباحهم ، كما ان مشاركتهم في مجالس الادارة ربما كان لها دور في ازالة بعض العقبات امام زيادة الانتاج.

ظهرت الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية في عام ١٩٦٦ اذ زاد انتاج الاسمنت والمواد الانشائية بنسبة ٥٠،٠٪ وزادت مبيعاتها بنسبة ٥٠،٠٪ وارتفع انتاج الغزل والنسيج بنسبة ١١،٠٪ وارتفعت مبيعاتها بنسبة ٢٠،٠٪ اما صناعة المواد الغذائية والمنظفات، الزيوت والطحين فزاد انتاجها بنسبة ١٣،٠٪ وارتفعت مبيعاتها الى ١٠،٠٪ وكذلك ارتفع انتاج صناعة السكاير والكبريت وورق السكاير الى نسبة ٤،٠٪ وزادت مبيعاتها بنسبة ٦،٠٪ وارتفع انتاج صناعة السجاد بنسبة ٥٠،٠٪ كذلك صناعة الجنفاص الى ٣٤،٠٪ وصناعة السكر الى ٢١،٨٪[1] .

بلغ مجموع الأموال المستثمرة في الصناعة من المؤسسة العامة للصناعة عام ١٩٦٧ (٤٣ مليون دينار) ،وفاق انتاجها الطاقة الإنتاجية مثل المنشآت المنتجة للسمنت ،وذلك يتضح من خلال ارتفاع صادراتها الى 50% عن عام 1966، وبلغ عدد العمال فيها ١٧ الف عامل وموظف .تم توسيع المنشآت والمعامل التابعة للمؤسسة العامة للصناعة وبلغت نسبة الزيادة في الأموال المخصصة للتوسعات ٦٠٪ عام ١٩٦٨ عن عام ١٩٦٦ ،وارتفعت قيمة الإنتاج بنسبة ٨٪ وزادت مبيعاتها بنسبة ٩٪ .اذ ارتفع انتاج ومبيعات صناعة السمنت والمواد الانشائية بنسبة ٥٪ ،وصناعة الغزل والنسيج ارتفع انتاجها بنسبة ٥٪ و٢٠٪ زيادة في مبيعاتها ، وزاد انتاج صناعة المواد الغذائية والمنظفات والطحين والزيوت بنسبة ١٣٪ ، وارتفعت مبيعاتها الى١٠٪،

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، دائرة الإحصاء والابحاث، ١٩٦٦، ص١٩-٣٢.

كما وسجلت صناعة الكبريت وورق السكاير وصناعة السكاير زيادة في انتاجها بلغت ٤٪ وزيادة في مبيعاتها بنسبة ٦٪ ، وارتفعت جودة الإنتاج وأصبحت تضاهي المنتجات الأجنبية [1] .

قامت المؤسسة العامة للصناعة بإلغاء وإعادة النظر في بعض الاتفاقيات المعقودة بين الشركات الصناعية المؤممة ، وشركات اجنبية مقابل استعمال علامات تجارية معينة ، فتم انهاء الاتفاقية بين شركة منتوجات بذور القطن وشركة يونيليفر(Unilever)[2] مقابل استعمال علامة صابون لوكس وأنواع أخرى ، وتم تخفيض الأجور التي تتقاضاها الشركة الأجنبية الى (١٠ الاف دينار سنوياً) وهذا وفر (١٠٠ الف دينار) للمؤسسة ، ايضاً تم تعديل الاتفاق بين شركة بروكتر اند كامبل(Procter and Gamble)[3] وشركة الرافدين للمنظفات التي تنتج مسحوق تايد ، والاتفاقية بين شركة الكبريت المتحدة التي تنتج الشخاط صاحب علامة الثلاث نجمات وبين الشركة السويدية صاحبة العلامة وبينت شركة اتحاد مصانع الورق والشركة التي تستعمل علامتها وقد وفر ذلك (١٠٠ الف دينار) سنوياً من الاتفاقيات الثلاث ، وزاد عدد المشاريع والمؤسسات في القطاع الصناعي العام خلال المدة من ١٩٦٥-١٩٦٨ (من ٢٦٢٦٨) عام ١٩٦٥ الى(٢٧٩٨١) عام ١٩٦٧، فنتج عن ذلك زيادة قيمة الإنتاج الصناعي في القطاع العام من ٦٧،٥ مليون دينار سنة ١٩٦٥ الى (٨١،٣ مليون دينار) سنة ١٩٦٨[4] .

اما عدد العاملين في المنشآت الصناعية المؤممة فقد ازداد نتيجةً لقوانين التأميم الاشتراكية فقد بلغ خلال المدة (1965-1966) (14952) عامل، وخلال المدة(1966-1967) (15127) عامل ، وبلغ عدد العمال خلال المدة (1967-1968)(16702)عامل[5]، من

(1) الجمهورية، صحيفة ، ع ١١٨٦، ١٦ أيار ١٩٦٧.

(2) شركة بريطانية متعددة الجنسيات تأسست عام 1929مقرها في لندن تنتج السلع الاستهلاكية من طعام ومشروبات طاقة ومنتجات التجميل تمتلك هذه الشركة اكثر من 400 علامة تجارية تكونت هذه الشركة بالأساس من اتحاد شركة صناعة الصابون البريطانية (ليفر براذرز) وشركة صناعة السمن الهولندي (يوني) للمزيد ينظر : ar.m.wikipedia.org

(3)بروكتر وكامبل اكبر شركة لصناعة المواد الاستهلاكية تأسست عام 1839 في الولايات المتحدة الامريكية وكانت بدايتها في صناعة الصابون وقد توسعت صناعتها وبدأت بتصنيع وتطوير منتجات متنوعة : ar.m.wikipedia.org

(4) حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص١٤٦-١٤٧.

(5) الجمهورية، صحيفة ، ع ١١٨٦، ١٦ أيار ١٩٦٧.

خلال هذه الزيادة في اعداد العمال يتبن لنا ازدياد المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام خلال هذه المدة [1]. فاذا ما اجرينا مقارنة بين اعداد العمال قبل التأميم وبعد التأميم نجد ان عدد العمال في المشاريع الحكومية المنتسبة لأتحاد الصناعات العراقي بلغ (5,514) قبل التأميم بنسبة 10,7% من المجموع الكلي البالغ (52708)اما بعد التأميم فبلغ عددهم (15,110) بنسبة 29,2% [2] .

اثرت قوانين التأميم في القطاع الصناعي الخاص، اذ أدت الى انكماش رأس المال الخاص المستثمر في المشاريع الصناعية الكبيرة والشركات المساهمة ، وجعلت مشاركته فقط في الصناعات الحرفية الصغيرة[3] . فعلى الرغم من ان الانخفاض في اعداد المشاريع كان بسيطاً أذ بلغ عدد المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص قبل التأميم حوالي (١٢٤٨) مشروع أي بنسبة ٩٨،٩٪ من المجموع الاجمالي للمشاريع الصناعية في العراق، وأصبحت بعد التأميم (١٢١٦) مشروع، فانخفضت النسبة الى ٧،٩٦٪ ، فقد كان تأثير التأميم على القطاع الخاص ليس من ناحية عدد المشاريع (الذي لا يفرق بين المشاريع الكبيرة والصغيرة) بل كان اثره على نسبة الاستثمار والتي انخفضت من 137,9 مليون دينار الى 121،8 مليون دينار[4] ، أي من 73،5% الى 64،5% [5] ، .وفي الجدول رقم (8) توضح العلاقة بين القطاع العام والخاص في الصناعة التحويلية قبل التأميم وبعد التأميم [6].

جدول رقم (8)

عدد المشاريع	رؤوس الأموال المستثمرة(بالمليون)	عدد العاملين من مجموع عدد العاملين الكلي(52708عامل)

(1)سعيد عبود السامرائي ، القطاع العام في العراق ، ص208.

(2)عبد الرزاق الربيعي ،دور المشاريع الخاصة في التنمية الاقتصادية ، "مجلة" الصناعي ،ع4 ، السنة الخامسة ، كانون الاول1964،ص30.

(5) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه تطبيقاته واجهزته، ١٩٢١-١٩٨٠، ج١، بيت الحكمة، بغداد،2002 ، ص١٢٧.

(4) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩١.

(1) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩١.

(2) علي عبد المنعم السيد، المصدر السابق، ص٣٤.

العام		الخاص		العام		الخاص		العام		الخاص	
القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية	القيمة مليون دينار	نسبة مئوية
14	١	١٢٤٨	٩٨،٩	٤٨،٨	٢٦،١	١٣٧،٩	٧٣،٥	٥٥١٤	١٠،٧	٤٦١٩٤	٨٩،٣
٤١	٣١٢	١٢16	٩٦،٧	٦٦،٨	٣٥،٣	١٢١،٨	٦٤،٥	١٥١١٠	٢٩،٢	٣٧٥٩٨	٧٠،٧

نلحظ من خلال هذا الجدول اثر قوانين التأميم على اتساع وتطور القطاع العام عما كان عليه قبل التأميم من زيادة في المشاريع والاموال المستثمرة ، والذي انعكس بشكل كبير على زيادة اليد العاملة في هذا القطاع ، بالمقابل اثرت هذه القوانين سلباً على القطاع الخاص ، مما ادى انخفاض عدد المشاريع .

بذلك انخفضت نسبة استثمار رأس المال الخاص في مشاريع القطاع الخاص من ١٣٧،٩ مليون دينار الى ١٢١،٨ مليون دينار وبالتالي قلت نسبة الاستثمار فيه من ٧٣،٥٪ الى ٦٤،٥٪ وبلغت نسبة الانخفاض ٩،٢٪[1] ، فتراجعت استثماراته في المشاريع الكبيرة وتوجه نحو الاستثمار في النشاطات والفعاليات التجارية سريعة الحركة والارباح [2] ، وبالنسبة للعاملين في القطاع العام والخاص فأن الجدول رقم (8) يوضح انخفاض عددهم في القطاع الخاص، وهذا يعني ان عدد العمال في القطاع الخاص انخفض بنسبة قدرت ب٨،٦٪[3].

"**ان أهمية هذه القرارات لا تقاس بالتحول الكمي في رؤوس الأموال الصناعية من القطاع الخاص الى العام بمقدار التغير النوعي الذي حصل في تحديد ميادين الاستثمار**

(1) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩٢.

(2)عباس النصراوي ، ت:محمد سعيد عبد العزيز ، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل1950-2010، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1995، ص74.

(2) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩٢.

الطبيعي للقطاع الخاص"[1] ، اذ انخفضت مساهمة القطاع الخاص في الصناعة من ٢٥٪ الى ١٣٪[2] . اكدت الدولة على الرغم من ذلك بأن القطاع الخاص حظى بدعمها ،فقد بلغ مجموع السلف التي منحها المصرف الصناعي لهذا القطاع نصف مليون دينار خلال ثلاث اشهر، مع تقديم كافه التسهيلات والاعفاءات ،ونتج عن ذلك ان بلغ مجموع الاجازات الممنوحة خلال الفترة (تشرين الثاني ١٩٦٤- شباط ١٩٦٥) (١١٨) إجازة ، وبلغ رأس مال ٥٧ مشروع (٨٧٩ الف دينار) ،ومع ذلك طالب الاتحاد العام للصناعات العراقي بأن تعجل الحكومة في صرف التعويضات ليعمل مستحقيها على استغلالها في مشاريع جديدة ، وزيادة المواد الأولية المشمولة بالإعفاءات في القطاع الخاص ليتساوى فيها مع القطاع العام[3]،وصرح هاشم الدباغ مدير عام اتحاد الصناعات العراقي آنذاك بانه من الصعب التنسيق بين القطاع الخاص والعام، لوجود تناقض في النظام الاقتصادي فالحكومة تسعى لتطوير القطاع العام على حساب القطاع الخاص وأبعاده في المستقبل[4].

اثرت قوانين التأميم الاشتراكية في زيادة اتساع القطاع الصناعي العام ، ومع ذلك كان اجمال مساهمته في تكوين الناتج المحلي وتطور القطاع الصناعي مقارنةً بالقطاع الخاص ضعيفة وهزيلة ، حتى انه كان في خدمة القطاع الخاص خلال هذه المدة ، فقد زاد انتاج القطاع الخاص خلال المدة 1965-1968 بزيادة بلغت 21،9 مليون دينار مقارنةً بالقطاع العام الذي بلغت زيادة الانتاج فيه خلال المدة نفسها 13،8 مليون دينار [5]، وذلك يعود الى الطبيعة البيروقراطية لأجهزة التنفيذ التي وضعت هذا القطاع المهم (العام) في خدمة العناصر اليمنية والبيروقراطية ،التي كانت تتحكم بصورة مباشرة او غير مباشرة بزمام الأمور في البلاد وعدم

---

(1) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق(القطاع الخاص)، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٤١-٣٤٣.

(4) المصدر نفسه.

(3) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، عدد خاص، السنة السادسة، شباط ١٩٦٥، ص2-8

(6) الصناعي،" مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ،ع4، السنة السادسة، تشرين الثاني ١٩٦٥، ص٤٤.

(1) حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

ايمان الحكومة بهذه القوانين واتخاذها لتحقيق اغراض سياسية ، مما جعل القطاع الصناعي عالة على الدولة يستنزف ميزانيتها بدلاً من ان يسهم في تطور الاقتصاد الوطني[1] .

اثرت قوانين التأميم ايضاً على القطاع الصناعي المختلط فالشركات التابعة لهذا القطاع ،التي شملتها قوانين التأميم كانت من انجح الشركات الصناعية والتي بلغت رؤوس أموالها الاسمية (٧٩٢٥) ألف دينار والمدفوع (٧٧٦٦) ألف دينار، وبلغت مشاركة المصرف الصناعي فيها بنسبة ٩٣٪ من مجموع استثماراته في القطاع المختلط، وقد بلغ عدد هذه الشركات ٧ شركات هي (الاسمنت العراقية ، صناعة الجلود الوطنية ، الجوت العراقية، الصناعات العراقية ، تجارة وطحن الحبوب، الزيوت النباتية ، الغزل والنسيج العراقية) [2] ، ولم يبقى لهذا القطاع سوى 4 شركات بلغت مساهمة المصرف الصناعي فيها(217) الف دينار ، وهذه الشركات هي (شركة كربلاء لمنتجات التمور وشركة الدراجات العراقية وشركة صناعة الخشب المضغوط و شركة اخشاب الشمال المحدودة)[3] . وهذا التأثير ظهر واضحاً على قطاع المصارف .

ثالثاً- القطاع المصرفي

شكلت (المؤسسة العامة للمصارف) بموجب قانون تأميم البنوك والمصارف رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ ، وبموجب هذا القانون ايضاً تم تأميم جميع المصارف التجارية وتحولت ملكيتها الى الدولة وبذلك أصبح القطاع المصرفي قطاعاً عاماً يتكون من (١١) مصرف[4] تجاري أجنبي وعراقي والتي بلغت رؤوس أموالها ٥،٩ مليون دينار وبذلك أصبح القطاع المصرفي قطاعاً عاماً بنسبة ١٠٠٪ ، وكانت وجهة نظر المشرع لقوانين التأميم الاشتراكية ان لتأميم

---

(2) منذر عبد الحسين الفيصل، الملكية الاشتراكية في العراق على ضوء الاشتراكية الاقليمية للفكر العربي الثوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٧٩، ص١٧٣؛ حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

(3) المصدر نفسه ، ص147.

(3)حسين نهاد عبد الحميد حسين ، التحولات الاقتصادية في العراق 1968-19680، مطبعة نركال ، الموصل ،2022، ص36.

(1) وداد يونس يحيى، تجربة تأميم المصارف التجارية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٧٥، ص١٦١.

البنوك التجارية فوائد عدة للشعب كله، فهو يسهل على ارباب العمل والفلاحين الحصول على الاعتمادات ، ويُمكن الدولة من مراقبة العمليات المالية وتنظيم الحياة الاقتصادية كذلك تقليص نشاط رأس المال الخاص[1] ، كما ان سيطرة الدولة على المصارف يتيح لها " **معرفة اين ومن أي جهة وفي أي لحظة تمر الملايين من الأموال**" ، ومراقبة عمل المؤسسات التجارية والصناعية، ويمكن اجمال أهمية تأميم المصارف التجارية بالنقاط الأتية[2]:

١- تحقيق الاستقلال المالي للدولة ودعم العملة العراقية داخلياً وخارجياً .

٢- وضع البرجوازية ضمن حدود معينة والتخلص من نفوذها الذي يعيق أية مبادرة ديمقراطية سواءً من البرلمان او الحكومة.

٣- مراقبة حركة راس المال وتحريكه بالاتجاه الذي يخدم خطة التقدم.

٤- جعل الجهاز المصرفي أداة فعالة بيد القطاع العام .

تخلصت الدولة من خلال تأميم المصارف التجارية من استئثار البنوك الأجنبية على الفعاليات المصرفية والتي كانت تسيطر على ٦٣،٢٪ من اجمالي الودائع الموجودة لدى هذه المصارف في القطاع الخاص و ٥٤،١٪ من التسهيلات المصرفية[3]، وبذلك تخلصت من هيمنة راس المال الأجنبي على هذا القطاع المهم الذي كان يوجهه لتحقيق الربح العاجل دون الاخذ بالاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية[4] .

الحقت جميع المصارف التجارية التي تم تأميمها والمصارف الحكومية بالمؤسسة العامة للمصارف ، والتي كانت مهمتها الاشراف على عمل هذه المصارف وتقديم تقارير بذلك الى وزارة المالية والبنك المركزي[5]. مارست المصارف المؤممة اعمالها بعد قرارات التأميم بشكل طبيعي

---

(2) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩٥.

(2) المصدر نفسه ، ص٤٢٥-٤٣٢.

(4) وداد يونس يحيى، المصدر السابق، ص١٩٣.

(5) حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(1) صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ، ع٤١، السنة الأولى، ١٧ تموز ١٩٦٥، ص٣ ؛ محمد عبد الوهاب العزاوي، نحو جهاز مصرفي اشتراكي ،دار الحرية للطباعة والنشر، العراق ،١٩٧٨، ص٩٤.

وسمحت للمودعين بسحب ما يرغبون من ودائعهم حتى ان بعضهم قام بسحب مبالغ كبيرة[1]، على الرغم من ان رئيس الحكومة طاهر يحيى وضح بان هذه القرارات هي مجرد نقل راس مال هذه البنوك الى الدولة وليس لها علاقة بودائع الافراد وان وضعها مطابق لوضع مصرف الرافدين[2].

ربط قانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ المؤسسة العامة للمصارف بالبنك المركزي بصورة مباشرة وكأنها احدى الدوائر التابعة له، وان كان له الحق في مراقبة وتفتيش بعض هذه المصارف الا ان بعضها يكون ذا طبيعة تجارية او يرتبط ارتباط مباشر بالشؤون الاقتصادية المختلفة ، وهذا يتطلب انسجام بين السياسة المصرفية والسياسة الاقتصادية والمالية التي تقرها الحكومة[3] ، لذلك اصدرت الحكومة قانون رقم (١٦٦) لسنة ١٩٦٥ ، وتم بموجبة الغاء كل صلاحيات محافظ البنك المركزي، والحاق المؤسسة العامة للمصارف بوزارة المالية ،ومن اجل إعادة تنظيم هذه المصارف بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدمات اكثر فلا بد من دمجها لجمع الكفاءات ضمن اربع مجاميع وبالفعل تم الدمج وفق قرار رقم (٤٧) وهي[4] :-

١-مجموعة مصرف الرافدين وتضم (مصرف الرافدين، بنك الرشد الشرقي، البنك العراقي المتحد)

٢-مجموعة بنك بغداد وتضم (بنك بغداد والبنك العربي)

٣-مجموعة البنك التجاري وتضم (البنك التجاري، البنك البريطاني للشرق الأوسط والبنك الباكستاني)

٤-مجموعة بنك الاعتماد وتضم (بنك الاعتماد والبنك البريطاني المتحد).

(2) العرب، صحيفة ، ع ٣٢٣، ، السنة الثانية، ١٩تموز١٩٦٤.

(3) العرب، صحيفة ،ع ٣٢٠، السنة الثانية، ١٥تموز ١٩٦٤.

(4) التجارة، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ،ج٤، كانون الأول ١٩٦٥، ص٨٨.

(4) البنك المركزي، التقرير السنوي، دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٥، ص٥٩؛ محمد عبد الوهاب العزاوي، المصدر السابق، ص٩٤-٩٥.

تحولت جميع الأموال المنقولة والعقود والعقار العائد الى مصارف كل مجموعة من المجموعات الى المصارف التي تكونت نتيجة الدمج ، كذلك رؤوس الأموال المدفوعة واحتياطي راس المال المدرج في ميزانيتها يوم 13 تموز 1964 [1] .

ظهرت الاثار العامة اذ سجلت حركة الإيداع خلال النصف الثاني من شهر اب ١٩٦٤ انخفاض فقد بلغ مجموعها (٦،٨ مليون دينار) مقابل (٧،١ مليون دينار) في النصف الأول من الشهر نفسة ،فبلغ النقص (٠،٣ مليون دينار) يقابلها ارتفاع في حركة السحب من (٥،٣ مليون دينار) الى (٥،٩ مليون دينار) خلال النصف الثاني من شهر اب [2] .

كان هناك تخوف من انخفاض الودائع بعد قرارات التأميم، وبالفعل انخفضت الأرصدة والودائع الاهلية لدى المصارف التجارية الى (٥٦،٠ مليون دينار) خلال شهر اب 1964 عما كانت علية في شهر اذار من نفس السنة والتي بلغت (٦٤،٦ مليون دينار)[3]، لكنها عادت وارتفعت ليصبح مجموع الودائع (٧٨مليون ونصف مليون)، ويعد هذا الرقم اعلى رقم بالودائع يسجله جهاز مصرفي في العراق منذ تأسيسه واغلبها كانت ودائع اصلية والتي سجلت زيادة بلغت (مليونين و ٧٠٠ الف دينار) وبذلك بلغ رصيد المصارف التجارية (٢٥ مليون دينار)[4] .

واصلت الودائع الاهلية بالارتفاع حتى بلغت في نهاية شهر اذار من عام ١٩٦٥ حوالي (٧٧ مليون دينار) ، وارتفعت مجموع ارصدة الودائع الى (٦،٨ مليون دينار) خلال سنة ١٩٦٦ يعود ذلك الارتفاع الى ارتفاع ارصدة الودائع الجارية بمقدار بلغ (٣،١ مليون دينار) وحسابات التوفير (٤،٧ مليون دينار) مقابل انخفاض ارصدة الودائع الثابتة الي (٠،٥ مليون دينار) والودائع الأخرى الى (٠،٥ مليون دينار)[5] ، اما الائتمان التجاري فقد انخفض بعد قرارات التأميم ليسجل في شهر اب ١٩٦٤(٣،٩ مليون دينار) مقابل (٤،٢ مليون دينار) في شهر تموز

---

(1) وداد يونس يحيي، المصدر السابق، ص١٦٣.

(2)البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي عن العراق ،د.ع ،دائرة الإحصاء والابحاث، اب ١٩٦٤، ص٣.

(3) التجارة، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ، ج٣، السنة الثامنة والعشرون، أيلول ١٩٦٥، ص٣٠.

(4) صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ، ع٤٢، السنة الأولى، ٢٤ تموز ١٩٦٥، ص١٦.

(1) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي ، حزيران ١٩٦٧، ص٢٩٩.

من السنة ذاتها[1] ، وقد تقلص الائتمان بسبب احتكار القطاع العام استيراد بعض السلع وعدم التوسع في منح الائتمان الذي يخدم مصالح بعض كبار التجار، وعلى اثر ذلك انخفض الائتمان خلال السنة الأولى من التأميم الى (٦٢ مليون دينار) بعد ان كان (٦٣،٥ مليون دينار)[2] .

وضعت المصارف التجارية بعد التأميم قيود على منح الائتمان الخاص بأشكاله المختلفة ولم تستطع الزيادة في التسهيلات المقدمة الى القطاع العام ان تغطي الانخفاض في اقيام الائتمان الخاص وقد انخفض الائتمان التجاري للقطاع الخاص الى (١،٦ مليون دينار) في شهر أيلول ١٩٦٤ كما كان علية في شهر حزيران والذي كان يبلغ (٧١،٩ مليون دينار)[3].

بينت الحكومة انه من الأسباب التي دفعت الدولة لتأميم المصارف هو التسهيلات المصرفية ، والتي كانت تمنح بناءً على الارتباطات والعلاقات الشخصية والرأسمالية المشتركة من دون معرفة حجم هذه التسهيلات التي يحصل عليها الشخص ذاته من مصارف تجارية أخرى الا انه بعد التأميم أضحت التسهيلات الائتمانية أداة لتحريك الفعاليات الاقتصادية بناءً على اهداف عامة [4] لذلك ارتفعت التسهيلات المقدمة للقطاع العام من سلف وقروض الى (١٥،٨ مليون دينار) سنة١٩٦٥ عما كانت علية في نهاية سنة ١٩٦٤ والتي كانت تبلغ (٤،٤ مليون دينار) بالمقابل انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (السلف والقروض، حوالات مقطوعة، الأسهم، السندات، القروض المقدمة من المصارف الاختصاصية) من (٦٨،٧ مليون دينار) سنة ١٩٦٤ الى (٦٢،٥ مليون دينار) سنة ١٩٦٥[5] ، وهكذا انتقلت جزء من التسهيلات المصرفية من القطاع الخاص الى القطاع العام فقد انخفضت مديونية القطاع الخاص في الخصم والمكشوف والسلف بمقدار (١٢ مليون دينار) عما كانت علية سنة ١٩٦٤ والتي بلغت (٧٤،٤ مليون دينار) ، بالمقابل نجد ان مديونية القطاع العام قد زادت بمقدار (١٦،٨ مليون دينار) اذ بلغت سنة ١٩٦٥ (٢٠،٥ مليون دينار) اما رصيد قيمة الكفالات الممنوحة

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الشهري، ع٨-٩، السنة السابعة، ١٩٦٤، ص٦.
(2) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩٥.
(3) البنك المركزي العراقي، النشرة الفصلية، رقم ٥٢، تشرين الأول- كانون الأول ١٩٦٤، ص١.
(4) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٨٩.
(5) البنك المركزي، التقرير السنوي، دائرة الإحصاء والأبحاث، ١٩٦٥، ص٧٠.

للمقاولين العراقيين فقد ارتفعت من (٥٩،٨ مليون دينار) سنة ١٩٦٤ الى (٦٧،٦ مليون دينار) أي بزيادة بلغت (٧،٨ مليون دينار)[1] .

سجلت الاعتمادات المستنديه والكفالات المصرفية(٧٧ مليون و٨٠٠ الف دينار) وهو اعلى ما تم تسجيله لهذا النوع من التسهيلات المصرفية في السنوات السابقة للتأميم اذ بلغت الزيادة (٥ ملايين و٧٠٠ الف دينار) ، وزادت أيضا القروض التي منحت للقطاع العام اذ بلغت (٥ ملايين دينار) للتوسع الذي حصل للقطاع العام بعد التأميم ، وبذلك اصبح الجهاز المصرفي في خدمة القطاع العام بشكل كامل لأول مرة ،وبلغت السيولة في المصارف ٢٥٪ بعدما كانت ٢٤٪ قبل التأميم ،كما قلت حاجة المصارف التجارية الى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية والتي بلغت ١،٢٠٠،٠٠٠ مقارنة ب٤ ملايين دينار قبل التأميم [2] .

على اثر اصدار قوانين التأميم انخفض سعر صرف الدينار العراقي في نهاية شهر اب لعام 1964 بمقدار (3) قروش لبنانية في سوق بيروت ، فبلغ ٧،٣٠ ليرة لبنانية للدينار الواحد شراء وبيع ٧،٣٣ ليرة لبنانية وسجل في سوق الكويت ٨٥٠ فلس بعدما كان ٨٦٠ فلس قبل التأميم[3] ،وقد حقق سعر صرف الدينار سنة ١٩٦٥ اول ارتفاع له بعد التأميم في سوق بيروت والذي بلغ ٧،٤٠ ليرة لبنانية شراء و٧،٤٥ ليرة لبنانية بيع ، ويعود هذا الارتفاع لتحديد السفر خارج العراق وعودة الكويتيين الى بلدهم مروراً بالعراق فكانوا يشترون الدينار العراقي في لبنان لانخفاض سعره عن السعر الرسمي[4] ، وفي الجدول رقم (9) التطورات الائتمانية خلال سنة من التأميم [5] .

جدول رقم (9)

(1) فوزي القيسي، المصدر السابق، ص١٩.

(2) صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع٤٣، السنة الأولى، ٣١ تموز ١٩٦٥ ،ص12.

(3) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي عن العراق للنصف الثاني من شهر اب ١٩٦٤، دائرة الاحصاء والابحاث ، ص٤.

(4) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الشهري، العدد 8-9، السنة السابعة، ١٩٦٥، ص9.

(5) خير الدين حسيب، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الأولى، ص٤٦.

التاريخ	ارصدة الودائع	ارصدة الودائع الحكومية وشبة حكومية	المجموع	ارصدة الائتمان التجاري	ارصدة التسهيلات الأخرى الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية	سلف وقروض الممنوحة للمؤسسات الحكومية وشبة الحكومية	نسبة السيولة المئوية	إعادة الخصم لدى البنوك
حزيران١٩٦٣	٥٨،٤	١٠،٦	٦٩	٦٠،٧	٤٨،٣	٢،٤	٢٨	٢،٥
حزيران١٩٦٤	٦١،٣	١٣،١	٧٤،٤	٧٣،٥	٧٢،١	٠،٨	٢٤	٤،٠
حزيران١٩٦٥	٦٤،٠	١٤،٥	٧٨،٥	٦٢،٢	٧٧،٨	٥،٨	٢٥	١،٢

لمعالجة النواحي القانونية المتعلقة بضم رؤوس أموال المصارف المؤممة الى المصارف التجارية الجديدة وكذلك انتقال ملكية المصارف المؤممة من عقارات واموال ومعالجة إطفاء مبالغ التعويضات التي نتجت عن قوانين التأميم لذلك أصدرت المؤسسة العامة للمصارف قرار رقم ٤٨ لسنة1967 ، والذي بموجبة تأسست المصارف التجارية فاصبح لكل مصرف استقلال اداري ومالي ومركزها في بغداد ومرتبطة ادارياً بالمؤسسة العامة للمصارف كما عالج هذا القانون وضع المصارف الخاسرة قبل التأميم والتي كانت التزاماتها عند التأميم اكثر من رأسمالها الاحتياطي والمدفوع كما اعطى هذا القانون الصفة الشرعية للمبالغ التي اقترضتها المؤسسة العامة للمصارف بالنيابة عن الحكومة لدفع التعويض للمساهمين والتي قامت المؤسسة بدفع ٨٠٪ من قيمة الأسهم في المصارف المؤممة وهذه المصارف هي[1] :-

١-مصرف الرافدين برأسمال ١٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار

٢-البنك التجاري العراقي براسمال٥ ملايين دينار

٣-بنك الاعتماد العراقي برأسمال ٥ ملايين دينار

(1) الجمهورية، صحيفة ، ع١١٨٩، ٩ أيار ١٩٦٧؛ محمد عبد الوهاب العزاوي، المصدر السابق، ص٩٥.

٤-بنك بغداد برأسمال ٥ ملايين دينار

رابعاً : قطاع التأمين

كان قطاع التأمين قبل اصدار قوانين التأميم في ١٤ تموز ١٩٦٤ يتكون من ثلاث شركات تابعة للقطاع العام هي (شركة الرافدين للتأمين ، شركة التأمين الوطنية ،شركة اعادة التأمين)، و(6) شركات تأمين عراقية خاصة ، و(١٦) فرع لشركات اجنبية تابعة للقطاع الخاص ، اممت قرارات تموز الشركات العراقية اما الشركات الأجنبية فتم الطلب منها تصفية اعمالها في العراق خلال فترة محدودة وهكذا أصبح القطاع العام الذي كان يمتلك ٤١٪ من قطاع التأمين هو صاحب السيطرة الكاملة على سوق التأمين[1] .

لشركات التأمين اهمية تنبع من دورها الهام في تمويل المشاريع في القطاعات كافة ، وذلك من خلال استثمار رؤوس أموالها وأقساط التأمين في المشاريع وشراء الأراضي والعقارات وشراء سندات الدولة ،او كودائع في المصارف، هذه الأموال كانت قبل التأميم تخدم القطاع الخاص بالتعاون مع الرأسمالية الأجنبية التي كانت تستحوذ على نسبة عالية من الأرباح لقاء نشاطها في مجال التأمين ، الا انه بعد التأميم أصبحت هذه الأموال توظف لخدمة القطاع العام[2] .

دعت المؤسسة العامة للتأمين خلال بيان أصدرته انه بإمكان الأشخاص الذين كانوا يتعاملون مع شركات التأمين الأجنبية ،وقد انتهت بوصلة التأمين الخاصة بهم ان يجددوها ،

(1) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩٥.

(2)المصدر نفسه ص٣٤٢؛ جميل هاشم الكاظمي، الركود الاقتصادي وواقع الصناعة في العراق ، مطبعة اسعد ،بغداد ،1967 ، ص١٤.

من خلال تلك الشركات وتكون لحساب شركة التأمين العراقية[1] ،كما قررت المؤسسة الاقتصادية دمج شركات التامين في أربع شركات هي[2] :-

١-شركة التامين العراقية وتضم (شركة التامين العراقية، شركة تامين الاعتماد وشركة الرشيد للتامين) .

٢-شركة التامين الوطنية .

٣- شركة التامين العراقية وتضم (شركة بغداد للتامين وشركة التامين التجاري (العراق) .

٤-شركة الرافدين للتأمين وتضم (شركة الرافدين للتامين وشركة دجلة للتامين).

ثم جاء بعدها دمج هذه الشركات لتكون شركتين للتامين هما[3] :-

١-شركة التامين الوطنية للتأمينات العامة .

٢-الشركة العراقية للتامين على الحياة .

فضلاً عن شركة إعادة التامين العراقية التي اختصت بإعادة التامين .

كان من اثار قرارات التأميم الاشتراكية نشوء صناعة تأمين قوية ، اذ تم اعداد الموظفين والعاملين في شركات التأمين بصورة جيدة ، من خلال ادخالهم في دورات تدريبية بشكل مستمر ، الامر الذي احدث نقلة نوعية في تاريخ التأمين في العراق[4] ، كما وسعت المؤسسة العامة للتامين الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركات التابعة لها فتم فتح (١٢) مكتب تابع لشركة التامين الوطنية في مراكز الالوية المختلفة بدأت عملها من 1 كانون الثاني 1965 ، وتم فتح

---

(1) الجمهورية، صحيفة ، ع٢٠٨، ٦ تموز ١٩٦٤؛ العرب، صحيفة، ع٣٢٩،السنة الثانية، ٢٦ تموز ١٩٦٤، ص٤.

(2) البنك المركزي العراقي ، النشرة الفصلية ،رقم ٥١ ،تموز-أيلول، ١٩٦٤،ص9؛ الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع٤، السنة الخامسة، كانون الأول ١٩٦٤،ص33.

(3) وزارة الاقتصاد، المؤسسة العامة للتامين، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتامين والشركات التابعة لها، ١٩٦٦، ص٣.

(4) مصباح كمال ، اوراق في التأمين في العراق ، منشورات شركة التأمين الوطنية ، بغداد ، 2014،ص 141.

مكاتب على الحدود في صفوان والرطبة ،وفتح مكتب تابع للشركة العراقية للتامين في مدينة الحلة ، كما إعادة المؤسسة النظر في سياستها الاستثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية ،وقامت شركة التامين الوطنية بأنشاء عماره لها في الموصل ، وشراء قطعة ارض ليتم استخدامها من الشركات والمصالح التابعة للمؤسسة الاقتصادية ، وتم تعديل الحصة الإلزامية لجميع أنواع التامين والتي أصبحت وفق قرار رقم (١٣٢) لسنة ١٩٦٤ الصادر عن المؤسسة الاقتصادية ٢٥٪ للتامين البحري والحياة بعد ان كان ١٥٪ و١٥٪ في السيارات و١٠٪ في الحريق وبقية أنواع الحوادث وطبق هذا القانون من بداية شهر كانون الثاني لسنة 1965[1].

فرضت المؤسسة الاقتصادية التامين الالزامي من حوادث السيارات بموجب قانون رقم (٢٠٥) لسنة ١٩٦٤ ، ولم يحدد القانون مبلغ معين للتأمين وتركتهُ للمحاكم او الاتفاق الودي بالنسبة للضرر الذي يصيب الأرواح ،كما خصص صندوق لتعويض الذين يصابون بحوادث السيارات المستثناة من التامين او مجهولة الهوية التي لم يبرم بشأنها عقد تامين والحوادث غير المغطاة ،في الجدول رقم (10) مجمل اقساط ووثائق التامين خلال الأعوام (١٩٦٣-١٩٦٤-١٩٦٥)[2] .

جدول رقم (10)

نوع التامين	الإنتاج ١٩٦٣/٧/١٤ لغاية ١٩٦٤/٧/١٣		الإنتاج ١٩٦٤/٧/٤ لغاية ١٩٦٥/٧/١٣	
	عدد الوثائق	الأقساط بالدينار	عدد الوثائق	الأقساط بالدينار
البحري	١٠٠٣١	١١٨١٣٨	٥٧٢١٠	١١٣٧٦٧٩
الحريق	٧٩٩١	٥٢٠٦٤	٨٩٥٣	٦٧٤٨٦٦
الحوادث	٨١٧٧	٨٥٩١٦٩	٩٧٥١	٦٠٤٦١٨
الالزامي للسيارات	–	–	٢٧٤١٥	٢٠٦٨٥٦
المجموع	٧٦١٩٩	٢٥٦١١٩٣	١٠٣٣٢٩	٢٦٢٤٠١٩

(1) صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع٤٢، السنة الأولى، ٢٤ تموز ١٩٦٥، ص١١-١٢.

(2)المصدر نفسه ، ص12 .

يتبين لنا من خلال هذا الجدول تطور شركات التأمين بعد قوانين التأميم ومدى إفادة الدولة من عوائد هذا القطاع بعد ان كان المستفيد الاكبر منها شركات القطاع الخاص العراقية والاجنبية .

كانت الاثار العامة واضحة اذ آن عملية دمج الشركات والتخصيص وإيقاف بعض الفروع والوكالات غير العراقية أدى الى خسارة بعض الاعمال الصغيرة ، كما ان حصر استيراد بعض المواد بالمنشآت التجارية التابعة للمؤسسة الاقتصادية أدى الى الغاء بعض وثائق التامين لمن تأثروا بهذه القرارات[1] ، كذلك الغاء وكلاء شركات التأمين ادى الى خفض حجم التعاون في شركات التأمين ، فقد كان لهؤلاء الوكلاء دور مهم من خلال اختلاطهم بالعملاء ، فكانوا يقومون بزيادة الوعي التأمينِ لدى العملاء بالتالي زيادة انتاج الشركات ، الى جانب ذلك ادى هذا القرار الى قطع مصدر رزق هؤلاء الوكلاء[2] .

اعفيت أقساط التامين على الحياة من ضريبة الدخل، ووضعت تعريفه للتأمينات البحرية (البضائع) ويتم استحصالها من خلال البنوك لحساب شركة التامين ،وتم تأسيس فروع للتأمينات الهندسية في السوق العراقية[3].

فيما يخص انتاج شركات التامين بلغت أقساط التامين التي استحصلت من فروع (الحوادث، الحريق، البحري) سنة ١٩٦٥ (٣،٤ مليون دينار) بزيادة بلغت (٢١،٥٪) عن سنة ١٩٦٤، ويعزى ذلك الى تطبيق قانون التآمين الالزامي على السيارات والذي نفذ في١ كانون الثاني١٩٦٥ وبلغت الأقساط التي تم تحصيلها عند تطبيق هذا القانون (٤٩٦،٤الف دينار)[4] .

بعد استقرار أوضاع شركات التأمين اخذت توجه جهودها لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة الإنتاج بداية سنة ١٩٦٦ فحقق هذا القطاع تطور جيد اذ بلغت أقساط التامين المباشر (٣٩٤١٦٢٣ دينار) مقارنة بعام ١٩٦٥ والتي بلغت فيها الأقساط (٣٣٦٨٦١٤ دينار) بزيادة بلغت ١٧،٠١٪، اما التأمين على الحياة الفردي فبلغ (١،٤٥٣،٢٠٠ دينار) مقابل

(1) الجمهورية، صحيفة، ع٥٥٣، ١٩ تموز ١٩٦٥، ص٣.

(2)امين هويدي ، المصدر السابق ، ص196.

(3) وزارة الاقتصاد، المؤسسة العامة للتأمين، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمين والشركات التابعة لها، ١٩٦٦، ص٥.

(4) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد، ١٩٦٥، ص٣٧.

(٢٠١،٥٥٠ دينار) سنة ١٩٦٥ بنسبة زيادة بلغت ٦،٢١ ٪ ، وبلغ مجموع الأقساط المحققة لشركة إعادة التامين العراقية (١،٩٧٩،٧٨٧ دينار) مقارنة بعام ١٩٦٥ والتي بلغت (١٣٠٥٨٣٧ دينار) بنسبة زيادة بلغت ١٥،٦٪ ، وهذا نتيجة الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية التي ظهرت فيما بعد ،اما الشركة العراقية للتامين على الحياة فقد أصابها ركود نسبي في اعمالها سنة ١٩٦٥ واستمر هذا الركود حتى سنة ١٩٦٦ ، فقد كانت النتائج الاجمالية للشركة سالبة بمبلغ (٤٤٢٠٧ دينار)، واختصت شركة إعادة التامين العراقية بأعمال إعادة التامين وقد بلغ عدد الشركات التامين وإعادة التامين سنة ١٩٦٦ (٩١) شركة تعود الي ٤٦ دولة ، وبلغ عدد اتفاقيات إعادة التامين التي قامت بها الشركة (٢٧٦) اتفاقية[1] ، وكان لها دور كبير في زيادة الاحتفاظ المحلي ، وقلصت تصدير اقساط التأمين الى الخارج ، وبالتالي ساهمت شركات التأمين بعد قرارات تموز الاشتراكية بالحفاظ على الثروة الوطنية [2] ، وفي الجدول رقم (11) مقارنة بين أقساط فروع التأمينات العامة لعامي ١٩٦٥-١٩٦٦[3] .

جدول رقم (11)

نوع التأمين	اقساط التامين١٩٦٥ بالدينار	اقساط التامين١٩٦٦ بالدينار	الزيادة بالنسبة المئوية
الحريق	٦٦٧،٦	٦٨٢،٢	٢،٢٪
البحري	١٤٥٣،٠	١٧١٣،٢	١٧،٩٪
الحوادث	١٢٤٨،٠	١٥٤٦،١	٢٣،٩٪

هكذا استطاعت شركات التأمين بعد قوانين التأميم الاشتراكية من تحقيق ارباح جيدة للدولة بعد ان كانت هذه الاموال تذهب للقطاع الخاص.

(1) وزارة الاقتصاد، المؤسسة العامة للتأمين، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمين والشركات التابعة لها، ١٩٦٦، ص٤٢.

(2) مصباح كمال ، المصدر السابق ، ص142.

(3) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد، ١٩٦٦، ص٢٨.

استثمرت شركات التأمين عام 1966 (6ملايين دينار) من اموالها ،حيث وضعت 64%من هذه الاموال كوديعة ثابتة في مصارف القطاع العام و6% استثمرت في شركات القطاع العام المختلفة ، و8,6% في شراء العقارات والاراضي وحوالي، 6% استثمرت على شكل سندات اجنبية [1]

ارتفعت عام ١٩٦٧ أرباح شركة التامين الوطنية من (٩٥٣،٧٨٣ دينار) سنة ١٩٦٦ الى (١،٢٦٩،٢١٣ دينار) بنسبة زيادة بلغت ٣٣،١٪ وأصبح لها ثلاثة فروع في بغداد وواحد لكل من الموصل والبصرة وبلغ عدد العاملين فيها ٤٠٣ موظف وعامل وزاد ايضاِ انتاج التامين الفردي في الشركة العراقية للتامين على الحياة الى (٤٧٦١٥٥ دينار) بنسبة زيادة عن سنة ١٩٦٦ ٣٢،٧٪ وزاد انتاج التأمينات الجماعية عن سنة ١٩٦٦ بنسبة ١٤١٪ [2].

يتضح لنا بأن قوانين التأميم الاشتراكية كان لها اثر واضح من الناحية الاقتصادية ، فقد وسعت القطاع العام بشكل كبير على حساب القطاع الخاص ، ومنحته كافة التسهيلات للتطور، وذلك من خلال تقديم التسهيلات المصرفية من قروض وسلف ، وزيادة الاستثمار ، ومع كل ذلك لم يكن تطور القطاع العام يتناسب مع هذه التسهيلات المقدمة من قبل الدولة ، على حساب القطاع الخاص الذي انخفضت مساهمته والذي توجه نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة خوفاً من التأميم .

(1) كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي ، العراق تاريخ اقتصادي ،ج6،بيت الحكمة ، بغداد ،2019ص95.

(2) وزارة الاقتصاد، المؤسسة العامة التابعة للتأمين، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمين والشركات التابعة لها، ١٩٦٧، ص١٧-٢١.

المبحث الثاني

الاثار العامة لقوانين التأميم الاشتراكية على النشاطات الاقتصادية الفاعلة

اثرت قوانين التأميم بشكل كبير على الاقتصاد العراقي فالمؤسسة الاقتصادية التي جمعت تحت ادارتها جميع المؤسسات والمصارف والشركات التي تم تأميمها ،قد تمتعت بسلطة لا مركزية وعلى الرغم من انها كانت تابعة لرئيس الوزراء ، الا ان رئيس المؤسسة الاقتصادية كان له صلاحيات تفوق صلاحيات رئيس الوزراء مما ادى الى حدوث تناقضات بين المؤسسة والوزارات المعنية [1] ، وقد اعتبر البعض ولاسيما الصناعيين بأن هذه المؤسسة اثرت بشكل مباشر على حياة المواطن من خلال اصدارها قوانين اضرت بالصالح العام لاسيما بعد تعدد مؤسساتها [2] ، كما ان بعض الذين تولوا مناصب فيها كانوا لا يملكون الخبرة والكفاءة مما ادى الى خلق طبقة جديده لتحل محل الطبقة القديمة فاصبح لدينا مدراء يتقاضون رواتب غير معقولة باسم الاشتراكية ،واصبحت المؤسسة الاقتصادية تستنزف ميزانية الدولة بدلا من ان تكون جزء من تطور اقتصاد البلاد [3] ،وحاولت الحكومة دعم المؤسسة والدفاع عنها وعدت اي انتقاد لها هو محاولة للقضاء على القوانين الاشتراكية والحكم الذي اصدرها [4] ، ومع ذلك تراجعت السلطة عن ذلك ، فبعد تولي عبد الرحمن البزاز رئاسة الحكومة اتبع سياسة قائمة على الاشتراكية الرشيدة فألغى المؤسسة الاقتصادية بموجب قانون رقم (166) لسنة 1965 [5] .

ساعدت قوانين التأميم على هجرة كثير من رجال الاعمال والفنيين وتهريب اموالهم الى خارج البلاد فانخفضت مشاريع القطاع الخاص ، وبالتالي انخفض عدد العاملين فيها من 63% عام 1963 الى 48% عام 1964 وانخفضت معها الاجور من 54% الى 35% سنة 1964

(1) صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص455.

(2) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع4، السنة السادسة ،1965، ص213.

(3) العرب، صحيفة، ع379، السنة الثالثة،25ايلول 1965، ص6.

(4) صوت العمال ، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع 34 ، السنة الاولى ، 29 ايار 1965 .

(5) الصناعي، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، ع4،السنة السادسة ، 1965، ص213.

[1] ، كما ان الحكومة قامت بدفع تعويضات المساهمين في المشاريع المؤممة ممن لا تتجاوز قيمة اسهمهم (5 الاف دينار) من ميزانية الدولة مما ادى الى صرف مالا يقل عن(5 ملايين دينار) كتعويضات من الميزانية في الوقت الذي كان من الممكن الاستفادة من هذه الاموال في تقوية وتطوير القطاع العام [2] . وقد كان لهذه القوانين أثر على النشاطات الاقتصادية اهمها:

اولاً : الغرف التجارية

عدت غرفة تجارة بغداد هي المرجع لبقية الغرف التجارية العراقية الاخرى ، فهي الرائدة في الخبرة والامكانيات والدور القيادي وحتى بعد صدور قانون رقم 100 لسنة 1966 الخاص بتأسيس (اتحاد الغرف التجارية) ،والذي ترأسه رئيس غرفة تجارة بغداد . اتخذت الغرف التجارية موقف مشترك وموحد من سياسة الحكومة العراقية وتوجهاتها الاشتراكية ،التي كانت تهدف الى الحد من دور القطاع الخاص في السوق العراقية وقطاع الاستيراد ، وجعل قطاع التأمين والمصارف والصناعات الكبيرة حكرا على القطاع العام من خلال اصدارها قوانين اممت فيها عدد من الشركات والمعامل والمصارف العراقية والاجنبية وشركات التامين في 14تموز 1964[3] .

قابلت غرفة تجارة بغداد هذه القرارات بعدم الارتياح ، وعقدت جلسة خاصة لمناقشة الاثار الاقتصادية لهذه القوانين وقد التقى الرئيس الثاني للغرفة حسين علي عبد الهادي بعدد من التجار ، وقرروا تشكيل وفد لزيارة وزير الاقتصاد عبد العزيز حافظ [4] ، وقد سبق ان اتفقت الغرف التجارية على ان تتولى غرفة تجارة بغداد توجيه مذكرات خاصة الى الحكومة تبين فيها

(1) صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في14تموز 1964في العراق ، ص329.

(2) صباح الدرة، المصدر السابق، ص356.

(3)عبد الستار شنين الجنابي ، غرفة تجارة النجف الاشرف ، غرفة تجارة النجف ، 2013، ص187.

(4) عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي ، غرفة تجارة بغداد (1926-1964) ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، 1997،ص178.

موقف القطاع الخاص والغرف التجارية من السياسة الاقتصادية للوصول الى حل يضمن حقوق الجميع ويحقق التنمية الاقتصادية [1] ، ناقش الوفد مع الوزير ما يأتي[2] :

1-تعويض اصحاب الاسهم فقد رأت غرفة تجارة بغداد انه من الضروري اطفاء قيمة الاسهم بمبلغ لا يقل عن 3 الالف دينار لأصحاب الاسهم لاسيما ان اغلبهم من التجار الكبار .

2- طالبوا بدراسة موقف الشركات التي تم تأميمها بالنسبة للديون المستحقة عليها من البنوك وايجاد حلول ملائمة ،كما طالبو بتقسيط الضرائب المستحقة على التجار الذين تضرروا من القرارات .

3- على الحكومة التساهل في قضايا الديون المستحقة خلال هذه المدة .

4-منح التجار التسهيلات المصرفية .

رفعت غرفة تجارة بغداد مذكرة الى وزير الاقتصاد بتاريخ 14 ايلول 1964 حول الاوضاع الاقتصادية وقد وصفت المذكرة قرارات التأميم بالمحنة التي حلت على الاسرة التجارية ، فبعد تأميم الشركات والمصارف صدرت قرارات بحصر استيراد بعض السلع والمواد بالقطاع العام ، كما ان المصارف المؤممة التزمت في التعامل مع التجار ولم تقدم لهم التسهيلات وجاء في المذكرة [3] "**ان ما تعانيه الاسرة التجارية من محنة لتتابع الاحداث عليها دون ان تعطى فرصة لتكييف نفسها لأوضاع جديدة جوبهت بها، فمن تأميم مصارف تجارية وشركات تأمين الى تأميم شركات صناعية وتجارية الى حصر استيراد بعض المواد في مؤسسات حكومية فضلاً عن موقف السلطات من التجار موقف يتسم بالاتهام وان عملهم غير مشروع وليس ادل على ذلك ما يقوم به بعض المسؤولين بين أن واخر بنشر اسماء بعض المساهمين او اسعار بعض المواد او ارباح بعض شركات المؤسسة في ندوات تلفزيونية ، توحي للجمهور بأن هذا نموذج من شيء عام و اعتيادي**"، وتضمنت ايضاً " **ان السلطات المسؤولة لم تكتف بحصر**

(1) عبد الستار شنين الجنابي المصدر السابق ،ص187.

(2) عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي ، المصدر السابق ، ص178.

(3)التجارة ، "مجلة " صادرة عن غرفة تجارة بغداد ،ج 3-4، السنة السابعة والعشرون، ايلول – كانون الاول 1964، ص320.

الاستيراد بل تأخذ على عاتقها مهمة تحديد الاسعار بعد وصولها السوق .وتساءلت الغرفة هل بعد هذه التغيرات يمكن ان يقال ان هناك حرية في التجارة؟ لا ينكر بوجود فئة مستغلة لكنهم قليلون وان الندوات التلفزيونية بعد التأميم ظهرت من جانب واحد ولم يشارك فيه القطاع الخاص"[1] .

انتقدت غرفة تجارة بغداد موقف السلطات المسؤولة من تجار القطاع الخاص وكأنهم كانوا يعملون بعيدا عن انظار الحكومة ، وانهم يستطيعون ان يوجهوا الاقتصاد الوطني مثلما يرغبون ، واشارة المذكرة ايضا ان اغلب التجار الذين تضرروا من قرارات التأميم هم من الطبقة الوسطى ،وطالبت الغرفة بعودة المصارف الى العمل بالطريقة القديمة ، اذ ان المطالبة بتسديد 50% من قيمة البضاعة الواصلة لتسديد الاعتمادات وخصم الكمبيالات العامة وتسديدها عند الاستحقاق يُعد امر محرج وهذا يصعب عليهم الاستمرار في التجارة [2] .

ناقشت غرفة تجارة بغداد في جلساتها المفتوحة ايام (13-17-22) تشرين الثاني 1965 تقديم مذكرة اخرى الى وزير الاقتصاد قدمتها في 23تشرين الثاني 1965 ذكرت فيها مفاجئتها من قرارات التأميم اذ ان كبار المسؤولين قد اكدوا على عدم نية الحكومة باتخاذ قرارات تخص التأميم ،ووضحت ان عملية التعويض لحملة الاسهم في الشركات المؤممة قد احتوت على الغبن فمره يتم احتساب قيمة الاسهم على اساس سعرها قبل التأميم ، ومرة على اساس القيمة الدفترية والدفع يتم على اساس الافضل ومما لاشك فيه ان المفاضلة كانت لصالح الحكومة ، كما غبن اصحاب الاسهم مرة اخرى عندما تم احتساب الاندثارات والديون المتجمدة والميتة والذي تسبب في حدوث تفاوت كبير في حصيلة التعويض لكثير من حاملي الاسهم واشارت المذكرة الى الارباك والانكماش في رأس المال وبطئ حركة التجارة واحجام رأس المال الفردي من التوسع في الفعاليات الاقتصادية ، ولاسيما الصناعية الذي احدثته قوانين التأميم [3] ، وان الحكومة اتخذت هذه القوانين لمجرد ان يقال عنها انها حكومة اشتراكية وكان بإمكانها

---

(1) عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي ،المصدر السابق ، ص179.

(2) التجارة ، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ،ج 3-4، السنة السابعة والعشرون، ايلول – كانون الاول 1964،ص 231-231.

(3) التجارة ،"مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد، ج 4، السنة الثامنة والعشرون، كانون الاول 1965،ص129.

تحقيق المكاسب التي استهدفتها عملية التأميم من خلال قوانين اخرى مثل تخفيض الاسعار والرقابة على الانتاج والتوزيع ومشاركة العمال بالأرباح بنسب محدده كما ان حصر استيراد بعض المواد بالقطاع العام نتج عنه توقف اعمال التجار المختصين باستيراد هذه المواد دون تعويضهم باستيراد مواد اخرى ، وطالبوا بان تكون هناك مرونة في منح الاجازات للاستيراد لحدوث شحة في الخزين ، وبالتالي ارتفاع اسعار بعض المواد [1] .

اشتكت غرفة تجارة بغداد من تجاهل الحكومة لنصائحها الصادرة عن خبرة ودراية فبدلاً من الاخذ بها شنت حملة ضدها مستغلة وسائل الاعلام لمحاولة خلق حقد طبقي وصراع بين ابناء الوطن الواحد [2] .

عد بعض المسؤولين في الحكومة ان غرفة تجارة بغداد وبقية الغرف التجارية قد استغلت اجهزتها لضرب القوانين الاشتراكية لاسيما بعد مطالبتها بإلغاء قوانين حصر استيراد الشاي واشراك القطاع الخاص ، وهاجمت بعض الصحف المحلية هذا القطاع الهام ، التي عدت قرارات تموز تمثل مطالب الشعب للعيش بحياة افضل ، و اعلنت بانها ستقف ضد كل من يحاول النيل من مكاسب الشعب ،وطالبت الحكومة في اعادة هيكلة الغرفة [3] .

حسب مذكرات غرفة تجارة بغداد ان الحكومة لم تستطع تحقيق الاهداف التي من اجلها اصدرت قوانين التأميم ، وهي خدمة الشعب فقد اصبح الهدف الاول من هذه القوانين هو التفاخر بتحقيق المزيد من الارباح التي ضاع الكثير منها ما بين الاختلاسات والمصاريف الادارية اما خدمة الشعب بتوفير السلع الضرورية ، وتخفيض الاسعار فكانت اهداف ثانوية ، وناشدت الغرفة المخلصين من ابناء الوطن العمل على انقاذ البلاد فأما تكون اشتراكية عربية تقوم على اسس الدين الاسلامي و أما بلا ، كما اقترحت الغرفة تشكيل لجنة استشارية تضم اختصاصيين ومسؤولين لوضع حلول لتحقيق الاستقرار [4] .

---

(1) التجارة ، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ،ج 1 ،السنة التاسعة والعشرون ،اذار 1966،ص140-141.

(2) عبد الستار شنين الجنابي ، المصدر السابق ،ص187.

(3) صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع 40،السنة الاولى، 10تموز 1965.

(4) عبد الستار شنين الجنابي ، المصدر السابق، ص191-192.

انتقدت غرفة تجارة بغداد سياسة الحكومة التي قامت بفرض ضرائب جديدة لا مبرر لها على الدخل والضريبة والتعريفة الكمركية ، وقام رئيس الغرفة آنذاك الحاج عبد الرسول وامين سرها عبد الهادي حمزة بتقديم مذكرة الى رئاسة ديوان القصر الجمهوري ورئاسة الوزراء ولجنة التموين العليا ووزارة الاقتصاد في 28 كانون الاول 1967 وضح فيها بعض المشاكل الاقتصادية التي واجهت التجار بعد اصدار قوانين التأميم ، وانتقد فيها القوانين التي كان لها أثر اقتصادي سلبي على البلاد مثل ارتفاع اسعار المواد الاساسية كالأدوية من وجهة نظر الغرفة التجارية [1] .

قدمت غرفة تجارة النجف مذكرة رقم (2642) عام 1966 اثناء زيارة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز للنجف اثنت فيها على الاجراءات التي اتخذتها حكومته و التي عالجت فيها بعض القضايا الاقتصادية ، وطالبت بالمزيد لأعاده النشاط للأسواق التجارية ، وذلك بمنح التسهيلات ، واعادة حرية الاستيراد للمواد الضرورية كالشاي والسكر والسيارات وادواتها الاحتياطية[2] .

استاءت غرفة تجارة الموصل من قوانين التأميم واعتبرتها غير مجدية لأنه لا يوجد ما يستحق التأميم حسب وجهة نظرها ، وافتقار القوانين الى العدالة اذ ان بعض المعامل والشركات التي تم تأميمها لا يتجاوز رأسمالها (50,000) دينار في حين ان هناك شركات ومعامل تجاوز رأسمالها (200,000) دينار ولم يتم تأميمها الا ان الغرفة لم تناقش هذه القرارات في جلساتها ، ولم تعبر عن رايها فيها بشكل صريح ومعلن لخوفها من ان يفسر ذلك على انه معادات للتأميم، واكتفت بتقديم استفسار الى وزير الاقتصاد آنذاك عبد العزيز حافظ اثناء زيارته للغرفة في 6ايلول 1964 عن مستقبل الموظفين الذين كانوا في المشاريع والشركات المؤممة ، والتجار الذين يبيعون بالمفرد والجملة مثل بائعي الشاي والمواد الاخرى واجابهم الوزير " **ان هؤلاء سيبقون على حالهم دون تغيير وان تجار الجملة بالأمس هم تجار الجملة اليوم وان الحكومة ستقوم بحمايتهم وستحصر بيعها للتجار الحقيقيين لا التجار الذين يتاجرون بالإجازات دون**

(1)جعفر عباس حميدي ،تاريخ العراق المعاصر 1914-1968 ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ،2015 ،ص325 -326.

(2) عبد الستار شنين الجنابي ، المصدر السابق ،ص138.

ان يكون لهم محل تجاري كما اكد ان لا تأميم بعد اليوم"[1] ، وقد تحققت بعض مطالب الغرف التجارية منها رفع قرار احتكار استيراد الاطارات والادوات الاحتياطية بالقطاع العام والسماح للتجار الذين لديهم وكالات خاصة باستيرادها [2] .

اعتبرت الغرف التجارية العراقية أن ما أوردته المؤسسة الاقتصادية من احصاءات عن زيادة الانتاج والارباح غير حقيقية ومبالغ فيها لغرض الدعاية السياسية او ليثبتوا ان القطاع العام قادر على ادارة المؤسسات المؤممة بنجاح ولاسيما ان بعض المؤسسات كانت مدينة للدولة بنسبة كبيرة من رأسمالها وبعضها كانت خاسرة قبل التأميم وحاول مالكيها انجاح عملها دون جدوى على سبيل المثال شركة الجوت العراقية فكيف لها ان تحقق ارباحاً عالية في زمن قياسي [3] .

يتبين لنا مما سبق اثر قوانين التأميم على القطاع الخاص ، فقد تأثرت التجارة في العراق بعد اصدار قوانين حصر استيراد عدد من السلع والمنتجات المهمة بيد الحكومة على الرغم من مناشدات غرف التجارة بإلغاء هذه القوانين التي اثرت سلباً على اصحاب رأس المال .

ثانياً :المصرف الصناعي

بلغ عدد المشاريع الصناعية التي شارك فيها المصرف الصناعي قبل اصدار قوانين التأميم عام 1964 (11) شركة بمساهمة بلغت نحو 2مليون دينار اي انه كان يساهم بنسبة 23% من رأسمالها المدفوع ، وقد شملت قوانين التأميم (7) شركات صناعية ، والتي كانت من انجح الشركات، واسهم المصرف الصناعي بـ(11812) دينار من رأسمالها المدفوع ،وحقق منها فائدة سنوياً لا تقل عن(250,000) دينار ، فانخفضت مشاركة المصرف الصناعي من(1948) الف دينار قبل التأميم الى(136) الف دينار نهاية سنة 1964، وذلك يعود الى انخفاض مساهمة المصرف في الشركات الصناعية من (11) شركة صناعية الى (4) شركات واصبح

(1) صلاح عريبي عباس ، غرفة تجارة الموصل 1926-1964، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، 2001، ص231.

(2) التجارة ، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ، ج1 ، السنة التاسعة و العشرون ، اذار 1966 ،ص 130 -121.

(3) صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14تموز 1964 في العراق ،ص328.

عاجزاً عن القيام بمهامه ، لعدم تعويضه عن المبالغ التي كان مشاركاً فيها في المؤسسات والشركات التي تم تأميمها ، وعدم زيادة رأسماله المدفوع ، ولاسيما ان قرارات التأميم جعلت القطاع الخاص يشعر بان القطاع المختلط عرضة للتأميم هو الاخر ، فضلاً عن ذلك فشل المشاريع التي ساهم بها المصرف الصناعي وانخفاض ارباحها [1] .

قلت موارد المصرف والتي بلغ مجموعها سنة 1964 (7,811)مليون دينار ،الى (4,75) مليون دينار عام1965 منها رأسمال مدفوع والباقي ارباح متراكمة [2] ، وضعفت قدرت المصرف الاقراضية مما ادى الى خسارة الارباح التي كان يحصل عليها من اسهم مشاركته في المؤسسات المؤممة، وقد استنفذت كل موارده حتى انه طلب كرد فعل من مجلس التخطيط ووزارة المالية اعطائه موارد اضافية لكن دون جدوى [3] ، اذ انهً اشار الى " **اذا امكن توفير موارد مالية اضافية ، فان البنك سيزيد في الحال جميع خدماته الى القطاع الخاص الذي يحتاج اليها** " [4] ، وبذلك دفعت قرارات التأميم المصرف الصناعي الى التوجه نحو النشاط العقاري والتجاري [5] .

استمر المصرف الصناعي بدعم القطاع الخاص من خلال تقديم القروض والتسهيلات فزادت السلف المقدمة من قبله بعد التأميم بنسبة 30,0% مقارنة قبل صدور القوانين [6] ، فقد قدم المصرف الصناعي عدداً من التسهيلات لتشجيع الاستثمار ، أذ خفض سعر الفائدة على القروض التي يمنحها من 6% الى 4% في المحافظات(اربيل، السليمانية ، دهوك ، الانبار ، القادسية ، ميسان ،ذي قار ، المثنى) والى 5% في المحافظات (كربلاء ، بابل ،واسط ،كركوك) ، مع امكانية تخفيض سعر الفائدة في حالة انشاء مشاريع صناعية مهمة في مناطق معينة

---

(1) حميد فجر ذياب الدليمي ، المصدر السابق ، ص1963-1965.

(2) كاظم محسن، تأميم سنة 1964للصناعة الخاصة في العراق، "مجلة " دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 22، السنة السادسة ، 1980، ص73.

(3) فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1977 ، ص154.

(4) كاظم محسن ، المصدر السابق، ص73.

(5) امجد خضير رحيم محمد الدوري ،التطور الصناعي في العراق 1958-1979، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة تكريت ، كلية التربية ،2004 ،ص112

(6) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ،دائرة الاحصاء والابحاث ، 1965 ،ص33.

تحتاج الى مثل هذه الصناعة ، وجعل الحد الاعلى للمبلغ الذي يقدمه المصرف الصناعي كسلفة لأصحاب المشاريع الفردية 70 الف دينار والذي كان في السابق 50 الف دينار[1] الا ان قيمة السلف المقدمة من المصرف الصناعي انخفضت عام 1968 الى (239) الف دينار بعدما كانت عام 1965 (796) الف دينار [2] .

نشطت مساهمة المصرف الصناعي عام 1965 في تأسيس المشاريع منها مشروع تجميع الدراجات الهوائية بنسبة 51,0% من رأسماله الذي بلغ 250000 الف دينار وساهم في تأسيس شركة كربلاء لمنتجات التمور للإنتاج الدبس المحسن بنسبة 20,0 % من رأسماله وساهم بتأسيس شركة اخشاب الشمال في الموصل بنسبة 50,0%[3] ، ومن الشركات التي ساهم فيها (شركة الصناعات الخفيفة ، الشركة العامة للبطاريات السائلة ، شركة تمور الكاظمية، شركة صناعات الكوت ، شركة الهلال الصناعية) ، كما اسس مشاريع جديدة مثل مشروع تجميع الشاحنات وصناعة معجون الطماطم ومشروع لصنع الخشب الليفي المضغوط[4] ، وساعد المصرف في توسيع الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية وشركة صناعة التمور الوطنية وشركة صناعة المواد الانشائية[5] ، الا ان المصرف لم يساهم بأي شركة صناعية او مشروع جديد بعد عام1965[6] . على الرغم من محاولة المصرف الصناعي توسيع مشاركته في القطاع القطاع المختلط الا انه لم يستطع مواصلة ذلك ، وهذا يبدو واضحاً من خلال توقفه عن المشاركة في المشاريع بعد عام 1965 .

ثالثاً : الصيرفة

تأثر الصيارفة بشكل كبير بقرارات تموز 1964 ، ولم يقدم البنك المركزي اي دعم لهم ، وقد تم منحهم مهلة 6 اشهر لتصفية اعمالهم ، فسجلت قيمة عملياتهم الائتمانية في نهاية شهر

(1) كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ،ص106

(2) حميد فجر ذياب الدليمي ، المصدر السابق ، ص168 ؛ امجد خضير رحيم محمد الدوري ، المصدر السابق ، ص113.

(3) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ،دائرة الاحصاء والابحاث ، 1965 ،ص33.

(4) كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق، ص105.

(5) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ،دائرة الاحصاء والابحاث ، 1965 ،ص33.

(6) حميد فجر ذياب الدليمي ، المصدر السابق ، ص168.

كانون الاول من سنة 1964 400 الف دينار مقابل 800 الف دينار في شهر ايلول و(2,6) مليون دينار في نهاية شهر حزيران من السنة ذاتها [1] .

كان للصيارفة دور محدود الاهمية لضآلة فعاليتهم من مجموع فعاليات القطاع المصرفي التجاري، ففي 30 حزيران 1964 بلغ مجموع ودائع الصيارفة 1,7 مليون دينار وهذا المبلغ لا يزيد عن 2% من مجموع الودائع في القطاع المصرفي التجاري، وبلغت التسهيلات التي قدمها الصيارفة 2,7 مليون دينار بنسبة بلغت 2,4 % من اجمالي التسهيلات المصرفية التي قدمها القطاع المصرفي التجاري [2] .

كان دور الصيارفة في تمويل القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى مهماً فبلغ تسليفهم للقطاع الخاص 2,088,000 دينار. قررت المؤسسة الاقتصادية في 30 حزيران 1964 ايقاف عمل الصيارفة اعتبارا من31اذار 1965 . طالب كثير من التجار اعادة النظر في هذا القرار لا سيما ان الكثير منهم لا يتعاملون مع المصارف ويفضلون الصيارفة فلم تنجح المصارف في كسب هؤلاء ،واصبحت اموالهم التي كانت مودعة عند الصيارفة مكتنزة لديهم [3].

كان الصيارفة اكثر مرونة وحرية في تقديم التسهيلات لأصحاب رؤوس الاموال ، فعلى الرغم من وعود المؤسسة العامة للمصارف بتقديم التسهيلات التي كان يقدمها الصيارفة الا انه بعد دمج المصارف تم اعادة النظر في التسهيلات الممنوحة للعملاء ، فألغت الكثير من الحسابات المكشوفة ، وقلصت الكفالات وحسابات الخصم [4] .

رابعاً : قانون تنظيم أوضاع بعض الشركات رقم 103 لسنة 1964

عالجت الحكومة خطر تطور رأس المال بشكل كبير في الصناعات العراقية من خلال هذا القانون ، فوضعت حد لتوسع الملكية الفردية ، وتركز الثروات ،فقد الزمت الشركات ذات

(1)البنك المركزي العراقي ، النشرة الفصلية ،رقم 52، تشرين الاول- كانون الاول 1964 ،ص3.
(2) وداد يونس يحيى ، المصدر السابق ، ص139.
(3) جميل هاشم الكاظمي، المصدر السابق ، ص 12.
(4)التجارة ، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ،ج1 ، السنة التاسعة والعشرون ،اذار 1966 ،ص142.

المسؤولية المحدودة التي يزيد رأسمالها عن 70 الف دينار بالتحول الى شركات مساهمة [1] ، للحد من سيطرة الشرائح الصناعية العراقية ، والحيلولة دون تمركز رؤوس الاموال ، وتفكيك ملكية الشركات الكبيرة ، وتوزيعها على عدد اكبر من حاملي الاسهم [2] ، منع هذا القانون اي شخص معنوي او طبيعي من امتلاك اسهم مدفوعة تزيد عن 10 الاف دينار ماعدا اشخاص المعنوية العامة ، واعتبر هذا القانون الشخص واولاده القاصرون بمثابة شخص واحد [3] ، وجدت الحكومة أنه من غير الممكن تحويل الشركات ذات المسؤولية المحدودة الى شركات مساهمة خلال مدة سنه كما نص القانون ، لضخامة الاموال التي سوف يتم تحويلها ، والتي من الممكن أن تؤثر على القطاع الخاص فتم تعديل القانون بقانون رقم 94 لسنة 1965 ، والذي من خلاله تم تمديد المدة الى سنتين [4] .

من أثار هذا القانون أن قام كثير من المستثمرين بتخفيض رؤوس أموال شركاتهم والتي تبلغ 27 شركة بعد عام من التأميم معظمها صناعية ، وبلغ الانخفاض في رؤوس الاموال حوالي 1,304,890 مليون دينار ، كما امتنع رجال الاعمال عن توسيع شركاتهم ، ولاسيما الشركات التي يقارب رأسمالها 70 الف دينار خوفا من ان يتم تحويلها الى شركات مساهمة [5] .

ان تردد اصحاب رأس المال من تأسيس مشاريع صناعية ادى الى خلق ركود نسبي في حركة الاستثمار الصناعي لأن قانون رقم 103 سنة 1964 وقف حاجزا امام تطور الشركات فأنخفض رأس المال المستثمر عام 1965 بنسبة 80% قياسا بعام 1964 لتردد اصحاب رأس المال من الاستثمار في المشاريع الطويلة الامد الامر الذي اوجد اقتصاد حكومي جامد لا اقتصاد اشتراكي كان له أثر سلبي على تحقيق التنمية الاقتصادية ،وعدم الاطمئنان وبالتالي تهريب رأس المال او اكتنازه [6] .

---

(1) حميد فجر ذياب الدليمي ، المصدر السابق ، ص145.

(2) عماد عبد اللطيف سالم، الدولة القطاع الخاص في العراق أدوار- الوظائف – السياسات 1921-1990، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص193.

(3) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص361 ؛ علي عبد المنعم السيد ، المصدر السابق ، ص339.

(4) التجارة، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ، ج 2، السنة الثامنة والعشرون، حزيران 1965 ص 111.

(5) صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في14 تموز 1964 في العراق، ص 329.

(6) جميل هاشم الكاظمي، المصدر السابق، ص19.

تأسست عام 1964 (5) شركات مساهمة (4) منها صناعية (1) تجارية برأسمال مستثمر بلغ 508,9 الف دينار، وأنخفض هذا العدد عام 1965 ليصبح شركتين صناعيتين برأسمال اسمي بلغ 500،0 الف دينار و106،6 الف دينار رأسمال مدفوع ، وهذا ادى الى انخفاض رأس المال المستثمر بنسبة 79,2% عام 1965 ، كما انخفض عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة من 74 شركة عام 1964 الى 35 شركة عام 1965 وقد شمل ذلك جميع انواع الشركات (الزراعية والصناعية والتجارية)[1] ، وفي عام 1966 تأسست شركة مساهمة واحدة برأسمال اسمي بلغ 120,0 الف دينار ومدفوع 16,8 الف دينار وانخفض رأس المال المستثمر خلال هذه السنة بنسبة 84,0% مقارنة بعام 1965 ، لكن بالمقابل أزداد عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة من 35 شركة (العدد الكلي للشركات) عام 1965 الى 73 شركة عام 1966 اي بلغت نسبة الزيادة عن عام 1965 80,0 %[2] .

خامساً: الدخل القومي

بلغ صافي الدخل القومي[3] سنة 1965 (643,4) مليون دينار وارتفع الى (684,1) مليون دينار سنة 1966 واواصل ارتفاعه ليبلغ سنة 1967 (693,6) مليون دينار وهذا يعني ان نسبة الدخل القومي قد زادت في سنة 1966 الى 6,3% مقارنة بسنة 1965 وزادت في سنة 1967 بنسبة 1,4 % عن السنة التي قبلها ان زيادة الدخل القومي ينعكس على زيادة دخل الفرد

(1) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ،دائرة الاحصاء الابحاث ، 1965 نص34-35 .

(2) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 1966، ص 32 -33 .

(3) يعرف الدخل القومي بأنه "صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل السكان المقيمين في القطر خلال فترة زمنية هي سنة عادة" ويعرف ايضاً" مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل الانتاج في كافة العمليات الانتاجية " ويعرف ايضاً " ما يحصل عليه السكان المقيمون في القطر من دخول نتيجة اشتراكهم في عمليات انتاج تلك السلع والخدمات وهذه الدخول قد تكون على شكل اجور (بضمنها الرواتب) لقاء ما يبذل من جهد بشري في العملية الانتاجية وريع وهو ايجار الارض و الممتلكات وفوائد وهو ما يحصل عليه اصحاب رؤوس الاموال عند اقراض اموالهم للمنتجين ، والربح وهو حصة ما يحصل علية المنظم الذي يقوم بالعملية الانتاجية ويتحمل مخاطرها كما ان للحكومة نصيب في ذلك وهو الضرائب غير المباشرة : عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية احصاء الدخل القومي ، ط2 ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص11-12 .

الواحد والذي بلغ في السنوات (1965 -1966- 1967) 77,9 دينار و 80,1 دينار و 87,6 دينار على التوالي [1]، كانت هذه الاجور والرواتب والاعانات في ارتفاع مستمر ولاسيما في قطاع الصناعة التحويلية الذي استطاع ان يحقق نمو خلال هذه السنوات ، وهذا دليل على ان القطاع العام كان له الدور الابرز في اغلب الفعاليات الاقتصادية منذ سنة 1964 فقد بلغت القيمة المضافة للقطاع العام 24,3% عام1965 و 25,4 % عام 1966 و26,9% عام 1967 من اجمالي الدخل القومي ، ومع ذلك فأن القطاع الخاص بقي يشكل جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي[2] ، يبدو ان قوانين التأميم كان لها اثر ايجابي من خلال ارتفاع الدخل القومي الناتج عن تطور القطاع العام.

في سياق ذلك يتبن لنا ان قوانين التأميم الصادرة في تموز 1964 قد زادت من سيطرة الحكومة على الاقتصاد ، واثرت بشكل سلبي على القطاع الخاص وقلصت دوره ، عن طريق وضع حدود على مدى تطوره ،القطاع الخاص الذي يعد عمود الاقتصاد الوطني ، فقد تخوف كبار التجار والصناعيين واصحاب رأس المال من مصادرة اموالهم تحت ذريعة التأميم وفقدوا الثقة بالحكومة .

(1) وزارة التخطيط، التخطيط في العراق، مكتبة وزارة التخطيط، 1969، ص59.

(2)وزارة التخطيط، التخطيط في العراق، مكتبة وزارة التخطيط، 1969، ،ص60-61.

الفصل الثاني

الاثار الاجتماعية لقوانين التأميم الاشتراكية 1964□1968

❖المبحث الأول (اثر قوانين التأميم الاشتراكية على الطبقة العاملة ايجاباً وسلباً)

❖المبحث الثاني (الفئة البرجوازية وقوانين التأميم الاشتراكية)

المبحث الأول

اثر قوانين التأميم الاشتراكية على الطبقة العاملة العراقية

"**كانت ثورة ١٨ تشرين الأول ١٩٦٣ ثورة الطبقات الشعبية الكادحة**" بحسب قول الرئيس عبدالسلام عارف في خطاب القاه أثناء حضوره مؤتمر رؤساء وحكومات عدم الانحياز المنعقد في القاهرة في تشرين الأول ١٩٦٤، وأن قرارات تموز الاشتراكية جاءت ليحصل العمال على انتخابات ديمقراطية وعلى الأرباح ، وحركة نقابية حره ، فهي ساوت بين العمال في الأجور، لأنهم الذين عانوا من ضنك العيش بينما تنعم بالإسراف والبذخ فئه قليله[1]، كذلك أكدت حكومة طاهر يحيي بأنها حريصة كل الحرص على حقوق العمال، وان هذه القوانين هي لنصرة الطبقة العاملة[2] .

رحبت الصحف العراقية والتي كان اغلبها **صحف حكومية** بالقرارات الاشتراكية وعبرت عن أهميتها من خلال المقالات التي كانت تؤكد بأن هذه القوانين في صالح الطبقة العاملة العراقية[3] فمثلاً نجد صحيفة الثورة الناطقة بلسان الاتحاد الاشتراكي نشرت في عددها الاول " **ان هذه القرارات تكسب السلطة الوطنية في العراق مضمونها الاجتماعي القائم على اساس الالتزام بمصالح قوى الشعب العاملة وبالحل الاشتراكي كطريق للتحول الثوري** " وذكرت "**ان قرارات 14تموز الاشتراكية ليست اجراءات اقتصادية بسيطة بل تحول اجتماعي و سياسي ولابد من ان تخوض معركته السلطة الوطنية وقوى الشعب العاملة**"[4] ، لابد من الاشارة الى ان اغلب هذه الصحف هي حكومية تابعة لسياسة الدولة وبعيدة عن تطلعات المجتمع العراقي ، كذلك رحب الاتحاد العام للعمال العرب بقرارات تموز مؤكداً على أهميتها معلناً دعمه الكامل لها فبعث

---

(1)صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع ٢، السنة الأولى، ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤، ص ١١.

(2)الجمهورية، صحيفة ، ع ٢٠٩، 27تموز ١٩٦٤ .

(3)صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ، ع٢، السنة الأولى، ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤، ص ١.

(4) نقلاً عن: سعد مهدي شلاش ،حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958-1966، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2014،ص189.

الأمين العام للاتحاد آنذاك محمد اسعد راجح ببرقية تهنئه للرئيس عبدالسلام عارف وأعلن مساندته لتحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

استقبلت الطبقة العاملة العراقية قوانين التأميم الاشتراكية في البداية بحماس وفرح غامر، فقد ادعت الحكومة انها حررت المواطن من الاستغلال والخوف، ومنحت العمال حقوقهم من مشاركة في الإدارة والأرباح ، ومهدت لصدور قرارات أخرى عملت على رفع مستواهم المعاشي والثقافي[2] ، فاخذوا يرسلون ببرقيات التهاني والامتنان الى الرئيس عبدالسلام عارف معلنين من خلالها تأييدهم الكامل لهذه القوانين[3] . حققت الطبقة العاملة من خلال قوانين التأميم الكثير من المكاسب و هي :

أولاً: مشاركة العمال في مجالس الإدارة

لم يكن للعمال والموظفين قبل صدور قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 أي دور يذكر في ادارة المنشآت والمؤسسات الصناعية والتجارية ،الا انه بعد صدور هذه القوانين تم اشراك العمال ، والموظفين في مجالس الادارة بموجب قانون رقم (102) لسنة1964الذي اوجب ذلك [4] .

اقتصرت مشاركة العمال والموظفين في المشاريع والشركات المساهمة الصناعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك إلى ان العدد الاكبر من العمال والموظفين يعملون في هذه المؤسسات[5] ، وكذلك ليتسنى للمؤسسة الاقتصادية تدريبهم وتهيئتهم ليمثلوا أنفسهم في مجالس الإدارة بشكل جيد ، وعلى ضوء نجاح هذه التجربة يتم تعميمها في القطاعات الأخرى، هذا القانون مشابهه للقانون الصادر في مصر رقم(١١٤) لسنة ١٩٦١ مع وجود اختلاف في

(1)العرب، صحيفة، ع ٣٢١، السنة الثانية، ١٦ تموز ١٩٦٤.

(2)صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع ١٣، السنة الأولى، ٢ كانون الثاني ١٩٦٥، ص١٠.

(3)الجمهورية، صحيفة، ع ٢٠٠، ١٧ تموز ١٩٦٤، ص٩.

(4) جبار السوداني ، المساهمة الديمقراطية للعمال في ادارة القطاع الاشتراكي ، مطابع جامعة الموصل ،الموصل، د.ت،ص175.

(5) صوت العمال، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع31، 8ايار 1965.

التفاصيل مراعياً بذلك المرحلة التي تتناسب مع الحركة النقابية في العراق ،التي تعرضت الى الكثير من التدخلات السياسية، ولم تستطع الحصول على الاستقلال الكافي[1] .

نص هذا القانون على أن يتم انتخاب عضوين أحدهما من العمال والآخر من الموظفين من العمال والموظفين بالاقتراع السري، وتشرف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على عملية الانتخاب[2] .

صدر نظام انتخاب الممثلين في مجالس إدارة المشاريع والشركات الصناعية في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٤ المرقم (٥٧) وتضمن مجموعه من الشروط الواجب توفرها في الممثلين وهي[3] :-

١- ان يكون عراقي الجنسية

٢-لا يقل عمره عن ٢١سنة و كامل الاهلية

٣-لا يكون محكوم علية في جنحة مخلة بالشرف ولم يرد الاعتبار له او جناية غير سياسية

٤-حاصل على الشهادة الابتدائية على الاقل

٥-لايجمع بين عضوية النقابة وعضوية مجلس الادارة

٦-ان يجتاز الدورات التثقيفية

٧-ان لا يكون ممن يقوم بأعمال يدوية غير فنية كالحراسة او البوابين وعمال النظافة وغيرها.

شكل اشتراك العمال والموظفين في مجالس الإدارة دافعاً لهم للاهتمام بتنمية المشاريع ، وزاد ثقتهم، ومنحهم حافزاً للتقدم ، واعتبروا هذا القانون دليلاً على الديمقراطية[4] لانهم هم اصحاب الدور الحقيقي، والقوة المنتجة في الشركات والمشاريع ، وان اهمية مشاركة العمال في

(1) صوت العمال، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع31، 8ايار 1965.

(2) الجمهورية، صحيفة ،ع323، 18 تشرين الثاني، 1964، ص7.

(3) خير الدين حسيب، مساهمة العمال في الإدارة في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، د.ت، ص127.

(4) علي الزبيدي، العمال ومسؤولياتهم في مجالس الادارة مشاركة العاملين في مجالس الإدارة مهمه اشتراكية، "صحيفة" صوت العمال، ع٥٨، السنة الثانية ،٢٧ تشرين الثاني١٩٦٥، ص٥.

مجالس الادارة نابعة من اهمية مجلس الإدارة نفسة فهو القائد والموجة في المنشاة والمشاريع والشركات ،وعن طريقه يمكن نقل اراء العمال ، ووجهات نظرهم في القضايا التي تتعلق بوضعهم في اماكن عملهم، ويعد التمثيل الصحيح والسلمي لنقل مطالبهم بصوره ديمقراطية[1] .

تعرض تطبيق قانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٤ الكثير من المعوقات اثناء تطبيقه ، فعلى الرغم من تحديد ١ كانون الثاني ١٩٦٥ اخر موعد لأجراء انتخاب ممثلين للعمال والموظفين وان يكون التحاقهم بمجالس الادارة في 1 نسيان١٩٦٥ الا ان ذلك لم يتم لعدم وجود فترة كافية بين صدور نظام انتخاب الممثلين، وبين مباشرتهم في مجالس الادارة، والسبب الاخر هو عدم تلقيهم الدورات اللازمة ، لذلك لم يتم تنفيذ هذا القانون الا في الاشهر الاولى من سنة ١٩٦٦[2].

حرصت المؤسسة على نجاح هذه التجربة لأن اي فشل فيها سيضر ببقية القرارات الاشتراكية ايضاً سيوقف تعميم هذه التجربة على القطاعات الاقتصادية الاخرى مع ذلك تعرضت عملية الانتخاب الى كثيرٍ من الاخفاقات فقد ساوى هذا القانون بين العمال والموظفين من حيث التمثيل في حين ان العمال كانوا اكثر عدد بل يعدّون اضعاف عدد الموظفين[3] ،كما تدخلت الكثير من الإدارة في الانتخابات ، وفرضت اشخاصاً معينين ليكونوا ممثلين عن العمال والموظفين كما حصل في شركة دخان الرافدين المؤممة مما دفع العاملين في هذهِ الشركة الى مقاطعة الانتخابات فيها بعد ان أجبرت إدارة هذهِ الشركة مرشحي العمال والموظفين الحقيقيين على الانسحاب كذلك قاطع عمال شركة الغزل والنسيج المؤممة البالغ عددهم (1300) عامل الانتخابات[4] .

(1)علي الزبيدي، المصدر السابق ،ص٥.

(2)خير الدين حسيب، مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي، ص١٣٠.

(3)صوت العمال، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع ٣١ ،السنة الاولى٨ ايار١٩٦٥،ص4.

(4) صوت العمال، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع24، السنة الأولى، 3نيسان 1965، ص16.

اثار تدخل المدراء في الانتخابات لدى العمال شعور بتزييف ارادتهم الامر الذي جعلهم يفقدون الثقة بالمؤسسة الاقتصادية، وجدوى القوانين الاشتراكية[1] ، كما ان عدم كفاءة بعض العناصر العمالية التي شاركت في مجالس الإدارة ، وافتقارهم الى الخبرة الإدارية ، والفنية، والثقافية كان له اثراً سلبياً على الطبقة العاملة لانهم كانوا عاجزين عن فهم القضايا التي كانت تطرح في اجتماعات المجلس، ناهيك عن ان ممثلين العمال والموظفين كانوا يمثلون اقلية في مجلس الإدارة بالنسبة لعدد الأعضاء الاخرين، والذي أدى الى الاستغناء عن أصواتهم احياناً . او انها كانت لا تشكل أي أهمية، الى جانب ان بعض المدراء كانوا لايزالون ذوي عقلية رأسماليه ويرون انه من الافضل ان تبقى مشاركة العمال والموظفين في مجالس الإدارة حبراً على ورق دون تنفيذ[2] .

ثانياً: المؤسسة الثقافية العمالية

اشترط قانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٤ المتعلق بمشاركة العمال في مجالس الإدارة تأسيس مؤسسة الثقافة العمالية ،وبناءً على ذلك صدر قانون رقم(١٦٢) لسنة ١٩٦٤[3] ، نص هذا القانون على تشكيل (المؤسسة الثقافية العمالية) ، وان يكون مقرها في بغداد ولها فروع في جميع انحاء العراق، وحسب الحاجة، وترتبط بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتدار من مجلس ادارة لمدة ثلاث سنوات، الذي يجتمع مره واحده كل شهر على الاقل ، وخصصت الحكومة مبلغ (٢٥) الف دينار لتمويلها[4] .

---

(1)صوت العمال، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع28، السنة الأولى، 17نيسان 1965، ص12.

(2)صوت العمال، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع24، السنة الأولى، 3نيسان 1965، ص11.

(3) حامد مصطفى، النظام القانوني للمؤسسات العامة والتأميم في القانون العراقي، دار الجمهورية، بغداد،١٩٦٥، ص١١٠.

(4)صوت العمال، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع٣٥،السنة الاولى،٥ حزيران،١٩٦٥،ص7؛الجمهورية، صحيفة،ع1313، ١١ايلول١٩٦٧.

ظهرت هذه المؤسسة الى حيز الوجود عام ١٩٦٥، وكانت مهمتها اقامة دورات تثقيفية للنقابيين والعمال واعضاء مجلس الادارة، واصدار نشرات عمالية، وكان يجب على ممثلي العمال والموظفين في مجالس الادارة ان يجتازوا الدورات التثقيفية التي تقيمها المؤسسة بوصفه شرطاً لقبول عضويتهم في مجالس الادارة[1] . وكانت مناهج الدورات في المؤسسة الثقافية العمالية شبيه بالمناهج المطبقة في الجمهورية العربية المتحدة.[2]

هدفت المؤسسة الثقافية العمالية على دعم الثقافة القومية الاشتراكية للعمال ، وزيادة وعيهم بالمواد القانونية والادارية والمالية والاقتصادية لتمكينهم من القيام بواجباتهم داخل مجالس الإدارة، لذلك تضمن البرنامج الذي وضعته المؤسسة تنظيم ثلاث دورات لممثلي العمال المنتخبين ، ودعوة أساتذة من جامعة بغداد والمعنيين بشؤون العمل والعمال لألقاء محاضرات على العمال، والعمل على أنشاء مراكز ثقافية في المدن والمراكز الصناعية ، واصدار كتب ، وتنظيم مخيمات دراسية ، ورحلات تبادل وزيارات ، وقد اصدرت المؤسسة مجلة (الثقافة العمالية) ، وبالفعل نظمت المؤسسة ثلاث دورات للعمال الذين تم ترشيحهم لعضوية مجالس الادارة ، ودورتين ثقافيتين للعمال ، وتم طبع المحاضرات التي القيت في هذه الدورات وتوزيعها على العمال ، وتم تمويل هذه المؤسسة من خلال استقطاع ربع دينار من اجور العمال والموظفين العاملين في المؤسسات و المصالح والبنوك التابعة للقطاع العام[3] ، وتم احتساب اشتراك العمال في الدورات الثقافية العملية التي تقيمها المؤسسة الثقافية خدمه فعليه لهم[4] .

(1)صوت العمال، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع٣١، السنة الاولى، ٨ ايار ١٩٦٥، ص١١؛ محمد محمود الجنيب، المصدر السابق، ص٢٧٦.

(2)الجمهورية ، صحيفة،ع٢٠٣ ، ٢٠ تموز ١٩٦٤.

(3)العمل والشؤون الاجتماعية، "مجلة" صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ع5-6، كانون الثاني١٩٦٧،ص29-٣٠ ؛ صفاء الحافظ ، المصدر السابق ، 515.

(4)الجمهورية، صحيفة ،ع١٣١٣، 11ايلول ١٩٦٧.

ثالثاً: توزيع الارباح

نص قانون رقم (101) لسنة 1964 على اني يكون للعمال حصة من ارباح المؤسسات والشركات الحكومية والاهلية ، وبذلك شمل القطاع العام والخاص والمختلط سواء كانت تجارية او صناعية او للخدمات او ذات مسؤولية محدودة او مساهمة [1] .

بموجب هذا القانون اصبح للعامل حصة من الدخل الاجمالي للمشروع ، وقد اعطاه هذا دافع لكي يؤدي عملة بشكل جيد ومتقن ،لتحقيق افضل انتاج ممكن ، كما انه قلل من الفوارق بين العمال الذين يزاولون العمل اليدوي والعمل الذهني ،واصبح هدفهم واحد هو الحصول على اعلى مستوى من الانتاج [2] ،وقد حصل ذلك بالفعل أذ اشار التقرير الذي نشرته المؤسسة الاقتصادية عام 1965 الى حصول زيادة في الارباح السنوية للمؤسسات الصناعية ، والتي بلغت نحو (40,5) مليون دينار مقابل (37) مليون دينار قبل التأميم بنسبة زيادة بلغت 7% ، وان الارباح التي حققتها 30 شركة خلال 18 شهر ونصف قبل دفع الضريبة بلغت (3,2) مليون دينار مقابل (2,5) مليون دينار قبل التأميم بنسبة زيادة بلغت 24% ويوضح الجدول رقم (12) الارباح التي حققتها الشركات المؤممة والمصالح التابعة للمؤسسة الاقتصادية خلال ثمانية اشهر ونصف[3] .

---

(1)العرب ،صحيفة ،ع 323، السنة الثانية ، 18 تموز1964 ؛الصناعي ، "مجلة" فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ،ع 3 ، السنة السابعة ، ايلول 1966، ص9 .

(2)صوت العمال، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع39 ، السنة الاولى ، 24 نيسان 1965، ص2.

(3)صوت العمال ، "صحيفة " صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع43، السنة الاولى ، 31 تموز 1965 ، ص3.

جدول رقم(12)

اسم الشركة	الرأسمال المدفوع بألاف الدنانير	أرباح ½ 8 قبل التأميم بألاف الدنانير	أرباح ½ 8 بعد التأميم بألاف الدنانير	نسبة الزيادة في الأرباح بعد التأميم الى أرباح قبل التأميم (نسبة مئوية)
بغداد للتأمين	159	35	63	80
التأمين الوطنية	300	222	330	48
إعادة التأمين	1250	64	66	2
ف.أ. كتانه	500	65	–	–
العراقية للاستيراد والتوزيع	100	6	6	–
الافريقية العراقية التجارية	250	19	33	73
المخازن العراقية	250	40	17	59
الشركة العامة الاستيراد وتوزيع الادوية	250	–	39	–
تجاره تجارة وطحن الحبوب العراقية	233	19	25	34
السمنت العراقية	2845	551	470	15
سمنت المتحدة	2250	198	185	7
سمنت الفرات	1770	98	72	27

الدخان الاهلية	300	64	58	-
سمنت الرافدين	1200	142	186	30
الصناعات العقارية	453	34	35	4
الكبريت المتحدة	250	13	55	330
الزيوت النباتية	2000	397	330	11
منتوجات بذور القطن	1000	165	334	112
الرافدين لصناعة المنظفات	500	231	149	36
صناعة الاسبست	400	66	152	130
المواد البنائية العراقية	400	16	13	-
طحن حبوب الشمال	200	41	94	128
المطاحن الفنية	180	-	21	-
معامل طحين الدامرجي	20	17	43	155
الرافدين للطحين و التجارة	351	18	117	-
باشا العراقية	33	57	143	148
اتحاده صانع الورق	106	22	67	18
الغزل والنسيج العراقية	1200	25	86	-
صناعة الجوت العراقية	762	61	72	-
صناعة الجلود الوطنية	500	92	118	27
مجموع الشركات المؤممه	20239	2575	321	24
مصلحه شؤون الالبان	1684	3	41	-
مصلحة المبايعات الحكومية	250	1583	1533	4
مصلحة القطن الطبي	250	42	451	-
سمنت حمام العليل	3128	-	17	-

الأحذية الشعبية	658	4	83	-
مصنع السكر في الموصل	2663	397	346	13
مصلحة الغزل والنسيج بالموصل	3753	-	150	-
سمنت سر جنار	2872	-	147	-
مجموع المصالح	15258	1974	2070	-
المجموع العام	35479	4559	5271	16

نلحظ من الجدول ان الارباح التي حققتها بعض الشركات والمصالح كانت مرتفعة بنسبة قليلة مما كانت عليه قبل التأميم، في حين ان هناك شركات ومصالح كانت ارباحها اقل بعد التأميم مثل شركة السمنت العراقية والتي كانت ارباحها قبل التأميم تبلغ ٥٥١ الف دينار مقابل٤٧٠ الف دينار بعد التأميم كذلك شركة الدخان الاهلية ومصلحة المبايعات الحكومية ، وربما يعود ذلك الى قيام الحكومة بتخفيض اسعار المنتجات بعد التأميم كدعم للمواطنين ، والذي اثر سلباً على ارباحها .

كان هدف عبد السلام عارف بإصدار قوانين التأميم واشراك العمال في الارباح هو كسب ود الطبقة العاملة التي تعد من اكثر الفئات الاجتماعية وعياً[1] ، لذلك كانت عملية توزيع الارباح تتم من خلال اقامة احتفاليات حضر بعضها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة للتأكيد على اهمية الطبقة العاملة وحقها في الحصول على جزء من الارباح كما حدث في الاحتفالية التي حضرها الرئيس عبد السلام عارف في 16 تموز1965 ،خلال السنة الاولى من التأميم وقام فيها بتوزيع الارباح على العمال[2] .

اشار وزير الصناعة آنذاك خالد الشاوي خلال احتفال جرى لتوزيع الارباح على العمال في ٣٠ اب ١٩٦٦ بأن ارباح المنشأة التابعة للمؤسسة العامة للصناعة بلغت٥٩%، وذلك لارتفاع

(1) حنا بطاطو ،الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ص447.

(2)الجمهورية، صحيفة ،ع٥٥١، 17تموز١٩٦٥،ص1. للمزيد من التفاصيل عن توزيع الارباح ينظر: الملحق رقم (3)،ص207.

انتاجها ومبيعاتها فبلغت صافي الارباح (٤٥٤٢١٥٣) دينار بعد دفع الضريبة وكانت حصة العمال فيها (٦٠٣،٢٤٣) دينار[1] ، فمثلاً بلغت حصة العمال من ارباح شركة طحن حبوب الشمال خلال المدة من 4تموز 1964 ولغاية 31 اذار 1965 بعد خصم ضريبة الدخل (11 الف دينار) وزعت منها (5الاف و447 دينار) للعمال والباقي ذهب للخدمات الاجتماعية ،بلغت حصة ارباح العمال في شركة الاسبست حوالي (19 الف دينار) وزعت منها (7 الاف) دينار للعمال [2] ، كما بلغت حصة العمال والموظفين من ارباح شركة التأمين الوطنية (30 الف دينار) وزعت منها (12 الف دينار) على العمال والباقي خصص للخدمات الاجتماعية [3] ، اما شركة صناعات الفرات في لواء الحلة فبلغت (515 الف دينار و500 فلس) وزعت على 192 عامل[4] ، ايضاً قامت الشركات التي لم تشملها قوانين التأميم بتوزيع الارباح على العمال فكانت اول شركة تقوم بذلك هي شركة مساهمة ، حيث بلغت حصة العمال (13الف و600 الف دينار) وزعت (5 الاف و437دينار) على العمال، والباقي ذهب للخدمات الاجتماعية والاسكان المخصصة للعمال[5] ، وزادت الارباح الموزعة على العمال عام ١٩٦٧ في المؤسسة العامة للصناعة بحوالي ٣٦% عن عام ١٩٦٦[6] .

واجهت عملية توزيع الارباح كثيراً من المشاكل ، فقد اشتكت النقابات من عدم حصول العمال على حصصهم من الارباح في بعض المؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص ، فقد كان القطاع الخاص كثيراً ما يلجأ الى التلاعب بحساباته لجعل المعمل او الشركة بحكم الخاسر او انه حقق ارباح قليلة جداً ،كما ان العمال وجدوا ان الارباح التي حصلوا عليها كانت اقل مما كانوا يتقاضونه من منح سنوية وبدلات عمل ومنح اعياد قبل التأميم[7]، وانتقدت بعض الصحف ومنها صحيفة الثورة العربية في عددها الصادر في 13نيسان 1967 عملية توزيع الارباح وانها

(1)الصناعي، "مجلة " فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ،ع٣ ، السنة السابعه،ايلول١٩٦٦،ص٨ .
(2) الجمهورية ، صحيفة ،ع542 ، 7 تموز 1965 .
(3) الجمهورية ،صحيفة، ع 544 ، 9 تموز 1965 .
(4) الجمهورية ، صحيفة، ع 330 ، 26 تشرين الثاني 1964 .
(5) الصناعي ،"مجلة " فصلية لأتحاد الصناعات العراقي ، ع2 ، السنة السادسة ، حزيران 1965، ص42.
(6)الجمهورية، صحيفة،ع ١١٨٦، ١٦ ايار ١٩٦٧.
(7)صفاء الحافظ، المصدر السابق،ص١٥٨

كانت تتم من قبل الرأسمالين والبيروقراطيين الذين استغلوا مراكزهم في توجيه هذه الارباح على وفق اهوائهم ومشيئتهم مقابل حصولهم على مرتبات ضخمة[1] .

رابعاً: مؤسسة الاستثمارات العمالية

صدر في عام ١٩٦٧ قانون رقم(٤٤) ،وتم بموجبة تشكيل مؤسسة الاستثمارات العمالية. اختصت هذه المؤسسة باستثمار الاموال المخصصة للخدمات الاجتماعية للموظفين والعمال الذين يعملون في المؤسسات والمشاريع المشمولة بقانون تنظيم توزيع الارباح (١٠١) لسنة١٩٦٤، وتمتعت هذه المؤسسة باستقلال اداري ومالي يتولى ادارتها مجلس ادارة مؤلف من[2] :-

١-مدير عام لمؤسسة
٢-ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
٣-ممثل عن وزارة الصناعة
٤-ممثل عن وزارة المالية
٤-ممثل عن وزارة الاقتصاد
٥-ممثل عن اتحاد نقابات العمال
٦-ممثل عن اتحاد الصناعات العراقية

المهام التي اوكلت الى هذه المؤسسة هي[3]:-

١-تقديم السلف للعمال والموظفين لأنشاء دور مراكز سكنية لهم

٢-تقديم السلف للمرض من الموظفين والعمال للعلاج في خارج البلاد إذا استوجب الحالة

(1) نقلاً عن: حميد فجر ذياب الدليمي ، المصدر السابق، ص158.
(2) العمل والشؤون الاجتماعية،" مجلة" صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،ع٥-٦، كانون الثاني - ١٩٦٧، ص٥٤-٥٦؛ الجمهورية، صحيفة، ع1184، 4 ايار ١٩٦٧.
(3) العمل والشؤون الاجتماعية،" مجلة" صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،ع٥-٦، كانون الثاني - ١٩٦٧، ص٥٤-٥٦؛ الجمهورية، صحيفة ، ع1184، ،4 ايار ١٩٦٧.

٣-انشاء مراكز اجتماعية من حوانيت، ملاعب، نوادي

٤-انشاء مدارس ورياض اطفال لأبناء العمال وتوفير المأكل والملبس مجاناً .

لم تقم هذه المؤسسة بأي نشاط يذكر[1]،وذلك لأن حصة المؤسسة من الاموال بقيت مجمدة لدى وزارة المالية لأكثر من عامين ولم تباشر نشاطها[2]، وفي عام 1968 صدر قانون جديد للمؤسسة تضمن الى جانب الاهداف السابقة للمؤسسة الامتناع عن توزيع حصة العمال من الارباح البالغة 10% بحسب قانون 101 لعام 1964 وتحويلها الى مؤسسة الاستثمارات العمالية[3] .

خامساً: الحركة النقابية

خاضت الحركة العمالية نضال طويل من اجل الحصول على حقوقها فاستطاعت بعد عدة اضرابات عامة خلال سنوات(١٩٢٢-١٩٢٣-1924) التي كانت تدعو الى تأسيس نقابات للعمال ان تجبر الحكومة عام١٩٢٩ بالسماح لهم بتأسيس جمعية تعاون الحلاقين، وتأسست بعدها جمعية اصحاب الصنائع العراقية وغيرها من الجمعيات، وفي عام ١٩٣٦اصدرت حكومة ياسين الهاشمي قانون العمل رقم ٧٢ الذي يعد اول قانون للعمال في العراق، والذي سمح للعمال بالتمتع بحق التنظيم النقابي وفق الاعمال والمهن التي يزاولها، وحدد ساعات العمل ومنحهم حق التعويض عن حوادث العمل الا ان هذا القانون كان مقيد بعدد من الشروط التي جعلته معطل ادارياً. في عام ١٩٤٤اضطرت حكومة حمدي الباججي الى الاستجابة للمطالب العمال واجازة بعض النقابات[4] ، ولم تستطع الحركة النقابية الحصول على

(1)صفاء الحافظ ، المصدر السابق ،ص ٥٤١.

(2)كامل علاوي الفتلاوي و حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص138.

(3) صفاء الحافظ ، المصدر السابق ، ص541.

(4) حسين ماجد سليمان، الحركة العمالية في العراق دراسة في اتجاهاتها السياسية ، "مجلة" دراسات تاريخية، جامعة البصر، كلية التربية للبنات ،ع ١٩، كانون الاول ٢٠١٥ ، ص٢٨٨-٢٩٠

حقوقها الكاملة نظراً لقله خبرتها وتجربتها النقابية وامتداد نفوذ اصحاب الاعمال الى الحركة النقابية[1].

صدر بعد ثورة١٤تموز١٩٥٨ قانون رقم (١) لسنة ١٩٥٨ الذي اعترف بحق العمال بالتنظيم النقابي وحدد العلاقة بين اصحاب العمل والعمال وحدد ايضاً ساعات العمل[2] ، واستطاع الحزب الشيوعي بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ من فرض سيطرته على التنظيمات النقابية، وادخالها في صراعات سياسة مع القوى والتيارات القومية مما اضر كثيراً بواقع الحركة النقابية ومستقبلها، وبعد أسقاط نظام عبدالكريم قاسم في شباط ١٩٦٣ ، وفرض البعث سيطرته على الطبقة العاملة، جعل الانتماء الى النقابات العمالية ليس الزامياً[3].

بعد انقلاب عبدالسلام عارف على البعثيين اصدر قوانين التأميم الاشتراكية التي وضعت الحركة النقابية على الطريق الصحيح ، والذي يتمثل في خدمة العمال، وضمان حقوقهم بالمقابل طلبت النقابات من العمال الحفاظ على هذه القوانين وتصفية الحركة النقابية من العناصر الانتهازية ، وقيام اللجان النقابية بتفعيل دورها ، وتثقيف العمال عن طريق عقد الندوات، والمحاضرات، وفتح صفوف تعليمية للقضاء على الامية بين صفوف العمال[4].

ساندت الحكومة ورئيس الجمهورية الحركة النقابية لما لها من اهمية في انجاح اي قرار اشتراكي فلا يوجد بناء اشتراكي بدون نقابات ولاسيما ان العمال هم اول المستفيدين من قوانين التأميم الاشتراكية[5] ، فاعلن مجلس الوزراء عن تخصيص قطعة ارض للاتحاد العام لنقابات

(1) رشا ظاهر محي الدين عبد الرضا، دور التنظيمات النقابية في حماية حقوق العامل في العراق ، "مجلة" المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ،ع3،السنةالثالثة عشر،٢٠٢١،ص15-16.

(2) المصدر نفسه ، ص15-16.

(3) ابراهيم خليل احمد العلاف، تاريخ الحركة العمالية في العراق ،"مجلة" دراسات اقليمية ،مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل،ع٢٥،مج8 ، 2012،ص٢٢.

(4)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٦ ،سنة الاولى ،٧تشرين الثاني ١٩٦٤.

(5)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٣٧،السنة الاولى ،١٩حزيران ،١٩٦٥،ص١٦.

العمال، ومساهمتها بتحمل جزء من تكاليف بناء مقر للاتحاد العام ،وصرف منحة بلغت (٦)الاف دينار دعماً للتنظيم النقابي، وبرعاية الحكومة ورئيس الجمهورية عقد المؤتمر الاول للاتحاد العام لنقابات العمال في ١٢ تشرين الأول 1964 في بغداد وخلاله اكد الرئيس عبد السلام عارف على أهمية الحركة النقابية[1].

حرصت المؤسسة الاقتصادية على دعم النقابات العمالية ،وعدها منبثقة من ارادة العمال الحرة كما انها اتخذت موقف محايد في المشاكل التي كانت تحدث بين النقابات والادارات وعدته امر طبيعي في اي بلد ديمقراطي[2] ، كما وعدت وجود النقابات شيء ايجابي و احد دعائم النظام الاشتراكي بالمقابل طالبت هذه النقابات بأن تكون على درجة عالية من الوعي لتقوم بمسؤولياتها بالشكل الصحيح تجاه العمال[3].

زاد نشاط النقابات العمالية على اثر قوانين التأميم الاشتراكية في تحقيق بعض مطالب العمال فمثلاً استطاعت نقابة سكك الحديد من فتح مطعم للعمال، وتحديد سعر الوجبة الكاملة ب(٥٠) فلس ثم قامت بتخفيض السعر الى (٤٠) فلس ، واعادة ١٢ عامل مفصول الى العمل، وبناء دور سكنية لأعضاء النقابة وتوفير مستوصف كذلك استطاعت نقابة عمال السكاير والكبريت من زيادة اجور العمال[4].

عملت الادارات الجديدة بعد قوانين التأميم على تحسين العلاقة مع العمال لاسيما بعد تغير طبيعة الشركات وملكيتها ، وكان للاتحاد العام لنقابات العمال الدور الابرز في حل المشاكل التي كانت تحدث بين العمال والإدارات[5]. بالمقابل جرت محاولات عدة للقضاء على النقابات

(1)صوت العمال ،"صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٣ ،السنة الاولى، 17تشرين الاول ١٩٦٤،ص١٥.

(2)صوت العمال ،"صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٣٤،السنة الاولى ،٢٩ ايار ١٩٦٥،ص٢.

(3) خير الدين حسيب ، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى، ص41.

(4)صوت العمال ،"صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٢،السنة الاولى،١٠تشرين الاول ١٩٦٤،ص٧.

(5)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٤٢،السنة الاولى،24 تموز1965،ص١٥.

العمالية ،وانهاء دورها بحجة ان القوانين الاشتراكية قد ضمنت حقوق العمال والمستخدمين، ولم يعد هناك سبب لوجود النقابات لكن النقابات كانت على وعي تام بالأخطاء التي ارتكبت في السابق، كما ان العمال كانوا ايضاً اكثر وعياً وادراكاً بحقوقهم في ممارسة العمل النقابي[1] ، ولذلك اشتكى بعض النقابيين من قيام بعض الإدارات بعرقلة العمل النقابي كما حدث في شركة الدخان الاهلية، وكذلك عدم توفير ظروف عمل ملائمة وفصل بعض العمال الذين عادوا من خدمة العلم كما حدث في شركة دخان عبود وشركة كبريت الرافدين[2]، كما وقام مدير مصلحة الكهرباء باعتقال عدد من العمال لمجرد تقديمهم شكوى ضد الادارة في مقر نقابة الكهرباء[3]، كذلك قيام صاحب معمل دجلة بالادعاء على اعضاء اللجنة النقابية وسجنهم وتهديد بقية العمال بالسكوت او الطرد[4].

لم تستطع الحركة النقابية الخروج من اطار النظام السياسي ، وتوجهاته فنجد ان القوائم الاشتراكية هي الفائزة في اغلب الانتخابات النقابية للعمال، فقد كانت تفوز بالتزكية لعدم وجود منافس لها كما حدث في انتخابات نقابة الغزل والنسيج فرع الحلة في ٢٥كانون الاول١٩٦٤ كذلك في نقابة عمال ومستخدمي الخدمات الاجتماعية في الموصل[5]، واصر العمال على التصويت لصالح القوائم الاشتراكية في الانتخابات النقابية على الرغم من محاولات بعض ادارات المشاريع والمؤسسات الضغط على العمال واجبارهم على التصويت للقوائم غير الاشتراكية كما حدث في نقابة السكك فرع الديوانية[6]، ان اصرار العمال على فوز القوائم الاشتراكية[1] ربما

(1)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع١٨،السنة الاولى،٧شباط ١٩٦٥،ص5.

(2)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٣٨،السنة الاولى،٢٦حزيران ١٩٦٥،ص٣.

(3)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع ٣،السنة الاولى ،17تشرين الاول ١٩٦٤،ص7.

(4)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٥٢ ،السنة الثانية ،١٦تشرين الاول،١٩٦٥ ،ص9.

(5)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع15،السنة الاولى ،١٦كانون الثاني 1964،ص8.

(6) صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٣ السنة الاولى ،17تشرين الاول١٩٦٤،ص١٥.

يعود الى الدور الذي كان يقوم به ممثلو هذا القوائم، وتأكيدهم على الاخلاص للطبقة العاملة، ودفاعهم عنها ضد الاعتقال والمطاردة والتجاوز على حقوقها من باب الدعاية الانتخابية .

واجهت الحركة النقابية بعض الصعوبات التي تمثلت بغلق رئيس الحكومة عبد الرحمن البزاز مقر الاتحاد العام لنقابات العمال بعد رفض الاخيرة بأن تكون واجهة دعائية لسياسة الحكومة لكن اعيد فتح المقر بعد تولي ناجي طالب رئاسة الحكومة[2]، كما طالبت بعض الجهات ومنها الاتحاد العام لصناعات العراق على لسان مديرها آنذاك هاشم الدباغ باستعمال الشدة ، والحزم مع العمال وعدم فسح المجال امام النقابات[3].

يبدو انه على الرغم من محاولات النقابات العمالية القيام بدورها في حماية حقوق العمال والموظفين ،والتي تضمنتها قوانين التأميم الاشتراكية الا ان اغلب المدراء ومن تولى ادارة المؤسسات المؤممة لم يكونوا مؤهلين لتقبل ذلك ، ولم يمتلكوا من الديمقراطية سوى الشعارات فلم يكونوا قادرين على سماع أي رأي يخالفهم .

سادساً: الضمان الاجتماعي

(1) تضمن منهاج القوائم الاشتراكية (الحفاظ على النظام الجمهوري ،استقلال الحركة النقابية ،التأكيد على حرية العمال في اختيار مرشحيهم ،العمل على زيادة اجور العمال في القطاع العام والخاص، دعم جمعية بناء المساكن التعاونية للحصول على اراضي كافية للعمال ،تأسيس جمعية تعاونية استهلاكية للعمال ، الاشراف على توزيع الارباح بشكل سليم ، تعميم مشاركة العمال في مجالس الادارة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، المحافظة على الحقوق العمالية والوقوف بوجه الادارات الرجعية ،انشاء نادي لأعضاء النقابة من اجل الترفيه ،تحسين الاوضاع الصحية للعمال من خلال التعاقد مع الاطباء) : صوت العمال ،ع45، السنة الاولى ،14 اب 1965 ،ص10.

(2) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص898 ؛ احمد عبدالحسين حمزة، تطور الحركة النقابية العمالية في العراق من ١٩٥٨-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٠ ،ص٥٥.

(3)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع ٥٢، السنة الثانية، ١٦ تشرين الاول١٩٦٥،ص١٢.

استطاعت الطبقة العاملة العراقية بعد تضحيات ، ونضال من تحقيق انجاز كبير تمثل في اصدار قانون رقم(٥٧) لسنة1956، وهو قانون الضمان الاجتماعي[1]، لم ينصف هذا القانون العمال فقد الزم الحكومة ورب العمل على دفع ٣٠ فلس يومياً مناصفه وكان هذا المبلغ قليل لا يستحق الذكر، كما اشترط ان يكون العمال الذين يتم دفع الاعانة لهم غير مشتركين في اي احزاب ، و لم يتم طردهم من العمل، وان يكونوا من ذوي السلوك الحسن[2].

صدرت قوانين التأميم الاشتراكية ، وعلى اثرها اصدرت الحكومة قانون رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ ، وهو قانون الضمان الاجتماعي، وبموجبة تم دفع الاعانات حسب الحالات الثلاث وهي:-

١-المرض: تقديم اعانات المرض ،والولادة، و منحة الوفاه

٢-التقاعد: ويشمل تقاعد العجز، والعطل، والشيخوخة

٣-اصابات العمل: ويتضمن اعانات اصابات العمل

تحولت مديرية الضمان الاجتماعي وفق هذا القانون الى مؤسسة مستقلة مالياً وادارياً مرتبطة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية[3].

سابعاً: صندوق الضمان الصحي.

أعدت المؤسسة الاقتصادية مسودة مشروع الضمان الصحي، ليطبق في المؤسسات والمنشآت والمشاريع التابعة لها. وتضمنت مسودة القانون توفير الخدمات الطبية من علاج ، وفحص للموظف والعامل وافراد عوائلهم سواء داخل العراق او خارجه لقاء اشتراكات مالية

(1)ابراهيم خليل احمد العلاف، المصدر السابق، ص٢٠ .

(2)كاظم الموسوي، الطبقة العاملة العراقية ووضعها الاجتماعي والاقتصادي ،صوت اليسار العراقي ،صحيفة مستقلة تصدرها مجموعة من الكتاب والصحفيين العراقيين، ع122 ،١٦ايلول٢٠٠٩ . http://saotaliassar.org

(3)الوقائع العراقية ،صحيفة ، ،ع١٠١٥ ، السنة السابعة ،١٠ تشرين الاول ١٩٦٤،ص٢-٣ .

مناسبة[1]، وقد طبقت المؤسسة العامة للمصارف هذا المشروع لمعالجة العاملين والموظفين فيها مقابل اشتراكات رمزيه [2] ، وعدت المؤسسة هذا القانون لأنصاف الطبقة العاملة، والاهتمام بها[3] . لم تجد الباحثة ما يؤكد صدور هذا القانون الا انه كان معمولاً به أذ توفرت خدمات صحية للعاملين في المؤسسات والشركات التابعة للقطاع العام والمؤسسة العامة للمصارف .

ثامناً : عدالة الخدمة الوظيفية والاجور

حدثت التغيرات الاقتصادية بعد اصدار قوانين التأميم ، وتغيير ملكية الشركات والمصارف التجارية، والتي كانت قبل التأميم تسير على اسس متباينة فيما يتعلق بالخدمة . قامت المؤسسة الاقتصادية بوضع قواعد عادلة ، ومتساوية للخدمة لوضع حد للتفاوت بين الرواتب[4]، فتم شمول الموظفين والعمال العاملين في المؤسسات التابعة للقطاع العام والتي تم تأميمها بنظام صندوق التقاعد واحتساب خدمتهم في القطاع الخاص خدمة فعلية على ان لا تتجاوز عشر سنوات، وبذلك ضمن لهم حقوق لم يوفرها لهم القطاع الخاص. انتقد نظام الرواتب ، فقد اصبح بعض كبار المسؤولين في المؤسسات العامة يتقاضون مرتبات لا تتناسب مع تحصيلهم الدراسي بينما يوجد في المجتمع العراقي من كان لا يتجاوز دخلة بضعة دنانير[5].

يبدو ان وضع تقييم اثر قوانين التأميم الاشتراكية متباين اذ اهتمت المؤسسة الاقتصادية بالطبقة العاملة وعوائلهم ، فقامت ببناء عدد من المدارس لتعليم ابناء العمال منها مدرسة ابتدائية في مدينة المسيب تكونت من ست صفوف لأبناء العمال الذين يعملون في معمل سمنت الفرات

(1)صوت العمال،"صحيفة"صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٤٠،السنة الاولى ،١٠تموز١٩٦٥،ص١٦.
(2)صفاء الحافظ، المصدر السابق،ص٩١.
(3)الجمهورية، صحيفة ، ع 544، ٩تموز ١٩٦٥.
(4)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٤٢، السنة الاولى، ٢٤ تموز١٩٦٥، ص٤.
(5)الجمهورية، صحيفة ،ع ١١٨٩، 19ايار١٩٦٧؛ صفاء الحافظ المصدر السابق، ص٤٨٩.

في السدة ،وقد كلف بنائها ١٨ الف دينار[1]، كذلك وفرت لهم الخدمات الصحية من خلال تعيين عدد من الاطباء في المعامل والمنشآت التابعة لها لفحص العمال وعوائلهم[2] ، وفرت وجبة طعام للعمال شبة مجانية تحملت نصف تكلفتها على ان لا يتجاوز سعر الوجبة (٢٥ فلس)[3]، وخصصت وسائل نقل مجانية لنقل العمال من والى اماكن عملهم ، الى جانب القروض والسلف التي كانت تقدمها المؤسسة العامة للمصارف للعمال والموظفين بشروط ميسره[4]، الا انه تم الغاء العمل بها في ١٩٦٥ واعيد العمل بها عام 1970 [5].

اهتمت الحكومة والمؤسسة الاقتصادية بالطبقة العاملة لإيمانهم بأهمية دورها في تحقيق المجتمع الاشتراكي الا ان ذلك لم يمنع من ظهور بعض الاخطاء في تطبيق قوانين التأميم الاشتراكية، والذي ترك **اثراً سلبياً** على الطبقة العاملة ، وزعزع ثقتها بهذه القوانين فبعدما قامت المؤسسة الاقتصادية بإعفاء(٣١) مدير عام كانوا يتولون ادارة بعض المنشآت والمعامل والمصارف التي تم تأميمها ، وحل مجالس ادارتها كانت عملية ايجاد مدراء تتواجد فيهم الصفات المطلوبة وتقبل بهم جميع الاتجاهات عملية صعبة[6]،وعلى الرغم من دعوات الكثير الى ضرورة ضرورة الاعتماد على الكفاءات في ادارة المؤسسات العامة والمؤممة لاسيما في القطاع المختلط لان الإدارة الفاشلة ستعيق تحقيق اهداف التأميم وبالتالي ستؤدي الى فقدان المواطنين الثقة

(1)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع٤٥، السنة الاولى،١٤اب ١٩٦٥، ص١٠.

(2)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع ٦، السنة الاولى،٧تشرين الثاني١٩٦٤، ص١.

(3)الجمهورية، صحيفة ،ع 485، 10ايار ١٩٦٥، ؛ صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع ٤٠، السنة الاولى،١٠تموز١٩٦٥، ص٥؛ محمد محمود الجنيب، المصدر السابق، ص٢٨٢.

(4)صلاح عريبي عباس، قوانين التأميم الاشتراكية في ١٤تموز ١٩٦٤ في العراق، ص٣٣١ .

(5)صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٩١.

(6)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٤٢، السنة الاولى،٢٤تموز١٩٦٥، ص٤.

بالمؤسسة الاقتصادية وفي جدوى هذه القرارات[1]، الا ان المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف نظراً لقلة الكفاءات المطلوبة ، والحاجة الضرورية والمستعجلة لأشغال جميع الإدارات اضطرت بقبول من يتوافر بهم الحد الادنى من الشروط على امل تغييرهم فيما بعد[2] مع التأكيد على ان يكونوا ممن يؤمنون بالاتجاه الاشتراكي[3].ولانعدام الاشخاص المؤهلين والكفؤين لإدارة المؤسسات التي تم تأميمها ادى ذلك الى ظهور آفة الفساد وانتشارها، وعدم الالتزام بقوانين التأميم [4]، فلم تكن الكوادر التي تولت ادارة المؤسسات التابعة للقطاع العام ذات كفاءة عالية ، فقد تم وضع غير المختصين في كثير من الوظائف التي تتطلب الخبرة والاختصاص[5] .

اعتقدت الإدارات الجديدة التي تم تعينها بعد قوانين التأميم ان مقياس نجاحها هو تحقيق زياده في الانتاج ووفرة الارباح ، لذلك وجد الموظف والعامل ان الاوضاع لم تختلف كثيراً عن التي سبقتها ، وان الامر اقتصر على تبديل بعض الاشخاص بصور مفاجئة دون ان تعطي الوقت الكافي للعمال على استيعاب هذا التغيير[6]، فهؤلاء المدراء الجدد لا يعترفون بالإدارة المدنية ،ولا زالوا يتعاملون مع العمال بالعقلية المتعالية ، فأصبحوا يتمتعون بامتيازات كبيره ، بالمقابل كانوا يوجهون التهم للعمال بالإهمال والتراخي والتمارض، وان نقابات العمال لا تعرف من الاشتراكية سوى المطالبة بالحقوق دون القيام بالواجبات، لذلك بعد اشهر من صدور قرارات

(1)عبد الرزاق الربيعي، دور المشاريع الخاصة في التنمية الاقتصادية، "مجلة" الصناعي، ع4،السنة الخامسة، كانون الاول١٩٦٤، ص٣٣.

(2) صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع٤٢، السنة الاولى،٢٤تموز١٩٦٥، ص٤.

(3)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع٤٢، السنة الاولى،٢٤تموز١٩٦٥، ص٤. للمزيد من المعلومات عن المدراء الذين تم تعيينهم بعد اصدار قوانين التأميم ينظر: الملحق رقم (1) ، ص203.

(4) وجدان فالح حسن الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق وأثاره السياسية والاقتصادية (1921-2006) ، ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية،2007 ، ص113.

(5)جواد هاشم واخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970تجربة التخطيط ،ج1، 1970،ص 197.

(6)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٣١، السنة الاولى،١٨ ايار١٩٦٥، ص١١.

التأميم ، ورفض مطالب العمال من قبل ارباب عملهم ،حدثت سلسلة من الاضرابات لعدم حدوث اي تغير جوهري في العلاقة بين العمال والادارة الجديدة ،لذلك كانت الطبقة العاملة تتعامل مع هذه الادارة الجديدة كتعاملها مع الرأسماليين[1] ،بالمقابل نجد ان بعض المدراء الذين احتفظوا بمناصبهم ولو لمدة محدودة بعد اصدار قوانين التأميم ، قد تم تقليل مرتباتهم ، فمثلاً كان مدير عام شركة الجلود الوطنية يتقاضى راتباً (475 ديناراً) ، أصبح بعد اصدار قوانين التأميم (262ديناراً) ، كذلك مدير عام شركة الاسمنت العراقية الذي كان يتقاضى (433 ديناراً) اصبح (275 ديناراً) بعد التأميم [2].

اضرب عمال الغزل والنسيج وشركة المواد البنائية والسكك والمشروبات الغازية في بغداد عام ١٩٦٥ مطالبين بتحسين ظروف العمل وزيادة الاجور[3] ، وقد واجهت الحكومة هذه الاضرابات بقسوة وقمع، ونبهت نقابة عمال السكائر والكبريت المسؤولين الى المشاكل التي كان يعاني منها العمال من تأخير في توفير ملابس العمل، وعدم فتح مطعم للعمال، ورفض اعادة العمال الذين انهوا الخدمة العسكرية الى العمل، فشهدت المدة ١٩٦٦-١٩٦٧ اضرابات عدة منها اضراب عمال مصلحة الخياطة، وشركة الجوت والزيوت ، والسكائر، وعمال الغزل والنسيج[4] .

كانت اغلب هذه الاضرابات سلميه لوعي الطبقة العاملة بوجود فئات تحاول استغلالها لضرب الحركة النقابية[5]، التي كان لها الصوت المسموع لدى العمال، والتي تدخلت لأنهاء عدد عدد من الاضرابات منها الاضراب الذي قام به عمال شركة المواد البنائية ، والذي استمر لسبعة

(1)صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٥١٤-٥٣٠.

(2) نقلاً عن :امين هويدي ، المصدر السابق ، ص199.

(3) رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي 1918-1968،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1976؛ احمد عبد الحسين حمزة، المصدر السابق ،ص٥٢-٥٤.

(4)المصدر نفسه.

(5)صوت العمال، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع ١٨، السنة الاولى ،٧ شباط١٩٦٥، ص١.

ايام استطاعوا من خلاله تحقيق مطالبهم[1]. من الجدير بالذكر ان الحكومة بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني١٩٦٣ مارست حملات اعتقال وسجن لعدد من قيادات الحركة العمالية الذين كانوا ينتمون الى بعض القوى السياسية الامر الذي ادى الى تشكيل تنظيمات سرية قادة بعض الاضرابات في المعامل العراقية خلال السنوات(١٩٦٥-١٩٦٦-١٩٦٧-١٩٦٨)[2] .

عانت الطبقة العاملة من مشكلة اخرى وهي البطالة ،والتي كانت سبباً اخر دفع التنظيمات النقابية لتشجيع العمال على الاضراب ، ولاسيما بعد ازدياد البطالة الناتج عن عمليات الفصل الكيفي، وتدهور الاوضاع الاقتصادية التي نتج عنها غلق عدد من المصانع والمعامل، وتسريح عمالها، والاستغناء عن خدماتهم[3].

عُطلت عدد من الشركات وتم تسريح عمالها البالغ(٥٠٠) عامل وهي(شركة الكبريت الوطنية ،ومعمل كبريت الرافدين، والعراقية ،وشركة سندرسن) ، وعلى الرغم من مطالبات الاتحاد العام لنقابات العمال بإيجاد حلول لعمليات التصفية والطرد التي يتعرض لها العمال ، ووضع العلاج المناسب لها الا ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كانت منشغلة بتوجيه الانذارات للاتحاد العام ، والنقابات ،والعمال الى جانب سعيها الى حل النقابات[4].

تفاقمت مشكلة البطالة ولاسيما بعد قيام القطاع الخاص بغلق عدد من المصانع ، والمعامل منها معمل احذية الفرات وتسريح عماله البالغ عددهم(١٠٠) عامل ، وقيام شركات (الالمنيوم والمعادن والاعمدة والانابيب ،والاثاث المعدنية) بغلق ابوابها وطرد عمالها عام 1965، وعلى الرغم من محاولة الحكومة معالجة الموضوع بتقديم القروض لهذه المعامل، الا انها لم تجدي نفعاً مثلما حصل مع معمل احذية دجلة والذي بلغت ديونه (١٥٠) الف دينار في حين انه لم يعد يساوي(٣٠) الف دينار ، شجع انتشار البطالة الناتج عن غلق معامل ومصانع القطاع الخاص

(1)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع٥٩،السنة الثانية،٤كانون الاول١٩٦٥.

(2)ماجد سلمان حسين، المصدر السابق، ص٣٩٨.

(3)احمد عبدالحسين حمزة، المصدر السابق، ص٥٤.

(4) صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع٣١، السنة الاولى،٨ايار١٩٦٥، ص١٦؛ صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٤٨، السنة الاولى، ٤ايلول ١٩٦٥،ص2

البعض على المطالبة بإصدار قوانين تأميم جديدة تشمل المعامل والمصانع التي تعجز عن مواصلة العمل[1].

بلغ عدد العاطلين عن العمل سنة١٩٦٥ (٢٣،٠٧٦) شخص، وزاد هذا العدد ليصل عام1966 الى (25,818) عاطل عن العمل[2] ، وقد بررت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عدم قدرتها على حل مشكلة البطالة بأنها لا تستطيع تحمل مسؤولية هذه المشكلة وحدها، وطالبت بفتح مكاتب الاستخدام ، والتي من خلالها يمكن معرفة عدد العاطلين، وبالتعاون مع الوزارة الاخرى تتخذ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الخطوات الضرورية لتوفير فرص العمل[3].

واجهت الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات الفقيرة والضعيفة الحال وحتى المتوسطة مشكلة جديدة فعلى الرغم من قيام المؤسسة الاقتصادية بخفض اسعار بعض السلع المستوردة والمنتجة محلياً من الطحين والدهن النباتي والمنظفات والصابون وغيرها[4] ، الا انه لم يكن هناك فرق في الاسعار بين المؤسسات والشركات والمصالح الحكومية، وغيرها التابعة للقطاع الخاص ان لم تكن تفوق الاخير ثمناً [5].

ادى وضع القيود على استيراد بعض السلع والمنتجات الرئيسة بأن تكون نادرة ومفقودة مما اجبر المواطنين على قبول السلع المصنعة محلياً ، والتي لم تكن ذات جودة عالية ،الى جانب ارتفاع ثمنها ، كما ان فرض الرسوم الكمركية العالية على بعض السلع الضرورية المستوردة ادى الى ارتفاع ثمنها بالشكل الذي حمل المستهلك عبئ كبير يفوق قدرته الشرائية[6].

---

(1)صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، ع٣١، السنة الاولى،٨ايار١٩٦٥، ص١٦؛ صوت العمال، "صحيفة "صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٤٨، السنة الاولى، ٤ايلول ١٩٦٥،ص2

(2) محمد محمود الجنيب، المصدر السابق ، ص٧٧.

(3)الجمهورية،صحيفة،ع٢٠٢، 20تموز ١٩٦٤،ص٥.

(4)صوت العمال،"صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال،ع٤٣،السنة الاولى،٣١حزيران١٩٦٥،ص٣

(5) التجارة ، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ، ج1، السنة التاسعة والعشرون ،اذار 1966،ص4-5.

(6)التجارة ، "مجلة" صادرة عن غرفة تجارة بغداد ، ج1، السنة التاسعة والعشرون ،اذار 1966،ص4-5.

من الحقائق السابقة يتضح لدينا ان قوانين التأميم على الرغم من ادعاء الحكومة بأنها جاءت لأنصاف الطبقة العاملة الا انها كانت تقليداً لقوانين التأميم الصادرة في مصر ، فقد كان لهذه القوانين اثاراً سلبية على العمال، فلم تستطع الادارة التي تولت ادارة المؤسسات المؤممة والتي كانت غير مؤهلة لذلك من النجاح في تطبيق هذه القوانين ، كما ان الارباح التي نصت عليها قوانين التأميم لم يتم توزيعها بشكل عادل ومنح جزء منها لمؤسسات استحدثت بعد ذلك ولم تباشر بأي عمل يذكر ، الى جانب ارتفاع نسبة البطالة .

المبحث الثاني

الفئة البرجوازية وقوانين التأميم الاشتراكية

اولاً : بداية ظهور الفئة البرجوازية في العراق

نشئت البرجوازية[1] في العراق ببطيء شديد ، وكان اثر العامل الداخلي ضعيف مقارنةً بالعامل الخارجي ، ويعود ذلك الى ضعف الانتاج الحرفي في البلد ، وسيطرة البضائع الاجنبية على الاسواق ، الى جانب ضعف القوة الشرائية للمواطن العراقي ، وضعف العلاقة بين الريف والمدينة مما اثر على تراكم رأس المال الذي يمثل العنصر المهم في تكوين هذه الفئة ، بالمقابل كان للعامل الخارجي اثر بارز ، فقد ساعد افتتاح قناة السويس عام 1869 ، على اندماج البلاد بالرأسمالية العالمية ، فتطورت علاقات العراق التجارية مع الخارج ، وبدأت الدول الرأسمالية تستورد المنتجات الزراعية ، والحيوانية بكميات كبيرة من البلدان العربية ، ومنها العراق فانتعشت التجارة [2].

تطلب توسع عملية التصدير في العراق ، ظهور شركات تتولى هذه المهمة ، فتطور الانتاج الحرفي ، وتوسع التبادل التجاري .ظهرت البرجوازية في البداية من الاسر الغنية غير المسلمة (اليهود خاصة والمسيحيين بدرجة اقل)،الى جانب بعض الاسر المسلمة، مثل عائلتي المنديل والصانع في البصرة [3] ،لم تشهد الصناعة الوطنية في العراق خلال العهد العثماني اي تطور لعدة اسباب، منها تخوف اصحاب رأس المال من المخاطرة بأموالهم للاستثمار في هذا القطاع ،ولقلة الخبرة الفنية في البلد ، واهتمام اصحاب المال باستثمار اموالهم في مجال العقارات والتجارة ،واستمر هذا الحال خلال الاحتلال البريطاني للعراق (1914-1920) ، والانتداب البريطاني (1920-1932) فقد عملت بريطانيا على ابقاء العراق سوقاً لتصريف

(1) البرجوازية كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية (bourgeoise) وهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية (burgus) وتعني المدينة المحصنة ومنها اطلق على التجار الذين كانوا يجتمعون في المدن القريبة من ملتقى طرق المواصلات ومنافذ الانهار اسم بورجوازي فأصبحت هذه الكلمة مرادفة لكلمة تاجر بشكل خاص وسكان المدن بوجه عام بعدها اصبحت تطلق في اواخر العصر الوسيط على الطبقة الاغنى في المجتمع الرأسمالي اي الطبقة التي تمتلك الثروة ووسائل الانتاج وقد ظهرت كطبقة اجتماعية جديدة اواخر القرن الخامس عشر وخاصة في ايطاليا لاسيما فلورنسا وجنوب البندقية وكانت النواة الاولى لها من التجار والحرفيين والمرابين : كمال مظهر احمد ،صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، مكتبة البدليسي ،بغداد ،1987، ص23.

(2) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ،ص33-34.

(3) المصدر نفسه، ص34.

بضائعها ، بالمقابل سمحت بنشوء الصناعات الاستهلاكية مثل صناعة الجلود ، وكبس التمور ، لسد حاجة الجيش البريطاني [1]، فلم يسمح الاحتلال البريطاني للفئة البرجوازية الوطنية في العراق ان تتولى قيادة الاقتصاد الوطني[2].

تبلورت هذه الطبقة بعد تشكيل الدولة العراقية وخلال العهد الملكي (1921-1958) ،وبتشجيع من الملك فيصل الاول الذي كان يقول " **انني احب ان ارى معملاً لنسيج القطن بدلاً من دار حكومية، واود أن أرى معملاً للزجاج بدلاً من قصر ملكي** " فبُذلت جهود حثيثة لبناء صناعة وطنية ، التي عدت جزءً من الحركة الوطنية [3]، التي كانت تهدف اقامة اقتصاد وطني قوي لتحقيق الاستقلال السياسي فظهرت مجموعة من البرجوازيين ، الذين عدوا التطور الاقتصادي جزء من النضال الوطني والسياسي[4] .

تقسم البرجوازية الى ثلاثة اقسام[5] :-

1. البرجوازية العليا التي تضم الاكثر غنى ، ويمتلكون وسائل الانتاج ،وتعرف بالرأسمالية
2. الطبقة المتوسطة التي كان لها الدور، والاثر الاكبر في اقتصاد البلاد ، وقراره السياسي على اعتبار انهم يمثلون المحرك الرئيسي للألة الاقتصادية والصناعية
3. البرجوازية الصغرى ،والتي تتكون من صغار الفلاحين والتجار.

اما انواع البرجوازية فهي[1] :-

(1) صلاح عريبي عباس ، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان، 2010 ، ص75-76.

(2) سعيد عبود السامرائي ، القطاع العام في العراق ، ص42.

(3) سلمان رشيد محمد الهلالي ، تحولات الطبقة الوسطى(البرجوازية) في العراق خلال 150 عام (1869-2003) ، "مقالة" في موقع مؤسسة الحوار المتمدن ،20-8-2017. http:|| m.ahewar.org

(4) صلاح عريبي عباس ، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينيات القرن العشرين ، ص76.

(5) مالك لفتة مريدي المعالي، الطبقة البرجوازية ودورها الاقتصادي في العراق، "مجلة" الدراسات التاريخية والثقافية، ع 2-4 ،مج11، 0202،ص 306-307 .

أ-البرجوازية التجارية ،وهي الاسبق في الظهور وتنقسم الى اتجاهين الاول اطلق علية (البرجوازية الكومبرادورية)[2]الذين ربطوا مصالحهم بالمصالح الاستعمارية ،اما الثاني فيعرف بالبرجوازية الوطنية ،وهي ذات بُعد ثوري تتكون من التجار المناهضين للاستعمار .

ب-البرجوازية الصناعية ، وهي جزء من البرجوازية التجارية التي استثمرت جزء من اموالها في الصناعة .

بدأ رأس المال الوطني الدخول في مجال الصناعة لتلبية حاجات السوق المحلية فتأسس عام 1926 اول معمل للغزل والنسيج برأسمال وطني ،وقد ازداد عدد العمال فيه من 65 الى 200 عامل[3]، وتحول هذا المعمل الذي كان رأسماله عام 1926(13500) دينار عراقي الى شركة بلغ رأسمالها عام 1936 (1500000) دينار عراقي[4] ، كذلك تأسس اول معمل لصنع السجائر في بغداد عام 1926، فقد اسس كل من بهيج طيارة ونجيب عبود اول معمل للسجائر برأسمال بلغ (120،000) دينار وقد سميت (شركة دخان عبود)[5] ، وتوسعت هذه الصناعة ليبلغ عدد معامل صنع السجائر في بغداد عام1935 تسع معامل[6] ، وقد تأسست مشاريع مشابهه ، والتي شجع نجاحها بقية العراقيين على استثمار اموالهم في الصناعة [7] ، ايضاً افتتح بعض التجار معامل للكاشي والطابوق مثل معمل (حجي طه) ،ومعامل للطحين مثل (معمل

---

(1) مالك لفتة مريدي المعالي، المصدر السابق ، ص 306-307

(2) البرجوازية الكومبرادوريه : هي احد انواع البرجوازية وتكون على النقيض من البرجوازية الوطنية اذ ترتبط مصالحها بالرأسمال الاجنبي والاستعماري وتلعب دور الوسيط للسيطرة على السوق المحلية ،و تتبع اساليب ملتوية للحصول على الارباح من خلال ابقاء بلدانهم اسواقاً لتصريف البضائع الاجنبية ومصادر للمواد الخام للمزيد ينظر: مالك لفتة مريدي المعالي، المصدر السابق ، ص 306-307 .

(3) كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ص35

(4) حنا بطاطو ،العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية الكتاب الاول من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ت:عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية ، لبنان ،1995 ،ص352.

(5) علي طاهر تركي ، الواقع الحرفي وبدايات التصنيع في العراق 1900-1932، "مجلة" جامعة كربلاء العلمية ، ع1،مج9 ،2011، ص45.

(6) صادق قدير الخباز ، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق ، مطبعة العمال المركزية ، بغداد ،1971، ص18.

(7) كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ،ص62-63.

طحين الدامرجي)[1] ، هكذا ظهرت فئة من الصناعيين الذين وظفوا طاقاتهم وجهودهم لإنتاج السلع الاستهلاكية مثل (الصابون ،السجائر ، المنسوجات ،مواد البناء) ،وقد منحتهم الدولة التسهيلات من اعفاءات جزئية وكلية من الضرائب واعطتهم الافضلية والاولوية في عقود الدولة فمكنهم هذا من التطور[2] ، وفي الجدول رقم (13) نلحظ ازدياد عدد المعامل خلال المدة(1932-1939)[3] .

جدول رقم (13)

المعامل	العددعام 1932	العدد عام 1939	نسبة الزيادة
النسيج	1	5	خمسة اضعاف
الصابون	1	4	اربعة اضعاف
الطابوق	3	13	اكثر من اربعة اضعاف
السكائر	1	11 (1935)	11مرة

نلحظ من الجدول تطور الصناعة الاستهلاكية بشكل سريع، وهذا يدل على تنامي رأس المال ، ولعل ذلك يعود الى شعور المستثمرين بحماية الدولة لهم ، الى جانب التطور الذي شهده العراق خلال تلك المدة .

سيطر التفاوت الطبقي على المجتمع العراقي قبل ثورة 14 تموز 1958 ، واحتكرت فئة قليلة الميزات الاقتصادية ، ولانخفاض المستوى المعاشي لم تستطع الصناعة العراقية ان تحقق كثيراً من التطور ، واعتمدت على انتاج المنتجات الاستهلاكية البسيطة [4] .

(1) علي طاهر تركي ، المصدر السابق ، ص45.

(2) حنا بطا طو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية الكتاب الاول من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ص310.

(3) كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ص35 .

(4) سعيد عبود السامرائي ،القطاع العام في العراق ،ص7-8.

استحوذت الفئة البرجوازية على الاسواق بعد ثورة 14تموز 1958 مستفيدة من الحماية الكمركيه فقد تم فرض ضرائب كمركية عالية على السلع الاجنبية لحماية الصناعة الوطنية ،كما ان القطاع العام كان يقدم للمشاريع الصناعية الخاصة البضائع والخدمات بأقل من كلفتها ،ولم تقم الحكومة بتحديد اسعار المنتجات والسلع التي ينتجها القطاع الخاص ، بذلك افادت هذه الفئة من التسهيلات الحكومية على حساب المواطن ، وخزينة الدولة ، وحققت ارباح طائلة فمثلاُ حققت شركتي الزيوت النباتية والسمنت العراقية ارباح بلغت (69% – 75%) على التوالي من رأسمالها المدفوع خلال الاعوام 1958–1959 ، وعلى الرغم من هذه الارباح العالية الا ان اصحاب المال كانوا مترددين في استثمار اموالهم في القطاع الصناعي ، وكان غالبية الارباح يتم توزيعها على المستثمرين ولا يعاد استثماره [1]،فقد اشارت دراسة قام بها اتحاد الصناعات العراقي في بدية الستينيات الى ان 10% من اجمالي الارباح يتم استثماره في الصناعة [2] ، وهذا يدل على ان الارباح التي حققتها هذه الفئة كان بفضل الحماية الكمركية والتسهيلات الاخرى التي قدمتها لهم الحكومة ، وليس من التقدم الاقتصادي كما ان البرجوازية كانت تابعة للرأسمالية الامريكية والانكليزية[3] .

ثانياً : البرجوازية وقوانين التأميم الاشتراكية

شجعت الاوضاع الاقتصادية المتردية خلال حكم عبد السلام عارف رجال الاعمال على تصفية مشاريعهم ، واعمالهم ، ومن ثم تهريب رأس المال الى الخارج ، لذلك بعد شهرين من صدور الدستور المؤقت الذي نص على "حرمة الملكية الخاصة" ، اصدر عبد السلام عارف قوانين التأميم في 14تموز 1964 [4] .

(1) امجد خضير رحيم محمد الدوري ، المصدر السابق ، ص90–92 .
(2) المصدر نفسه ، ص91.
(3) سعيد عبود السامرائي ، القطاع العام في الدولة ، ص11 .
(4) ماريون فاروق سلوغت و بيترسلوغت ،المصدر السابق ، ص137.

استهدفت قرارات تموز البرجوازية الصناعية ، ولم تستهدف البرجوازية التجارية رغم كونها حليفة لرأس المال الاجنبي ،وهدف السلطة من ذلك تعزيز مكانتها وتقويتها من خلال تقوية القطاع العام [1]، اضعفت هذه القوانين البرجوازية بشكل كبير ،سواء من خلال تأميم مشاريعهم ، او من خلال منح حصة من الارباح للعمال ، او بوضع قوانين تقيد تمركز رؤوس اموالهم[2].

أثارت هذه القوانين الخوف لدى هذه الفئة ،وعدّوها عرضة للتحول والتبدل ؛ لأنها خاضعة لرغبة الفئة الحاكمة ومشيئتها[3]، و قد ذكرت تقارير السفارة البريطانية في العراق ان حالة من الخوف طغت على اصحاب رأس المال الذين بدأوا يترددون في استثمار اموالهم في القطاع الخاص الصناعي خوفاً من صدور قوانين تأميم اخرى ، وقد وصفت هذه التقارير البرجوازية الصناعية بأنهم "**يشكلون قطاعاً معقولاً ومستقلاً نسبياً من الجمهور العراقي وان هذه الطبقة تشعر بتشاؤم شديد حول المستقبل** "[4] ، وبينت هذا التقارير ايضاً ان هناك توسعاً كبيراً في مجال البناء ، والذي يدل بحسب التقارير على عدم الرغبة في الاستثمار في الصناعة، وان حكومة عبد السلام عارف فقدت ثقة الشعب باتباعها سياسة من دون استشارة الرأي العام ، وان سنة 1964 سنة سيئة على العراقيين اللذين تخوفوا من عدم تحسن الاوضاع [5] .

ذكر محمد حديد[6] في مذكراته وهو احد مؤسسي شركة الزيوت النباتية المؤممة والمدير المفوض لها ان خير الدين حسيب قد سألني رأي في قرارات التأميم فأخبرته " **أني اراها غير**

(1) وجدان فالح حسن الساعدي ، المصدر السابق، ص 163.
(2) صفاء الحافظ ، المصدر السابق ، ص109 ؛ علي عبد المنعم السيد ، المصدر السابق ،ص343.
(3) محمد محمود الجنيب ، المصدر السابق ، ص292.
(4) نقلاً عن : مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ، ص192-235.
(5) المصدر نفسه .
(6) محمد حديد (1907-1999) ولد عام 1907 في الموصل من عائلة عملت في التجارة والصناعة واستثمار واستثمار العقارات اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل ودراسته التحضيرية في الجامعة الامريكية في لبنان تخرج عام 1931 من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وهي من كليات جامعة لندن بدرجة الشرف هو من المؤسسين الاوائل لجماعة الاهالي اصبح نائباً يمثل لواء الموصل في مجلس النواب بعد انقلاب بكر صدقي عام 1936 اسس مع كامل الجادرجي حزب الوطني الديمقراطي وساهم في تحرير جريدة صوت الاهالي اسند الية نوري السعيد وزارة التموين عام 1946 كان هو وحزبه من المؤيدين لثورة 14تموز 1958 وشغل في

صحيحة ،ولا تخدم الاقتصاد الوطني، لأن الصناعة الموجودة في العراق كانت ، حينئذ ،صناعة ناشئة، وكان دورها في الاقتصاد الوطني بسيطاً جداً ، كما ان دور المساهمين فيها او مالكيها دور هامشي جداً ، وذكرت ان مجموع رؤوس الاموال التي أممت لا تكون الا نسبة ضئيلة جداً من الاقتصاد الوطني في العراق . ولذلك فان ذلك العمل ، في الوقت الذي لم يخدم فيه المبدأ الاشتراكي ، اضر كثيراً بتطور الاقتصاد الوطني من خلال تخوف وامتناع رؤوس الاموال عن اقامة اية مؤسسات اقتصادية جديدة ، او اي مبادرة اقتصادية اخرى، و امتناع التشبث الفردي من الاقدام على الاعمال الاقتصادية ، الى جانب فقدان القدرة والكفاءة في المؤسسات الحكومية في هذه المرحلة ، على ادارة وتطوير تلك الاعمال "[1] مما يجدر الاشارة اليه ان محمد حديد لم يكن يملك من اسهم شركة الزيوت النباتية عند تأميمها سوى 3% من مجموع اسهم الشركة [2].

ذكر عبد الكريم فرحان ان التجار ، والرأسمالية ، ورجال الدين شنوا حملة ضد قرارات تموز الاشتراكية للضغط على الحكومة ، واستخدموا في هذه الحملة الاشاعات ، والتشكيك بأهمية هذه القرارات ، ونزاهة العاملين على تنفيذها ، وحتى اصدقاء الرئيس كانوا من ضمنها [3] ،لم يكن عبد السلام عارف مقتنعاً بهذه القرارات ، واخذ بعد مدة من اصدارها ينتقد من كان ورائها ، من الذين زينوا وحسنوا الفكرة أمامه ،لذلك استغنى عنهم واحل محلهم من عمل على اعادة ترتيب اوضاع العراق الداخلية [4] .

بدأ عبد السلام عارف يتراجع عن قراراته ، فكلف عبد الرحمن البزاز برئاسة الحكومة (1965-1966) ،الذي اتسمت سياسته بالتراجع عن النهج الاشتراكي ، وتشجيع القطاع

العهد الجمهوري وزارات المالية والصناعة والاعمار توفي عام1999 للمزيد ينظر : محمد حديد ، مذكراتي الصراع من اجل الديمقراطية في العراق ، تحقيق نجدة فتحي صفوة ، دار الساقي ، لبنان ، 2006.

(1)محمد حديد ، المصدر السابق ، ص450-483.

(2) المصدر نفسه .

(3) عبد الكريم فرحان ، المصدر السابق ، ص145.

(4) مجيد خدوري ،العراق الجمهوري ، ص334.

الخاص ، فسمح بأنشاء شركات برأسمال يصل الى (250) الف دينار[1] ،كما حاول تطمين الفئة البرجوازية ، من خلال اعتماده على ما اسماه (الاشتراكية الرشيدة) ، وتأكيده على عدم اصدار قوانين تأميم جديدة [2]، حتى انه انتقد الدول التي تتجه نحو التأميم من دون الحاجة لذلك فقط من اجل ان يقال عنها انها اممت ، وقدم البزاز وعود بإعطاء ضمانات لتأمين رأس المال الذي يستثمر في القطاع الخاص وهذا ما رحبت به الفئة البرجوازية [3] ،ويبدو ان حكومة البزاز الاولى قد وعدت بإلغاء قوانين التأميم الاشتراكية واعادة ما تم تأميمه لمالكيه ، والدليل على ذلك هو ما جاء في نص رسالة الاستقالة التي قدمها رشيد مصلح بتاريخ 1كانون الاول 1965 ، والتي ذكر فيها نية عبد الرحمن البزاز الغاء القوانين الاشتراكية ، حتى انه شكل لجنة وزارية ترأسها وزير المالية شكري صالح زكي لدراسة الاوضاع الاقتصادية وانتهى عمل اللجنة في اوائل شهر تشرين الثاني 1965 بتقديم تقرير اوصى بإلغاء القوانين الاشتراكية ، اذ انها تتناقض مع الدستور المؤقت ،الا انه بدلاً من ذلك شرع قانون المؤسسات العامة والغى المؤسسة الاقتصادية [4] ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها البزاز والغائه للمؤسسة الاقتصادية، واعادة ربط المؤسسات بالوزارات الا انه لم يستطع تنفيذ وعوده بإيقاف احتكار الدولة لاستيراد بعض السلع والمنتوجات[5] .

كان هذا التغير من عبد السلام عارف تجاه الاشتراكية ، وتبنيه اراء عبد الرحمن البزاز القائمة على الاشتراكية الرشيدة ، يعود الى تأثير بعض المقربين منه ، الذين كانوا محل ثقة لديه ، منهم صديقة المقرب عبد الرحمن الرحيم[6] احد التجار ، الذي كان ينقل الى عبد السلام

(1) فيبي مار ، تاريخ العراق 1921-2003،ت: مصطفى نعمان احمد ، دار ومكتبة المجلة ، بغداد ،2020 ،ص241.

(2) ماريون فاروق سلوغت ، بيتر سلوغت ، المصدر السابق ،ص139.

(3) محمد كريم مهدي المشهداني ، المصدر السابق ،ص156-157.

(4) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968،ج8، ص257-258.

(5) مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ،ص268.

(6) ذكر عارف عبد الرزاق في مذكراته بأن عبد الرحمن الرحيم كان من تجار الموصل عمل بالتهريب ما بين الوية العراق حتى ان بعض الضباط الانتهازيين كانوا يساعدونه في تمرير شاحنات التهريب التابعة له، وبعد ازدياد ثروته اخذ يتقرب من بعض الموظفين في الدوائر الحكومية ، كما تقرب من عبد السلام عارف واصبح

عارف اخبار التجار المتضررين من القرارات [1] ، وقد استطاع عبد الرحمن الرحيم ان يمهد الطريق لبعض كبار التجار والرأسماليين امثال الحاج هاشم الموصلي ، وموفق الخضيري ، وهم من كبار تجار الموصل الى القصر الجمهوري[2] .

ادت قوانين التأميم الى انتشار ايديولوجيات تمتدح الطبقات الكادحة الفقيرة ، وتندد بالبرجوازية الوطنية ، وتعادي القطاع الخاص ، والمهن الحرة ، والمبادرة الخاصة [3] ، فمثلاً شنت صحيفة صوت العمال وهي صحيفة سياسية عمالية حملة ضد الرأسمالية والبرجوازية ، واتهمتهم بمحاربة الاشتراكية وانهم يقفون وراء الهجمة التي شنت ضد المؤسسة الاقتصادية ، وان هذه الفئة تعمل ، على تشويه تطبيق القوانين الاشتراكية [4] ، وبينت الصحيفة ان عملية التأميم خلقت طبقة اجتماعية ضمت اولئك الذين تضررت مصالحهم منها، وانه ليتحقق التحول الاشتراكي لابد من تصفية البرجوازية التي كانت تنتهك حقوق العمال[5] ، وعدت الصحيفة ان الطبقة البرجوازية قد اضرت بمصالح الشعب ،عن طريق سيطرتها على الاقتصاد ،وتكوين ثروات طائلة على حساب المواطن ، وان قرارات تموز الاشتراكية قلصت نفوذهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، فلجأوا الى افتعال الازمات الاقتصادية ، من خلال سحب بعض السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية لخلق حالة من التشكيك والتذمر من قوانين التأميم بالتعاون مع قوى

صديقة المقرب لدرجة انه ابلغه بتاريخ ثورة 18 تشرين الثاني 1963 ، وكان له دور في تعيين بعض الاشخاص في المناصب المهمة ، وقد ساند الرحيم طاهر يحيى وجعل رشيد مصلح شريكاً له في بعض المشاريع الصناعية والتجارية : عارف عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص 203.

(1) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ،ص184.

(2) عبد الكريم فرحان ، المصدر السابق ، ص145 ؛ صلاح الخرسان ، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق اضواء على المرجعية تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الاشرف 1958-1992 ، مؤسسة البلاغ ،بيروت ، 2004 ، ص283.

(3) حسن عودة ابو الهيل ، اسس قيام الطبقة الوسطى في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2014،ص 261.

(4) صوت العمال ، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع 37 ، السنة الاولى ، 19 حزيران 1965 ، ص1.

(5) صوت العمال ، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع 35، السنة الاولى ، 5 حزيران 1965 ، ص 19.

خارجية [1] ، ولعل الصحيفة تقصد بذلك الدول الرأسمالية التي لا يخدم مصالحها تبني العراق الاشتراكية من خلال اصداره قوانين التأميم الاشتراكية ، وعدم رغبة البرجوازية بتفهم التحول الاشتراكي، حيث العدالة الاجتماعية وانهاء التفاوت الطبقي لأنها لا تريد تغيير واقعها الاجتماعي الذي اتسم بالرفاهية والاستعلاء على الطبقة الكادحة[2].

على الرغم من تأكيد رئيس الحكومة طاهر يحيى ، على ان الاشخاص الذين اممت املاكهم ستحفظ لهم كرامتهم ، ومكانتهم الاجتماعية ، وان الحكومة لم تمنعهم من السفر ، ولم تحجز اموالهم [3] ، في حين حصل عكس ذلك ، فقد ذكر امين هويدي بأن الاشخاص الذين تولوا تنفيذ قوانين التأميم كانوا بعيدين عن المهنية ، فقاموا بتوجيه الشتائم والسباب للتجار ووصفوهم بأنهم مصاصي الدماء وصنائع الاستعمار[4] .

اضرت قوانين التأميم بعدد من البرجوازيين الوطنيين الذين كان لهم دور في تطور الصناعة الوطنية وكان اكثرهم تضرراً نوري فتاح باشا[5] مؤسس اول معمل وطني في العراق عام 1926 للغزل والنسيج ،الذي كان يعمل فيه 65عامل في بداية تأسيسه وزاد هذا العدد بعد

(1) صوت العمال ، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع 40 ، السنة الاولى ، 10تموز 1965 ، ص16.

(2) صوت العمال ،"صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع 10 السنة الاولى ، 15 كانون الاول ، 1964،ص8.

(3) العرب ، صحيفة ، ع 323، السنة الثانية ، 18 تموز 1964 ؛ الصناعي ، "مجلة " فصلية لأتحاد الصناعات العراقي، ع 3 ، السنة الخامسة ، ايلول 1964، ص77.

(4) امين هويدي ، المصدر السابق ، ص194.

(5) نوري فتاح باشا(1893-1976) :ولد عام 1893 في بغداد هناك اختلاف في تحديد اصله فيما اذا كان عربي او كردي او تركماني اكمل دراسته في المدرسة العسكرية وتخرج منها عام 1912 برتبة ملازم اول وعمل لغاية 1916 في الجيش العثماني بعدها توجه للعمل مع والده حيث امتهنت عائلته التجارة واسس مع والده معمل النسيج في الكاظمية كان عضواً في جمعية التربية الاسلامية التي اهتمت بأنشاء المدارس الاسلامية وعضواً في جمعية التفيض الاهلية التي اهتمت بتأسيس المدارس ومساعدة الطلبة على اكمال دراستهم توفي عام1976 للمزيد ينظر: صلاح عريبي عباس ، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين ،ص118-119-120.

خمس سنوات ليصل الى 200 عامل[1] ،وقد حضي نوري فتاح باشا بدعم الملك فيصل الاول (1921-1932) الذي كان يدعو الى تلبية احتياجاته وتقديم التسهيلات له حتى انه تم اعفائه من الضرائب عام 1927 [2] ، وقد استطاع نوري فتاح باشا من خلال الدعم الذي حصل عليه من الدولة ان يحول معمل الغزل والنسيج الذي كان يبلغ رأس ماله عند التأسيس (13500) الى شركة بلغت قيمة ممتلكاتها (1,500,000) دينار عام 1963 [3] شملت قوانين التأميم الشركات التي كان نوري فتاح باشا من اكبر المساهمين فيها وهي (معمل فتاح باشا للغزل والنسيج ، شركة الدخان الاهلية ، شركة استخراج الزيوت النباتية ، شركة السمنت المتحدة ، شركة السمنت العراقية) كما انه كان من اكبر المساهمين في البنك التجاري الذي تم تأميمه ايضاً على اثر ذلك غادر نوري فتاح باشا العراق الى بيروت التي بقي فيها حتى توفي عام 1976[4] .

ثالثاً : تعويض ما تم تأميمه

كفل القانون تعويض حملة الاسهم، في الشركات ، والبنوك التي تم تأميمها ، وقد وجدت المؤسسة الاقتصادية ان هناك عدداً كبيراً من المساهمين من ذوي الدخل المحدود ، ولا يملكون الا نسبة قليلة من ما تم تأميمه ، فتأثرت دخولهم بهذه القرارات ، وبما انهم لم يكونوا هم المقصودين من هذه القوانين تقرر تعويضهم [5] .

(1) كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص62.

(2) صلاح عريبي عباس ، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينيات القرن العشرين، ص141.

(3) حنا بطاطو ،العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية الكتاب الاول من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ص353.

(4) صلاح عريبي عباس، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينيات القرن العشرين ،ص149-150-151.

(5) صوت العمال ، "صحيفة" صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال ،ع 41 ، السنة الاولى ، 17تموز 1965 ، ص14.

قررت المؤسسة الاقتصادية دفع مبلغ (500) دينار لكل مساهم في شركة واحدة او اكثر ممن لا تزيد ملكيتهم عن الف دينار في اي شركة من الشركات المؤممة ، ودفع سلفة للمساهمين الذين لا يزيد مجموع ما يملكونه من اسهم عن الف دينار ، وقد قامت الشركات المؤممة باتخاذ الاجراءات كافة ، لتتم عملية دفع التعويض للمساهمين بكل سهولة ، وحتى ان اقسام المحاسبة في هذه الشركات استمرت بالدوام ، حتى بعد انتهاء اوقات العمل [1].

قامت المؤسسة الاقتصادية بتعويض مالكي الاسهم الذين لا تزيد قيمة اسهمهم عن (5000) دينار في شركات (المطاحن الفنية ،الافريقية العراقية ، دخان الرافدين ،الرافدين للطحن والتجارة ،ف.ا كتانة ، العراقية للاستيراد والتوزيع ،صناعات الاسبست ، الرشيد للتأمين)[2]،وكذلك تم دفع التعويض في(شركة المواد البنائية وشركة التأمين العراقية)[3] ، وتعويض مالكي الاسهم في(شركة الغزل والنسيج العراقية، وشركة استخراج الزيوت) ، الذين تقل قيمة اسهمهم عن (5000) دينار[4]، كما وتم تعويض كامل المساهمين في شركة السمنت العراقية ممن لا تزيد اسهمهم عن (5000) دينار [5] ، ووضع البنك المركزي الموازنات الخاصة بالمصارف المؤممة لتعويض المساهمين في هذه البنوك والمصارف التي اقرت موازنتها ، وهي (البنك الشرقي ، البنك البريطاني ، بنك بغداد ،بنك الاعتماد ، البنك اللبناني ، البنك الباكستاني ، البنك الوطني) ، وقامت المؤسسة بدفع كامل التعويض نقداً لمالكي الاسهم المؤممة ،التي لا تزيد قيمتها عن (5000) دينار ، وفي تصريح لرئيس الحكومة طاهر يحيى لوكالة الانباء العراقية نشرته صحيفة الجمهورية انه تم تعويض 93% من مجموع المساهمين الذين يملكون 19% من الاسهم

(1) الجمهورية ، صحيفة ،ع 326، 22 تشرين الثاني 1964؛ الجمهورية ، صحيفة،ع327 ،23تشرين الثاني 1964.

(2) الجمهورية ،صحيفة، ع 532 ، 18حزيران 1965 ، ص4.

(3) الجمهورية ،صحيفة، ع 539 ، 4 تموز 1965 .

(4) الجمهورية ،صحيفة، ع 542 ، 7 تموز 1965.

(5) الجمهورية ،صحيفة، ع 556 ، 22 تموز 1965 .

المؤممة اما 7% من المساهمين الذين كانوا يملكون 81% من الاسهم لم يتم تعويضهم[1]، وذلك لان 81% كانت قيمة اسهمهم اكثر من (5000) دينار .

اصدر مجلس الوزراء قرار بتعويض مالكي الاسهم التي تكون قيمتها اكثر من(5000) دينار، واصدار سندات مقابل الاسهم المؤممة التي لم يتم تعويض مالكيها ، وتكون هذه السندات قابلة للتداول [2] ، وتعهدت الحكومة بدفع التعويض خلال 15 سنة بفائدة تبلغ نسبتها 3%[3] .

تم تعويض كل رؤوس الاموال الاجنبية المؤممة بعد ان اشترط البنك الدولي على العراق لمنحه القروض المطلوبة ، والتي بلغت (22مليون دولار) مقابل دفع التعويض [4] ، وتم تعويض صغار مالكي الاسهم التي لا تتجاوز قيمتها (5000) دينار ، لكن الاوضاع الاقتصادية المتردية لم تمكن الحكومات المتعاقبة على اطفاء جميع السندات البالغ (18,5) مليون دينار [5] .

لم تكن سياسة التعويض التي اتبعتها الحكومة عادلة، فعلى الرغم من ان القانون كفل تعويض حملة الاسهم التي تكون اقل من (5000) دينار، فأنها حرمت مالكي الاسهم الذين تزيد قيمة اسهمهم عن (5000) دينار ،حتى لو كانت الزيادة بدينار واحد فقط بالمقابل قامت الحكومة بتعويض مالكي الاسهم الاجانب بشكل كامل، ايضاً كان هناك بعض التلاعب الذي قام به المحاسبون القانونيون ، من خلال المبالغة في تقدير القيمة الدفترية للسهم الواحد في بعض البنوك والشركات المؤممة وعكس ذلك [6]، فقد ذكر خليل كنه بأن هناك صفقات (مريبة) جرت

(1) الجمهورية ،صحيفة ، ع495 ، 21 ايار 1965 .
(2) العرب ،صحيفة،ع 389، 21ايار 1965، ص5.
(3) وجدان فالح حسن الساعدي ، المصدر السابق ،ص83.
(4) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف شباط1963-نيسان1966، مكتبة مصر-دار المرتضى ، بغداد ،2009، ص218.
(5) صفاء الحافظ ، المصدر السابق ، ص83 .
(6)امين هويدي ، المصدر السابق ، ص195-201.

مثل تعويض شركة باتا التي تم احراقها لإخفاء الفضيحة فخسرت بذلك الدولة المعمل ودفعت التعويض ، كذلك التعويض الذي دفع لصالح شركة الكبريت المتحدة [1] .

رابعاً: التوظيف السياسي للسلطة الخاص بقوانين التأميم الاشتراكية

كانت حكومة طاهر يحيى لا تعلم بأوضاع الشركات التي اممت عندما اصدرت قوانين التأميم لا من ناحية عدد المساهمين ، ولا من ناحية المراكز المالية لهذه الشركات والبنوك هذا ما ذكره امين هويدي في مذكراته ، وذكر ايضاً ان التأميم لم يتم على اساس حجم رأس المال او اعداد العمال فهناك شركات ذات رأس مال صغير وشركات مَدينة تم تأميمها في حين ان هناك شركات ذات رأس مال كبير لم تشملها قوانين التأميم [2]، فكانت قوانين تأميم انتقائية وغير مدروسة ، اذ ان بعض الشركات الصناعية التي اممت كانت مدينة للدولة بنسبة كبيرة من رأسمالها وبعضها كانت شركات خاسرة ، كما ان بعضها لم يكن انتاجها ذا أهمية في حجم الإنتاج الصناعي العراقي[3] ، كما ان بعض المصارف التجارية التي تم تأميمها كانت مدينة بمبالغ كبيرة ، الامر الذي كبد الدولة خسائر فادحة، فقد اضطرت المؤسسة العامة للمصارف الى تسديد قيمة الخسائر ، والتي بلغت (1,288,159) دينار عراقي ، وقد اكد ذلك عبد الرحمن البزاز عندما قال بأن الحكومة قدمت فائدة كبيرة الى بعض الشركات الصناعية والمصارف بتأميمها ، اذ انتقلت ديونها الى الحكومة [4] .

صدرت قوانين التأميم في وقت لم تكن هناك اعمال تجارية ضخمة ، او شركات كبرى في العراق، بل ان شركات (النفط والمعادن، الطاقة الكهربائية ، سكك الحديد ، الطيران ،النسيج

(1) خليل كنه ، العراق امسه وغده ، دار الريحاني ، بيروت ، 1966، ص 405.

(2) امين هويدي ، المصدر السابق ، ص194.

(3) صباح كجة جي ، المصدر السابق ،ص 127.

(4) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج9، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004، ص160-161.

، الزيوت ، معامل الاسمنت الضخمة) كلها ملك للدولة[1] ، لذلك لابد ان نطرح هذا السؤال هل قوانين التأميم الاشتراكية قد استُغلت لضرب القطاع الواسع من المجتمع العراقي ؟ .

اشارت تقارير السفارة البريطانية في العراق ان قوانين التأميم " **كانت في مجملها اعمالاً ثأرية اكثر منه نتيجة نظرية سياسية او اجتماعية** "[2] ، أذ أنه خلال هذه المدة ابعد طلاب الوسط والجنوب ، فأغلقت ابواب الكلية العسكرية بوجههم ، واصبحت المراكز المهمة ،والمؤثرة في الدولة بيد فئة معينة ، عملية الابعاد هذه عن وظائف الدولة والحكم ظاهرة بعيدة ، تعود الى العهد العثماني ،حيث كان ينظر اليهم على انهم اقلية ، ولم يفسح لهم المجال للتقدم في اي مجال لذلك اتجهوا نحو الاعمال الحرة من تجارة وزراعة [3] .

بعد مغادرة اليهود العراق اواخر الاربعينيات ، ومطلع الخمسينيات شغل الشيعة هذا الفراغ في المجال التجاري ، واصبحوا في منتصف الخمسينيات يسطرون، على اسواق بغداد الخاصة بالقمح والاقمشة والثياب ، كما سيطروا على غرفة تجارة بغداد ، فبعد ان كان لهم مقعدان فيها عام 1935 من اصل 18 مقعد ، اصبحوا يشغلون 14 مقعد من اصل 18 عام 1957[4] . لم يعجب هذا الوضع عبد السلام عارف، وتحت ذريعة الاشتراكية قام بإصدار قوانين التأميم فوجه بذلك ضربة قوية لمركز قوة الشيعة المعروفين برفضهم للاشتراكية [5] ، فهناك معلومات تشير الى ان رئيس الحكومة طاهر يحيى كان متواجداً في مكتب احد التجار الذي يطل على ساحة تقع خلف جامع (مرجان) في الشورجة ، في الوقت الذي كان هناك مجلس عزاء للأمام الحسين

(1) تقى مؤيد فاضل الشيخلي ، المصدر السابق ، ص188 ؛ عمار ياسر العامري ، السيد مهدي الحكيم دراسة تاريخية في سيرته واثاره السياسية والفكرية والاجتماعية 1935-1988، بغداد،2011، ص88.

(2) نقلاً عن :مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ، ص233.

(3) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية 1914-1920، دار المجتبى، د.ت، ص228.

(4) حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية الكتاب الاول من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ص310 ؛ سلمان رشيد محمد الهلالي ، المصدر السابق .

(5) حسن العلوي، المصدر السابق ، ص228.

(عليه السلام) ،وكان خطيب المجلس الشيخ احمد الوائلي يوجه انتقاداً للحكومة ، فاستمع طاهر يحيى لهذه الانتقادات ، وتوعد بالقضاء على تجار الشورجة [1] .

اكد عدد من رجال الحكومة آنذاك بأن هذه القوانين قد صدرت لتوجيه ضربة للشيعة ، فذكر عبد الحسين وادي العطية ، والذي كان وزيراً للزراعة بان قوانين التأميم كان الهدف منها ضرب البرجوازية الوطنية التي كان اغلبها من الشيعة والاكراد ،بعد ان حرموا من وظائف الدولة خلال حكم عبد السلام عارف واخيه عبد الرحمن عارف [2] ، في حين ذكر عارف عبد الرزاق ،ان عبد السلام عارف لم يشمل بعض الشركات التابعة لعدد من الاشخاص الذين تربطه بهم علاقة صداقة امثال الحاج هاشم يونس من الموصل [3] ، فكان المتضررين من قوانين التأميم الاشتراكية 80% هم التجار الشيعة [4]، فقد تم تأميم بعض المعامل البسيطة مثل معمل كافل حسين وهو معمل بسيط لإنتاج الصابون المحلي، والذي استطاع ان ينافس الشركات والماركات مثل صابون لوكس ولايف بوي والزنابيلي السوري، فقد اكتسبت منتجات هذا المعمل شهره كبيرة في جميع مناطق العراق .هذا المعمل كانت ادواته بسيطة فعند تأميمه كان فيه عدد من "القدور الكبيرة وبابورات(بريمزات) " وقدر نحاسي وادوات بسيطة تستعمل للقطع ومن بساطتها انهُ لو تم بيع ادوات المعمل في المزاد لكان سعرها لا يتجاوز الف دينار[5] ،وقد تفاجأ صاحب المعمل وابنه محمد الذي كان يدير المعمل بتأميم معملهم عندما كانوا خارج العراق ، وكانت الاموال الشخصية للعائلة موجودة في خزنة المعمل الذي استولت علية الحكومة، فقامت العائلة بالتفاوض معها لإرجاع امولهم ،وقد نجحوا في ارجاع جزء من هذه الاموال، وحتى التعويض

(1) تقى مؤيد فاضل الشيخلي ، المصدر السابق ، ص188.

(2) صلاح الخرسان ، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق اضواء على المرجعية تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الاشرف 1958-1992 ، ص284.

(3) عارف عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص196.

(4) صلاح الخرسان ، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق اضواء على المرجعية تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الاشرف 1958-1992 ، ص283 ؛ تقى مؤيد فاضل الشيخلي ، المصدر السابق ، ص188.

(5) علي كريم سعيد ، عراق 8 شباط 1963 –من حوار المفاهيم الى حوار الدم ، دار الكنوز الادبية ، بيروت، بيروت، 1999 ،ص161.

الذي منحتهُ لهم الحكومة لم يكن عادلاً ولم تستلمه العائلة ،ومع ذلك بيقت العائلة في العراق ،وعملت على انشاء شركة جديدة (شركة بابل)لكن برأس مال صغير خوفاً من أن تصدر قوانين تأميم جديدة [1] .

كان الهدف من هذه القرارات ، هو للتخلص من سيطرة التجار الشيعة على اقتصاد العراق ، فأن توفر الاموال بين ايديهم الى جانب تمثيلهم اغلبية السكان جعل عبد السلام عارف يعتقد الى انه من الممكن ان ينظموا الى المعارضة الكردية المسلحة وتكوين جبهه واحدة لأسقاط الحكم فكانت هذه القوانين بمثابة تحذير للمعارضة ، "**وانتقام شخصي اكثر مما هو صادر عن ايمان بنظرية سياسية او اجتماعية** "[2] .

كان اغلب من شملتهم قوانين التأميم الاشتراكية هم وجوه اجتماعية وسياسية بارزة في العهد الملكي كما ان اغلبهم قد حجزت املاكهم بعد ثورة 14تموز1958 وهذا يعني ان قوانين التأميم قد اعطت الدولة الصفة القانونية لامتلاكها مما يقلل من الاهمية الاقتصادية التي ادعت الدولة بها[3] .

تحولت الحكومة بعد قوانين التأميم هي المسيطرة والمتحكمة، واصبح النجاح في المجال الاقتصادي لا يعتمد على النشاط الذي يقوم به الافراد ، بل اصبح يعتمد على مدى صلتهم وقربهم من رجال الحكم [4] ،وكثرت الشكوى من تدخل الضباط الكبار في منح اجازات الاستيراد ، والمتاجرة بها [5] ، واتهمت حكومة طاهر يحيى بالفساد ، وانهم اغتنموا من المال العام

(1) لقاء اجرته الباحثة مع الدكتور نمير كافل حسين حفيد مالك معامل كافل حسين في ايلول 2022 عبر تطبيق الماسنجر .

(2) طارق مجيد تقي ،بريطانيا ولعبة السلطة في العراق التيار القومي والطائفية السياسية ،مؤسسة مصر-مرتضى للكتاب العراقي ، مصر ، 2010، ص 271-272.

(3) كامل علاوي الفتلاوي وحسين لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص24.

(4) عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم ،لندن ، 1991 ، ص277.

(5) حامد الحمداني ، صفحات من تاريخ العراق الحديث من ثورة 14 تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958-1996، فيشونمديا ، السويد ، د. ت، ص 172-173.

وحصلوا على الافضلية في عقود الدولة [1] ، واتهم طاهر يحيى بأنه اشترى اسهم الكثير من الشركات العراقية الاهلية فمثلاً اشترى(500) سهم من شركة العاب بغداد وسجلها باسم ابنائه ، وان ثروته بلغت 30 مليون دولار امريكي[2] .

من الواضح ان الحكومة كانت انتقائية عندما طبقت قوانين التأميم من خلال شمولها لشركات ومعامل لا تستحق التأميم ومحاولة اضعاف فئة معينة من المجتمع العراقي، وذلك بتجريدهم من ممتلكاتهم ، واصابت الفئة البرجوازية بالشلل ، عن طريق أثارة الخوف لديها و الذي جعلها تتوقف عن استثمار اموالها في مشاريع كبيرة وتهريبه الى خارج العراق أو اكتنازه مما اضر ذلك باقتصاد العراق وتطوره وزاد من البطالة ، فكان الاولى بالسلطة هو احتضان الفئة البرجوازية وتشجيعها على استثمار اموالها داخل العراق بما يحقق مصلحة البلد .

(1) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص247.

(2) هادي حسن عليوي ، المصدر السابق ، ص 274؛ اشترى طاهر يحي 500 سهم من شركة مدينة الالعاب موزعة مناصفةً بين اولاده (غسان وزهير)وقد بلغت القيمة الاسمية للسهم الواحد دينار واحد فقط ، اي ان ما دفع لقاء هذه الاسهم 500 دينار فقط ، وكانت مشاركة طاهر يحيى في اسهم الشركة لتشجيع المستثمرين ومنحهم الطمأنينة بعد قوانين التأميم : شركة مدينة الالعاب ، رقم الشهادة 594-800 ، المكتبة الشخصية لجمال طاهر يحيى . للمزيد من المعلومات ينظر : الملحق رقم(3) و(4) ،ص203 -204 .

الفصل الثالث

الاثار السياسية لقوانين التأميم الاشتراكية 1964 1968

- المبحث الاول: محاولات الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة عن طريق الاشتراكية
- المبحث الثاني: موقف القوى الداخلية والخارجية من قوانين التأميم الاشتراكية

المبحث الأول

محاولات الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة عن طريق الاشتراكية

أكد رئيس الحكومة طاهر يحيى بأن قرارات التأميم الاشتراكية ماهي الا تمهيد للوحدة الدستورية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، ولنجاح هذه الوحدة كان لابد من تحقيق الانسجام بين البلدين من النواحي الاجتماعية والاقتصادية على الطريقة الاشتراكية [1]،حظيت هذه الوزارة بمباركة جمال عبد الناصر، فحسب تقارير الخارجية البريطانية شغل فيها مؤيدي وأنصار جمال عبد الناصر من الناصريين اغلب المقاعد الوزارية [2]، وتأكيداً على ولاء هذه الوزارة قام طاهر يحيى بأرسال رسالة الى جمال عبد الناصر في ٣٠ أيلول ١٩٦٤مبيناً فيها بان القوانين الاشتراكية الصادرة في ١٤ تموز ١٩٦٤ ماهي الا اثبات على استقرار الحكم، ومساندة الشعب له، الذي يطالب بتحقيق الوحدة [3].

أصر جمال عبد الناصر على ان تحقيق الوحدة لن يتم الا بعد احداث تحول اشتراكي [4]، وبما ان عبد السلام عارف كان عازماً على تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية ،مدفوع بعدد من الأسباب، جعلت من التحول الاشتراكي بإصدار قوانين التأميم الاشتراكية وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وقد سار عبد الرحمن عارف على خطى اخيه، لذلك لابد لنا من الوقوف على هذه الأسباب.

اولاً: تأثر عبد السلام عارف بجمال عبد الناصر ومحاولة تقليده:

أعجب عبد السلام عارف بشخصية جمال عبد الناصر، وعدهُ الأخ الأكبر، فكان يبدأ خطبه التي يلقيها عند زيارته للمدن العراقية باسم جمال عبد الناصر، فقد ذكر في احدى خطبه

---

(1)العرب، صحيفة ،ع ٣٢٢، السنة الثانية، ١٨ تموز ١٩٦٤ ؛ الجمهورية، صحيفة ، ع ٢٠١، ١٨ تموز ١٩٦٤، ص٤ .

(2) طارق مجيد تقي، المصدر السابق ، ص٣١٢.

(3) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٧، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٤٥.

(4) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٣١٢.

" باسم اخينا الأكبر بطل السلام اهديكم تحية جمال عبد الناصر الذي حملني تحياته، واشواقه، وببذل كل ما عنده في خدمتكم، فليحيا اخونا جمال "[1] .

عبر عبد السلام عارف عن تأثره بجمال عبد الناصر الذي عدهٌ الأخ الأكبر له ، ففي لقاء نشرته صحيفة العرب ،ذكر بأن جمال عبد الناصر مثال للسياسي الذي وضع مصلحة الامة العربية فوق كل اعتبار ، وبأنه لا يتخذ أي قرار ولا يخطو أي خطوة الابعد التأكد من فائدتها على الامة العربية [2]، وكان جمال عبد الناصر هو بداية الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، فالأخير رغب بتحقيق الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة على عكس عبد الكريم قاسم، الذي كان متيقناً بأن هذه الوحدة ستجعل العراق تحت سيطرة جمال عبد الناصر كما حصل في سوريا، وهذا عكس ما أراده عبد الكريم قاسم الذي رغب بجعل العراق دولة مستقلة بعيدة عن كل الاتجاهات بينما الوحدة ستجعل العراق تحت سيطرة جمال عبد الناصر كما حصل في سوريا[3].

طرح عبد السلام عارف موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة دون اتفاق مسبق مع حكومة ١٤ تموز ١٩٥٨، على الرغم من عدم حماسة جمال عبد الناصر لذلك، وقد عبر عن ذلك خلال اللقاء الذي جمعهم في دمشق في ١٨ تموز ١٩٥٨ قائلاً " **انه قبل أي حديث عن الوحدة لابد من الوحدة الوطنية العراقية نفسها، وقبل أي حديث مع الجمهورية العربية المتحدة او غيرها لابد ان تتحد قوى الشعب العراقي** "[4]، الا ان عبد السلام عارف كان عازماً على تحقيق الوحدة حتى لو كلفه حياته ، والتخلص من عبد الكريم قاسم [5]، وذلك كان واضحاً

---

(1)حنان طلال الساره، سياسة جمال عبد الناصر تجاه العراق ١٩٥٦-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى، كلية التربية، ٢٠٠٦، ص١١٠.

(2) العرب، صحيفة، ع ٣٢٨، السنة الثانية، ٢٥ تموز ١٩٦٤.

(3) عدي حسين داخل، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق ١٩٣١-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ص ٦٨-٦٩.

(4) نقلاً عن : عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي، الدور السياسي للنخبة العسكرية في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الانبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٤، ص٨٣-٨٤.

(5) نقلاً عن : مذكرات فؤاد عارف، تقديم كمال مظهر احمد، ط٢، دار اراس ، أربيل،٢٠١١، ص١٥١؛ ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق،ط2 ، منشورات اليقظة العربية، د.م، ١٩٨١، ص٣٥١.

من خلال البرقية التي أرسلها الملحق العسكري المصري في بغداد عبد المجيد فريد الى جمال عبد الناصر تضمنت " **لقد اتصلت بعبد السلام عارف وهو مصر على ان يقيم الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. وسوف يرغم عبد الكريم قاسم على قبول هذه الوحدة، وإذا لم يوافق فسوف يتخلص منه**"[1] و تضمنت ايضاً بان عبد السلام عارف سيعلن ولائه لجمال عبد الناصر ويضع نفسه تحت إمرته [2] ، وقد ذكر عارف عبد الرزاق في مذكراته ان البرقية كانت مزورة من قبل الشيوعيين ، بينما ابلغ وزير خارجية بريطانية انتوني ناتنج (Anthony Nutting) عبد الكريم قاسم بأن هناك مخطط للتخلص منة يقودهُ عبد السلام عارف [3]، كذلك كشفت السفارة البريطانية عن برقية مرسلة من القائم بأعمال السفارة المصرية في بغداد تؤكد بان عبد السلام عارف مستعد لتحقيق الوحدة حتى لو تطلب ذلك التخلص من عبد الكريم قاسم [4].

قرأ عبد الكريم قاسم هذه البرقية امام عبد السلام عارف بحضور فؤاد عارف فكان رد عبد السلام عارف على ذلك ان اخرج مسدسه محاولاً التهجم على عبد الكريم قاسم الا ان فؤاد عارف استطاع الإمساك به ، وقد برر عبد السلام عارف تصرفه ذلك بالقول انه كان ينوي الانتحار [5].

[5].

سارع عبد السلام عارف بعد انقلاب 8 شباط 1963 الى ارسال رسالة الى جمال عبد الناصر تضمنت "**انني اخوك الوفي الباقي على العهد** "[6]، واراد الحصول على موافقة جمال عبد الناصر للتخلص من حكم البعث فارسل خير الدين حسيب الى القاهرة وقد اشارت الوثائق

---

(1)نقلاً عن : مذكرات فؤاد عارف ،المصدر السابق، ص١٥١؛ ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٥١.

(2) المصدر نفسه .

(3) عارف عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٨٧.

(4) جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، مكتبة الشرقية، د.م، د.ت، ص٦١.

(5) مذكرات فؤاد عارف، المصدر السابق، ص١٥١-١٥٢.

(6) مقتبس من : سحر عبد الفتاح ابراهيم محمد نصر الدين ، العلاقات المصرية العراقية 1963-1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كفر الشيخ ، كلية الاداب ، 2015 ، ص36.

البريطانية بأن عبد السلام عارف سافر سراً الى بيروت لكنها لم توضح اسباب السفر او بمن التقى هناك[1] ويبدو انها تلمح الى مقابلة عبد السلام عارف لمسؤولين من القاهرة .

قويت علاقة عبد السلام عارف بجمال عبد الناصر بشكل واضح بعد مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤، فكانت تعقد اجتماعات خاصة بينهما للتشاور فيما بينهم ،وقد لمح عبد السلام عارف الى أصدقائه بانه استطاع كسب تأييد عدد من رؤساء الدول العربية لصالح جمال عبد الناصر [2]، ايد عبد السلام عارف جمال عبد الناصر في سياسته الخارجية وفي جميع القرارات التي كان يتخذها[3] ، فمثلاً عندما اعلن عن قيام الثورة في سوريا في 8 اذار اتصل عبد السلام عارف بجمال عبد الناصر ليكون موقف البلدين واحد ، فقال جمال عبد الناصر لعبد السلام **عارف " في اللحظة التي يتم فيها تأليف حكومة وطنية في دمشق فأن الجمهورية العربية سوف تعترف بها على الفور 000 واريد ان تكون القاهرة اول من يعترف بالنظام الجديد في دمشق 000 وقال عارف على خيرة الله 000 سوف تعترف بغداد بعد القاهرة بخمس دقائق لكي نترك للقاهرة الفرصة الكاملة ، وان تكون اول من يعترف بها** " [4].

كان لكل من عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر أهدافه الخاصة التي تستتر وراء الوحدة.

ذكر فؤاد عارف في مذكراته انه على الرغم من حماسة عبد السلام عارف بتحقيق الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة الا انها لم تكن نابعة من ايمان حقيقي بذلك ، وانه استثمر ذلك في التخلص من عبد الكريم قاسم ، وكسب تأييد القوميين [5]، أي انه اتخذ من الوحدة وسيلةً وسيلةً لكسب الضباط الاحرار ، والتخلص من عبد الكريم قاسم ، وخير دليل على ذلك بأنه كان

(1) نقلاً عن : طارق مجيد تقي ، المصدر السابق ، ص178 .

(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٣٠٢.

(3)نقلاً عن: علي خيون ، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق الصراعات والتحولات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ت ،ص32.

(4) مقتبس من :علي شيت محمود ، المصدر السابق ، ص58.

(5) مذكرات فؤاد عارف، المصدر السابق، ص١٦٠

رده على جمال عبد الناصر عندما سأله إذا رفض عبد الكريم قاسم الوحدة بانه "**سيكون مصيره مصير اللواء محمد نجيب**" [1] .

تعود حماسة عبدالسلام عارف برفع شعار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة الى اعتقاده بأن ذلك سيجعل منة قائد الثورة العراقية ، وان اتخاذ جمال عبد الناصر شريكاً سياسياً سيجعله الرجل الثاني بعد جمال عبدالناصر[2] ، واتباع النهج الاشتراكي الذي اتبعه جمال عبدالناصر سيرفع من شأنه في الوطن العربي ، حتى انه اقام علاقات جيدة مع الدول والزعماء العرب الذين تربطهم علاقات حسنة مع الجمهورية العربية المتحدة ، واطلق على المؤسسات العراقية اسماء شبيه بالتي في القاهرة ولا سيما الاشتراكية التي ظهرت بعد اصدار قوانين التأميم في ١٤ تموز ١٩٦٤ ، وقام بإلغاء فيزا الدخول وجوازات السفر بين البلدين واعتماد الهوية الشخصية فقط ، وجعل السلام والشعار الجمهوري في العراق شبيهاً للجمهورية العربية المتحدة[3].

اما جمال عبد الناصر الذي عمل على تخريب سمعة عبد الكريم قاسم عربياً بعد ان كانت نتائج ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مخيبة للآمال بالنسبة له ، فعبد الكريم قاسم وقف في وجه الوحدة ، وقد تناسى جمال عبد الناصر ان العراقيين لم يكن اغلبهم موافق على ان يحكم جمال عبد الناصر العراق كما حدث في سوريا [4].

---

(1) علي خيون، المصدر السابق ، ص٣٢.

(2) عبد الفتاح البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣، دار سيرين، دهوك، ٢٠٠٧، ص١٣١.

(3) صبحي ناظم توفيق، الرئيس عبد السلام كما رأيته، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، العراق ،2019 ،ص152-154

(4) علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص٣٢٧.

اتهم عبد الكريم قاسم جمال عبد الناصر بمحاولة قلب النظام وذلك بالوقوف وراء ثورة الشواف[1] ،و دعمها بالسلاح والعتاد[2] ، فقد اهتم جمال عبد الناصر بالتقرب من بغداد بشكل كبير ، والدليل على ذلك قول أمين هويدي عندما عين سفيراً للجمهورية العربية المتحدة في العراق ، أذ قال له جمال عبد الناصر "**سألقي على كتفيك بمسؤولية ولك مني وعد. فأما المسؤولية فهي ان تعمل ما في وسعك من جهد، لتقرب بين بغداد والقاهرة، فعليك بالصبر، ولا تقفز الى النتائج الا إذا كان هناك ما يبررها، اما الوعد، فأنك منذ الان المسؤول الوحيد امامي، دون تدخل من أحد طوال وجودك في بغداد**" [3] ، اهتمام جمال عبد الناصر الكبير لتحقيق الوحدة كان سببه رغبته بإحاطة سوريا وتطويقها لتضطر للعودة الى الوحدة مع مصر، وهكذا يستعيد جمال عبد الناصر المجد الذي فقده ، اذ ان الوحدة كانت بالنسبة له تعني الخنوع والخضوع لسيطرته [4] ،كما انه اراد إيجاد نظام صديق له في العراق ليكون قوة سانده تقف بوجه عداوة النظام البعثي في سوريا لمصر ، وكذلك لمؤازرتها في الساحة العربية [5].

علاقة عبد السلام عارف بجمال عبد الناصر كانت علاقة شكلية، فجمال عبد الناصر كان يعرف قدرات عبد السلام عارف ، والذي ادرك جيداً بأنه سوف يكون الخاسر في هذه الوحدة ، فهو سيكون " **الشريك الأصغر** "[6]، وانه ابعد ما يكون عن الوحدة من عبدالكريم قاسم ، ، فقد كان خائفاً على كرسي الحكم حتى انه قال " **مازال لم يدفأ تحتي**"[7] ،عرف عبد السلام عارف في قرارة نفسه ان الوحدة ستؤدي الى خسارة الرئاسة ، و أي استفتاء ستكون نتيجته

(1) كان عبد الوهاب الشواف عضواً في تنظيم الضباط الاحرار شارك في ثورة 14 تموز 1958 ، وعين بعد الثورة امر حامية لواء الموصل وهذا ما اعتبره الشواف عملية استبعاد وقرر القيام بانقلاب على عبد الكريم قاسم الا ان الظروف انذاك لم تسمح له حتى توفرت له عام 1959 فقام بتمرد في الموصل مع مجموعة من الضباط، تمكن عبد الكريم قاسم من انهاء التمرد والذي نتج عنه قتل عبد الوهاب الشواف: ليث عبد الحسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص230-269.

(2) سها سليمان علي، المصدر السابق، ص٤١٦.

(3) مقتبس من: سحر عبد الفتاح إبراهيم محمد نصر الدين، المصدر السابق ،ص٣٩٠.

(4) محمود شاكر، التاريخ المعاصر بلاد العراق ١٩٢٤-١٩٩١، المكتب الإسلامي، د.م،1992، ص539.

(5) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١١٧.

(6) نقلاً عن :علي شيت محمود، المصدر السابق، ص٩٧.

(7) علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص٢٠٨.

فوز جمال عبدالناصر بالرئاسة حتى في العراق[1]، وهو الذي كان يتقرب من جمال عبد الناصر للاستفادة منه ، وانتزاع الزعامة منه[2]، وقد ذكر ليث الزبيدي في تحليل عقيدة عبد السلام عارف السياسية بأن "**أفكاره القومية كانت غير واضحة وانه كان ساذجاً ولا يفهم من المبادئ والأفكار السياسية سوى مصلحته الشخصية وطموحه الكبير**"[3] ، وهذا نجده واضحاً عندما كان ينتقد المصريين خلال جلساته الخاصة مع الضباط ، وفي احدى هذه الجلسات التي كانت في شهر رمضان قال "**ان المصريين جايين يأخذون البلح والنفط من عندكم، دكلو قبل مايجوكم الاخوان المصريين وما تحصلون على لقمة العيش**"[4].

لم تعد رغبة عبد السلام عارف بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة هي ذاتها عندما كان ضابط برتبة عقيد ، الا انه بقي يساير الاحداث لذلك كان يتظاهر بالتعاون مع جمال عبد الناصر[5] ،فاخذ يبتعد عن الوحدة شيئاً فشيئاً بالرغم من انه عروبي ووحدوي الا انه خلال تجربته في حكم بلد توجد فيه فئات تشكل نسبة كبيرة من سكان العراق متخوفة من الوحدة كان علية ان يفكر جيداً [6] ، يبدو ان عبد السلام عارف كان معجباً بشخصية وزعامة جمال عبد الناصر، ويطمح في ان يكون مثله لكن هذا الاعجاب لا يعني انه يتنازل عن السلطة له، وان رغبته بالوحدة كانت في سبيل التخلص من عبد الكريم قاسم الذي كان يعدهُ منافساً له في الزعامة وتثبيت سلطته ، والا فهو لن يتخلى عن السلطة في سبيل تحقيق الوحدة ، وكانت الاشتراكية طريقة ووسيلة لذلك .

---

(1) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٠٣-٢٠٤.

(2) محمود شاكر، المصدر السابق، ص٥٤٠.

(3) ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٤٦

(4) ميثاق حبيب حسين علي محمود، المصدر السابق ، ص١١٥.

(5)فيصل حسون ،مصرع المشير الركن عبد السلام عارف ، دار الحكمة ، لندن ،د.ت، ص17.

(6) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ت: زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،د.ت ، ص248.

ثانياً: الدعم القومي و الناصري:

احتاج عبد السلام عارف بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ الى كتلة قوية تدعم سلطته لذلك استند على القوميين والناصريين، وهم بالمقابل عملوا على دعمة وتثبيت حكمة [1] ،وقد شغل القوميون والناصريون المؤيدين لسياسة جمال عبد الناصر مناصب عسكرية مهمة، وسبق وان كان لهم العديد من الأعضاء في المجلس الوطني لقيادة الثورة، فكان لهم تأثير قوي على سياسة العراق ، ولرغبتهم بتحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ايدوا عبد السلام عارف [2].

استغل القوميون قوة مركزهم في بداية حكم عبد السلام عارف فعينوا انصارهم في المراكز المهمة في الدولة ، مثل مدير الامن العام ومدير الاستخبارات العسكرية ومعاون رئيس اركان الجيش وامر الكلية الحربية وسيطروا على القوة الجوية [3] .

استغل القوميون اندفاع عبد السلام عارف لتحقيق غايتهم ، فسبق وان كان لهم دور كبير في اثارة وتأجيج الخلاف بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف من خلال رفعهم شعارات مثل "**وحدة وحدة يا سلام**" و "**عاش جمال العراق عبد السلام عارف**" و " **وحدة وحدة عربية، لا شرقية ولا غربية**" فحول عبد السلام عارف نفسه من حيث لا يدري الى أداة استخدمها القوميون للدعاية لجمال عبدالناصر [4].

استخدم القوميين زيارة عبد الحكيم عامر[5] للعراق في أوائل شهر أيار ١٩٦٤ والذي استقبلته الجماهير العراقية بحفاوة كبيرة وهي تهتف بالوحدة لاسيما في (بغداد والموصل والفلوجة

---

(1) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(2) صبحي ناظم توفيق، المصدر السابق، ص٢٢٤-٢٢٥-٢٢٧.

(3) خليل كنه ، المصدر السابق، ص410.

(4) علي ناصر علوان الوائلي، المصدر السابق ، ص٩١.

(5)عبد الحكيم عامر(1919-1967) ولد عام 1919 في مصر اكمل دراسته الابتدائية والثانوية ثم دخل الكلية الكلية الحربية التي تخرج منها عام1939 برتبة ملازم ثان ربطته علاقة صداقة قوية مع جمال عبد الناصر شكلا معاً لجنة الضباط الاحرار شارك في ثورة 1952 وعين قائداً عاماً للقوات المسلحة وبعد ذلك النائب الاول لجمال عبد الناصر ساءت العلاقة بينه وبين جمال عبد الناصر عام 1956 بعد اتهامه بالانفراد باتخاذ القرارات العسكرية خلال العدوان الثلاثي على مصر قدم استقالته عام 1967 بعد خسارة مصر في نكسة حزيران ووضع

والنجف) كوسيلة للضغط على عبدالسلام عارف لتحقيق الوحدة[1]، على الرغم من ميول عبدالسلام عارف القومية الا انه لم يكن يمتلك منهاجاً سياسياً واضحاً، اذ انه كان مولعاً بالزعامة والفردية والطموح، وكثيراً ما كانت عاطفته تغلب على عقله[2].

لم يكن نظام عبد السلام عارف متماسكاً ، مع ان اغلب مكونات هذا النظام كانت اما قومية او ناصرية ، وبدأت الخلافات تظهر بينهم حول موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، اذ ان تخلي عبد السلام عارف عن الوحدة ، التي كان بعض أعضاء حكومته متمسكين بها ،ومؤمنين بأن النظام الناصري يجب ان يطبق في العراق مقابل تخوف عبد السلام عارف[3] ولا سيما بعد فشل التجربة مع سوريا، كما ان القوانين الاشتراكية التي اصدرها جمال عبد الناصر بدأت تضر بالطبقات الوسطى في المجتمع المصري [4].

تغيرت العلاقة بين عبد السلام عارف والضباط القوميين، وبدأوا يفقدون مكانتهم بعد ان ظهرت الاثار السلبية لقوانين التأميم الاشتراكية [5] ، و عمل على اضعاف نفوذهم وتأثيرهم في سياسة العراق من خلال تعيين ضباط مؤيدين وموالين له في المراكز المهمة في الدولة [6]، و اسند الى أبناء عشيرته ومدينته مناصب قيادية في الجيش والحرس الجمهوري والشرطة [7].

بعد ذلك تحت الاقامة الجبرية بحجة محاولة التآمر على النظام توفي عام 1967 للمزيد ينظر: كريم مساهر حمد صالح ، عبد الحكيم عامر و دوره في السياسية المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية ،2012.

(1) عارف عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٩٤.

(2) علي ناصر علوان الوائلي، المصدر السابق، ص٩١.

(3) ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت ، المصدر السابق، ص١٣٥-١٣٦.

(4) ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت ، المصدر السابق، ص١٣٥-١٣٦.

(5) حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ص346.

(6) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٨، بيت الحكمة، ٢٠٠٤، ص١٩١.

(7) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص١٦٨؛ علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٣٥.

بدأت الخلافات تظهر بين الكتلة القومية المتمثلة بـ (صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان وعارف عبد الرزاق) وعبد السلام عارف بعد ان تأكدوا بان رغبة عبد السلام عارف بالوحدة كانت للسيطرة على الشارع العراقي وكسب ودِّهِ أكثر من كونها بسبب أيمانه المطلق بذلك [1].

اتبع عبد السلام عارف لأضعاف القوميين سياسة "فرق تسد" ، وذلك بتحريض القوميين بعضهم ضد بعض، واخذ يتدخل في اعمال الوزارات ، وإصدار أوامر مباشرة للموظفين دون الرجوع الى الوزراء [2]، و،ذكر صبحي عبد الحميد في مذكراته ان عبد السلام عارف تأثر بالحملات المعادية لقرارات التأميم ، واخذ يهاجمهم في مجالسة الخاصة متهماً (جماعة صبحي عبد الحميد) أي القوميون بأنهم اجبروه على اصدار القوانين [3]، وقاموا بتهديده بأحداث انقلاب عسكري اذا لم يقم بذلك[4] ، في حين ان صبحي عبد الحميد قد بين عكس ذلك ، أذ ذكر بان الاتفاق كان على تأميم شركات التأمين والبنوك الا ان عبد السلام عارف ورئيس الحكومة طاهر يحيى كانوا وراء تأميم الشركات الخاصة ، على الرغم من معارضة صبحي عبد الحميد [5].

حاول جمال عبد الناصر حل الخلافات بين الكتلة القومية وعبد السلام عارف لكنه فشل في ذلك ، ولا سيما بعد ازدياد تدخل عبد السلام عارف في المسائل الإدارية للوزارات ونقل الضباط الناصريين وتفريقهم [6].

اجتمع عبد السلام عارف مع اعضاء الكتلة القومية في الجمهورية العربية المتحدة بحضور جمال عبد الناصر في محاولة للتوصل الى حل بين الطرفين ، الا ان اعضاء الكتلة القومية هاجموا عبد السلام عارف هجوم عنيف ، واعلنوا بصراحة موقفهم منه الامر الذي وضع عبد السلام عارف في موقف محرج ، على الرغم من ذلك تم الاتفاق على (برنامج عمل سري) كان

(1) عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي، المصدر السابق، ص١٤٤.
(2) جعفر عباس حميد، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٨، ص١٩١.
(3) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٦٦.
(4) خليل كنه ، المصدر السابق ، ص398.
(5) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٦٦.
(6) احمد هاشم جاسم العتابي، المصدر السابق، ص٨٥.

اهم بنوده تحقيق الوحدة [1] ، بلغت هذه الخلافات ذروتها في ١٠ تموز ١٩٦٥ بعد ان قدم ٦ وزراء قوميين استقالتهم[2] وهم

1.عبد الكريم فرحان وزير الارشاد والثقافة

٢.صبحي عبد الحميد وزير الداخلية

٣.اديب الجادر وزير الصناعة

٤.عبد الستار علي حسين وزير العدل

٥.فؤاد الركابي وزير البلديات

٦.عزيز الحافظ وزير الاقتصاد [3].

شعر عبد السلام عارف بامتلاكه القوة الكافية للتخلص من القوميين . وبعد استقالة الوزراء المؤيدين للجمهورية العربية المتحدة تخلص عبد السلام عارف من طاهر يحيى مستغلاً الاشاعات التي طالته من استغلال منصبه ، وعلاقته برئيس المؤسسة الاقتصادية لمصالحه الشخصية فاخرج بالقوة من منصبة وبقي في منزله مهدد بإحالته الى المحاكمة [4]، كلف عبد السلام عارف الناصري البارز عارف عبد الرزاق بتولي رئاسة الوزراء [5] ، في 6 ايلول 1965[6] ، الغاية من ذلك هو ضرب الكتلة القومية وابعاد عارف عبد الرزاق عن قيادة القوة

(1) صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 271.

(2) سبب استقالة الوزراء هو تدخل سكرتير رئيس الجمهورية في الامور الادارية للإذاعة والتلفزيون وتذمر مديرها عبد اللطيف الكمالي من ذلك والذي اخبر وزير الثقافة والارشاد عبد الكريم فرحان بذلك فقام الاخير بإصدار كتاب ارسله الى رئيس الوزراء بأنه لا يسمح بالتدخل في شؤون وزارته وقد اعتبر عبد السلام عارف ذلك اهانه شخصية له فاتصل برئيس الوزراء هاتفياً وقد صادف وجود عبد الكريم فرحان الذي سمع شتائم عبد السلام عارف اتجاهه فقدم استقالته وتضامن معه اصدقائه القوميين . عدي حسن داخل ، المصدر السابق ،ص 109.

(3) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري١٩٥٨-١٩٦٨، ج٨، ص٢٢٥-١٩١.

(4) خليل كنه ، المصدر السابق ، ص412.

(5) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص239 -240 .

(6) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارت العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ،ج8 ،ص205.

الجوية ، ليتمكن عبد السلام عارف السيطرة عليها ،وعزل عارف عبد الرزاق عن القوميين ، وبالتالي يصبح التخلص منهم سهلاً [1] .

ذكر امين هويدي ان عبد السلام عارف عرف بنوايا القوميين للتخلص منه ، لذلك كلف عارف عبد الرزاق لكي يقوم بالانقلاب بسرعة قبل ان يضع خطة محكمة ، ويكون على استعداد كامل [2] ، مما لاشك فيه ان عبد السلام عارف علم بنوايا القوميين والا لماذا قام بتكليف شخص اعتبر من اكثر المؤيدين للوحدة ، كما انه احد ركائز دعم سياسة جمال عبد الناصر في العراق ، وتربطه علاقة شخصية به ، أذ كان يستضيفه في قصر الضيافة دوناً عن بقية اعضاء الوفود التي كانت تذهب من العراق الى الجمهورية العربية المتحدة ، استاء عارف عبد الرزاق من سياسة عبد السلام عارف لاسيما بعد استقالة اثنان من اهم اصدقائه هما صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان [3] ، وقد خرجت مظاهرات حاشدة قادها الضباط الوحدويون بعد مغادرة عبد السلام عارف الى المغرب لحضور مؤتمر القمة العربية في 14 ايلول 1965 للمطالبة بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة [4] .

بتحريض من القوميين قام عارف عبد الرزاق بالانقلاب في 15 ايلول 1965 ، الا ان رجال عبد السلام عارف الذين اختارهم بعناية تمكنوا من انهاء الانقلاب ، وارسال عارف عبد الرزاق الى القاهرة[5] ، بفشل الانقلاب استطاع عبد السلام عارف التخلص من كل معارضيه القوميين فمنهم من وضع تحت الاقامة الجبرية ، ومنهم من كان بالقاهرة ، ومنهم من اختفى او اعتقل [6].

(1) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص211.

(2) امين هويدي ، المصدر السابق ، ص241.

(3) صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 325.

(4) ثورة نصيف جاسم الربيعي ، التطورات السياسية الداخلية في العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف 1966-1968 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الدول العربية ، معهد التاريخ العربي والتراث العربي للدراسات العليا ، اتحاد المؤرخين العرب ، 2010 ، ص41 .

(5) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص 239-240.

(6) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 261 .

ثالثاً: تدخل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية العراقية .

تدخلت الجمهورية العربية المتحدة في شؤون العراق الداخلية بعد انقلاب 18 تشرين الثاني ١٩٦٣ سواء كان هذا التدخل بطلب من العراق ، او في سبيل إبقاء العراق تحت مظلة الجمهورية العربية المتحدة ، فقد اعطت الاخيرة لنفسها الحق بتصدير عقيدتها الاشتراكية الى البلاد العربية من دون الاخذ بنظر الاعتبار " **مبدأ عدم التدخل في شؤون البلد الاخر** " [1] اهم المسائل التي تدخلت فيها القاهرة هي:

١.ارسال قوات مصرية الى العراق (القاعدة المصرية):

قامت القيادة السورية بسحب قواتها التي كانت قد أرسلتها لمساعدة الحكومة العراقية بعد ثورة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، فشعر عبد السلام عارف ان ذلك سيضعف القوة العسكرية في الشمال لذلك طلب المساعدة من جمال عبد الناصر بأرسال قوات بديلة عن القوات السورية لتثبيت الوضع الداخلي في العراق ، ودعم سلطته ولا سيما ان الصراعات السياسية كانت تعصف في البلاد ، رفض جمال عبد الناصر في البداية الا انه وافق بعد الحاح العراق بشرط عدم اشتراك القوات المصرية في القتال، وان تستقر في الموصل او الحبانية [2].

ارهقت القوات المصرية[3] الخزينة العراقية ، اذ انها لم تجلب معها سوى التجهيزات الشخصية من ملابس عسكرية وغيرها ، في حين تكفل العراق بتزويدها بالمدرعات والدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة والأسلحة الشخصية والاعتدة والسيارات وغيرها، الى جانب استلام جنود الجمهورية العربية المتحدة مرتبين في الشهر الواحد ، وبالعملة الصعبة من البنك المركزي العراقي، راتب يدفع الى عوائلهم ، وراتب لهم بينما كانت حكومة الجمهورية العربية التي كانت تتسلم مجموع المرتبين تدفع لقواتها بالجنية المصري، وكان للجندي المصري الحق في استبدال الجنية المصري بالدينار العراقي لدى البنك المركزي العراقي ،وهذا سبب ضرراً للعراق [4].

---

(1) خليل كنه ، المصدر السابق ، ص422.

(2) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١١٢-١١٣-١١٦.

(3) بلغ عدد هذه القوات 2200عسكري وتألفت من كتيبة مدفعية اسناد حربية وسرية تموين ونقل ومعمل تصليح وفوج مشاة وسرية مغاوير ووحدة ميدان طبية :عبد الله خليل سالم الجبوري ، المصدر السابق ،ص80.

(4) صبحي ناظم توفيق، المصدر السابق، ص١٦٥.

كذلك ارسل جمال عبد الناصر في 22 كانون الثاني 1963 وفد عسكري برئاسة قائد القوة الجوية للجمهورية العربية المتحدة الفريق محمد صدقي لتقديم المساعدة في تدريب القوة الجوية العراقية [1] .

2. التدخل في اختيار عبد الرحمن عارف رئيساً للعراق :

توفي عبد السلام عارف أثر حادث سقوط المروحية التي كانت تقلهُ من مدينة القرنة الى البصرة في يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦ ،وقد سقطت الطائرة أثر عاصفة قوية[2]، وقد دارت كثير من الشكوك حول حادث سقوط الطائرة الغامض، وهل كانت قضاء وقدر او انه حادث مدبر، فقد اتهمت ابنة عبد السلام عارف وفاء أنصار جمال عبد الناصر في تدبير حادث سقوط مروحية والدها ، حتى انها قالت لجمال عبد الناصر عندما التقت به في القاهرة " **ان أجهزة المخابرات المصرية هي من خططت لقتل والدي. وأنها كانت وراء الحادث...**" ، وعللت سبب اتهامها الجمهورية العربية بأن[3] " **زعامة والدي في المشرق العربي وبروزه كقوة سياسية كبيرة دفعت أجهزة عبد الناصر الى تصفيته والتخلص منة، كمنافس لعبد الناصر**"[4]، في حين ذكر نجل عبد الرحمن عارف قيس بأن الحادث قضاء وقدر مبيناً ان المنطقة التي سقطت بها الطائرة منطقة النشوة معروفة بهبوب عواصف ترابية التي تتكون بصورة مفاجأة[5].

(1) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص193.

(2) علي حمزة سلمان الحسناوي ، دور القوى العسكرية والمصرية في اختيار وتنصيب عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية عام 1966 ، "مجلة" جامعة كربلاء العلمية ،ع2 ، مج 7، 2020 ،ص 319.

(3) مقتبس من :احمد فوزي، عبد السلام محمد عارف سيرته محاكمته مصرعه، الدار العربية ، بغداد ،1989،ص 148.

(4) المصدر نفسه.

(5) زينب عبد الحسين الزهيري ،عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق 1966-1968 ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،2012، ص٢٠؛ ميثاق حبيب حسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص 141-142.

عقد اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع الأعلى في ١٦ نيسان ١٩٦٦ وطرحت أسماء ثلاث مرشحين لرئاسة الجمهورية خلفاً لعبد السلام عارف وهم كل من[1] :-

أ- عبد الرحمن عارف

ب- عبد الرحمن البزاز

ت- عبد العزيز العقيلي[2]

مما لا شك فيه ان الجمهورية العربية المتحدة كان لها دور كبير في اختيار المرشح الأمثل لخدمة مصالحها ، فقد استبعدت عبد الرحمن البزاز الذي كان رئيس الحكومة عند وفاة عبد السلام عارف. رغم تأثر عبد الرحمن البزاز باشتراكية عبد الناصر الا ان المدة التي اقام فيها في مصر بين عامي (١٩٥٩-١٩٦٣) جعلته مطلعاً بشكل أوضح على التجربة المصرية فكان لا يقبل "**الا بالاشتراكية المعتدلة التي لا تتعارض مع التعاليم الإسلامية**" [3]، فاعلن البزاز بأنه يفضل الاشتراكية الرشيدة على الاشتراكية العربية [4]، وعدٌ التأميم خطوة غير مدروسة وخاطئة فلم يكن هناك داعي للتأميم فالعراق لم يكن دولة رأسمالية ، وان هذه القوانين صدرت من باب التأثر، وتقليد جمال عبد الناصر من دون دراسة أثرها على المجتمع المصري [5]، اثارت حكومة

(1) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من ثورة 14 تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958-1996 ، فيشونمديا ، السويد ،د.ت ، ص168.

(2)عبد العزيز العقيلي(1919-1981) ولد عام 1919 في مدينة الموصل وفيها اكمل دراسته الابتدائية والثانوية وفي السنة الاخيرة له من الثانوية حدث انقلاب بكر صدقي عام 1936 والذي اعلن عن فتح دورة خاصة للضباط يقبل فيها طلاب السنة الاخيرة في الثانوية قُبل فيها العقيلي وتخرج منها عام 1938 برتبة ملازم ثان دخل كلية الاركان وتخرج منها عام 1945 استلم عدة مناصب عسكرية عين قائداً للفرقة الاولى في لواء الديوانية بعد ثورة 14 تموز 1958، وعين سفيراً في ايران عام 1959 اتهم بالمشاركة في حركة الشواف الا انه تمت تبرئته ،عين وزيراً للدفاع في حكومة عبد الرحمن البزاز (1965-1966) اعتقل بتهمة التجسس بعد انقلاب 17 تموز 1968 بقي في سجون البعث حتى وفاته في عام 1981للمزيد ينظر: ستار نوري العبودي، عبد العزيز العقيلي حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩١٩-١٩٨١، مكتبة مصر، بغداد،2009.

(3) مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص١٨٢.

(4) المصدر نفسه.

(5) صبحي ناظم توفيق، المصدر السابق، ص١٧٨-١٨٠.

حكومة البزاز غضب واستياء جمال عبد الناصر برفضه للاشتراكية وانتقاده لقوانين التأميم بالذات والوحدة العربية [1].

استبعدت الجمهورية العربية المتحدة المرشح الثاني وهو عبد العزيز العقيلي الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة عبد الرحمن البزاز، كان العقيلي محط ثقة عبد السلام عارف، وقد وعده بتكليفه بتشكيل الحكومة ، حتى ان عبد السلام عارف قد ذكر في احدى لقاءاته الخاصة ان العقيلي سيخلفه في رئاسة الجمهورية [2]،خشي جمال عبد الناصر من ان يستحوذ عبد العزيز العقيلي على السلطة في العراق ، ولا سيما وان العقيلي كان ضد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، واتهم جمال عبد الناصر بالشيوعية ، وانه السبب في انتشارها في البلدان العربية ، ودعا العقيلي الى الغاء قوانين التأميم الاشتراكية [3] واعتبرها "**الخراب الاقتصادي والمالي**"[4] ، كما انه كان شخصية عسكرية حظيت بتأييد وثقة الجيش[5]. لم يتبقَ سوى مرشح واحد كانت له الأفضلية لدى الجمهورية العربية المتحدة ، وبذلت مساعي حثيثة لفوزه برئاسة الجمهورية ، وهو عبد الرحمن عارف.

قام الوفد المصري الذي حضر مراسيم تشييع عبد السلام عارف بمقابلة عدد من الشخصيات العسكرية والمدنية ، وقد ذكر خليل اسماعيل كنه[6] " **بأن الوفد المصري الذي**

---

(1) عدي حسن داخل، المصدر السابق ، ص١١٨.

(2) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(3) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٢٨٥؛ علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٩٤؛ زينب عبد الحسين محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٢٩.

(4) ستار نوري العبودي، المصدر السابق، ص١٥٧.

(5) علي حمزة سلمان الحسناوي ، دور القوى العسكرية والمصرية في اختيار وتنصيب عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية عام 1966 ، ص321.

(6) خليل كنه (11910–1995) ولد عام 1910 في الفلوجة تخرج من كلية الحقوق عام 1932 انظم الى جماعة الاهالي هو احد مؤسسي حزب الاستقلال عام1946 ومسؤولاً عن صحيفته تولى وزارة المعارف في خمس حكومات ما بين 1951–1957 حكم عليه بالسجن بعد ثورة 14 تموز 1964 اطلق سراحه وسافر الى بيروت عاد عام 1989 الى العراق توفي عام 1995 .حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ،ط2،شركة العارف للاعمال ،2013، 254.

حضر التعزية قد أجرى الاتصالات مع الشخصيات العسكرية و المدنية المهمة " [1]، التقى عبد الحكيم عامر رئيس الوفد المصري صبحي عبد الحميد لأقناعه بمساندة عبد الرحمن عارف مقابل ان ينتهج سياسة داخلية وخارجية تساند الوحدة " **ويتمسك بالخط الاشتراكي**"[2] ، وصفت الوثائق البريطانية عبد الرحمن عارف بأنه "**شخص نظيف، امين ذو نوايا حسنة ولكن سياسياً وعسكرياً ذو وزن خفيف** "[3] ووصف ايضاً بانه " **لا يتمتع بسلطة قوية لاتخاذ القرارات ويفتقد للحدس السياسي، وعدم القدرة على إدارة دفة الدولة**"[4] ، وتأكيداً على تدخل الجمهورية العربية العربية انها جعلت عبد الرحمن عارف المرشح الأقوى للرئاسة هو ما ذكره امين هويدي بان عبد الرحمن البزاز اثناء توديعه للوفد المصري قال له "**مبروك عليكم الرئيس عارف فقد توطد الحكم العسكري**"[5] .

عرض المرشحون الثلاث على المجتمعون حصل في الاقتراع الأول البزاز على أربعة أصوات وعبد الرحمن عارف علي ثلاثة أصوات والعقيلي على صوت واحد وهو صوته، وبذلك لم يحصل أي من المرشحين على اغلبية الثلثين فتم اجراء اقتراع ثاني وتحت ضغط الضباط اضطر البزاز الي سحب ترشيحه[6] ،انتخب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية العراقية في ١٧ ١٧ نيسان ١٩٦٦ بعد حصوله على جميع أصوات مجلس الدفاع الوطني ومجلس الوزراء[7].

سار عبد الرحمن عارف على خطى اخية عبد السلام في تعامله مع الجمهورية العربية المتحدة ، وعمل على تقوية روابط الصداقة بين البلدين ، وكبادرة حسن نية أطلق سراح الضباط

(1) خليل كنه ، المصدر السابق ، ص420؛ علي حمزة سلمان الحسناوي ، دور القوى العسكرية والمصرية في اختيار وتنصيب عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية عام 1966 ، ص 320.
(2) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 596.
(3) نقلاً عن :مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ، ص245.
(4) حامد الحمداني ، المصدر السابق ، ص 169.
(5)علي شيت محمود ، المصدر السابق ، ص61.
(6) حامد الحمداني ، المصدر السابق ، ص 168.
(7) صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 440.

الناصريين واعادهم الى مناصبهم وهم عارف عبد الرزاق ورفاقه الذين قاموا بالانقلاب على عبد السلام عارف[1].

كُلف عبد الرحمن عارف البزاز بتشكيل الحكومة ،وقد استغل الأخير ضعف عبد الرحمن ، وعدم قدرته على اتخاذ القرارات فأستمر في اتباع سياسته الهادفة لمحاربة الاشتراكية وقوانين التأميم والقومية العربية[2] ، على الرغم من انه أعلن بأن حكومته متمسكة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة ظروف كل بلد (العراق والجمهورية العربية المتحدة)[3].

عدت الجمهورية العربية المتحدة سياسة البزاز سياسة رجعية لأتباعه الاشتراكية الرشيدة، وانتهاجه سياسة مغايرة لسياسة القاهرة بتقربه من تركيا وإيران، والذي اثار مخاوفها من إقامة تحالف ضد جمال عبد الناصر[4] ، لذلك شنت إذاعة صوت العرب في القاهرة حملة ضد البزاز واتهمتهُ بأتباع سياسة رجعية بعيدة عن الامة العربية ، وقريبه من الغرب[5]، وعملت الجمهورية العربية المتحدة على التخلص من البزاز واحلال شخص يكون على استعداد كامل لتحقيق الوحدة معها ، وبالفعل طلب عبد الرحمن عارف من البزاز تقديم استقالته ، والتي قدمها في ٦ اب ١٩٦٦ ،وتم تكليف ناجي طالب في نفس اليوم والذي حظي بتأييد جميع الفئات[6].

حسب الوثائق البريطانية كان جمال عبد الناصر من اكثر المؤيدين لناجي طالب ، حتى انه ارسل ممثله الشخصي (حسين صبري الخولي) لعبد الرحمن عارف ليبلغه بضرورة إبقاء ناجي طالب رئيساً للوزراء[7] ، تحسنت العلاقات بين بغداد والقاهرة بشكل افضل بعد تولي ناجي

---

(1) سحر عبد الفتاح ابراهيم محمد نصر الدين ، المصدر السابق ، ص70.

(2) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص318.

(3) محمد عبد الحسين عبد الله العقابي ، الفكر القومي في العراق 14 تموز 1958-17 تموز 1968 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، 2005،ص168.

(4) خضير سطم مكحول المعاضيدي ، المصدر السابق ،ص377.

(5) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص319.

(6)محمد عبد الحسين عبدالله العقابي ، المصدر السابق ، ص 175.

(7) نقلاً عن :مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ص٢٧٩.

ناجي طالب تشكيل الحكومة ، و الذي تضمن منهاجه الحكومي الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وتوحيد العمل السياسي معها[1] ، فهو قومي معتدل الا انه قدم استقالته في ١٠ أيار ١٩٦٧ فأصبح عبد الرحمن عارف رئيساً للوزراء الى جانب رئاسة الجمهورية[2] ، فكان اول عمل قام به هو ارسال نائبة طاهر يحيى الى مصر في ٢٠ أيار ١٩٦٧[3] .

كلف عبد الرحمن عارف طاهر يحيى بتشكيل الحكومة في ١٠ حزيران ١٩٦٧بعد ان تخلى عنها ، والذي أكد في برنامجه الحكومي الالتزام بالخط الاشتراكي[4] .

هكذا نجد ان الجمهورية العربية المتحدة قد تدخلت في سياسة العراق بشكل صريح وواضح بعد وفاة عبد السلام عارف فكان لها الدور الأكبر في اختيار عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية ،واقصاء البزاز الذي بدأ يبتعد عن النهج الاشتراكي ومحاولته للإلغاء القوانين الاشتراكية ، وهذا ما لا يعجب القاهرة ، والتدخل في اختيار رؤساء الوزراء للعراق وكل ذلك في سبيل تحقيق الوحدة والحفاظ على النهج الاشتراكي في العراق، بعد التعرف على الأسباب التي كانت وراء توجه عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر لتحقيق الوحدة لابد من الوقوف على الخطوات التمهيدية التي اتخذتها الحكومة العراقية لتحقيق ذلك وهي :

أ : اتفاقية التنسيق السياسي المشترك ٢٦ أيار ١٩٦٤

حضر عبد السلام عارف الاحتفالات التي قامت بها الجمهورية العربية المتحدة بمناسبة انتهاء المرحلة الأولى من بناء السد العالي في ٦ أيار ١٩٦٤، بعد الانتهاء من الاحتفال بدأت اجتماعات مكثفة ومشتركة بين الجانب العراقي والمصري برئاسة عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر ضم الوفد العراقي كل من[5] :-

(1) علي شيت محمود، المصدر السابق، ص٦٤.
(2) فيبي مار، المصدر السابق، ص٢٦٤.
(3) علي شيت محمود، المصدر السابق، ص66.
(4) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٨٠.
(5) هادي خماس ، المصدر السابق ، ص 128.

١.صبحي عبد الحميد وزير الخارجية

٢.عبد الرزاق محي الدين وزير الوحدة

٣.شكري صالح زكي سفير العراق في الجمهورية العربية المتحدة

اما الجانب المصري[1] :-

١.عبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢.علي صبري رئيس الوزراء

٣.محمود فوزي نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية

٤. وزير الخارجية محمود رياض

٥.سفير الجمهورية العربية المتحدة في بغداد امين هويدي .

بعد مناقشات استمرت من ١٩ – ٢٦ أيار 1964 [2]، أصر فيها الوفد العراقي على الوحدة الفورية الا ان جمال عبد الناصر اقترح تشكيل مجلس رئاسة مشترك بين البلدين يتكون من ستة أعضاء من كل بلد ثلاثة متفرغين يستقرون في القاهرة وثلاث غير متفرغين وقعت الاتفاقية في ٢٦ أيار ١٩٦٤ وسميت اتفاقية التنسيق السياسي المشترك[3] ، ذكرت وثائق وزارة الخارجية

(1) هادي خماس ، المصدر السابق ، ص 128.

(2) علي كريم عباس سلمان العبيدي، صبحي عبد الحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص١٦١.

(3) احمد هاشم جاسم العتابي، عبد الرزاق محي الدين ودوره السياسي والفكري ١٩١٠–١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية التربية ، ٢٠١٧، ص٦٤.

الامريكية ان هذه الاتفاقية كانت مبادرة عبد السلام عارف وليس جمال عبد الناصر لحاجته لقوة الجمهورية العربية المتحدة ، وذكرت ايضاً بأن حكومة عبد السلام "**لا تحظى بتأييد شعبي** " [1].

تقرر ان يعقد هذا المجلس اجتماعاً واحد كل ثلاثة أشهر او بحسب الحاجة والضرورة ، وقرارات المجلس المشترك ملزمة لكلا البلدين ويكون مقره في القاهرة[2]، واجبات المجلس اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة بين البلدين عن طريق التنسيق في المجلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية[3]، فقد نص الاتفاق على دراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين، وتحقيق الوحدة الفكرية بين شعبي الجمهوريتين، وتخطيط وتنسيق سياسة البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلام والفكر الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي[4]، وتم تعيين محمد فتحي وهو مصري اميناً عاماً للمجلس[5].

أعلن عبد السلام عارف بعد توقيع الاتفاقية بأنه " **من اسعد ساعات عمري اللحظات التاريخية المباركة التي اخطو اول خطوة إيجابية في بناء صرح وحدتنا**" ، كما أعلن جمال عبد الناصر " **ان الوحدة بين العراق ومصر قائمة منذ ثورة ١٨ تشرين الثاني وأننا اليوم اذ نوقع هذا الاتفاق كخطوة مبدئية في طريق الوحدة فأننا نعني اننا نريد ان تكون الوحدة على أسس راسخة قوية متينة**"[6] .

عقد مجلس الوزراء والمجلس الوطني بقيادة الثورة اجتماع مشترك في تمام الساعة الثامنة مساءً في مبنى المجلس الوطني وتم خلاله المصادقة على اتفاقية ٢٦ أيار ١٩٦٤ بين العراق

---

(1) نقلاً عن: سنان صادق حسين الزيدي ، تطور العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق 18 تشرين الثاني – 13نيسان 1966 ، "مجلة" المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، جامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،ع 42 ، 2013، ص222.

(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، المصدر السابق، ص٣٠٨.

(3) حنان طلال جاسم السارة، المصدر السابق، ص١٥٣؛ تقى مؤيد فاضل الشيخلي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(4) خليل كنة، المصدر السابق ،ص١٩٧؛ للمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية وبنودها ينظر: الملحق رقم (1) ، ص188.

(5) سحر عبد الفتاح إبراهيم محمد نصر الدين، المصدر السابق، ص٦٥.

(6) احمد هاشم جاسم العتابي ، المصدر السابق ، ص66.

والجمهورية العربية المتحدة وحضر هذا الاجتماع التاريخي كما وصفته صحيفة الجمهورية كل من عبد السلام عارف وطاهر يحيى[1] .

أصدر قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٤ لتصديق الاتفاقية في ٩ حزيران ١٩٦٤ وبموجب المرسوم الجمهوري تم تعيين كل من صبحي عبد الحميد وعبد الرزاق محي الدين وطاهر يحيى أعضاء غير متفرغين في المجلس المشترك[2]، اما الأعضاء المتفرغين وهم ناجي طالب، اديب الجادر، عبد الستار علي الحسين[3].

سجلت السفارة البريطانية بعد توقيع هذه الاتفاقية ازدياد الوفود المتبادلة بين البلدين ، وكذلك وصل الى العراق عدد من العسكريين والموظفين المصريين الذين حصلوا على مرتبات تفضيلية ، وامتيازات كثيرة في وقت كان الاقتصاد العراقي يعيش حالة كساد وبطالة منتشرة[4] .

اجتمع مجلس الرئاسة المشترك بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في ٦ أيلول ١٩٦٤، عرضت خلاله التقارير التي اعدت من الأعضاء رفض عبد السلام عارف مناقشة التقارير التي اعدت من الجانبين وطالب بإقامة الوحدة الفورية ، قائلاً " **ان الشعب في العراق يضغط علي ويطالب بالوحدة الفورية واني أرى ان لا فائدة من ضياع الوقت في قراءة هذه التقارير لابد من بحث موضوع الوحدة**"[5] .

على الرغم من اعداد الجانب العراقي لمشروع وحدة فدرالي بين البلدين الا ان عبد السلام عارف تجاهل ذلك ولم يعرضه في الاجتماع المشترك [6] ، ولم يكترث للدراسات والتقارير ولا الاموال التي تم صرفها خلال ثلاث اشهر[7] ،ويبدو ان تجاهل عبد السلام عارف وعدم عرضه للمشروع العراقي يعود الى انه لا يتناسب مع طموحه وتطلعاته ، وانه كان يماطل لكي لا تتحقق الوحدة .

---

(1) الجمهورية ،صحيفة ، ع 157 ، 28 ايار 1964 .
(2)علي كريم عباس سلمان العبيدي ، المصدر السابق ،161.
(3)علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ،ص 178.
(4) طارق مجيد تقي ، المصدر السابق ، ص297.
(5)علياء محمد حسين الزبيدي ،المصدر السابق ، ص178-182-185.
(6) عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، المصدر السابق ، ص 192.
(7) صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص 242 .

تعرض عبد السلام عارف الى ضغط شديد من جميع الجهات من القوميين وضباط الجيش وأعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة ولم يستطع عبد السلام تجاهل ذلك ؛ لان ذلك سيؤدي الى خسارة سمعته القومية وشعبيته . تفاجأ عبد الناصر من طلب عبد السلام عارف فتأجل النقاش الى اليوم الثاني وتم الاتفاق على إقامة الوحدة بعد موافقة جميع الأعضاء من الجانبين العراقي والمصري وكان هناك موافقة من الجميع ماعدا امين هويدي الذي رفض ذلك[1] ، برر امين هويدي رفض الوحدة بأن مطالب الوفد العراقي لم تكن مبنية على أي دراسة ، وان هذه الرغبة نابعة من عاطفة ، كذلك لمعرفته بأن عبد السلام يرغب بان تكون الوحدة شكلية[2] .

تم الاتفاق على قيام الوحدة بعد اجراء دراسة كاملة للمشروع خلال شهر من خلال لجنة يترأسها عبد الحكيم عامر[3] ،و ذكر هادي خماس في مذكراته انه بعد هذا الاجتماع لم يتم التوصل الى اتفاق لتحقيق الوحدة فقد كان جمال عبد الناصر متأكد بان عبد السلام عارف لم يكن يؤمن بالوحدة[4].على الرغم من ذلك يبدو أن اصدار قوانين التأميم الاشتراكية كان بادرة حسن نية امام جمال عبد الناصر لكسب دعمه للسلطة الجديدة في العراق .

ب: اتفاقية القيادة السياسية الموحدة1964

اعد كل من ناجي طالب واديب الجادر وعبد الستار علي حسين مشروع الوحدة تضمن إقامة وحدة فدرالية من رئيس واحد ونائبين ، وتم تسليم هذا المشروع الى عبد السلام عارف الذي وضعة في جيب سترته ، ولم يقرأه ، وذلك في الاجتماع الأخير لمجلس الرئاسة المشتركة . قدم جمال عبد الناصر المشروع المصري الذي تضمن إقامة قيادة سياسية موحدة ،وهو ما تم الاتفاق علية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٤[5] ،الهدف من هذه الاتفاقية اتخاذ الخطوات الجادة لتحقيق الوحدة الدستورية خلال مدة أقصاها عامين ، تكونت القيادة السياسية الموحدة من رؤساء

(1) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 185 -186.
(2) امين هويدي ، المصدر السابق ، ص 209.
(3) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 178.
(4)هادي خماس، المصدر السابق، ص 132.
(5) عبد السميع خلف حبيب الجنابي ، المصدر السابق ، ص192 .

الجمهورية في البلدين الى جانب ستة أعضاء من كل بلد ، وتكون مهام القيادة الموحدة الاشراف على الشؤون الداخلية والخارجية والاقتصادية والسياسية والثقافية للبلدين. صادق المجلس الوطني لقيادة الثورة على هذه الاتفاقية في ١٩ تشرين الثاني1964 [1] .

ساد الفتور في العلاقة بين عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر ، فعلى الرغم من زيارة عبد السلام عارف الى الجمهورية العربية المتحدة اكثر من مرة، اذ زارها مرتين خلال عام 1963 ، ومرة ثالثة عام 1964 ، وكذلك زارها في ايلول 1964 ، وفي تشرين الاول 1964 ، فكان من المفروض ان يبادر جمال عبد الناصر لرد هذه الزيارات ، الا ان اكبر مسؤول زار العراق من جانب الجمهورية العربية المتحدة كان حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة للمشاركة في احتفالات 14 تموز 1964 ، امتعض عبد السلام عارف من كثرة وعود جمال عبد الناصر بزيارة العراق ، لذلك امتنع عن زيارة الجمهورية العربية المتحدة من يوم 20 تشرين الاول 1964 حتى ايار 1965 بعد ضغط القوميين عليه لضرورة استمرار القيادة السياسية الموحدة في اجتماعاتها[2] .

عقد الاجتماع الأول للقيادة السياسية الموحدة في ١٩ أيار ١٩٦٥ في القاهرة وترأس الاجتماع جمال عبد الناصر وعقد الاجتماع الثاني عام ١٩٦٦ في جو مليء بالتوتر بعد محاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية الفاشلة، وعبر البيان الصادر عن الاجتماع عن توتر العلاقات[3]،وعقد اجتماع القيادة السياسية الموحدة في عهد عبد الرحمن عارف في ١١ شباط ١٩٦٦ في القاهرة ، وقد حضر من البلدين عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ، وعدد من الوزراء هذا من الجانب العراقي اما من الجانب المصري جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعدد من الوزراء ، نوقش فيه ما تم تحقيقه في طريق الوحدة سواء في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية[4].

(1)علي شيت محمود ، المصدر السابق ، ص86-88.
(2) صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص257-259.
(3)علي شيت محمود ، المصدر السابق ، ص86-88.
(4) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص352 .

لم يشر البيان الصادر عن الاجتماع عن أي قرارات تخص الوحدة وهذا دليل على تريث الجانبين في تحقيق ذلك[1] ، كما عقد في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦ اجتماع القيادة السياسية الموحدة في بغداد ولم يحضر جمال عبد الناصر الاجتماع ، وناب عنه زكريا محي الدين ومثل الجانب العراقي رئيس الوزراء ناجي طالب ، وتلبيةً لدعوة جمال عبد الناصر زار عبد الرحمن عارف القاهرة في ٤ شباط ١٩٦٧ عقد خلالها اجتماع للقيادة السياسية الموحدة عبر خلاله عبد الرحمن عارف عن أهمية الاتفاقية فقال " **اننا سنمضي في تنفيذ اتفاقية القيادة السياسية الموحدة بدقة وامانة وإخلاص وان كثرة اللقاءات داخل القيادة يعطي استمرارية للعمل وضمانة للسير في الطريق المرسوم**"[2] .

عقد اجتماع اخر في ٢٢ أيار ١٩٦٧ في القترة التي سبقت حرب حزيران في القاهرة[3] ، وناب عن عبد الرحمن عارف نائب رئيس الوزراء طاهر يحيى ، وقد تقرر ان يكون الاجتماع مفتوحاً لمواكبة التطورات في الشرق الأوسط[4].

لم يكن لهذه الاجتماعات سواء خلال رئاسة عبد السلام او عبد الرحمن عارف أي فائدة تذكر في سبيل تحقيق الوحدة ، وبقيت البيانات الصادرة من اجتماعات القيادة السياسية عبارة عن تأييد ودعم واستنكار[5] ، وقد وصف عبد الكريم فرحان هذه الاتفاقية بأنها حبراً على ورق لتأكد جمال عبد ناصر من عدم رغبة عبد السلام وعبد الرحمن عارف من المضي في مشروع الوحدة ، وذكر ايضاً ان عبد السلام عارق قال له " **انا الذي سأخسر وليس عبد الكريم فرحان ولا صبحي عبد الحميد** "[6] ، كما ذكر عبد السلام عارف في احدى المناسبات "**انكم لن تخسروا تخسروا شيءً عند إقامة الوحدة لان كُلاً منكم سوف يبقى في منصبة اما انا فسوف اخسر اخسر**"[7] .

---

(1) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري1958-1968 ، ج 8، ص275.

(2) مقتبس من : زينب عبد الحسين محمود الزهيري ، المصدر السابق ، ص 219-221.

(3) علي شيت محمود ، المصدر السابق ، ص86

(4) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص455.

(5)علي شيت محمود ، المصدر السابق ، ص90.

(6) مقتبس من :عبد الكريم فرحان ، المصدر السابق ، ص149-151.

(7) مقتبس من: عارف عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص 201.

استخدم عبد السلام عارف مشروع القيادة السياسية الموحدة وسيلة ليطمئن القوميين باستمرار حماسته للوحدة ، بينما كان الهدف الحقيقي هو استمراره في السلطة [1]، ومما لاشك فيه ان عبد الرحمن عارف قرر السير على هذه السياسة ايضاً ليأمن شر القوميين، في المقابل لم يكن جمال عبد الناصر يفكر بشكل جدي بالوحدة ايضاً لعدة أسباب أهمها فشل التجربة مع سوريا ، وكذلك لبعد العراق عن الجمهورية العربية المتحدة جغرافياً الى جانب عدم استقرار اوضاع العراق السياسية[2] .

من خلال ذلك يتضح لنا ان كل من عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر لم يكونا مؤمنين بتحقيق الوحدة بين البلدين ، اذ ان عبد السلام عارف لم يكن مستعداً لترك السلطة لجمال عبد النصر ، وان شعارات الوحدة التي كان ينادي بها منذ ثورة 14 تموز 1958 كانت مجرد وسيلة للتخلص من عبد الكريم قاسم وفتح الطريق امامه لزعامة العراق ، كذلك لكسب تأييد القوميين والناصريين في الجيش ، وتثبيت سلطته ، وقد نجح في ذلك ، اما جمال عبد الناصر ، الذي كان مدركاً لنوايا عبد السلام عارف ، فاخذ يسايره في ذلك لتحقيق غاياته الخاص بكسب تأييد العراق ، والضغط على سوريا للعودة للوحدة .

(1) علي ناصر علوان الوائلي ، المصدر السابق ، ص110.

(2) حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ص 346.

المبحث الثاني

موقف القوى الداخلية والخارجية من قوانين التأميم الاشتراكية

اولاً: موقف الأوساط الإسلامية والسياسية في العراق من قوانين التأميم الاشتراكية

١.موقف المرجعية الدينية ورجال الدين في النجف الاشرف من قوانين التأميم الاشتراكية .

احتجت الأوساط الدينية بطوائفها كافة عند صدور قوانين التأميم الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤ ، على الرغم من ان عبد السلام عارف حاول " **اظهار نفسه كمسلم نقي**" فقد استنكرت المرجعيات الدينية ، والتي اكدت استقلالها عن النظام السياسي مصادرة الملكيات الخاصة ، وعدها تعدياً على الموطنين ومخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية [1] .

زاد الخلاف بين الحوزة العلمية في النجف الاشرف وعبد السلام عارف الذي رفض فيما سبق الاستجابة لمطالب المرجع السيد محسن الحكيم[2] عندما زاره رئيس الحكومة طاهر يحيى مع مجموعة من الوزراء في ١٩ اذار ١٩٦٤، فقد طلب المرجع الغاء قانون الأحوال الشخصية[3] ، الذي أصدره عبد الكريم قاسم وواجه معارضة شديدة من المرجعية[4] التي عدته

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(2) السيد محسن الحكيم(1889–1970) ولد عام 1889 في النجف تعلم القراءة والكتابة ودرس النحو وهو في العاشرة من عمره ودرس الفقه والاصول على يد اساتذة عدة انضم الى محمد سعيد الحبوبي بعد اعلان الجهاد اثناء الحرب العالمية الاولى حصل على اجازة الاجتهاد في العلوم الدينية واستنباط الاحكام الفقهية في عام 1919 وله عدة مؤلفات اصبح المرجع الاعلى للشيعة في العالم عام 1960 بعد وفاة البروجردي كان له مواقف سياسية خلال العهد الملكي والعهد الجمهوري وضع تحت الاقامة الجبرية من قبل سلطة البعث عام 1969 توفي عام 1970 للمزيد ينظر : وسن سعيد الكرعاوي ، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق 1946–1970، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية ، بغداد ،2009 .

(3) ليث عبد علي ناموس الاسدي، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية والداخلية والعربية (١٩٥٨–١٩٦٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٤، ص١٧٦–١٧٧.

(4) رفضت المرجعية قانون الأحوال الشخصية الصادر في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٩ لكونه يتضمن احكام بعيدة عن مبادئ الفقه والشريعة الإسلامية فقد نظم وحدد عدد الزوجات وساوى بين الرجل والمرأة في الإرث ومنحها حق الطلاق كحق الرجل للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، شركة العارف، بيروت، ٢٠١٣و ص٥٦.

منافياً للدين الإسلامي[1]، وطالب ايضاً بوضع دستور يعتمد على القرآن الكريم ، ومنع الخمور ونبذ سياسة الطائفية[2]، وصف المرجع السيد محسن الحكيم سياسة عبد السلام عارف بالطائفية فقد رأى بانه محاط بطبقة سياسية اقتصرت على مكون واحد ، واعتماده على ضباط ينتمون الى قبيلته احتلوا مراكز ومناصب مهمه في وزارة الدفاع والمخابرات[3].

حرم المرجع السيد محسن الحكيم الاشتراكية فقال "**ان الاشتراكية مذهب باطل ويحرم تطبيقها وأنها ستجلب الضرر للعراق والاقتصاد العراقي**"[4] . هاجم وكلاء السيد محسن الحكيم عبد السلام عارف في خطبهم ، كذلك هاجم السيد محمد باقر الحكيم خلال احتفال بمولد الامام علي (عليه السلام) في 9تشرين الثاني 1964 القوانين الاشتراكية مطالباً بإلغائها[5] ، اتخذت عدة خطوات للتعبير عن رفض المرجع السيد محسن الحكيم لقوانين التأميم الاشتراكية فعقد اجتماع في الصحن الحيدري في النجف حضرته الجماهير من مختلف مناطق العراق ، و شارك فيه هذا عدد كبير من العلماء ، والقى السيد مهدي الحكيم[6] نجل المرجع السيد محسن الحكيم

---

(1) كمال اديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، لبنان، ٢٠١٣، ص٩٣.

(2) ليث عبد ناموس الاسدي، المصدر السابق، ص١٧٧.

(3) فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٦٦، ص٢٩٤-٢٩٥

(4) خميس محمود شبيب السنبسي، المصدر السابق، ص١٢٦؛ طالب حسين ،اغتيال الحقيقة عبد السلام عارف واشكالية الكتابة في تاريخه السياسي ،ط2،دار اور للطباعة والنشر ،بيروت ،2010،ص54.

(5) حيدر نزار عطيه ، المرجعية الدينية في النجف الاشرف ومواقفها السياسية في العراق من عام 1958-1968، دار احياء التراث العربي ، بيروت ،2010، ص156 ؛ ليث عبد علي ناموس الاسدي، المصدر السابق، ص١٧٨؛ كرار عبد الحسين جودة الخفاجي، الحركات الإسلامية الشيعية في العراق (١٩٥٨-١٩٨٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٨، ص١٠٣.

(6)السد مهدي الحكيم(1935-1988)ولد عام 1935 في النجف والده المرجع الكبير محسن الحكيم تلقى تعليمه في كتاتيب النجف وتعلم على يد السيد محمد علي بن السيد احمد الحكيم المنطق والفقه والاصول وكان احد المؤسسين لجماعة علماء النجف و حزب الدعوة الاسلامية الا انه انسحب منه عام 1960 بطلب من والده تم اتهامه من قبل سلطة البعث بالعمل مع ايران ومصطفى البرزاني لذلك غادر العراق عام 1969 وتنقل بين لبنان والامارات العربية وباكستان ولندن اسس حركة الافواج الاسلامية العراقية عام 1982 ورابطة اهل البيت الاسلامية العالمية عام 1983 واسس المركز الاسلامي عام 1983 وعام 1984 اسس منظمة حقوق الانسان جميع هذه المنظمات كان مقرها في لندن اغتيل من قبل المخابرات العراقية عام 1988 في السودان للمزيد ينظر : عمار ياسر العامري ، المصدر السابق .

كلمة نيابة عن والده معلناً من خلالها رفض والده لقوانين التأميم الاشتراكية، كما طلب المرجع الحكيم من كل علماء الحوزة التعبير عن رأيهم بالقوانين الذين قاموا بأرسال برقية في 29 تموز 1964 الى عبد السلام عارف وطاهر يحيى معلنين فيها رفضهم لهذه القوانين [1].

القى السيد مهدي الحكيم كلمة نيابة عن المرجع السيد محسن الحكيم في كربلاء خلال احتفال ديني بذكرى مولد الامام الحسين (عليه السلام) في10 كانون الاول 1964 ، جاء فيها "**ان الشعب العراقي فوجئ بتشريع القرارات الاشتراكية دون مراعاة ظروف العقيدة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها العراق فجاءت قرارات مجحفة ظالمة جائرة اضرت بمصلحة الامة وشتت قدراتها وطاقاتها ... هذه القرارات اضرت بمصلحة الامة وبعثرت ثرواتها وامكاناتها وقد استنكرت الامة بعلمائها الاعلام هذه القرارات من لحظة صدورها وحذرت المسؤولين من عواقبها الوخيمة واثارها السيئة ... ونحن ندعو المسؤولين الى العمل الحازم لإزالة هذه الأنظمة المستوردة التي لا تنسجم مع عقيدة الامة ومصلحتها**"[2].

حاول عبد السلام عارف استخدام الوسائل البوليسية للحد من تأثير المرجعية الدينية فشكل وحدة امنية خاصة لمراقبة المنظمات الشيعية الموجودة في الأماكن المقدسة[3] ولعل المقصود بالمنظمات الشيعية هو جماعة علماء النجف وجماعة علماء بغداد و الكاظمية وغيرها من التجمعات الدينية ، بعد الرسالة التي القاها السيد عبد الهادي الحكيم نيابة عن المرجع السيد محسن الحكيم في ٢٦ تموز ١٩٦٤ ، والتي كانت موجهة لعبد السلام عارف خلال اجتماع كبير حضره عدد كبير من البغداديين في الكاظمية ادان فيها "**الاستيلاء القسري على الممتلكات الشرعية للمسلمين**" ألقيِ القبض على السيد عبد الهادي الحكيم وقد أدى ذلك الى تزايد الاحتجاجات بين رجال الدين[4] .

---

(1) صلاح الخرسان، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق أضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الاشرف ١٩٥٨-١٩٩٢، ، ص٢٨٥.

(2) حيدر نزار عطيه ، المصدر السابق ، ص 157 ؛ جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٩، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص٤٧-٤٨.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(4) طارق مجيد تقي، المصدر السابق، ص٣٣٧-٣٣٨.

قامت السلطة باعتقال الشيخ محمد حسين الصغير[1] ، فعقد المرجع السيد محسن الحكيم اجتماعاً في الصحن الحيدري احتجاجاً على هذه الاعتقالات مما اضطر الحكومة الى إطلاق سراح المعتقلين[2]، ووزعت المنشورات التي انتقدت سياسة عبد السلام عارف ، أذ وزع كراس مجهول المؤلف في عموم جنوب العراق وبغداد ندد فيه بالاعتقالات التي طالت القيادات الدينية خلال شهر تموز واب و وصفها بأنها لاضطهاد الرافضين "**للقوانين والأنشطة الكافرة**" بحسب وصف الكراس[3] .

استغل المرجع السيد محسن الحكيم دعوة السفير المصري في العراق امين هويدي لحضور المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد في الازهر عام 1964 للإعلان عن موقف المرجعية في النجف من الاشتراكية فرفض الحضور ، وقد ادان الحكيم الاشتراكية لأنها كانت متغلغلة بين الناس ، وتبنتها الكثير من الأحزاب السياسية ،حتى تم الخلط بين الإسلام والاشتراكية من خلال القول ان الإسلام اشتراكي. التأييد الجماهيري الذي حظيت به مرجعية محسن الحكيم ودورها في حماية مصالح الشعب بمختلف قومياته ومذاهبه دفع عبد السلام عارف الى المحاولة للتقرب من المرجع [4] ، فقد ذكر محسن الرفيعي العقيد المتقاعد ، ومدير الاستخبارات في عهد عبد الكريم قاسم ، ومحافظ الكوت في عهد عبد السلام عارف ان الأخير قد كلفه بالتوسط لمقابلة المرجع محسن الحكيم[5] ، الا ان المرجع رفض ذلك ، ووضع شروط

---

(1)محمد حسين الصغير(1940–2023) ولد عام 1940 في النجف بدأ الدراسة في الحوزة العلمية عام 1952 اكمل دراساته في البحث الخارج على يد المرجع ابي القاسم الخوئي و اكمل الدراسات العليا في جامعات بغداد وبريطانية وحصل على جائزة الرئيس جمال عبد الناصر للدراسات العليا عام 1969 في جامعة القاهرة ونال شهادة الدكتوراه بدرجة الامتياز في الادب عام 1979 نال درجة الاستاذية عام 1988 اسس الدراسات العليا في جامعة الكوفة له عدة مؤلفات دينية وادبية توفي عام 2023. ar .m. Wikipedia .org

(2) تقى مؤيد فاضل الشيخلي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(3) طارق مجيد تقي، المصدر السابق، ص٣٣٨.

(4) صلاح الخرسان، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق أضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الاشرف ١٩٥٨–١٩٩٢، ص٢٥٨–٢٨٩.

(5) رشيد خيون، 100 عام من الإسلام السياسي في العراق، ج٢، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامارات، ٢٠١١، ص١١٧.

لمقابلة عبد السلام عارف منها الغاء القوانين الاشتراكية بشكل فوري التي نهبت أموال الناس[1]، ومع كل الجهد الذي بذل عبد الرحمن البزاز لكي يقنع المرجع محسن الحكيم لمقابلة عبد السلام ، الا ان المرجع أخبر الوسطاء بإبلاغ عبد السلام عارف "**بان الحكيم لا يملك شيء ليقوله لبطل الاشتراكية العربية في العراق**"[2] ، وبعد ان رفضت المرجعية استقباله قام عبد السلام عارف بجولة في نيسان 1964 في الالوية الجنوبية للعراق والتي اعتبرتها الوثائق البريطانية محاولة "فاشلة " حتى انه القى خطاباً اثناء زيارته الى الكوت ولم يستمع احد اليه حتى المقربون منه[3] ، لذلك توعد عبد السلام عارف المرجع السيد محسن الحكيم وهدده بالقتل ،وتدمير الحوزة العلمية بعد عودته من البصرة الان انه توفي على اثر سقوط المروحية التي اقلته [4].

لابد من الإشارة الى انه حدث تقارب بين المرجع السيد محسن الحكيم وجمال عبد الناصر ،فقد كانت هناك رسائل متبادلة فيما بينهم[5] ، و التي كان ينقلها محمد كبول الملحق في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد، وكان من أبرز نتائج هذا التقارب اعتبار المذهب الجعفري مذهب إسلامي خامس من الازهر[6]،حظي المرجع محسن الحكيم بمنزلة مهمه عند جمال عبد الناصر الذي أدرك أهمية الحوزة في النجف، وتأثيرها بوصفها مركز القرار الشيعي في العراق والخليج العربي ولبنان وإيران ، وهي بالنسبة لجمال عبد الناصر مناطق مهمه لسياسته[7].

---

(1) صلاح الخرسان، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق أضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الاشرف ١٩٥٨-١٩٩٢، ص٢٨٩.

(2) طارق مجيد تقي، المصدر السابق، ص٣٥٠.

(3) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف شباط1963-نيسان1966 ، ص155.

(4) حيدر نزار عطيه ، المصدر السابق ، ص158 ؛ عمار ياسر العامري ، المصدر السابق ، ص 92 .

(5) احمد علي محمد، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، ٢٠٠٠، ص٢٨٠.

(6) صلاح الخرسان، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق أضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الاشرف ١٩٥٨-١٩٩٢، ، ص١٩٥.

(7) كرار عبد الحسين جودة الخفاجي ، المصدر السابق ،ص١١٣.

ربطت عبد الرحمن عارف وعلى العكس من اخية عبد السلام عارف علاقة جيدة بمرجعية السيد محسن الحكيم، ففي اللقاء الذي جمع عبد الرحمن عارف بالسيد مهدي الحكيم عبر عبد الرحمن عارف عن رفضه لقوانين التأميم الاشتراكية [1]، تأكيداً على هذه العلاقة الطيبة خاطب المرجع محسن الحكيم عبد الرحمن عارف من خلال ارسال رسالة جاء فيها " **ولدنا المعظم الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم دام توفيقه** "[2] ،بالمقابل كان هناك عدم قبول لتدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون العراق ، حيث قال السيد مهدي الحكيم لعبد الرحمن عارف "**اننا لا نعيش الان في دولة مستقلة وانما نحن أناس تابعون لعبد الناصر او نحن جزءٌ منه**"[3].

الى جانب المرجع السيد محسن الحكيم رفض السيد محمد الشيرازي القوانين الاشتراكية حيث قال "**اما عبد السلام فقد أراد بمنطق القوة والسيف ان يرغم الناس على الاشتراكية**"[4] ،كذلك قدم علماء بغداد والكاظمية والنجف والبصرة مذكرة الى الحكومة انتقدوا فيها القوانين الاشتراكية[5]، احتجت ايضاً جماعة علماء بغداد والكاظمية لمؤسسها مهدي الحكيم من خلال تقديم مذكرة الى الحكومة اعتبرت فيها اصدار قوانين التأميم الاشتراكية بمثابة سيطرت الحكومة على ممتلكات المسلمين بطريقه غير شرعية، ووزعت الجماعة بياناً على المواطنين وضحت فيه رفضها القاطع ، ورداً على ذلك قامت الحكومة باعتقال الدعاة الذين قاموا بتوزيع البيان، ايضاً عارض حزب الدعوة[6] القوانين ودعا الى غلق محلات وأسواق النجف احتجاجاً على ذلك ،

---

(1) عمار ياسر العامري، المصدر السابق، ص٩٢.

(2) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1958-1968 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2010 ، ص69.

(3) رشيد خيون، المصدر السابق، ص١٨٨

(4)خميس محمود شبيب السنبسي، المصدر السابق، ص١٢٦؛ طالب الحسن ، المصدر السابق ، ص53-54. 54.

(5) المصدر نفسه .

(6) تعود الفكرة الاولى لتأسيس حزب الدعوة الاسلامية الى السيد مهدي الحكيم ومحمد صادق القاموسي والسيد والسيد طالب الرفاعي والحاج عبد الصاحب دخيل وانضم اليهم السيد محمد باقر الصدر وقد اختلفت الآراء حول فترة التأسيس قبل ثورة 14 تموز او بعدها ، امن الحزب بضرورة اقامة حكومة اسلامية واتخذ من المرجع محسن الحكيم سنداً داعماً انضم الى الحزب الكثير من طلاب الحوزة العلمية واصبح له فروع في كربلاء والنجف والبصرة وبغداد الى جانب مدن اخرى للمزيد ينظر: عمار ياسر العامري ، المصدر السابق ،ص98.

ووزع الدعاة المنتمين للحزب منشورات بينت مخالفة الاشتراكية لمبادئ الإسلام، ودعت الى عدم الاخذ بها ، وقد تعرض دعاة الحزب الى الاعتقال من قبل الحكومة[1]، كذلك قام الحزب برفع مذكرة الى الحكومة اعتبر فيها قوانين التأميم الاشتراكية المسؤولة عن ازدياد البطالة ، والاسراف في الاموال [2] .

قدم الشيخ محمد رضا الشبيبي[3] في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٥ مذكرة الى رئيس الحكومة عبد الرحمن البزاز تضمنت سلبيات تطبيق قوانين التأميم الاشتراكية، وموقفه الرافض لها ، وقد جاء فيها بهذا الخصوص "**لا نريد الدخول في جدل عن الاشتراكية من حيث كونها صالحة او غير صالحة للعراق ولكننا بالرجوع الى حقائق الأشياء وبما حصل فعلاً من نتائج ليصدر الحكم مبنياً على الواقع دون الخيال، فعند تطبيق القرارات الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤ نلاحظ ان أوضاع العراق المالية والاقتصادية تزداد تخبطاً وارتباكاً زيادة في البطالة وقلة في الإنتاج وتبذيراً في أموال الدولة وتهريبا لرؤوس الأموال الوطنية وعجزاً في الموازنة. اننا نطالب الحكومة بتدارك ما أدت اليه تلك السياسة المرتجلة كما نطالب بإعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والقطاع الخاص لكي ينصرف المواطنون الى مزاولة أعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل**"[4].

مما سبق يتبين لنا الدور البارز للمرجعية الدينية في النجف الاشرف المتمثلة بالمرجع السيد محسن الحكيم في رفض هذه القوانين ومحاربتها بالطرق السلمية ، واعتبارها قوانين ظالمة بحق

---

(1) تقي مؤيد فاضل الشيخلي، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(2) رشيد خيون ، المصدر السابق ، ص 117.

(3)محمد رضا الشبيبي(1889-1965) ولد عام 1889 في النجف تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب تعرف من خلال مجلس والده الذي كان محباً للعلم والادب على الكثير من الادباء والعلماء كما حضر مجلس شيخ الشريعة في الفقه ومجالس الملا كاظم الخرساني في علم الاصول درس البلاغة والمنطق كان شاعراً واديباً انضم الى النادي الوطني العلمي عام 1911 الذي جمع المثقفين وكانت له عدة نشاطات سياسية توفي عام1965 للمزيد ينظر : علي عبد شناوة، الشبيبي في شبابه السياسي حتى عام 1932 ، دار كوفان للنشر ،بغداد ، 1995 ؛ ar.m.wikipedi.org

(4) فالح عبد الجبار، العمامة والافندي ، ت: امجد حسين، منشورات الجمل،بيروت،2010، ص٢٢٥؛ عبد الكريم الازري، المصدر السابق، ص١٨٣.

اصحاب الاملاك التي تم تأميمها بدون وجه حق لتحقيق غايات سياسية، من خلال اصدار البيانات والقاء الخطب الدينية الرافضة لقوانين التأميم .

2. موقف القوى الاسلامية الاخرى.

رفض الشيخ امجد الزهاوي[1] مؤسس جمعية رابطة علماء[2] الدين الاشتراكية قائلاً "**ان الاشتراكية بجميع اشكالها مضادة للدين الإسلامي الحنيف المبنية على احكام الشرع الشريف نعم ان التعاون في الإسلام مندوب اليه والتضامن مفروض بين افراد العائلة بوجوه النفقة مقابلاً بالإرث كما قال تعالى: {على الوارث مثل ذلك}[3] ، وبين جميع المسلمين بشرعية الزكاة كما يكون التضامن في حالة الاضطرار وليس هذا من الاشتراكية في شيء كما يظن البعض** ..." وقال ايضاً " **لا اشتراكية في الإسلام وان قواعده تأباها بكل صراحة لان الاشتراكية بمعناها الحقيقي تنفي الملكية فلا توجد عندئذ ملكية وهذا مضاد كما ورد في الشرع الإسلامي وعلم من الدين بالضرورة فيكون مدخلاً الى المروق من الإسلام أي يؤدي الى الحروف عن الإسلام اما اذا اعتقد بصحة هذا القول واصر عليه ان بين مخالفة للأحكام الشرعية فيكون هذا كفر محضاً و قائله مارقاً من الدين بلا شك وتقولاً على الإسلام بالباطل من دون ريب اما اذا أراد مسلم بالاشتراكية معنى التعاون والتضامن وسماها اشتراكية تقرباً ممن يقول بالاشتراكية على معناها الحقيقي فليس كفر ومروغ في الإسلام ولكن إساءة عظيمة**

---

(1) امجد الزهاوي(1881–1967) ولد عام 1881 في بغداد درس في مدرسة القضاء في الأستانة التي تخرج منها عام 1906 عين قاضياً في الاحساء في السعودية بعدها تم نقلة الى بغداد كعضو في محكمة الاستئناف اصبح مستشاراً في وزارة الاوقاف عام 1921 اسس جمعية الاخوة الاسلامية عام 1946 لكنه قام بحلها عين رئيساً لمحكمة التمييز الشرعي تقاعد عام 1947غادر العراق بعد ثورة 14 تموز وعمل في معارضة النظام الجمهوري توفي عام 1967 : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ،ص86.

(2) تأسست هذه الجمعية عام 1953 من قبل امجد الزهاوي وانظم اليها عدد من علماء الدين الكبار ، وهي جمعية دينية خيريه دعوية لا علاقه لها بالسياسة فقد اهتمت بخدمة الدين الاسلامي وكان لهذه الجمعية اتصال بالأزهر منذ بداية تأسيسها الى الان وترأس هذه الجمعية عدد من علماء الدين الكبار امثال الشيخ قاسم القيسي مفتي العراق ونجم الدين الواعظ مفتي العراق وغيرهم : لقاء تلفزيوني اجرته قناة النهار مع الشيخ حامد عبد العزيز الشيخ حمد رئيس جمعية رابطة علماء الدين في برنامج اخر النهار ،2022.

(3) سورة البقرة :الاية 233 .

واثم كبير مدخل الى المروق حيث إشارة موهماً بالحقيقة وفية تقرب للمجانبين للإسلام وقد امرنا بمخالفته والابتعاد عن آرائهم الزائفة لا في التقرب منهم والاذابة فيهم "[1] .

كذلك رفض عبد العزيز البدري[2] زعيم الكتلة الإسلامية [3]، الاشتراكية العربية ، وتكلم عنها في كتابه حكم الإسلام في الاشتراكية، فقد حرم القوانين الاشتراكية، ورفض الاشتراكية العربية وغير العربية[4]،وخطب في يوم الجمعة في جامع دراع واعلن من خلالها رفضه التام لقوانين التأميم الاشتراكية وعدها حراماً [5] ، كذلك رفضت الحاجة نهال ابنة الشيخ أمجد الزهاوي باسم جمعية الأخت المسلمة[6] في العراق قائلة " **وفي الحق ان القول بالاشتراكية الإسلامية او الاشتراكية في الإسلام ليؤذي سمع كل مسلم مخلص** " [7] .

قدم بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٦٦ كل من (الشيخ عبد العزيز البدري والشيخ امجد الزهاوي والشيخ ناظم عاصي العلي وابراهيم عبد الكريم الفاري ومحمد حامد الطائي والحاج جابر العابد و السيد عبد الله النامس ومحمد الالوسي ومدحت جواد السهيل) مذكرة الى عبد الرحمن عارف

---

(1)عبد العزيز البدري ،حكم الاسلام في الاشتراكية،ط2،منشورات المكتبة العلمية، المدينة المنورة،1965،ص9-10-11؛ تقى مؤيد فاضل الشيخلي، المصدر السابق، ص٢٣٣-٢٩١-٢٩٢.

(2) عبد العزيز البدري (1930-1969) ولد عام 1930 او 1932 في سامراء تلقى تعليمه على يد كبار علماء السنة انذاك عمل اماماً وخطيباً في المساجد منذ عام 1949 كانت له نشاطات سياسية انتمى الى حزب التحرير الاسلامي وانسحب منه لينتمي بعد ذلك الى جماعة الاخوان المسلمين وتعرض للاعتقال خلال حكم عبد الكريم قاسم كان معادياً للنظام الاشتراكي اعتقل اكثر من مرة خلال حكم عبد السلام وعبد الرحمن عارف اصطدم مع سلطة البعث بعد انقلاب 17 تموز 1968 وتعرض للاعتقال وتم اصدار حكم الاعدام بحقه عام 1969 : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 387.

(3) اسس عبد العزيز البدري عام 1959 الحركة الاسلامية وهي تنظيم اسلامي، وبعد مطالبة مجموعة من ضباط الجيش العراقي بتشكيل تنظيم داخل الجيش بزعامة البدري اتحد التنظيم المدني والعسكري لتتكون الكتلة الاسلامية : رشيد خيون ، المصدر السابق ، ص119-120.

(4)عبد العزيز البدري، المصدر السابق ؛ص69-70-71؛ رشيد خيون، المصدر السابق ص١٢١.

(5) طالب الحسن ، المصدر السابق ،ض60.

(6) تأسست في 23نيسان عام 1955 الهدف منها نشر مبادئ الدين الاسلامي وتربية المرأة تربية اسلامية ، وقامت هذه الجمعية بعقد اجتماعات دينيه واقامة دورات صيفيه وطبع الكتب والنشرات الدينية وبعد عام 1955 افتتحت الجمعية مدرسة (روضة وابتدائية الاخت المسلمة): افراح شبل عبد الحسين ،الجمعيات والنوادي النسوية في العهد الجمهوري ،"مجلة" الكاردينيا ،23ايار 2013 www.algardenia.com

(7) عبد العزيز البدري ، المصدر السابق ، ص25 ؛ رشيد خيون، المصدر السابق ص١٢١.

وتضمنت انتقاد القرارات الاشتراكية جاء فيها " **لم تكن معارضتنا للاشتراكية وليدة الساعة، فقد عارضناها بصراحة قبل ان يتبناها الحكم في العراق وبعده و لانزال نعارضها لا بغضاً لحكم معين ولا حقداً شخصياً انما لمخالفتها للإسلام صراحة حيث انه يقر الملكية الفردية ويحميها ويقر ان الدفاع عنها جهاد والموت على ذلك شهادة ومن مات دون ماله فهو شهيد فكان لابد من الإسراع في الغاء التشريعات الاشتراكية والتخلي عنها والاخذ بنظام الإسلام الكفيل بتحقيق السعادة**"[1].

رفض الاخوان المسلمون[2] قرارات التأميم الاشتراكية رفضاً قاطعاً ، فكانوا ينظرون الى هذه القرارات بانها منافية للدين الإسلامي الذي احترم الملكيات الفردية ، واعتبر الاخوان ما قامت به الدولة من تأميم مصادرة لأملاك واموال الناس ، كما اعتبرت موضوع الفائدة على السندات بأنه ربا ، كان الاخوان المسلمين داعمين لعبد السلام عارف ، حتى انهم تمتعوا بنوع من الحرية ، الا ان هذه العلاقة لم تستمر طويلاً ولاسيما بعد التقارب العراقي المصري فقد اتهم الاخوان الحكومة العراقية بملاحقة عناصر الاخوان المسلمين إرضاءً لمصر[3]، وتأكيداً على ذلك ذلك ما ذكره الصديق المقرب من عبد السلام عارف وهو عبد الرحمن رحيم بان جمال عبد الناصر طلب من عبد السلام عارف ضرب الاخوان المسلمين في العراق كأحد الشروط لتحقيق الوحدة [4] .

وعلى اثر ذلك هاجم الاخوان المسلمون في العراق و مصر عبد السلام عارف ، وسياسته التي عدوها بعيدة عن الإسلام ، واتخاذه مصر مثل اعلى في التوجه الاشتراكي ، واصدار قوانين التأميم ، وعدوا عبد السلام عارف سائراً في طريق مظلم لكي يعطي حكومته صفة إسلامية[5] ،

---

(1) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقي العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٩، ص٤٦.

(2) الاخوان المسلمين اسست هذه الحركة من قبل حسن البنا في مصر عام 1928 ولم تكن توجهات هذه الحركة سياسية في بدايتها واصبح لها قاعدة جماهرية كبيرة وبدأت بالتوسع خارج مصر فكان لها فروع في العراق والسودان وشرق الاردن وسوريا للمزيد ينظر : عدي محمد كاظم السبتي ، الاخوان المسلمون في مصر 1928-1973، "مجلة" مركز بابل للدراسات الانسانية ،مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية جامعة بابل ، ع 1، مج9 ،2019.

(3) خميس محمود شبيب السنبسي، المصدر السابق، ص110-127.

(4)محسن عبد الحميد، الاخوان المسلمين ١٩٤٤-٢٠٠٣، ط٢، د.م، ٢٠١٢، ص٢٤١-242.

(5) تقى مؤيد فاضل الشيخلي، المصدر السابق، ص١٩٠.

، وان اشتراكية عبد الناصر اشتراكية زائفة أدت الى انتشار الفقر، وطالب الاخوان المسلمون في العراق الحكومة بالعودة الى الشريعة الاسلامية ، وترك المبادئ العنصرية ، والعلمانية من اجل تحقيق الوحدة بين ابناء الشعب العراقي[1]. و لذلك أصدرت الحكومة العراقية تعليمات بمراقبة اعمال جماعة الاخوان المسلمين واعتقال كل من ينتمي اليها[2].

3. التنظيمات السياسية وموقفها من الاشتراكية.

أراد عبد السلام عارف إقامة تنظيم سياسي تنظم اليه الأحزاب والتنظيمات السياسية كافة، بعد ان نصحه بذلك جمال عبد الناصر بقوله "**لابد ان تكون لك قاعدة شعبية واسعة تستند عليها، تحتضن فيها كل الشباب المؤمن بأهداف الثورة العربية وتحول بينهم وبين الأحزاب السرية التي تحاول احتضانهم**"[3]، ولما كان عبد السلام عارف شديد التأثر بكلام جمال عبد الناصر فأنه عزم على تشكيل الاتحاد الاشتراكي [4] وهذا التنظيم خرج من تطبيقات الاشتراكية في العراق ومنها قوانين التأميم .

عقد عبد السلام عارف اجتماعات عدة لمناقشة إقامة هذا التنظيم ، وتم الاتصال بالأحزاب والتنظيمات كافة وشكلت لجنة تحضيرية مهمتها كتابة ميثاق لهذا التنظيم[5]، أنضم كل من[6]

١.الحزب الاشتراكي العربي

٢.حركة القوميين العرب

٣.حركة الوحدويين الاشتراكية

٤.الوحدويين الاشتراكيين الديمقراطيين

---

(1) محسن عبد الحميد، المصدر السابق،241-142.

(2) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٩، ص٤٧.

(3)حنان طلال جاسم الساره، المصدر السابق، ص١٥٦.

(4)المصدر نفسه، ص١٥٦.

(5) عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي، المصدر السابق، ص١٨٠.

(6) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص٨٣؛ هادي حسين عليوي، المصدر السابق، ص٢٨٣؛ علي حمزة سلمان الحسناوي، النظام السياسي في العراق 1958-1968، ص١٩٤

٥. الرابطة القومية

٦.حزب الاستقلال

٧.جماعة فؤاد الركابي.

أعلنت هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية حل نفسها والاندماج في هذا التنظيم السياسي الموحد[1]، وقد ضمت اللجنة التي عهد اليها كتابة الميثاق كل من (عبد الكريم فرحان، شامل السامرائي، صبحي عبد الحميد ،عبد العزيز الدوري ، عبد الكريم هاني ، اياد سعيد ثابت ،عبد الهادي الراوي، عبد الستار علي الحسين، سلام احمد، عربي الحاج احمد، هشام الشاوي، فؤاد الركابي، عبد اللطيف الكمالي، احمد الحبوبي، عبد الالة النصراوي)[2]، استمر عمل اللجنة التحضيرية من ٨ شباط الى ٩ نيسان ١٩٦٤ ، وقد تكون هذا الميثاق من ست ابواب[3] .

اعتمدت اللجنة التحضيرية في اعداد هذا الميثاق على ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي المصري بحجة ان ذلك سيسهل دمج التنظيمين عند قيام الوحدة بين البلدين[4]، هاجم عبد السلام السلام عارف الميثاق وعده ميثاقاً علمانياً ،بينما هو كان راغباً بالاشتراكية الإسلامية لذلك شكل عبد السلام لجنة سرية من أساتذة الجامعات لكتابة ميثاق اخر[5] ، كاد ذلك ان يؤدي الى حدوث ازمة استطاع صبحي عبد الحميد من حلها بعد ان اقترح استعانة اللجنة التحضيرية بالميثاق الذي أعده أساتذة الجامعة[6].

(1) باسل الكبيسي، المصدر السابق، ص٨٣.

(2) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣٦.

(3) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص١٣٨.

(4) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٧، ص١٦٨؛ حنان طلال جاسم الساره، المصدر السابق، ص١٥٦.

(5) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩.

(6) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٧، ص١٦٩.

أعلن عبد السلام عارف في ١٤ تموز ١٩٦٤ عن ولادة هذا التنظيم الذي أطلق عليه الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق[1] الامر الذي اثار امتعاض السلطات المصرية ، لعدم رغبتها في ان يتم إطلاق الاسم التابع لتنظيمهم على التنظيم العراقي[2].

انعدمت الثقة بين أعضاء اللجنة التحضيرية الذين كان كل منهم منتمياً الى تنظيم او حزب سياسي مختلف ، كما انهم لم يكونوا على قناعة تامة بحل احزابهم والاندماج داخل الاتحاد[3].

بدأت الخلافات تظهر بين الأحزاب والتنظيمات السياسية مع بداية انتخاب اللجنة التنفيذية لمسؤولي الالوية(المحافظات) ، فقد اعترض ممثلو الحزب العربي الاشتراكي على حصول أعضاء من جماعة فؤاد الركابي ، وحركة القوميين العرب بأغلبية المسؤولين في فروع الاتحاد الاشتراكي ، ونتج عن ذلك انسحاب ممثلي الحزب [4] . تكونت اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي من[5]:-

١.عبد السلام عارف

٢.طاهر يحيى

٣.صبحي عبد الحميد

٤.عبد الكريم فرحان

٥.شامل السامرائي (مستقل)

٦.عبد العزيز الدوري (مستقل)

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن قانون الاتحاد الاشتراكي العربي ينظر: ملحق رقم (2)،ص 199.

(2) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٥١.

(3) امين هويدي، المصدر السابق، ص228.

(4) علي حمزة الحسناوي، النظام السياسي في العراق 1958-1968، ص٢٠١؛ صبحي عبد الحميد، ص١٥٣.

(5) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٤٢.

٧. عبد الكريم هاني (مستقل)

٨. خير الدين حسيب (مستقل)

٩. احمد مطلوب (مستقل)

١٠. عزيز الحاج احمد (حزب الاستقلال)

١١. احمد الحبوبي (الحزب العربي الاشتراكي)

١٢. فؤاد الركابي (الوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون)

١٣.سلام احمد (حركة القوميين العرب)

١٤. هاشم علي محسن (حركة القوميين العرب)

١٥. عبد الاله النصراوي (حركة القوميين العرب)

انتخب عبد كريم فرحان اميناً عاماً للاتحاد.

اقتصر عمل الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق على عقد الندوات والاجتماعات مع الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة للتنسيق بين التنظيمين ، ومناقشة التحول الاشتراكي، وقام ايضاً الاتحاد بأرسال وفد برئاسة امينه العام عبد الكريم فرحان الى تونس وحضر المؤتمر الذي عقده الحزب الدستوري التونسي الذي تبنى النهج الاشتراكي خلال هذا المؤتمر ، وغير اسمه الى الحزب الدستوري الاشتراكي التونسي ، كذلك أرسل وفد اخر الى غانا[1].

بلغ عدد المنتسبين الى الاتحاد الاشتراكي خلال السنة الأولى (٧٠) ألف مشترك[2]، وأصدر الاتحاد صحيفة ناطقة بلسانه وهي صحيفة الثورة العربية، لم يناقش الاتحاد خلال اجتماعاته سياسة الدولة الداخلية او الخارجية ،على الرغم من مطالبة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ان يكون له دور في قضايا البلد المهمة، لكن الإجابة كانت دائماً بان المجلس الوطني لقيادة الثورة

(1)،علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص155-156.

(2) علي حمزة سلمان الحسناوي، النظام السياسي في العراق 1958-1968، ص٢٠٢.

، ومجلس الوزراء هما الأعلى سلطة سياسياً في البلد[1]، لم يستطع الاتحاد الاشتراكي خلق قاعدة شعبية له بين المواطنين ، فقد ولد ميتاً لكثرة النزاعات والصراعات بين الاحزاب والتنظيمات التي اندمجت فيه ، والذين كان اغلبهم من طلاب المناصب [2] .

أراد عبد السلام عارف ان يكون الاتحاد الاشتراكي أداة بيده ، وهذا ما لم يحصل عليه[3] ، اخذ عبد السلام عارف يعرقل عمل الاتحاد الاشتراكي شجعه على ذلك قيام بعض العناصر المعادية لقوانين التأميم الاشتراكية، وتعمل على الغائها بتلفيق الأكاذيب على أعضاء اللجنة التنفيذية في الاتحاد الاشتراكي[4]، وهذا يدل على تراجع عبد السلام عارف عن قوانين التأميم عندما بدأت اثارها السلبية تأثر على حكمه بينما تمسك بها اعضاء الاتحاد الاشتراكي.

فشل الاتحاد الاشتراكي ، و كان لعدم وجود الانسجام في الأفكار والمبادئ بين التنظيمات والأحزاب المنتمية له ، وعدم تخليها عن ارتباطاتها السابقة ، وبقاء ولائها لأحزابها من اهم عوامل فشله [5]، فمثلاً نجد ان حركة القوميين العرب قد انظمت الى الاتحاد الاشتراكي بعد ضغط جمال عبد الناصر عليها ، لعدم قناعتها بفكرة الحزب الواحد[6]، وعلى الرغم من مساندتها لعبد السلام العارف في بداية حكمة الا انها انقلبت ضده بعد ان اخذ ينفرد في الحكم ، ويتدخل في عمل الاتحاد الاشتراكي، فاخذ أعضائها ينتقدون سياسة عبد السلام عارف، وسعت الحركة للتخلص منه، فشاركت في انقلاب عارف عبد الرزاق في ١٥ أيلول ١٩٦٦، وساندته في انقلابه الثاني علي حكم عبد الرحمن عارف[7]، لذلك بعد انهيار الاتحاد الاشتراكي شكل القوميون وعدد من المستقلين والبعثيين (الحركة الاشتراكية العربية)عام 1965 لمهاجمة عبد السلام عارف

(1) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص144-١٥٠.
(2) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1958-1968،ص 48.
(3) باسل الكبيسي، المصدر السابق، ص٨٥.
(4) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٥٣.
(5) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٥٩.
(6) سعد مهدي شلاش، المصدر السابق، ص١٨٢.
(7) مفيد كاصد الزيدي، الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١٢، ص٤٠١.

وانتشرت هذه الحركة في جميع الالوية العراقية، وأنظم اليها الموظفون والعمال واساتذة الجامعات والفلاحون[1].

4. موقف القوى السياسية الاخرى

شكلت الحركة الاشتراكية العربية لجنة تنفيذية ضمت اعضاء مستقلين واعضاء ينتمون الى احزاب مختلفة ، واختير صبحي عبد الحميد امين سر لهذه الحركة ، وقد انتقدت الحركة الاشتراكية العربية وتراجع حكومة عبد الرحمن البزاز عن النهج الاشتراكي وانتقادها لقوانين التأميم ، في حين ساندت حكومة ناجي طالب ، التي اعتبرتها انطلاقة قوية للاشتراكية ، وطالبتها مواصلة العمل بالقوانين الاشتراكية ومنها التأميم ، التي حصل فيها بعض التراجع خلال حكومة عبد الرحمن البزاز . اخذت الحركة تضعف وتتلاشى بعد فرض الاقامة الجبرية على ابرز قادتها على اثر فشل انقلاب عارف عبد الرزاق في 15 ايلول 1965[2] .

اما الحزب الشيوعي الذي اعتبر حكم عبد السلام عارف امتداد لحكم البعث ، وادان انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ من خلال نشرة صادرة عن الحزب في ١٩ كانون الأول ١٩٦٣ ، واعتبر الحزب الشيوعي هذا الانقلاب مجرد تنافس بين قوى تمتلك الأفكار نفسها والغايات ، واشارت جريدة الشعب السرية الناطقة بلسان الحزب في أواخر اذار ١٩٦٤ الى عدم اتخاذ الحكومة ما يلزم لمحاكمة مرتكبي الجرائم من البعث بحق الشيوعيين[3]، بالمقابل وصف عبد السلام عارف الشيوعيين بقوله " **بان أكثر أعداء الامة العربية هم الشيوعيون العراقيون فيجب ان يصفوا نهائياً، وأننا نؤمن بالله في حين ان الشيوعيين يبشرون بالإلحاد**"[4]، مع ذلك

(1) قابل محسن كاظم واحمد شنين شلال، موقف الاحزاب السياسية من سياسة عبد السلام محمد عارف ، "مجلة" واسط للعلوم الانسانية ، ع27،د.ت ، ص٤٥٣-٤٥٤.

(2)قابل محسن كاظم واحمد شنين شلال، المصدر السابق ،ص453-454..

(3) مناف جاسب الخزاعي، سيرة الدم والرصاص الصراع البعثي الشيوعي في العراق ١٩٤٧-١٩٦٨، دار سطور، بغداد، د.ت، ص٣٠٨.

(4) علي خيون، المصدر السابق، ص١٧١.

ذلك اتخذ عبد السلام عارف تجاه الحزب الشيوعي سياسة امتازت بنوع من الإجراءات المخففة حتى ان عدد من قادة الحزب الشيوعي عادوا الى العراق عن طريق كردستان[1].

استقبل الحزب الشيوعي قرارات التأميم الاشتراكية بترحيب كبير ، وأصدر مذكرة أعلن فيها تأييد الحزب لهذه القرارات ، واعتبرها خطوة لتعزيز القطاع العام وتقوية الاقتصاد الوطني ، كما دعا الحزب الجماهير الشعبية الى وحدة الصف والحفاظ على هذه الإجراءات الاقتصادية ودعمها[2] ، وأطلق الحزب الشيوعي على القوانين الاشتراكية ب "الإجراءات التاريخية" ،واكد على ان هذه القوانين ستدعم الاقتصاد الوطني ، وتضعف الاستعمار والرجعية[3]،وبما ان الحزب الشيوعي اعتبر قوانين التأميم الاشتراكية تحركاً ايجابياً فقد اعتبر نظام عبد السلام عارف حكماً وطنياً ، كما ساند الحزب الشيوعي الاتحاد الاشتراكي فأعلن في احدى نشراته "**ان الحزب الشيوعي العراقي الذي يساند الحكومة والاتحاد الاشتراكي بمناسبة الإجراءات التقدمية المعلن عنها في صبيحة الذكرى السادسة لثورة تموز يدعو الجماهير الشعبية وكل القوى الخيرة في البلاد الى الاتحاد ورص صفوفها والتسلح باليقظة من اجل صيانة هذه الإجراءات وتعزيزها**"[4]،هكذا اتبع الحزب سياسة منفتحة مع نظام الحكم بعد اصدار قوانين التأميم ومؤسساتها واهما الاتحاد الاشتراكي[5] .

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعاً في مدينة براغ عاصمة جيكوسلوفاكيا (سابقاً) في اب ١٩٦٤ أعلنت خلاله عن تأييد الحزب ، ومساندته لكل قرار تصدره الحكومة ، ورحب المجتمعون بالتطور اللارأسمالي الذي حصل ،كما أعلن الحزب عن تخليه عن حمل السلاح ضد السلطة ، واتباعه النهج السلمي في كفاحه ،وقد أطلق على هذا الاجتماع (خط

(1) زهير الدوري، الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق، جداول للنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص١٦٤.

(2) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٣، كندا، ٢٠٢٠، ص٤١.

(3) جعفر عباس حميدي وإبراهيم خليل احمد، تاريخ العراق الحديث، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل ،د.ت ،ص٢٢٣.

(4) خميس محمود شبيب السنبسي، التنظيمات السياسية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-١٧ تموز ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠١٣، ص٨٩.

(5)صلاح خرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، دار الفرات ،د.م، 1993، ص124.

اب)[1] ، واجه هذا الخط معارضه شديدة من قبل القاعدة الشيوعية التي ذاقت الويلات من البعث وحلفائه الناصريين والقوميين ،وقد أدى الى حدوث تصدع وانشقاق في صفوف الحزب[2] ،وعلى الرغم من رفض الكثير من كوادر وأعضاء الحزب للتوجه الجديد الا ان اللجنة المركزية أعلنت عدم أهمية المعارضة مهما بلغ حجمها ، وضرورة الاستمرار في مساندة سياسة عبد السلام عارف[3].

غير الحزب موقفه من العناصر القومية ، فقد تضمن البيان الذي اصدرته اللجنة المركزية في اب 1964 " **اتخذنا نحن الشيوعيون ، في الماضي القريب انعزالية تجاه حاملي شعار الوحدة العربية ، وكانت المعادلة التي صرحناها بعد ثورة تموز خاطئة ...، كان علينا ان لا نرفع اصواتنا بدعوى متناقضة مع الدعوة الى الوحدة من الخطأ القول بأن الشيوعيين لن يستمروا في التمسك بالديمقراطية السياسية كشرط لدعم اية وحدة عربية ، انه يمكن لمسألة ديمقراطية ومنها مسألة حياة الحزب، ان تحل ضمن مسيرة عملية الوحدة نفسها في النضال الجماهيري والاقناع والتأثير المستمر للمعسكر الاشتراكي على القادة العرب انفسهم** "[4] .

تعرض الحزب الشيوعي على اثر تغيير موقفة من سياسة الحكم بعد اصدار قوانين التأميم الى تصدع كبير ، حيث بلغ عدد الانسحابات الذي بينته النشرة الداخلية للحزب الصادرة في 10ايلول 1965 50% في بغداد و 25% في المناطق الجنوبية من العراق و25% في الفرات الاوسط ، الى جانب انسحاب 50% من المنظمين الى الحزب من المنظمات الطلابية[5] .

تغير موقف الحزب الشيوعي بعد فشل قرارات التأميم ومشروع الوحدة مع مصر ،وعاد الى سياسته القديمة ، وتبنية أسلوب الكفاح المسلح للقضاء على نظام عبد السلام عارف[6] ،

---

(1) مناف جاسب الخزاعي، المصدر السابق، ص٣١٥-٣١٦.

(2) فيصل الفؤادي، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح منذ تأسيس الحزب عام ١٩٢٤ حتى المؤتمر الخامس عام ١٩٦٣، فيشون ميديا، السويد، ٢٠١٠، ص٧٤.

(3) علي ناصر علوان الوائلي، المصدر السابق، ص١١٨.

(4) دارا جمال غفوري ، الاحزاب السياسية في العهد الجمهوري 1958-1968 ،"مجلة" كلية التربية الاساسية ، جامعة المستنصرية ، ع112 ،2012 ، ص555.

(5)صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، ص125.

(6) حامد مصطفى المقصود، سيره ثائر، مكتبة مصر-دار المرتضى، العراق، ٢٠٠٩، ص٣٥٤.

وذلك في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في نيسان عام ١٩٦٥ الذي اعتبر دعوة عبد السلام عارف للاشتراكية لم تكن حقيقيه[1]، وان السياسة التي اتبعها افشلت الاشتراكية اذ انها كانت "**تتناقض سياسياً واقتصادياً وايديولوجياً مع ابسط مفاهيم ومتطلبات البناء الاشتراكي**"[2].

استمر موقف الحزب الشيوعي نفسه خلال فترة حكم عبد الرحمن عارف الذي اعتبره الحزب امتداداً لحكم عبد السلام عارف ، وقد اعترض الحزب على سياسة عبد الرحمن البزاز (الاشتراكية الرشيدة) واعتبرها تراجع عن القوانين الاشتراكية ، وأصدر في أواخر شهر تشرين الثاني ١٩٦٧ بيان بعنوان (تسقيط سياسة الخيانة الوطنية) هاجم من خلاله الشعارات التي رفعتها سلطة عبد الرحمن عارف والتي وصفتها ب "العرجاء" اتجاه الاشتراكية وقوانين التأميم[3].

اثار اصدار قوانين التأميم الاشتراكية مخاوف القيادة الكردية ، التي اعتبرتها تقليداً للجمهورية العربية المتحدة ، فوجدت ان لا فائدة من التفاوض مع بغداد لأنهاء القتال طالما ان الحكومة تريد دمج الاكراد في الهوية العربية ، وهم الذين يطالبون بتقرير المصير [4].

5. موقف القوى الانقلابية 1965-1968 من قوانين التأميم الاشتراكية .

ذكر مجيد خدوري في كتاب (العراق الجمهوري) بان عبد السلام عارف لم يكن ذا ميول اشتراكية، وذلك لتمسكه بالدين الإسلامي[5]، كان عبد السلام عارف كارهاً للاشتراكية حد التعصب، وان تأميم الشركات والمصارف والمعامل كان الهدف منه "**تمذهب القطاع التجاري**" وليس له علاقة بالاشتراكية[6] .

انتشرت الاشاعات بعد اصدار قوانين التأميم بان الدولة ستقوم بالاستيلاء على العقارات والأراضي وودائع البنوك من خلال اصدار قوانين جديدة ، فساد القلق لدى المواطنين الى جانب انتقاد بعض القوميين للقرارات الاشتراكية بحسب قول عبد الكريم فرحان حسداً او لعدم اشراكهم

(1) مناف جاسب الخزاعي، المصدر السابق، ص٣١٨.
(2) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص٥٧
(3) مناف جاسب الخزاعي، المصدر السابق، ص٣٢٣-٣٣٠.
(4) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص244-245.
(5) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٩٣.
(6) كرار عبد الحسين جوده الخفاجي، المصدر السابق، ص١٠٣.

في الوظائف التي يطمحون اليها فكانوا ينادون "**لا اشتراكية بدون اشتراكيين**" ، وقد أنظم عبد السلام عارف الى المنتقدين واخذ يطلق على قوانين التأميم الاشتراكية (اشتراكية خير الدين حسيب)[1].

خشي عبد السلام عارف من قوة القوميين المتزايدة فلجأ الى تكوين كتله الموصل وعهد اليها العمل ضد (**الشركة الخماسية**) وهو لقب أطلقه عبد السلام عارف على كل من (صبحي عبد الحميد، عبد الكريم فرحان، محمد مجيد، عارف عبد الرزاق، هادي خماس)[2]، الذين اتهمهم بالضغط عليه لإصدار قوانين التأميم الاشتراكية[3] ، بهدف ضرب الصف القومي ،والتخلص منه تم تكليف عارف عبد الرزاق بتشكيل الحكومة في ٥ اذار ١٩٦٥ فأتفق عارف مع القوميين على التخلص من عبد السلام عارف [4] ، فاشترط عارف عبد الرزاق لتشكيل الحكومة ان يتولى وزارة الدفاع، الى جانب بقائه قائداً للقوة الجوية[5].

استغل عارف عبد الرزاق سفر عبد السلام عارف الى المغرب لحضور مؤتمر القمة العربية في ١٢ أيلول ١٩٦٥ ليقوم بالانقلاب على الحكم في ١٦ أيلول ١٩٦٥، الا انه فشل في تحقيق هدفه[6]، ابلغ جمال عبد الناصر عبد السلام عارف بتفاصيل الانقلاب بعد إبلاغه من السفير المصري في العراق امين هويدي، هذا اثار الشكوك لدى عبد السلام عارف بان تكون الجمهورية العربية المتحدة وراء الانقلاب[7]، فكان رد عبد السلام عارف على جمال عبد الناصر "**انهم انصارك في العراق**"[8].

---

(1) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص١٤٥.

(2) امين هويدي، المصدر السابق، ص١٧١-١٧٢.

(3) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(4) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص241-242.

(5) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج8، ص205.

(6) فيبي مار، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(7) علي شيت محمود، المصدر السابق، ص٥٤.

(8) علي حمزة سلمان الحسناوي، النظام السياسي في العراق 1958-1968، ص٢١٠.

طلب عبد السلام عارف بعد عودته الى العراق من امين هويدي "**ان يقفل بابه**"، وطلب من الجمهورية العربية المتحدة تغيير سفيرها في بغداد[1]. وبحسب مذكرات امين هويدي بان عبد السلام عارف اعتبر راي امين هويدي بأسناد الحكومة الى عارف عبد الرزاق ،واشراك صبحي عبد الحميد في الوزارة تمهيداً للقيام بالانقلاب ، وقد تساءل عبد السلام عارف كيف للجمهورية العربية المتحدة ان تحتضن المتآمرين وتقبل لجوئهم[2] ، وطالب المصريين بتسليم المتآمرين على حكمه [3] ، في المقابل ذكر عارف عبد الرزاق بأن القاهرة كانت تجهل ما حصل في العراق حتى انه استقر في فندق عند وصوله الى الجمهورية العربية المتحدة، وفرضت عليهم الاقامة الجبرية وتم منعهم من السفر [4] ، كذلك ذكر هادي خماس بان هروبهم الى القاهرة شكل احراجاً لقيادتها ،وأنها لم تكن على علم بقدومهم [5]، وذكر ايضاً ان عارف عبد الرزاق " **عندما قرأ مقال لمحمد حسنين هيكل الكاتب المصري منددا بالانقلاب بعد عدة ايام هم عارف الى تسليم نفسه للسفارة العراقية في مصر الا اننا منعناه من ذلك** "[6] . لابد من الاشارة الى ان الاعلام المصري ،وبالأخص صحيفة الاهرام قد تجاهلت في الايام الاولى بعد الانقلاب ذكر أي خبر عن عارف عبد الرزاق وانقلابه الفاشل، ولعلها شعرت بالحرج لكون الانقلابين من المحسوبين على النظام المصري [7] .

رفض عبد السلام عارف طلب جمال عبد الناصر العفو عن عارف عبد الرزاق، على الرغم من ان جمال عبد الناصر قد قبل وساطة عبد السلام عارف بأطلاق سراح السيد قطب المتهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر[8]،وقد ذكرت تقارير السفارة البريطانية في العراق بان عبد

(1) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٦١.

(2) امين هويدي، المصدر السابق، ص٢٥٣.

(3) نقلاً عن :هادي حسين عليوي ، المصدر السابق ، ص34.

(4) نقلاً عن: عارف عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص257.

(5) نقلاً عن : هادي خماس ، المصدر السابق ، ص218.

(6) نقلاً عن : جمال هاشم الذويب و ميثاق حبيب حسين علي ، الدور السياسي لعارف عبد الرزاق في عهد عبد الرحمن عارف 1966-1968، "مجلة" جامعة الانبار، كلية التربية العلوم الانسانية ، ع 4 ، 2012، ص96.

(7) نقلاً عن : ليث نعمة موسى محمد ، جريدة الاهرام ومواقفها من التطورات السياسية في العراق 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، 2018، ص 144.

(8) محمود شاكر ، المصدر السابق ، ص 540.

السلام عارف خاب امله بالجمهورية العربية المتحدة بعد الانقلاب، والتزم الحيطة والحذر في علاقته معها، فقد اقتنع بان القاهرة ترغب بالتخلص منه، لذلك عمل على ابعاد الناصريين من المراكز المهمة والحساسة في البلد[1] .

لم يعد عبد السلام عارف يورد اسم جمال عبد الناصر في خطاباته ولقاءاته، واكتفى بذكر " **الشقيقة الكبرى العربية المتحدة**"، وتراجع عن رغبته في الوحدة [2] ، على الرغم من محاولات عبد الرحمن البزاز بتحسين العلاقات الا انها بقيت متوترة، ولاسيما بعد ان علمت الجمهورية العربية المتحدة بكلام عبد السلام عارف امام كل زائر ضدها، فقد كان يشكك باشتراكية وعروبة القاهرة[3] .

تولى عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية بعد وفاة اخيه عبد السلام عارف، وبدأ القوميون يخططون للانقلاب، فاتصل صبحي عبد الحميد بعارف عبد الرزاق للتخطيط للأمر، فكانت الرسائل بينهم تمر عن طريق ارسال القوة المصرية المتواجدة في التاجي، وتم تسهيل سفر عارف عبد الرزاق ورفاقه بجوازات مصرية وبأسماء وهمية، واعطائهم مبلغ من المال بلغ (300 باوند) وعملة عراقية، وادخالهم الى العراق عن طريق الكويت حيث استقبلهم موظف السفارة المصرية، والتي مكث فيها عارف عبد الرزاق ثلاث ايام[4] .

ساندت الجمهورية العربية المتحدة انقلاب عارف عبد الرزاق على عبد الرحمن عارف لاسباب عدة، اهمها هو محاربته للاشتراكية، والابتعاد عن الوحدة مع القاهرة، ووقوع عبد الرحمن عارف تحت سيطرة النايف والداوود، المعادين لقوانين التأميم الاشتراكية، ويسعون الى الغائها[5] ، ، فبعد عودته من القاهرة الى بغداد متخفياً، وبمساعدة الناصريين والقوميين استطاع عارف عبد الرزاق السيطرة على محطة اذاعة بغداد، واخذ يهاجم حكومة عبد الرحمن البزاز، واكد على المطالبة بالاشتراكية والوحدة، تظافرت اسباب عدة ادت الى فشل الانقلاب، واعتقال عارف عبد

(1) نقلاً عن : مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ، ص 252.
(2) صبحي ناظم توفيق ، المصدر السابق ، ص160-161.
(3) علي شيت محمود ، المصدر السابق ، ص56.
(4) عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، المصدر السابق ، ص 246-247.
(5) صبحي عبد الحميد ، المصدر السابق ،ص 293؛ جمال هاشم الذويب وميثاق حبيب حسين علي ، المصدر السابق ، ص 96-97.

الرزاق[1]، وساعدت الملحقية العسكرية المصرية بنقل الضباط الذين شاركوا بالانقلاب، وتمكنوا من الهرب، ولم تستطع السلطة العراقية القبض عليهم، من خلال الباسهم ملابس جنود مصريين[2] .

حاولت صحيفة الاهرام المصرية ابعاد الشكوك عن الجمهورية العربية المتحدة في دعمها لعارف عبد الرزاق، وذلك بنشر مقالات مؤيدة لعبد الرحمن عارف، ودعم القاهرة له، وعرضت مكافئة مالية لكل من يأتي بمعلومات تفيد بالقبض على من شارك بالانقلاب ، كما انها اظهرت على صفحاتها صور الوزراء السابقين المشاركين في الانقلاب، هم عبد الكريم فرحان وعدنان الراوي، وهم من القوميين الناصريين ،وهم في السجن منزوعي الرتب العسكرية[3] .

استطاع ناجي طالب " **ان يضع البقايا المروعة للموضوع تحت السجادة** "، وذلك من خلال رفضه عرض عارف عبد الرزاق للمحاكمة العسكرية، وهذا ما ايدته الجمهورية العربية المتحدة[4] ، وقد أطلق سراح عارف عبد الرزاق من السجن في 31 ايار 1967 بعد وساطة جمال عبد الناصر، وتم اعادة الضباط المشاركين في الانقلاب الى الخدمة [5] .

عملت القوى الرأسمالية والرجعية التي اضرتها قوانين التأميم الاشتراكية وبكل قوتها من اجل افشال هذه القوانين مستغلة الاخطاء التي حدثت في المرحلة الاولى من تطبيقها من خلال تعميق الخلاف بين القوى الوطنية ، واخافة البرجوازية الوطنية لتكون في صفها للقضاء على الاشتراكية [6] ، وقد اعتمد عبد الرحمن عارف لتثبيت حكمه على كل من عبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية، وعبد الرحمن الداوود امر الحرس الجمهوري، وقد عرف هذان بعدائهما للقرارات الاشتراكية والوحدة العربية [7] .

---

(1) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص 245.
(2) ثورة نصيف جاسم الربيعي ،المصدر السابق، ص112.
(3) ليث نعمة موسى محمد ، المصدر السابق ، ص205 -206.
(4) مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ، ص279.
(5) ليث نعمة موسى محمد ، المصدر السابق ، ص 210.
(6) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص 361.
(7) المصدر نفسه ، ص 201 .

طلب عبد الرحمن عارف من عبد الرزاق النايف كتابة تقارير عن تحركات القوميين، وقد حذر النايف عبد الرحمن عارف من تحركات الجمهورية العربية المتحدة لأعاده سيطرتها على السياسة العراقية، وكتب النايف تقارير عن الناصريين الذين يعتبرون تدخل جمال عبد الناصر في الشؤون الداخلية للعراق " خدمة للامة العربية"، وانهم يخططون أي الناصريون للانقلاب واقامة نظام تابع للقاهرة، وتطبيق تعليمات جمال عبد الناصر والقيام بتأميم " **مالم يتم تأميمه سابقاً**" [1] .

كان عبد الرزاق النايف وابراهيم الدوود من ابرز اعضاء حركة الثوريين العرب او كما اطلق عليها جماعة ضباط القصر ، التي لم يتجاوز عدد اعضائها 25 شخص ، وضمت عسكريين ومدنيين ، وقد هاجمت الحكومة وطالبت بإلغاء قوانين التأميم [2] ، تخوفت الجمهورية العربية المتحدة من تحرك عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداوود فقامت بأرسال طلعت صدقي ومحمد كبول وهما ضابطان في الاستخبارات المصرية الى بغداد، حيث بقوا فيها مدة ثلاث أشهر تأكدوا خلالها بان النايف والداوود هما اللذان يحكمان العراق [3] .

ذكر صبحي عبد الحميد انه بعد اعتقال عارف عبد الرزاق ودخوله مستشفى الرشيد العسكري لتعرضه لوعكة صحية زاره كل من عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداوود، وابلغاه انهما يخططان للانقلاب على عبد الرحمن عارف، وعرضا عليه منصب رئيس الجمهورية إذا اشترك معهم، واشترطا عليه الغاء قوانين التأميم الاشتراكية الا ان عارف عبد الرزاق رفض ذلك[4] .

اخذت حركة الثوريين العرب بنشر الاشاعات عن فساد حكومة طاهر يحيى واتهامه بالرشوة لتأليب الشارع ضده [5] ، وكان السبب في معاداة عبد الرزاق النايف وابراهيم الداوود لقوانين

---

(1) علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 438 ، علياء صبار الخالدي ، عبد الرزاق النايف ودوره السياسي والعسكري في العراق ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، 2019، ص53-54.

(2) قابل محسن كاظم ، المصدر السابق ، ص 244.

(3) جمال صبحي طالب ، المصدر السابق ، ص 119 .

(4) صبحي عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص 299؛ ميثاق حبيب حسين علي المحمدي ، المصدر السابق ، ص 14؛ علياء صبار الخالدي ، المصدر السابق ، ص70.

(5) المصدر نفسه، ص65.

التأميم الاشتراكية يعود الى رغبتهم بنظام يكون " **اكثر انفتاحاً على القطاع الاقتصادي العام والمبادرة الفردية بعد ان جاوزت اجراءات التأميم حدها**"[1] .

ادى السخط على الاجراءات الاشتراكية وضعف عبد الرحمن عارف في اتخاذ خطوات جادة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الناتجة عن تلك الاجراءات الى انهاء حكم عبد الرحمن عارف [2] ، حيث استغل عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداوود غياب سعد صليبي فقاموا في 17 تموز 1968 ، وبمساعدة اعوانهم البعثيين بالسيطرة على محطة الاذاعة والتلفزيون ، ومقر الحرس الجمهوري ووزارة الدفاع، وتم نفي عبد الرحمن عارف الى خارج العراق، والقبض على طاهر يحيى ووزراء حكومته، وأصبح احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية وعبد الرزاق النايف رئيساً للوزراء وعبد الرحمن الداوود وزيراً للدفاع [3] .

يتضح لنا ان اغلب الاوساط الدينية والقوى السياسية ماعدا القوميين والناصريين كانت رافضة او متحفظة لقوانين التأميم الاشتراكية ، التي اعتبروها تقليداً اعمى للجمهورية العربية المتحدة دون الاخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين البلدين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً فأصبح العراق محل نزاع بين القوى المؤيدة للقوانين والمتمسكة بها وبين القوى الرافضة لها والراغبة بإلغائها ، ومن ثم كانت هذه القوانين احد اهم الاسباب التي عجلت بأنهاء الحكم العارفي .

ثانياً: قوانين التأميم الاشتراكية والقوى الخارجية

1.موقف القوى العربية من قوانين التأميم الاشتراكية.

تمثل الاثر السياسي لقوانين التأميم الاشتراكية في مشاركة العراق في حركة التحرر العربي، ومساهمته في الصراع الذي سيقرر طريقه اما نحو الرأسمالية او اللارأسمالية، كما ان هذه القوانين وضعت الحد الفاصل بين القوى الراغبة والمؤيدة للتحول الاجتماعي في

(1) اديث وائي .ايف .بينزوز ، المصدر السابق ، ص 85.
(2) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص 251 .
(3) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص 257-258 .

العراق(اللارأسمالية وبين القوى الرأسمالية [1] ، جاءت قوانين التأميم الاشتراكية لتحقق الانسجام مع الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة في العالم العربي ، والتي تحمل طابعاً اشتراكي مثل الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وسوريا [2] .

رحبت عدد من الدول العربية بقوانين التأميم الاشتراكية، فكانت الجمهورية العربية المتحدة اول المهنئين على هذه الخطوة، فبعث جمال عبد الناصر برقية الى عبد السلام عارف جاء فيها "**انقل اليكم تهنئة شعب الجمهورية العربية المتحدة بالثورة الاجتماعية التي رسمتم دعائمها في هذه القرارات الاشتراكية التي اكملت بالحرية السياسية معناها الاجتماعي من نصر الى نصر**"[3]، كذلك اشاد حسن الشافعي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقوانين الاشتراكية واصفاً اياها بأنها خطوة جيدة لتحقيق الوحدة [4].

صرح المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية خلال حديث خاص اجرته وكالة الانباء العراقية في القاهرة بأن العراق حقق نصراً جديداً بإصدار قوانين التأميم الاشتراكية، وبهذه القرارات اعاد عبد السلام عارف الاموال الى اصحابها الشرعيين، وهم الشعب، وبارك للعراق هذه الخطوة [5] ،وطلبت الحكومة اللبنانية من سفيرها في العراق منير غندور تزويدها بتقرير مستعجل عن المصالح اللبنانية التي شملتها قوانين التأميم، وقد اجتمع منير غندور مع كاظم الخلف وكيل وزير الخارجية العراقي للاستعلام عن مأتم تأميمه اذ ان مصرف لبناني وخمس مؤسسات اقتصادية قد خضعت لقوانين التأميم الاشتراكية [6] .

---

(1) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص 359.

(2) امجد خضير رحيم محمد الدوري ، المصدر السابق ،95 .

(3) نقلاً عن: العرب ،صحيفة ، ع 322 ، السنة الثانية ، 18 تموز 1964 ، ص1 .

(4) نقلاً عن العرب ، صحيفة، ع 321 ، السنة الثانية ، 16 تموز 1964 ؛ الجمهورية ، صحيفة، ع199 ، 16 تموز 1964 ،ص1.

(5) الجمهورية ، صحيفة،ع201 ، 18 تموز 1964، ص5 .

(6) العرب ، صحيفة، ع 325 ، السنة الثانية ، 21 تموز 1964 ، ص4 .

اشادت الصحف العربية بقوانين التأميم الاشتراكية، وهذا دل على تأييدهم لهذه القوانين، فقد اعتبرت صحيفة الجمهورية القاهرية قوانين التأميم الاشتراكية " **خطوة جبارة موفقة**"[1]، اما صحيفة الانوار اللبنانية عدت قوانين التأميم الاشتراكية ضربة قوية وجهها عبد السلام عارف للفساد والرجعية ومنح العراق مالم تستطيع العهود السابقة منحه، واشادت صحيفة اخبار الكويت بقوانين التأميم ووصفتها بانها ثورة شعبية اعادت للشعب العراقي أمواله المسروقة [2]، وان هذه القوانين كانت الامنية التي رغب العراقيين تحقيقها منذ ثورة 14 تموز 1958 [3] .

وصفت صحيفة الفجر الجديد الصادرة في المملكة العربية السعودية قوانين التأميم الاشتراكية بانها بداية ضخمه لعمل ثوري أضخم، وأنها ثورة جديدة، كذلك اشارت صحيفة العرب الى ان " **المعنى الكبير لقرارات التأميم يكمن ابداً في توجه الحياة الاقتصادية والعمل على استثمار الطاقات الطبيعية والبشرية وفقاً لأحدث الاساليب العلمية والفنية وذلك عن طريق قيام الدولة بامتلاك مصادر الثروة التي قد يعجز الافراد والشركات على استثمارها على الوجه الاكمل**"[4].

2. الدول الكبرى و قوانين التأميم الاشتراكية

أ- الاتحاد السوفيتي

تمثلت افضل مراحل العلاقات الودية بين الاتحاد السوفيتي والعراق خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم ، والتي لم تستمر بسبب وصول البعث للسلطة بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، فساءت العلاقة بين الطرفين ، فقد شنت سلطة البعث حملة اعتقالات واعدامات ضد الحزب الشيوعي. بعد انتهاء حكم البعث بانقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ استمرت الحكومة بمطاردة الشيوعيين لوجود بعض العناصر البعثية داخل الحكومة أمثال رشيد مصلح الذي شغل منصب وزير

(1) الجمهورية ،صحيفة ، ع199 ، 16 تموز 1964.

(2) الجمهورية ،صحيفة ، ع199 ، 16 تموز 1964 .

(3) العرب ،صحيفة، ع321 ، السنة الثانية ، 16 تموز 1964 ؛ الجمهورية ،صحيفة، ع 200 ، 17 تموز 1964 ، ص 3 .

(4) حميد فجر ذياب ، المصدر السابق ، ص 157.

الداخلية في وزارة طاهر يحيى الأولى (تشرين الثاني ١٩٦٣-١٧ حزيران ١٩٦٤) والذي كان من اشد أعداء الشيوعيين[1].

تحسنت العلاقة بين الطرفين بعد وساطة الجمهورية العربية المتحدة ، فقد التقى عبد السلام عارف خروتشوف[2] رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي خلال الاحتفال الذي أقامته القاهرة بمناسبة انتهاء المرحلة الأولى لبناء السد العالي في ١٣ أيار ١٩٦٣ ، وبعد الخطاب الذي القاه عبد السلام عارف ،والذي أكد فيه على رغبته بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقد انتقده خروتشوف على ذلك [3]، فرفض الاخير مصافحة عبد السلام عارف ، وذلك لإعدام عدد من الشيوعيين قبل يومين من الاحتفال ، وقال له انه لن يصافح من قام بقتل الشيوعيين في العراق[4].

عقد اجتماع خاص بين خروتشوف وعبد السلام عارف في ١٨ أيار ١٩٦٤ في قصر القبة في الجمهورية العربية المتحدة . واستمر هذا الاجتماع لمدة ساعتين[5]، تكلم عبد السلام عارف خلال هذا الاجتماع عن سياسة العراق الاقتصادية القائمة على النهج الاشتراكي مؤكداً على ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين[6]، وذلك بأعاده تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة

---

(1) طارق مجيد تقي، المصدر السابق، ص٣٧٧-٣٧٨.

(2) نيكيتا خروتشوف(1894-1971) ولد عام 1894 في كورسك وهي مقاطعة تقع على الحدود بين روسيا واوكرانيا بعد ثورة شباط 1917 انخرط في العمل السياسي وانتخب رئيساً لاتحاد عمال صناعة المعادن المحلية نضم عام 1918 الى الحزب الشيوعي واصبح امين سر الخلية الشيوعية في الجامعة العمالية انتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام 1932 وعضو في هيئة رئاسة مجلس السوفيت الاعلى للاتحاد السوفيتي عام 1938 كما اصبح سكرتيراً اولاًللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اوكرانيا وفي عام 1939 اصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1953 انتخب السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي كانت له اصلاحات في مجالات التعليم والفضاء والتنمية الاقتصادية تم في عهده انشاء حلف وارشو عام 1955 بسبب انفراده بالسلطة والسياسة التي اتبعها نحي من جميع مناصبه عام 1964 توفي عام 1971 للمزيد ينظر: سمير محمد اسماعيل الوزيري، نيكيتا خروتشوف وسياسته الداخلية في الاتحاد السوفيتي (1894-1971)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية الاداب ،2020.

(3) احمد هاشم جاسم العتابي، المصدر السابق ، ص٦٢.

(4) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968،ج7، ص١٤٥-١٤٨.

(5) المصدر نفسه.

(6) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص173 ؛ صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٣٨.

بالأسلحة وزيادة التبادل التجاري ، كذلك التقى وزير الخارجية صبحي عبد الحميد بوزير خارجية الاتحاد السوفيتي غروميكو ، وضح خلاله المجازر ، واعمال العنف التي قام بها الحزب الشيوعي واضطهاده للمواطنين في كركوك والموصل ، واكد صبحي ايضاً على ضرورة تطوير العلاقات بين الطرفين[1].

بدأت العلاقة بين الطرفين مرحلة جديدة بعد اصدار قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 ، فقد رحب الاتحاد السوفيتي بهذه القوانين التي اعتبرها "**إجراءات تقدمية**"[2]، وعن طريق الرسالة التي أرسلها خروتشوف الى عبد السلام عارف في ٣٠ تموز ١٩٦٤ بواسطة السفير السوفيتي في بغداد، والذي اجتمع معه عبد السلام عارف مدة ٩٠ دقيقة وهذا مالم يكن معتاداً عليه بحسب ما اشارت له تقارير السفارة البريطانية في العراق[3]، وتضمنت الرسالة أشادت خروشوف بقوانين التأميم الاشتراكية والى ضرورة استخدام "الحزم والقوة" في تنفيذها. اعلن عبد السلام عارف عن ارتياحه لتأييد الاتحاد السوفيتي لسياسة العراق، كما اشادت وسائل الاعلام السوفيتية بقرارات التأميم الاشتراكية فوصفتها إذاعة موسكو (القسم العربي) بالإنجازات الكبيرة التي حققها عارف" **والتي تمثل أساس بناء المنهج الاشتراكي ، كما اعتبرت الاتحاد الاشتراكي والقرارات الاشتراكية "الاطار الشامل الذي يجمع القوى الوطنية العراقية الكادحة لمواصلة نضالها ضد الغرب الامبريالي**"[4].

اوعز الاتحاد السوفيتي الى الحزب الشيوعي تغيير موقفه من نظام عبد السلام عارف ، والانضمام الى الاتحاد الاشتراكي ، وقد عارض كثير من الشيوعيين ذلك فقد اعتقدوا بأنه سيؤدي الى " اضمحلال الحزب" ، كما استنكر الاتحاد السوفيتي انقلاب عارف عبد الرزاق عام1965 ، ووصفه بالرجعي ، ومحاولة لأحداث ارباك في سياسة عبد السلام عارف الاشتراكية [5] .

---

(1) علي كريم عباس سلمان العبيدي، المصدر السابق ،ص١٦٧.

(2) زينب عبد الحسين محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(3) نقلاً عن: طارق مجيد تقي، المصدر السابق، ص٣٨٧.

(4) المصدر نفسه.

(5) جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في العراق 1958-1968 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية ،2012 ، ص229-232 .

شهدت فترة رئاسة عبد الرحمن عارف تطوراً كبيراً في العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي ، فأعيد تأسيس جمعية الصداقة السوفيتية–العراقية التي سبق وحلت في عام ١٩٦٦[1] ،زار عبد الرحمن البزاز موسكو في ١٧ تموز ١٩٦٦، وهو اول رئيس وزراء عراقي يزور الاتحاد السوفيتي ، وقد اشارت التقارير البريطانية ان البزاز قد وضع ريشة كردية في قبعته ، وقد استقبل بحفاوة كبيرة ، ووعده الاتحاد السوفيتي بتقديم مساعدات عسكرية ومدنية للعراق[2].

اشارت تقارير وكالة الاستخبارات الامريكية بان التواجد السوفيتي في العراق قد تطور بشكل كبير خلال فترة عبد الرحمن عارف في المجالات العسكرية والاقتصادية ، ورأت هذه التقارير ان ذلك قد يؤدي الى السماح للاتحاد السوفيتي بالتدخل "**في صناعة القرار السياسي في العراق**"[3].

زار الرئيس السوفيتي نيكولاي بورغورني (Nikolai Borgorny) العراق في ٣ تموز ١٩٦٧ وكان لهذه الزيارة أهمية كبيرة فقد ساعدت على تقوية العلاقات مع الدول الاشتراكية[4] ، واستقبل عبد الرحمن عارف الرئيس السوفيتي قائلاً " **نحن نعتبر الاتحاد السوفيتي الدولة الصديقة للامة العربية ، وهو النصير الوحيد للبلاد النامية ، ان قلوبنا مع الاتحاد السوفيتي ، وصداقتنا وعلاقتنا متينة وصلبة دائماً ، واجاب الرئيس السوفيتي .. ان الاتحاد السوفيتي صديق الشعب العربي في كل الاوقات وخاصة وقت المحنة** "[5] . عقدت اتفاقيه جديده مع الاتحاد السوفيتي في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٧ تعهد بموجبها الجانب السوفيتي بتقديم التجهيزات الحفرية والمساعدات التقنية في حقل الرميلة الشمالي بعد ان استعادته حكومة طاهر يحيى من

(1) ريسان عامر عبد الله سعد الساعدي، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٦٣–١٩٦٨، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠١٠، ص١٣٧.

(2) نقلاً عن: مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ص٢٧٢.

(3) ريسان عامر عبد الله سعد الساعدي، المصدر السابق، ص١٥٩؛ زينب عبد الحسين محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(4) المصدر نفسه .

(5)جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1968، ج10 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004، ص66؛ جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، المصدر السابق ، ص 244.

شركة نفط العراق وضمه الى شركة النفط الوطنية وهذا ما اعتبرته الأمبريالية تغلغلاً سوفيتياً مرفوض[1].

ب. المملكة المتحدة

اشارت تقارير السفارة البريطانية في العراق بان عبد السلام عارف ، ومن معه الذين جاؤوا الى السلطة عن طريق العنف لم يكونون يعرفون ما الذي يريدونه ، وقد ركزوا كل اهتماماتهم على الوحدة و الاشتراكية العربية متبعين في سبيل تحقيق ذلك سياسة لم تكن واقعيه ارتبطت بمصالحهم السياسية[2]، فبعد اصدار قوانين التأميم الاشتراكية تحولت سياسة العراق الخارجية نحو الاتجاه الاشتراكي واتبع سياسة مؤيده للكتلة الشرقية فأصبح اقرب الى الاتحاد السوفيتي منه الى الغرب[3].

لم تكن بريطانيا ترغب بزيادة نفوذ جمال عبد الناصر في العراق لذلك استخدمت الاكراد لزعزعة الاستقرار السياسي في العراق ، مما يؤدي الى ابتعاد جمال عبد الناصر عن الوحدة ، فقد وصل الى مسامع بعض المسؤولين الأمريكيين في بغداد بان ستيفن ايغرتون(Stephen Egerton) وهو السكرتير الأول في السفارة البريطانية في العراق قد اجتمع مع مجموعة من الاكراد ، وشجعهم على مواصلة القتال ضد الحكومة العراقية، وقدم لهم الوعود بتقديم الدعم العسكري عن طريق ايران ، وطلب منهم اتباع سياسة معادية لجمال عبد الناصر لرغبة بريطانيا بأبقاء العراق ضعيف من خلال تعزيز الانقسام الداخلي ، وبالتالي الحفاظ على مصالحها [4].

اعتبرت بريطانيا خير الدين حسيب الذي يعد من وجهة نظرها مهندس القرارات الاشتراكية، قد "**عض اليد التي ربته**" ،وذلك بمساعدته على اصدار هذه القوانين، فحسب الوثائق البريطانية بان خير الدين حسيب كان مجرد موظف صغير بدرجة كاتب في وزارة الداخلية ، ولولا علاقاته

(1) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٧٦.

(2) نقلاً عن: طارق مجيد تقي، المصدر السابق، ص٣٧٦.

(3) فيبي مار، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(4) نقلاً عن: نقلاً عن: بريان روبرت جيسون، الموقف الأمريكي من البعثيين والقوميين في العراق ١٩٦٣-١٩٦٩، ت : مصطفى نعمان احمد، مكتبة المجلة، بغداد، د.ت، ص٩٢-٩٣-١١٣.

الجيدة مع بعض الشخصيات البريطانية لما استطاع الحصول على منحة من شركة نفط العراق للدراسة في بريطانية ، ولما استطاع ان يصل الى المكانة التي احتلها في عهد عبد السلام عارف فقد وصفته "**دكتاتوراً اقتصادياً**" كما وصفته بـ "**الانتهازي**"[1].

يبدو ان بريطانيا كانت خائفة على مصالحها الاقتصادية والسياسية في العراق والخليج العربي بعد اصدار قوانين التأميم الاشتراكية فهاجمت خير الدين حسيب ، واعتبرته المسؤول عن ذلك ولاسيما بعد تطور العلاقة بين العراق والاتحاد السوفيتي .

ج. الولايات المتحدة الأمريكية

اعترفت الولايات المتحدة الامريكية بانقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، وحاولت استغلال سوء العلاقة بين العراق والاتحاد السوفيتي ، ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة سبق وقدمت مساعدات لحكومة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ للقضاء على التمرد الكردي مقابل منح الولايات المتحدة امتيازات في مجال التنقيب عن النفط لعدة شركات امريكية[2].

عدت الولايات المتحدة نظام عبد السلام عارف تطوراً ايجابياً بالنسبة لها، لأنه استند على قوة الجيش وهو معادي للشيوعية ، وبإمكانه تحقيق الاستقرار السياسي ، وعلى الرغم من التقارب بين عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر الا ان الولايات المتحدة الامريكية اعتبرته " **افضل حكم ممكن في العراق**" وكانت ترغب في ابقائه بعيداً عن الاتحاد السوفيتي[3] .

اعتمدت العلاقة بين العراق والولايات المتحدة على مدى القرب او البعد من الاتحاد السوفيتي، ومع تحسن العلاقة بين العراق والاتحاد السوفيتي بعد التقرب من الجمهورية العربية المتحدة وإصداره قوانين التأميم الاشتراكية ،والتي اعتبرها الاتحاد السوفيتي " **خطوة تقدمية**"

---

(1) نقلاً عن: طارق مجيد تقي، المصدر السابق، ص٣٧١-٣٧٢.

(2) فاتن فياض عاطف قناديلو، تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية من عام ١٩٥٥-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١١، ص١٤٦-١٤٧.

(3) بريان روبرت جيسون ، المصدر السابق ، ص105.

حرصت الولايات المتحدة على زيادة التعاون مع العراق[1]،فعلى الرغم من ان الولايات المتحدة كانت قد توقعت حدوث تغيرات سياسية اساسية في العراق من خلال التقارير التي كانت تصلها من بغداد، والتي اشارت الى وجود ضغوط تمارس على عبد السلام عارف من فئات (عرقية وتجارية وسياسية) الا انها تفاجأت بإصدار قوانين التأميم الاشتراكية ، مع ذلك لم تكن هذه القوانين عائق اما المستثمرين الامريكان للاستثمار في العراق، وبقيت العلاقات وديه مع الولايات المتحدة ، حيث وزار فلدرمان(Felderman) نائب رئيس الحزب الاشتراكي الامريكي العراق في ايلول 1964 وتباحث مع قادة الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ، و اصدرت الحكومة العراقية في 21كانون الاول 1965 قرار اعفت به رعايا الولايات المتحدة من دفع سمات الدخول الى العراق ،بالمقابل كذلك اعفت الحكومة الامريكية العراقيين من دفع سمات الدخول اليها [2]،و تحركت الولايات المتحدة مقدمةً عروضاً لمساعدة العراق في تنفيذ مشاريع الكهرباء والري والتي لم يوافق عليها الجانب العراقي ، اذ تخوف الوزراء في حال قبولهم من ان يتم اتهامهم بالولاء للغرب[3].

حاولت الولايات المتحدة الامريكية خلال فترة رئاسة عبد الرحمن عارف ابعاد العراق عن الأنظمة العربية الثورية ، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة[4] ، واعتبرت ذلك امر مهم لحماية مصالحها لخوفها من ان يتم تأميم شركات النفط الأمريكية ،فعرض السفير الأمريكي في العراق روبرت سترونغ(Robert Strong) تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين وتقديم مساعدات أمريكية لبناء سدود في المنطقة الشمالية من العراق[5].

كما رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بتولي عبد الرحمن البزاز تشكيل الحكومة ،والذي استغل اشتراكه في اجتماعات الجمعية العمومية في نيويورك في تشرين الأول ١٩٦٥ بأجراء

(1) علي ناصر علوان الوائلي، المصدر السابق، ص١٥٣.

(2) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد عبد السلام محمد عارف شباط1963-نيسان1966،ص71-223.

(3) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق ، ص١٣١؛ جمال هاشم الذويب و سالم إسماعيل مصطفى، موقف الولايات المتحدة الامريكية من تغلغل النفوذ الشيوعي في العراق ١٩٣١-١٩٦٨، "مجلة" جامعة الانبار، كليه التربية للعلوم الإنسانية، ع٢،، حزيران، ٢٠١٢، ص٢٣٠.

(4) زينب عبد الحسين محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(5) المصدر نفسه.

لقاءات عده مع وزير الخارجية الأمريكي دين راسك للتباحث في سبل تطوير العلاقات بين البلدين في المجالات كافه ، وكذلك التقى في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٥ بنائب الرئيس الأمريكي هيوبرت همفري(Hubert Humphrey) ، وخلال اللقاء اكد البزاز على ايمان حكومته "بالاشتراكية ولكن ليست ماركسية او شيوعية" . واشادت الصحف الامريكية بعبد الرحمن البزاز الذي وصفته بانه "**شخص معتدل وذو خبره ودرايه ودبلوماسية، وقد تميزت بياناته العامة منذ توليه الوزارة بالحكمة والتعقل**"[1]، من الجدير بالذكر ان عبد الرحمن عارف ربطته علاقة صداقة قوية مع السفير الأمريكي في العراق سترونغ قبل وفاة عبد السلام عارف فقد كان يخبره بانه يفضل مناقشة الأمور كصديق لصديق وليس كرئيس لسفير، الا ان عبد الرحمن عارف كان حذراً في تعامله لخوفه من ان يتهم بالتقرب من الغرب[2].

قرر العراق قطع علاقته مع الولايات لمتحدة الامريكية بعد مساندتها لـ (اسرائيل) بالعدوان على سوريا ومصر والأردن في ٥ حزيران ١٩٦٧[3] ،حاولت الولايات المتحدة إعادة العلاقات مع العراق الا ان طاهر يحيى الذي كان يتولى رئاسة الوزراء رفض ذلك على الرغم من توسط عبد الرحمن عارف[4].

يتبين لنا ان قوانين التأميم الاشتراكي اثرت في علاقات العراق الخارجية ، فأثارت مخاوف بعض الدول التي كانت لديها مصالح اقتصادية في العراق مما دفعها الى اثارت الاضطرابات الداخلية والعمل على ازالة النظام الذي كان مسؤولا عن اصدارها وتبنيها .

(1) سنان صادق حسين الزيدي، تطور العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق (18 تشرين الثاني 1963-13 نيسان 1966) ، ص٢٤١-٢٤٢.

(2) بريان روبرت جيسون. المصدر السابق، ص١٢٤.

(3) جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(4) زينب عبد الحسين محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٢٤٠.

الخاتمة

اولاً–عملت السلطة في العراق بقيادة عبد السلام عارف في 14 تموز 1964 على اصدار مجموعة من قوانين التأميم والتي وجد فيها وسيلة للتقرب من جمال عبد الناصر في الجمهورية العربية المتحدة للحصول على الدعم المباشر لسياسته ومخططاته من خلال دعم القوميين الموالين لجمال عبد النصر لتحقيق مبتغاه في تثبيت حكمه.

ثانياً–سيطرت الدولة من خلال قوانين التأميم على المؤسسات الانتاجية الخاصة العائدة الى القطاع الخاص مما اثر على الواقع الانتاجي والاداري .

ثالثاً– شكلت قوانين التأميم الصادرة في 14 تموز 1964 ضربة موجعة للمؤسسات الاقتصادية التي كانت خاصة بفئة معينة من المجتمع العراقي بهدف اضعافها وهذا ما اكده عدد من المؤيدين لهذه القوانين من رجال الدولة آنذاك في مذكراتهم .

رابعاً– احتكر القطاع العام الصناعات الكبرى تاركاً الصناعات الصغيرة للقطاع الخاص ،وقامت الدولة بدمج المشاريع والمؤسسات الصناعية المؤممة وغير المؤممة ووسعتها ، وزادت الاستثمار فيها ، واستخدام المكننة الحديثة ، كما قامت الحكومة بأعاده التفاوض مع الشركات التي سبق وتعاقدت معها ، فزاد الانتاج ومعهُ زادت الارباح ، وارتفع عدد العاملين في هذا القطاع ، مقابل انخفاضه في القطاع الخاص الذي قام بأنهاء بعض مشاريعه ، وعدم توسيع هذه المشاريع خوفاً من تحويلها الى شركات مساهمة ، كذلك تأثر المصرف الصناعي الذي خسر ارباح الشركات التي اممت وكان شريكاً فيها ، مع ذلك ساهم المصرف الصناعي بعدد من المشاريع الجديدة عام 1965 .

خامساً– شملت قوانين التأميم الاشتراكية جميع المصارف التجارية وشركات التأمين ، وقامت الدولة بدمج هذه المصارف والشركات للتخلص من الروتين الحكومي ، وزيادة الانتاج ، تأثرت العمليات المصرفية في البداية لكنها عادت واستقرت ،

واخذت المصارف بتقديم جميع التسهيلات المصرفية من قروض وسلف وغيرها للقطاع العام ، مقابل وضع قيود على القطاع الخاص ، اما شركات التأمين فزادت ارباحها بعد استحداث التأمين الالزامي للسيارات وزيادة الحصة الالزامية لجميع انواع التأمين ، واصبحت هذه الارباح من حصة الدولة بعد ان كانت تحت سيطرة القطاع الخاص.

سادساً- على الرغم من توسع القطاع العام ، وزيادة الانتاج فيه ، الا ان ارباحه كانت لا تتناسب مع انتاجه ، ويعود ذلك الى خفض اسعار بعض السلع والمنتجات دعماً للمواطن ، وكثرة المصروفات الادارية والتبذير ، الى جانب الفوائد الكبيرة التي يتم دفعها عن القروض والسلف ،ومنح المؤسسة الاقتصادية صلاحيات كبيرة ومسؤوليات كانت اكبر منها تعارضت مع عمل الوزارات ، ولاسيما بعد توسيع المشاريع والمؤسسات ، ولإصلاح ذلك قامت الحكومة بإلغاء المؤسسة الاقتصادية والحاق المؤسسات العامة بالوزارات .

سابعاً- على الرغم من ان قوانين التأميم كان احد اهدافها هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وانصاف الطبقة العاملة ، الا ان هذه القوانين لم تستطيع تحقيق هذه الغاية ، فارتفعت نسبة البطالة لاسيما بعد اغلاق عدد من مشاريع القطاع الخاص خوفاً من اصدار قوانين تأميم جديدة ، وفشلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من ايجاد حلول لهذه المشكلة ،ولم يستطع العمال الاستفادة من الارباح التي ذهب جزء كبير منها الى مؤسسات بقي عملها حبراً على ورق .

ثامناً- كان احد اسباب اصدار قوانين التأميم الاشتراكية هو منع تركز الثروات بيد فئه قليلة وتحديد ملكيتها ، وبالتالي اضعاف تأثيرها على الجانب السياسي ، لذلك تضررت البرجوازية الوطنية من هذه القوانين التي كانت تتهم بالرجعية واستغلال حقوق المواطن ، مع ذلك هذه القوانين اي القوانين الاشتراكية لم تصدر بناءً على

دراسة شاملة للمشاريع والمصانع والشركات التي تم تأميمها فهناك مشاريع كانت مدينة للدولة ، ومعامل ذات صناعة ومعدات بسيطة أممت في حين لم يشمل التأميم بعض الشركات والمصانع الكبيرة ، فقد كان مالكيها تربطهم علاقات جيدة مع رجال الدولة .

تاسعاً- على الرغم من ان قوانين التأميم الاشتراكية قد كفلت حق التعويض لحملة الاسهم في الشركات والمصارف والمصانع التي اممت ، الا ان التعويض لم يتم بصورة عادلة ، فقد عُوض حملة الاسهم الذين تقل قيمتها عن (5000) الاف دينار ، والذين كانوا يشكلون 19% من قيمة الاسهم ، اما 81% فقد تعهدت الدولة بدفع تعويضهم خلال 15 سنة ، ومنحتهم سندات قابلة للتداول مقابل اسهمهم المؤممة ، في حين قامت بتعويض الشركات الاجنبية التي اممت بشكل كامل .

عاشراً- رفع عبد السلام عارف شعار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة منذ ثورة 14 تموز 1958 على الرغم من رفض عبد الكريم قاسم ذلك ، لإعجابه بزعامة جمال عبد الناصر وشعبيته ، ولكسب ود القوميين والناصريين لمساعدته في الوصول الى السلطة والتخلص من رفيق الكفاح عبد الكريم قاسم ، فانضم الى البعثيين في انقلاب 8شباط 1963 ومن ثم قيادته لانقلاب 18تشرين الثاني 1963 واسناد رئاسة الوزراء الى الناصري طاهر يحيى تمهيداً لتحقيق الوحدة .

احدى عشرة- على الرغم من سعي عبد السلام عارف ومناداته للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة الا انه كان في قرارة نفسه غير راغب في ذلك ، مع انه اتخذ عدة خطوات تمهيدية لتحقيق الوحدة مثل عقد اتفاقية التنسيق السياسي 1964 ، واتفاقية القيادة السياسية الموحدة 1964 ، الا ان هذه الخطوات بقيت مجرد حبر على ورق وعبارة عن اجتماعات ومناقشات دون الخروج بأي خطوة حقيقة ، وقد سار عبد الرحمن عارف على نهج عبد السلام عارف ،لإسكات العناصر القومية

والناصرية التي تضغط عليهم ، ومن ثم التفرغ للتخلص منهم ،وهذا ما ادركه جمال عبد الناصر الذي كان بدوره متردد ايضاً في المضي بالوحدة لعدم استقرار اوضاع العراق الداخلية.

اثنتا عشرة– رفضت الاوساط الاسلامية قوانين التأميم الاشتراكية وفي مقدمتها المرجعية الدينية في النجف الاشرف بزعامة السيد محسن الحكيم واعتبرتها مصادرة لأملاك المواطنين بطريقه قسرية من دون وجه حق ، فبادرت الى اعلان موقفها من خلال اصدار المذكرات والقاء الخطب الدينية وتوزيع المنشورات ، بالمقابل رحبت الاحزاب والتنظيمات السياسية بالقرارات الاشتراكية ولاسيما القومية منها واعتبروها خطوة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقد استغل عبد السلام عارف ذلك فشكل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي انضمت له الاحزاب والتنظيمات السياسية بعد حل احزابها والاندماج في الاتحاد ، والذي كان تجربة غير ناجحة بسبب ولاءات المنتمين له الى احزابهم الاصلية ، ومحاربة عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف له بسبب عدم قدرتهم على فرض سيطرتهم عليه.

ثلاث عشرة– حارب الحزب الشيوعي عبد السلام عارف وعدوه امتداداً للبعث الذي قام بمطاردة الشيوعيين واعدامهم ، الا ان هذا الموقف تغير بعد اصدار قوانين التأميم الاشتراكية حتى ان الحزب رحب بالاتحاد الاشتراكي العربي ورغب بالانضمام اليه على الرغم من معارضة كثير من اعضاء الحزب ، فقد اعتبر الحزب الشيوعي هذه القوانين خطوة مهمه للتخلص من الرأسمالية ، مع ذلك لم يستمر ذلك طويلاً فسرعان ما عاد الحزب الى مواقفة السابقة من السلطة ولا سيما بعد تراجع عبد السلام وعبد الرحمن عارف عن الاشتراكية .

اربع عشرة– اثارت محاولات عبد السلام وعبد الرحمن عارف التراجع عن القوانين الاشتراكية الى حدوث محاولات انقلابية قام بها القوميين والناصريين واتهام

الجمهورية العربية المتحدة بالوقوف ورائها بقيادة عارف عبد الرزاق عام 1965 وعام 1966 ، لكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح ، بالمقابل كان عدم قدرة عبد الرحمن عارف على الغاء هذه القوانين او اجراء اي اصلاح اقتصادي احد الاسباب التي ادت الى انهاء حكمه بعد تعاون عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداوود مع البعثيين والقيام بانقلاب 17 تموز 1968.

خمسة عشر- رحبت بعض الدول والصحف العربية بقرارات التأميم الاشتراكية وعدتها ثورة اجتماعية ، كذلك كان موقف الاتحاد السوفيتي الذي بادر الى تهنئة العراق بهذه الخطوة التي ادت الى تحسن العلاقات بين الطرفين وازدياد التعاون بينهم ، بالمقابل اثارت مخاوف المملكة المتحدة والولايات المتحدة على مصالحها الاقتصادية في العراق والخليج العربي .

الملاحـــــــــق

ملحق رقم(1)

وثيقة تبين اتفاقية مجلس الرئاسة المشترك المعقودة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة عام 1964 واهم بنودها [1] .

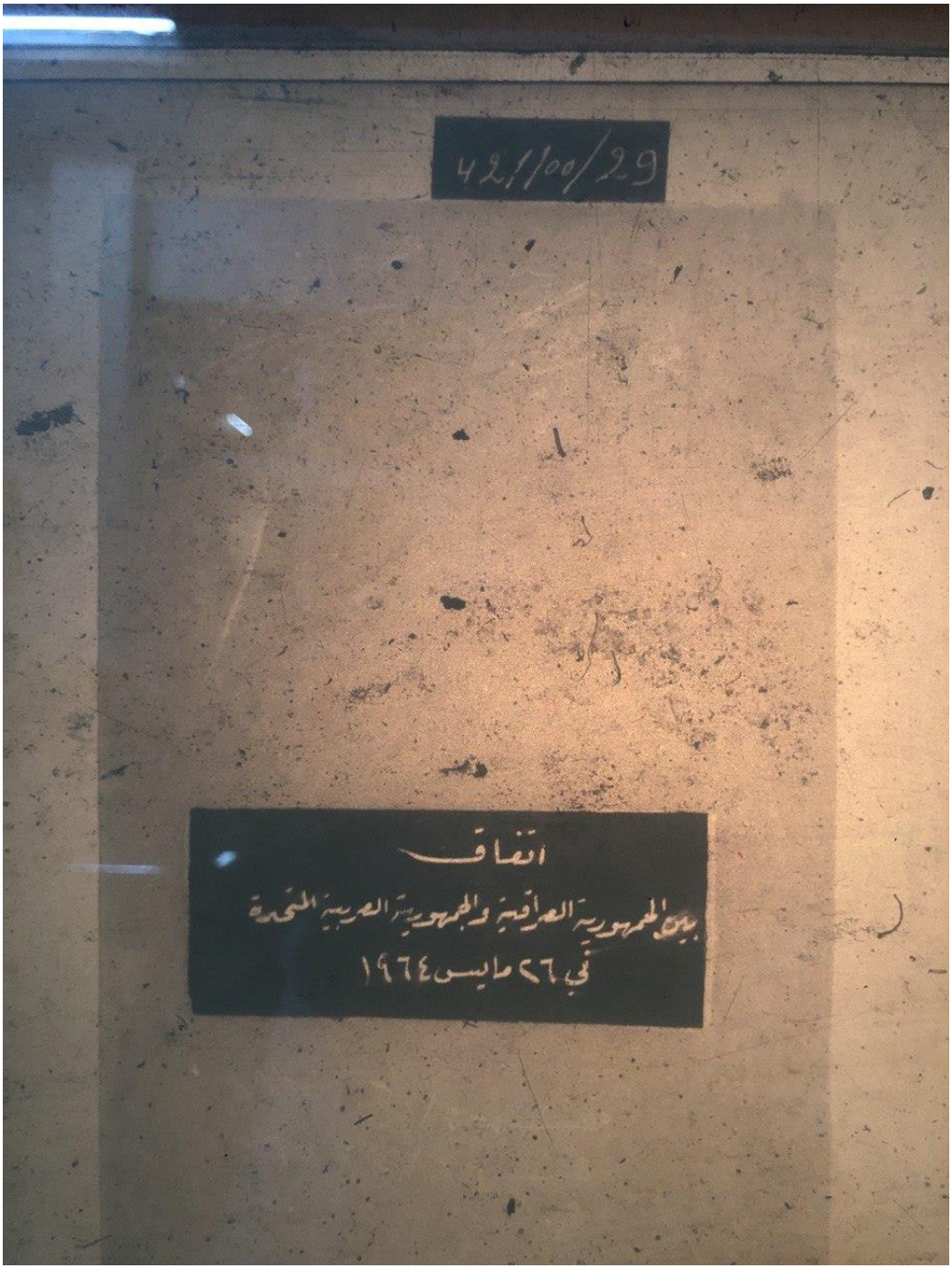

(1)د.ك.و،ملفات وزارة المالية،630/130،اتفاق بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة في 26مايس1964.

ملحق رقم(1)

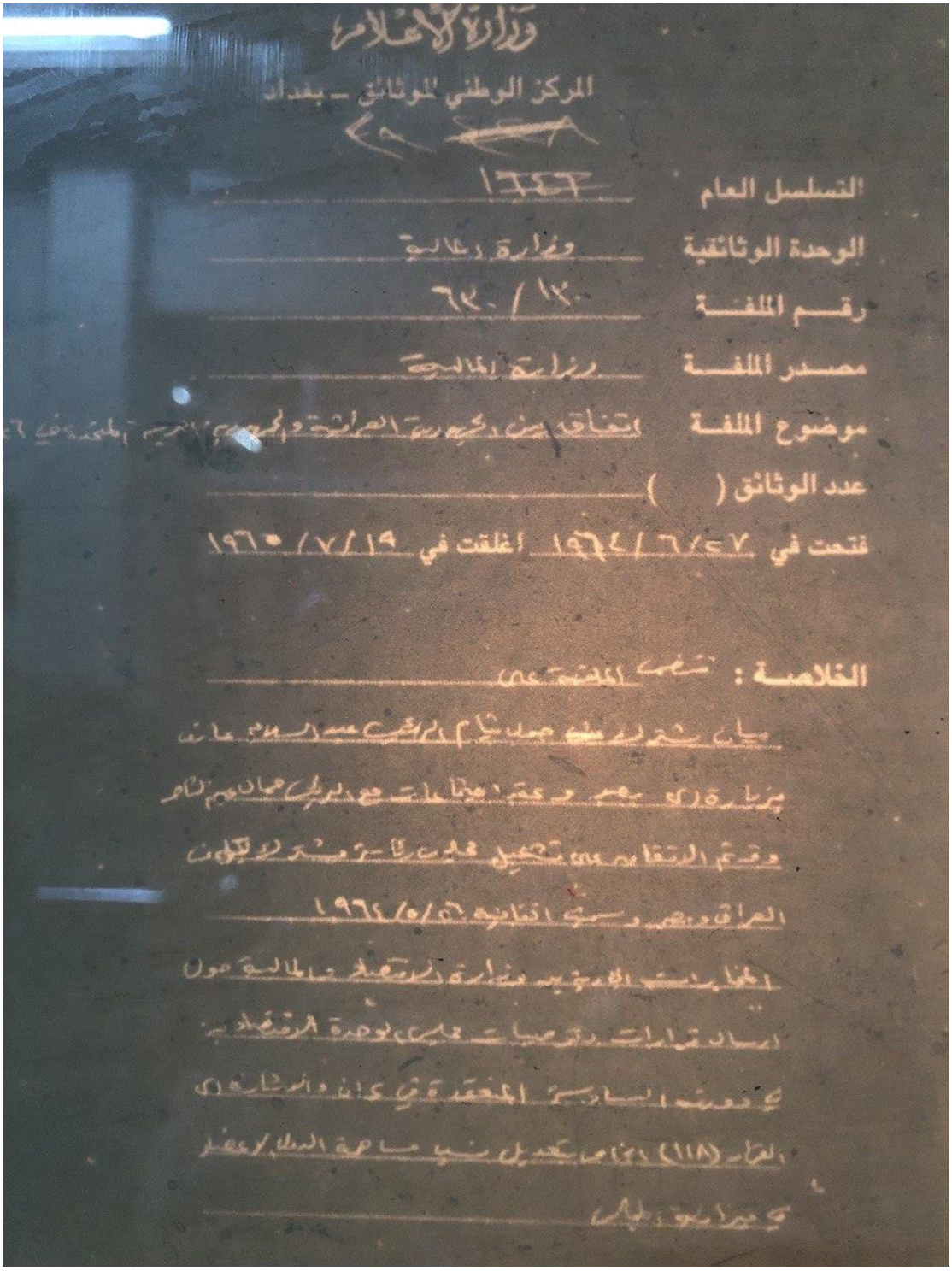

وزارة الاعلام

المركز الوطني للوثائق ـ بغداد

التسلسل العام ١٦٣٦

الوحدة الوثائقية وزارة خارجية

رقم الملفة ٦٢٠ / ١٢

مصدر الملفة وزارة المالية

موضوع الملفة اتفاقية بين حكومة الصومال والجمهورية العربية المتحدة في

عدد الوثائق ( )

فتحت في ٢٧/٦/١٩٦٤ اغلقت في ١٩/٧/١٩٦٥

الخلاصة :

ملحق رقم(1)

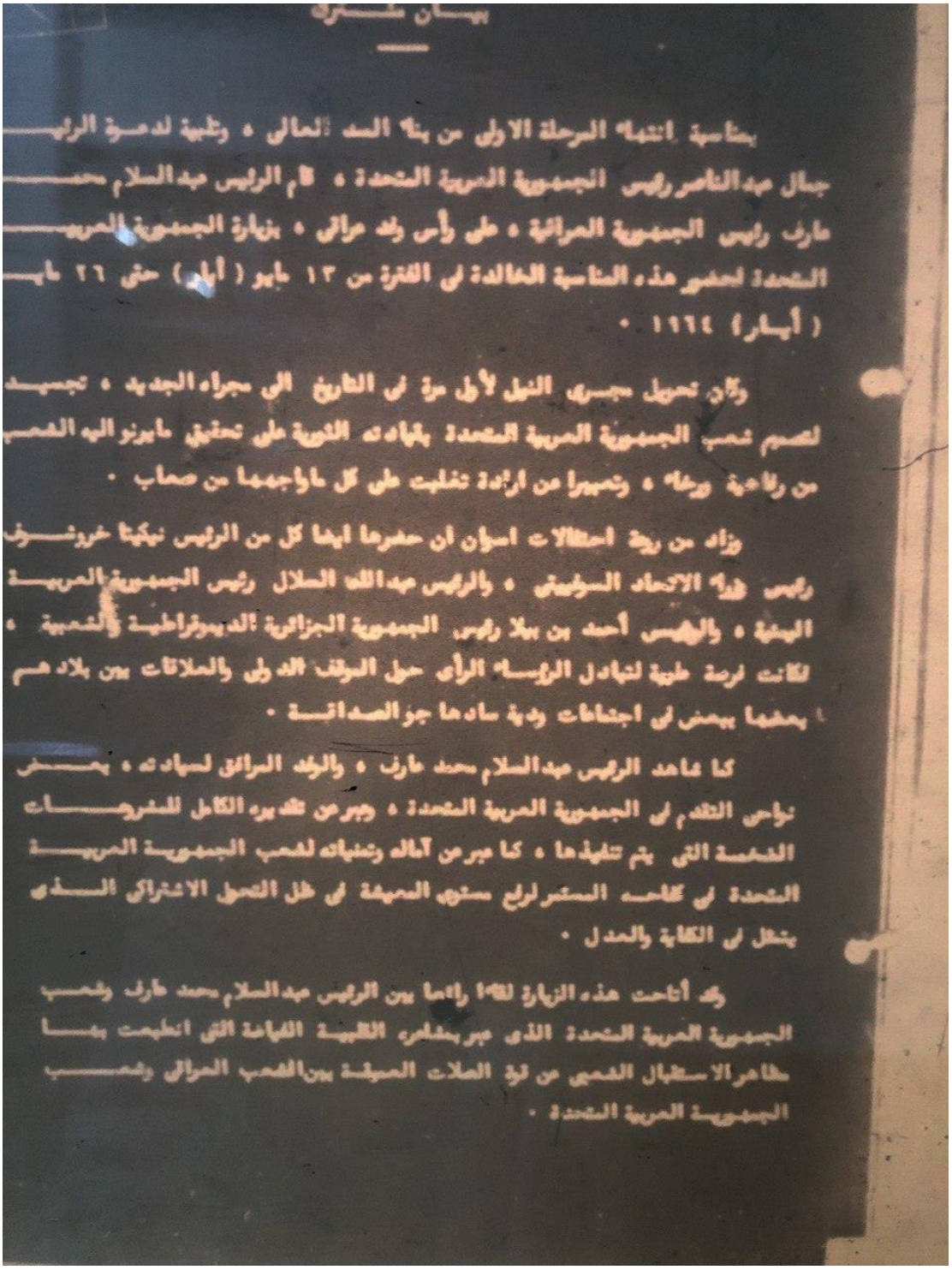

بيـــان مشـــترك

بمناسبة انتهاء المرحلة الاولى من بناء السد العالي ، وتلبية لدعوة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، قام الرئيس عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية ، على رأس وفد عراقي ، بزيارة الجمهورية العربية المتحدة لحضور هذه المناسبة الخالدة في الفترة من ١٢ مايو (أيار) حتى ٢٦ مايو (أيار) ١٩٦٤ .

وكان تحويل مجرى النيل لأول مرة في التاريخ الى مجراه الجديد ، تجسيدا لتصميم شعب الجمهورية العربية المتحدة بقيادته الثورية على تحقيق ما يرنو اليه الشعب من رفاهية ورخاء ، وتعبيرا عن ارادة تغلبت على كل ما واجهها من صعاب .

وزاد من روعة احتفالات اسوان ان حضرها ايضا كل من الرئيس نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ، والرئيس عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، والرئيس أحمد بن بيلا رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية والشعبية ، فكانت فرصة طيبة لتبادل الرؤساء الرأي حول الموقف الدولي والعلاقات بين بلادهم وبعضها ببعض في اجتماعات ودية سادها جو الصداقة .

كما شاهد الرئيس عبد السلام محمد عارف ، والوفد العراقي المرافق لسيادته ، بعض نواحي التقدم في الجمهورية العربية المتحدة ، وعبر عن تقديره الكامل للمشروعات العظيمة التي يتم تنفيذها ، كما عبر عن آماله وتمنياته لشعب الجمهورية العربية المتحدة في كفاحه المستمر لرفع مستوى المعيشة في ظل التحول الاشتراكي الذي يتمثل في الكفاية والعدل .

وقد أتاحت هذه الزيارة للرئيس عبد السلام محمد عارف وشعب الجمهورية العربية المتحدة الذي عبر بمشاعره الطيبة الفياضة التي انطبعت بها مظاهر الاستقبال الشعبي عن قوة الصلات العميقة بين الشعب العراقي وشعب الجمهورية العربية المتحدة .

ملحق رقم(1)

وقد تمت عدة اجتماعات بين الرئيس عبد السلام محمد عارف والرئيس جمال عبد الناصر سادتها روح الاخوة والود الصادق والصراحة التامة وقد مثل الجانب العراقي

السيد صبحي عبد الحميد — وزير الخارجية العراقية
السيد الدكتور عبد الرزاق محيي الدين — وزير الوحدة
السيد فكري صالح زكي — سفير الجمهورية العراقية بالقاهرة

ومثل الجانب العربي كل من :

المشير عبد الحكيم عامر — النائب الاول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة
السيد علي صبري — رئيس الوزراء
السيد الدكتور محمود فوزي — نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية
السيد محمود رياض — وزير الخارجية
السيد أمين حامد هويدي — سفير الجمهورية العربية المتحدة ببغداد

وقد تم في هذه الاجتماعات بحث العلاقة بين البلدين والموقف العربي بوجه خاص ، والموقف الدولي بوجه عام .

وقد استعرض الزعيمان تطور العلاقات بين البلدين منذ ثورة ١٨ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٦٣ وأقرا من ارتياحهما لنمو العلاقات بين البلدين في شتى الميادين نموا مبنيا على الثقة المتبادلة كما تلاقت وجهات النظر بشكل تام عند بحث المسائل الداخلية والخارجية .

وكان ذلك داعيا لاتخاذ خطوة نحو تحقيق الوحدة بعقد آمال الامة العربية وانطلاقا من ايمان الشعب العربي بوحدته وتقديرا للتضحيات التي سقطت على طريق الوحدة وتجاربها الماضية ، لتوصل الجانبان الى مشروع اتفاق يعتبر خطوة أولى في سبيل تحقيق الوحدة يتم تنفيذه بعد المصادقة عليه بالطرق الدستورية المعمول بها في كل من البلدين .

ملحق رقم (1)

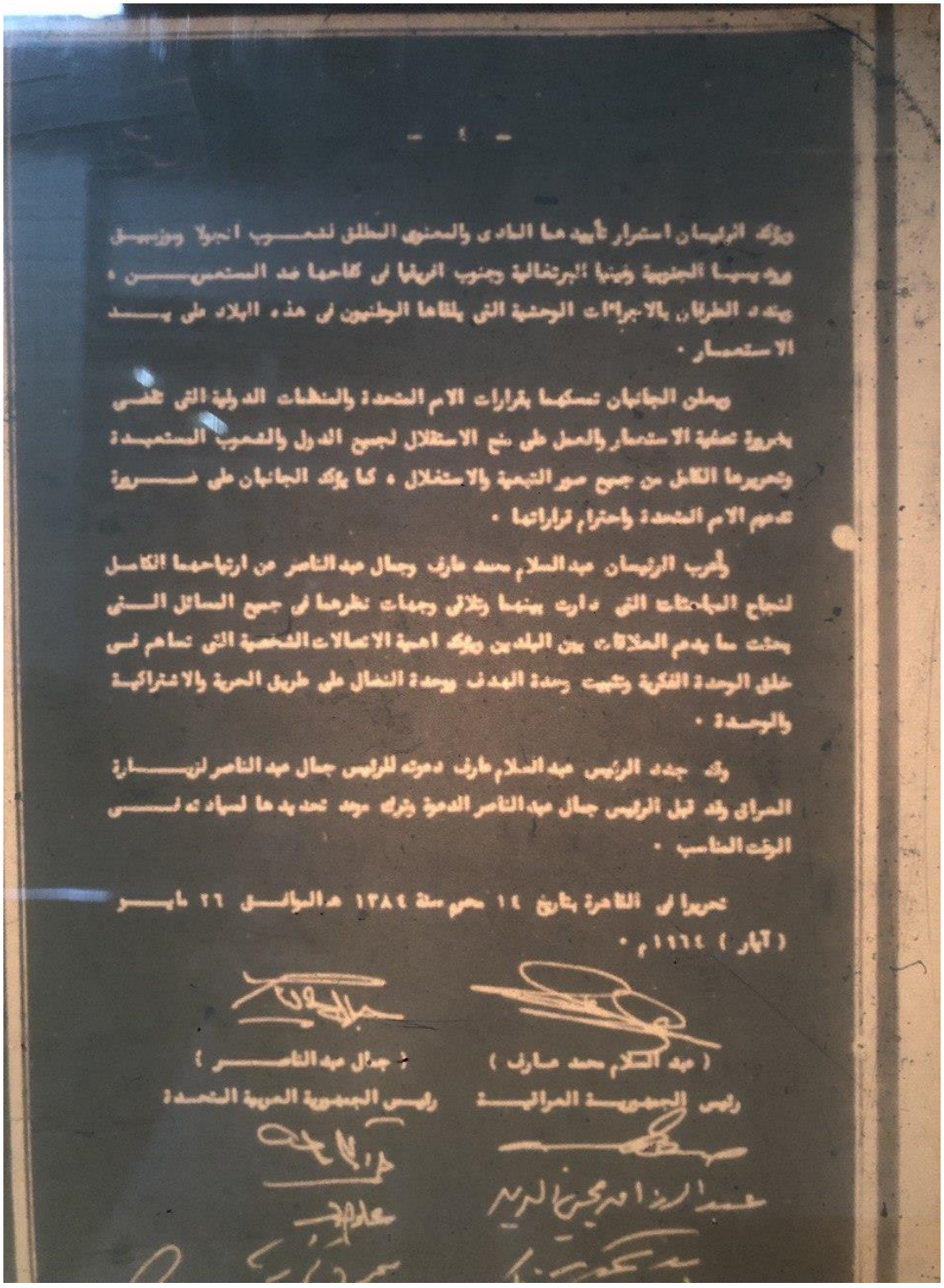

- ٤ -

ويؤكد الرئيسان استمرار تأييدهما الثابت والصنوي المطلق لشعوب انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو الجنوبية وغينيا البرتغالية وجنوب افريقيا في كفاحها ضد المستعمرين ، بمختلف الطرق، بالاجراءات الوحشية التي يلقاها الوطنيون في هذه البلاد على يد الاستعمار .

ويعلن الجانبان تمسكهما بقرارات الامم المتحدة والمنظمات الدولية التي تقضي بضرورة تصفية الاستعمار والعمل على منح الاستقلال لجميع الدول والشعوب المستعبدة وتحريرها الكامل من جميع صور التبعية والاستغلال ، كما يؤكد الجانبان على ضرورة تدعيم الامم المتحدة واحترام قراراتها .

ويعرب الرئيسان عبد السلام محمد عارف وجمال عبد الناصر عن ارتياحهما الكامل لنجاح المباحثات التي دارت بينهما وتلاقي وجهات نظرهما في جميع المسائل التي بحثت مما يدعم العلاقات بين البلدين ويؤكد اهمية الاتصالات الشخصية التي تساهم في خلق الوحدة الفكرية وتثبيت وحدة الهدف ووحدة النضال على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة .

وقد جدد الرئيس عبد السلام عارف دعوته للرئيس جمال عبد الناصر لزيارة العراق وقد قبل الرئيس جمال عبد الناصر الدعوة وترك موعد تحديدها لسيادته في الوقت المناسب .

تحريرا في القاهرة بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣٨٤ هـ الموافق ٢٦ مايو (آيار) ١٩٦٤م .

(عبد السلام محمد عارف)
رئيس الجمهورية العراقية

(جمال عبد الناصر)
رئيس الجمهورية العربية المتحدة

ملحق رقم(1)

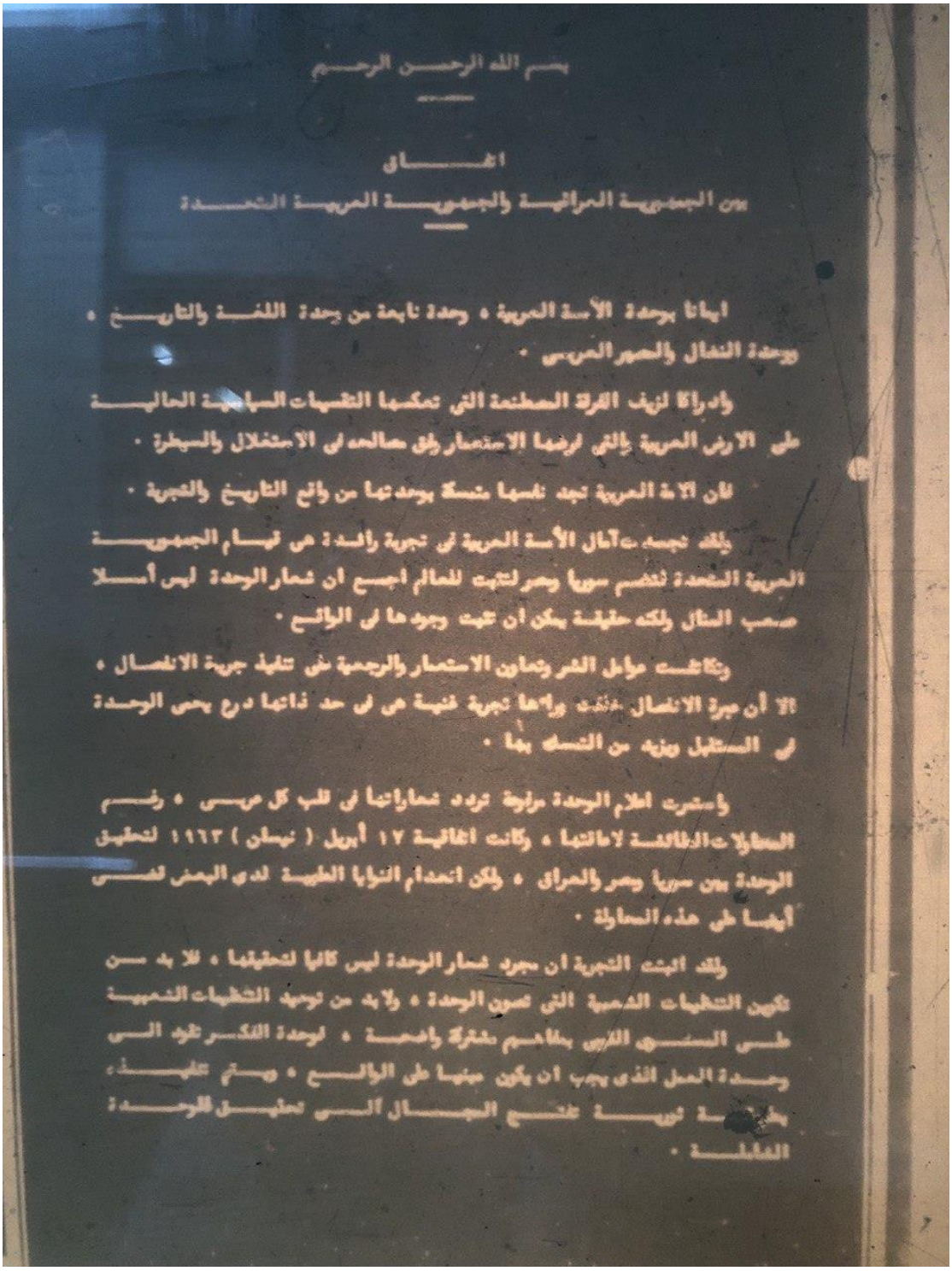

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاق

بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة

ايمانا بوحدة الأمة العربية ، وحدة نابعة من وحدة اللغة والتاريخ ، ووحدة النضال والمصير العربي .

وادراكا لزيف الفرقة المصطنعة التي تعكسها التقسيمات السياسية الحالية على الارض العربية والتي فرضها الاستعمار وفق مخططه في الاستغلال والسيطرة .

فان الامة العربية تجد نفسها متمسكة بوحدتها من واقع التاريخ والتجربة .

ولقد تجسدت آمال الأمة العربية في تجربة رائدة هي قيام الجمهورية العربية المتحدة لتضم سوريا ومصر لتثبت للعالم اجمع ان شعار الوحدة ليس أملا صعب المنال ولكنه حقيقة يمكن ان تثبت وجودها في الواقع .

وتكاتفت عوامل الشر وتعاون الاستعمار والرجعية على تخليف جريمة الانفصال ، الا أن جريمة الانفصال مهما بلغت فانها تجربة غنية هي في حد ذاتها درع يحمي الوحدة في المستقبل ويزيد من التمسك بها .

واستمرت اعلام الوحدة مرفوعة تردد شعاراتها في قلب كل عربي ، ورغم المحاولات الخائنة لاماتتها ، وكانت اخاقية ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٦٣ لتحقيق الوحدة بين سوريا ومصر والعراق ، ولكن انعدام النوايا الطيبة لدى اليمين قضى أيضا على هذه المحاولة .

ولقد اثبتت التجربة ان مجرد شعار الوحدة ليس كافيا لتحقيقها ، فلا بد من تكوين التنظيمات الشعبية التي تصون الوحدة ، ولا بد من توحيد التنظيمات الشعبية على المستوى القومي بمفاهيم مشتركة واضحة ، لوحدة الفكر تقود الى وحدة العمل الذي يجب ان يكون مبنيا على الواقع ، وعلى تخليد بطولة ثورة تفتح الجبال التي تعلق الوحدة العظيمة .

ملحق رقم(1)

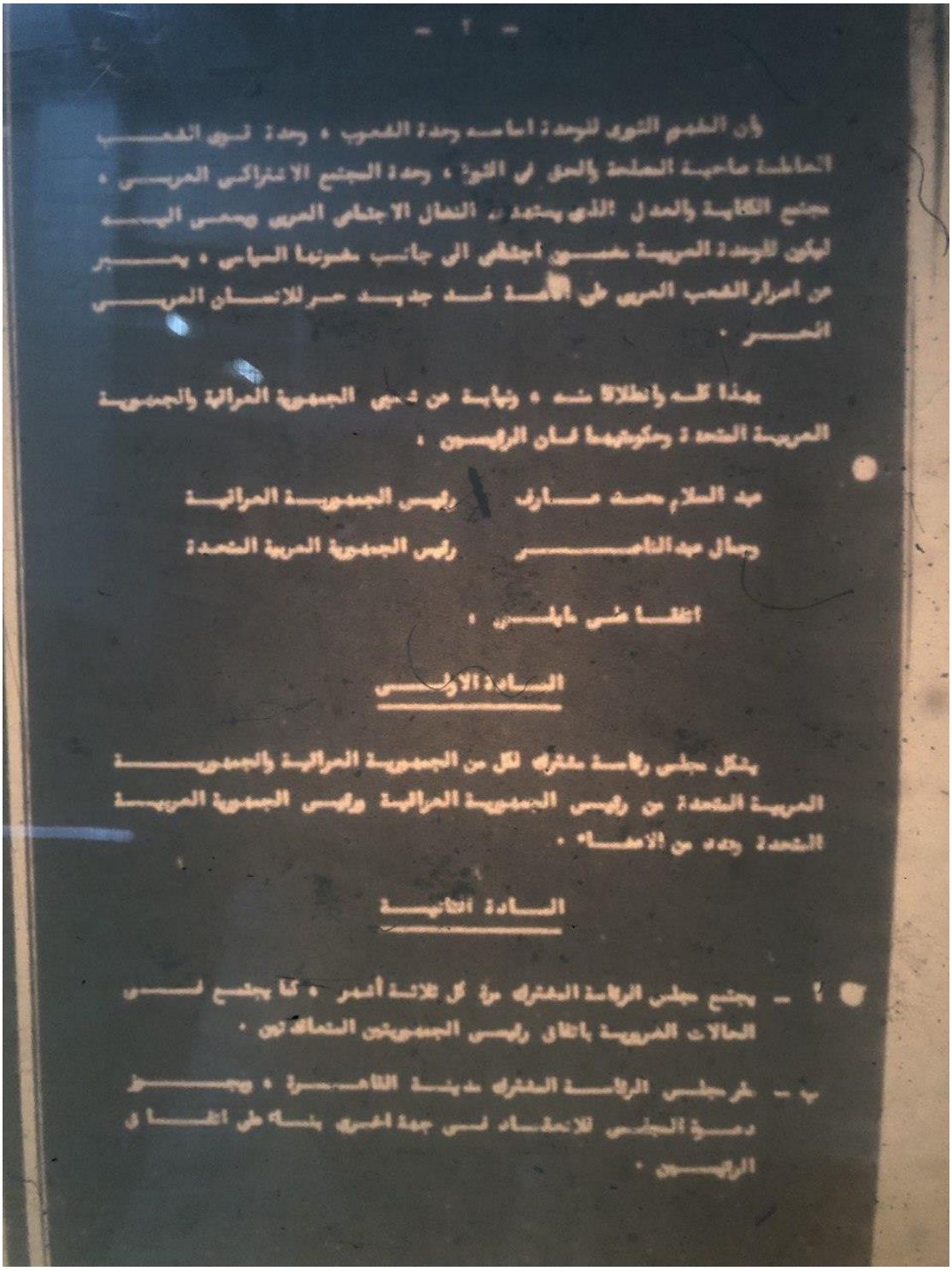

- ٢ -

وأن الهدف الثوري للوحدة أساسه وحدة الشعوب ، وحدة قوى الشعب الحاملة لواجبة المطلقة والحق في الثورة ، وحدة المجتمع الاشتراكي العربي ، مجتمع الكفاية والعدل الذي يستهدف النضال الاجتماعي العربي ويسعى اليه ليكون للوحدة العربية مضمون اجتماعي الى جانب مضمونها السياسي ، يحرر من اسرار الشعب العربي على الأمة قيد جديد حر للانسان العربي الحر .

بهذا كله وانطلاقا منه ، وتهيئة من شعبي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وحكوميهما فان الرئيسين :

عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية

وجمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة

اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى

يشكل مجلس رئاسة مشترك لكل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة من رئيس الجمهورية العراقية ورئيس الجمهورية العربية المتحدة وعدد من الاعضاء .

المادة الثانية

أ - يجتمع مجلس الرئاسة المشترك مرة كل ثلاثة أشهر ، كما يجتمع في الحالات الضرورية باتفاق رئيسي الجمهوريتين المتحدتين .

ب - مقر مجلس الرئاسة المشترك مدينة القاهرة ، ويجوز دعوة المجلس للانعقاد في جهة اخرى بناء على اتفاق الرئيسين .

ملحق رقم (1)

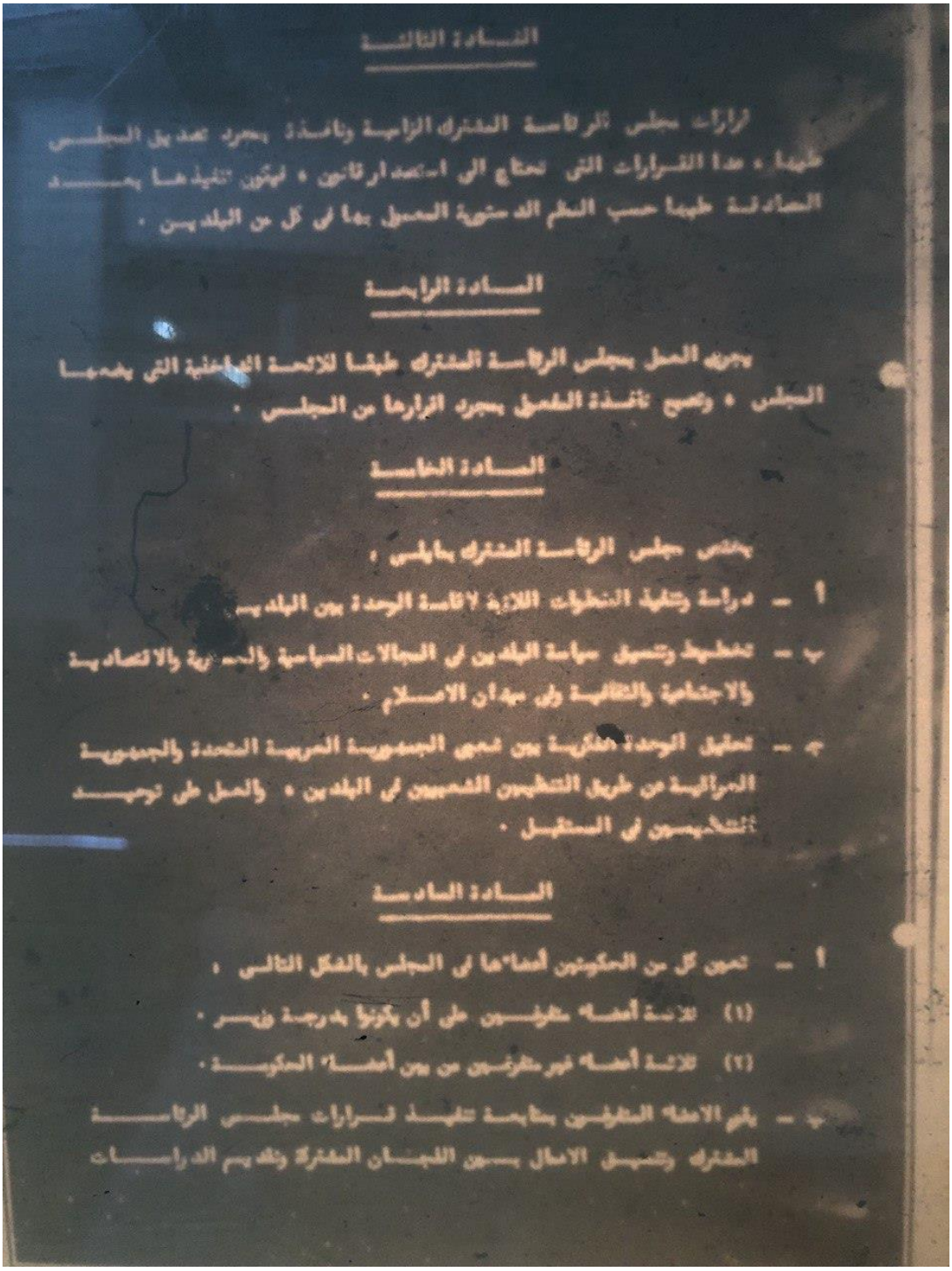

المادة الثالثة

قرارات مجلس الرئاسة المشترك الزامية ونافذة بمجرد تعديل المجلس طبقا ، عدا القرارات التي تحتاج الى اصدار قانون ، فيكون تنفيذها بعد المصادقة عليها حسب النظم الدستورية المعمول بها في كل من البلدين .

المادة الرابعة

يجري العمل بمجلس الرئاسة المشترك طبقا للائحة الداخلية التي يضعها المجلس ، وتصبح نافذة المفعول بمجرد اقرارها من المجلس .

المادة الخامسة

يختص مجلس الرئاسة المشترك بما يلي :

أ - دراسة وتنفيذ التنظيمات اللازمة لاقامة الوحدة بين البلدين .

ب - تخطيط وتنسيق سياسة البلدين في المجالات السياسية والحربية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي ميدان الاعلام .

ج - تحقيق الوحدة العسكرية بين قطعي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية عن طريق التنظيمين الشعبيين في البلدين ، والعمل على توحيد التنظيمين في المستقبل .

المادة السادسة

أ - تكون كل من الحكومتين أعضاءها في المجلس بالشكل التالي :

(١) ثلاثة أعضاء متفرغين على أن يكونوا بدرجة وزير .

(٢) ثلاثة أعضاء غير متفرغين من بين أعضاء الحكومة .

ب - يقوم الاعضاء المتفرغين بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة المشترك وتنسيق الاعمال بين اللجان المشتركة وتقديم الدراسات

ملحق رقم (1)

- ٤ -

بالتوجه الى مجلس الرئاسة المشترك عند انعقاد .

ج - يجوز لمجلس الرئاسة المشترك او اللجان المشتركة دعوة خبراء وفنيين من كلا البلدين لحضور اجتماعاتها اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة السابعة

تنشأ اللجان المشتركة الاتية :

أ - اللجنة السياسية .

ب - القيادة العسكرية .

ج - اللجنة الاقتصادية .

د - لجنة الثقافة والاعلام .

هـ - لجنة الفكر الاشتراكي العربي .

و - لجنة التنظيم الشعبي .

ز - اي لجان اخرى تقتضي الضرورة تكوينها .

وتقوم هذه اللجان بدراسة واعداد الموضوعات المختلفة الكفيلة بتحقيق الغرض من هذا الاتفاق والموضوعات التي تحال عليها من مجلس الرئاسة المشترك .

المادة الثامنة

أ - تتولى القيادة العسكرية المشتركة بالتنسيق تسليح وتدريب وتجهيز القوات المسلحة لكلا البلدين ، ووضع خطط العمليات وتحريك القوات المسلحة ، كما تتولى قيادتها وقت الحرب .

ملحق رقم(1)

المادة التاسعة

للمجلس أمانة عامة مقرها القاهرة ، ويتولى ادارتها أمين عام بدرجة وزير ومعاونين بمايلي :

أ - توجيه الدعوة لعقد مجلس الرئاسة المشترك .

ب - تحضير الموضوعات التي يبحثها المجلس .

ج - تدوين محاضر جلسات مجلس الرئاسة المشترك والمنظمات المشتركة ونشر القرارات بعد المصادقة عليها بالطرق الدستورية المعمول بها في كل من البلدين .

د - وضع موازنة المجلس والامانة العامة والمنظمات المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة .

المادة العاشرة

أ - تدفع موازنة مجلس الرئاسة المشترك والمنظمات المشتركة مناصفة بين الحكومتين المتعاقدتين .

ب - تتحمل كل دولة الرواتب والتعويضات الخاصة بالاعضاء والموظفين المعينين من قبلها وفق انظمتها المالية الخاصة بها .

المادة الحادية عشر

ليس في احكام هذا الاتفاق مايمس الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب على كل من الدولتين بمقتضى ميثاق الامم المتحدة وليس في الاحكام

ملحق رقم(1)

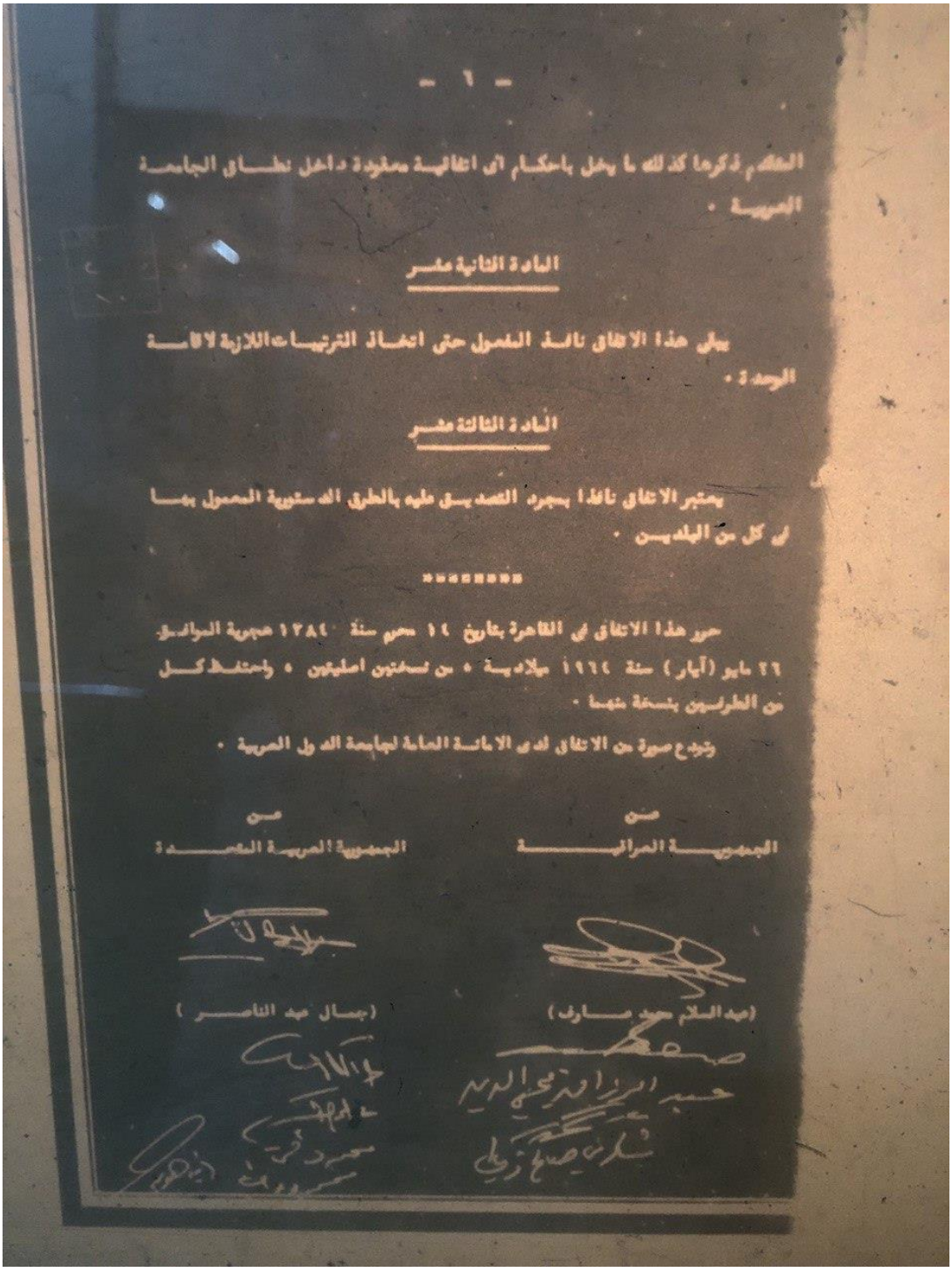

- ٦ -

المقدم ذكرها كذلك ما يخل باحكام اى اتفاقية معقودة داخل نطاق الجامعة العربية .

المادة الثانية عشر

يبقى هذا الاتفاق نافذ المفعول حتى اتخاذ الترتيبات اللازمة لاقامة الوحدة .

المادة الثالثة عشر

يعتبر الاتفاق نافذا بمجرد التصديق عليه بالطرق الدستورية المعمول بها فى كل من البلدين .

****

حرر هذا الاتفاق فى القاهرة بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣٨٤ هجرية الموافق ٢٦ مايو (آيار) سنة ١٩٦٤ ميلادية من نسختين اصليتين ، واستلم كل من الطرفين بنسخة منهما .

وتودع صورة من الاتفاق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

من
الجمهورية العراقية

(عبد السلام محمد عارف)

من
الجمهورية العربية المتحدة

(جمال عبد الناصر)

ملحق رقم(2)

وثيقة توضح قانون تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق[1]

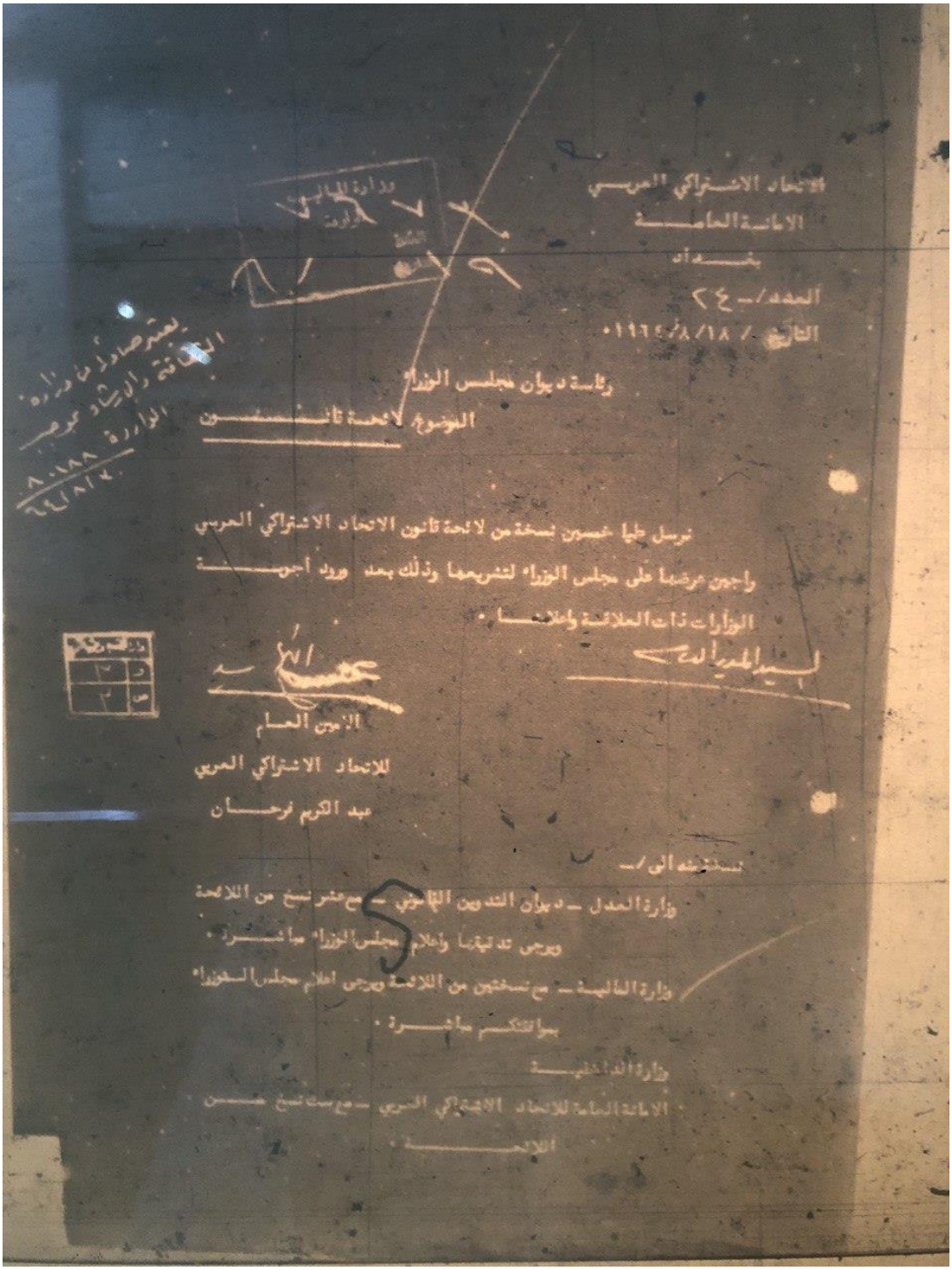

الاتحاد الاشتراكي العربي
الامانة العامة
بغداد
العدد/ ـ ٤٢
التاريخ / ١٨/ ٨/ ١٩٦٤

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ لائحة قانون

ترسل طيا خمسون نسخة من لائحة قانون الاتحاد الاشتراكي العربي راجون عرضها على مجلس الوزراء لتشريعها وذلك بعد ورود أجوبة الوزارات ذات العلاقة واعلامنا .

السيد المدير العام

الامين العام
للاتحاد الاشتراكي العربي
عبد الكريم فرحان

نسخة الى /ـ
وزارة العدل ـ ديوان التدوين القانوني ـ مع عشر نسخ من اللائحة ويرجى تدقيقها واعلام مجلس الوزراء مباشرة .
وزارة المالية ـ مع نسختين من اللائحة ويرجى اعلام مجلس الوزراء بوافقكم مباشرة .
وزارة الداخلية
الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ـ مع ست نسخ من اللائحة .

(1) د.ك.و، ملفات وزارة المالية ،8/19،لائحة قانون الاتحاد الاشنراكي العربي في العراق.

ملحق رقم(2)

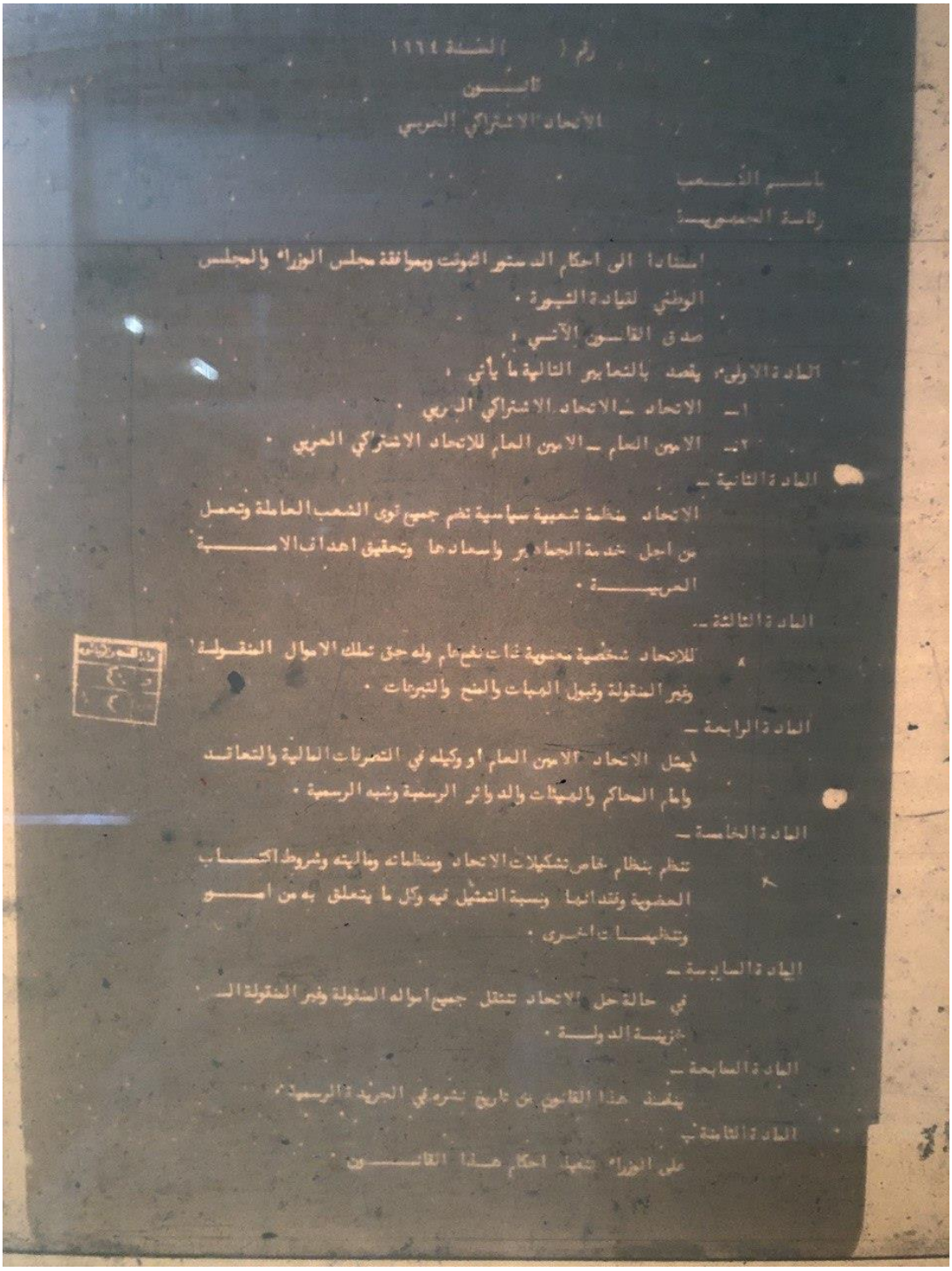

رقم ( ) السنة ١٩٦٤

قانون

الاتحاد الاشتراكي العربي

باسم الأمة

رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :

المادة الاولى : يقصد بالتعابير التالية ما يأتي :

١ـ الاتحاد ـ الاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ـ الامين العام ـ الامين العام للاتحاد الاشتراكي العربي .

المادة الثانية ـ

الاتحاد منظمة شعبية سياسية تضم جميع قوى الشعب العاملة وتعمل من اجل خدمة الجماهير واسعادها وتحقيق اهداف الامة العربية .

المادة الثالثة ـ

للاتحاد شخصية معنوية ذات نفع عام وله حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وقبول الهبات والمنح والتبرعات .

المادة الرابعة ـ

يمثل الاتحاد الامين العام او وكيله في التصرفات المالية والتعاقد وامام المحاكم والهيئات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية .

المادة الخامسة ـ

تنظم بنظام خاص تشكيلات الاتحاد وتنظيماته ومالياته وشروط اكتساب العضوية وفقدانها ونسبة التمثيل فيه وكل ما يتعلق به من امور وتشكيلات اخرى .

المادة السادسة ـ

في حالة حل الاتحاد تنتقل جميع اموله المنقولة وغير المنقولة الى خزينة الدولة .

المادة السابعة ـ

يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة ـ

على الوزراء تنفيذ احكام هذا القانون .

ملحق رقم(3)

وثيقة تبين عدد وقيمة الاسهم التي امتلكها زهير طاهر يحيى[1] .

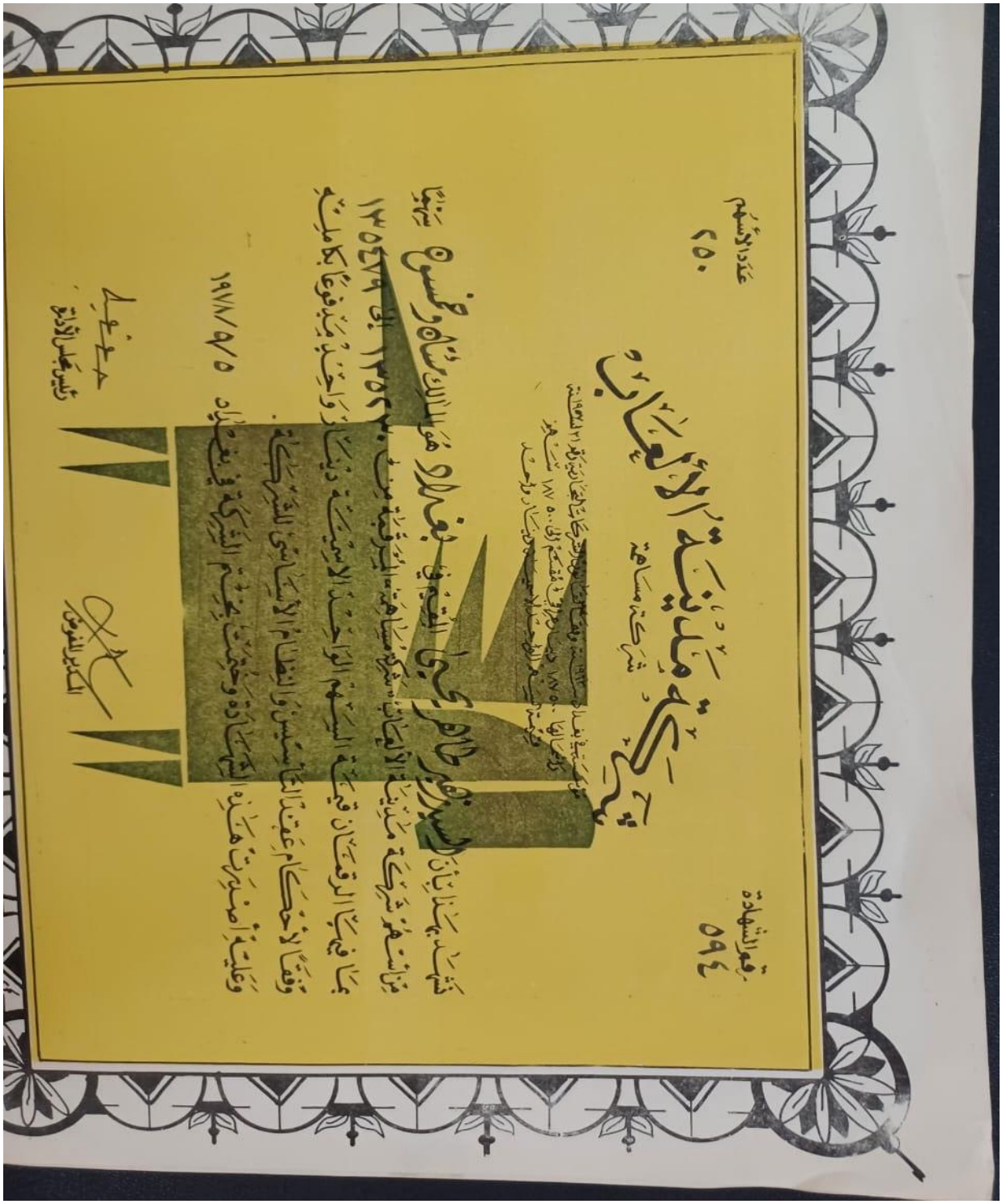

(1) شركة مدينة الالعاب ، رقم الشهادة 594، 1978، المكتبة الشخصية لجمال طاهر يحيى .

ملحق رقم (4)

وثيقة تبين عدد وقيمة الاسهم التي امتلكها غسان طاهر يحيى[1] .

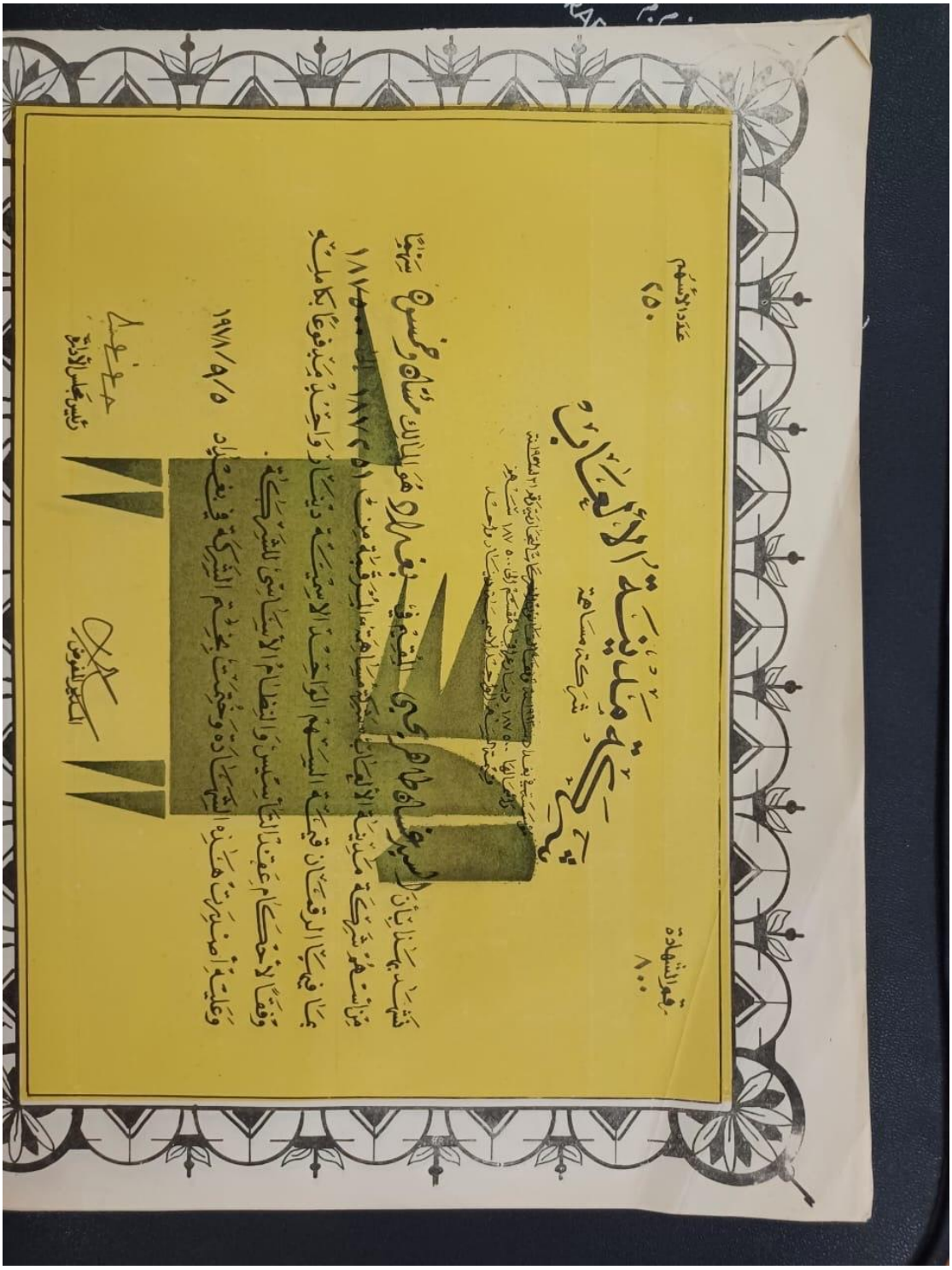

(1) شركة مدينة الالعاب ، رقم الشهادة 800، 1978، المكتبة الشخصية لجمال طاهر يحيى

ملحق رقم (1)

جدول بأسماء المدراء الذين تم تعيينهم في 16 تموز 1964 في المصارف والشركات المؤممة بعد اصدار قوانين التأميم الاشتراكية [1].

ت	اسم المدير	اسم الشركة او البنك	ت	اسم المدير	اسم الشركة او البنك
1	عبد الجبار الجدوع	بنك الاعتماد العراقي	19	حسن سعيد	شركة منتوجات بذور القطن
2	مراد رشيد مراد	البنك العراقي المتحد	20	فاروق الهويدي	شركة الاعتماد للتأمين
3	فوزي القيسي	البنك البريطاني	21	عبد الطيف السلام	شركة الرشيد للتأمين
4	صبحي فرنكول	البنك الشرقي. بغداد	22	مصطفى البحراني	شركة الرافدين للتأمين
5	مهدي الهاشمي	بنك بغداد	23	هشام عبد الرزاق	شركة الاتحاد الوطني للتأمين
6	عبد الرحمن السامرائي	البنك التجاري	24	كامل العطار	شركة الضمان اللبنانية للتأمين
7	فخري الخضيري	البنك اللبناني المتحد	25	كامل العطار	شركة بروفينشال مارين اند جنرال نشورنس
8	جورج جردق	البنك الوطني الباكستاني	26	كامل العطار	شركة سان انشورنس اوفس
9	عبد الواحد خلف	بنك الرشيد	27	كامل العطار	شركة مصر للتأمين
10	صالح بزاز	البنك الشرقي .البصرة	28	كامل العطار	شركة الشروق للتأمين
11	سالم مال الله	شركة سمنت الرافدين	29	بهاء بهيج	شركة اطلس للتأمين
12	كاظم عبد المجيد	شركة سمنت الفرات	30	بهاء بهيج	شركة امريكان لايف اتشورنس
13	هاشم الدباغ	شركة السمنت المتحدة	31	ناظم الخضري	شركة ناشنال اوف نيوزيلند
14	عبد الباقي السلام	شركة دخان عبود	32	موريس منصور	شركة رويال للتأمين
15	جابر حسن مراد	شركة دخان الرافدين	33	مال الله حامد	شركة الدخان الاهلية
16	عبد الستار صالح شكر	شركة الصناعات العقارية	34	عطا عبد الوهاب	شركة التأمين الوطنية
17	بديع يونس احمد	شركة صناعة	35	عبد الباقي	شركة بغداد للتأمين

(1) الجمهورية،ع199، 16تموز1964؛صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14تموز 1964،ص333-334.

		الاسبست		رضا	
18	عمر العيدروسي	شركة فتاح باشا للغزل والنسيج	36	كاظم الشربتي	شركة التأمين العراقية
37	عمر العيدروسي	شركة السجاد العراقية	48	طالب المصرف	شركة يونيو انشورنس للتأمين
38	محمد خليل الطويل	شركة صناعة الجلود الوطنية	49	طالب المصرف	شركة نيوانديا للتأمين
39	محمد خليل الطويل	معمل صابون كافل حسين	50	طالب المصرف	شركة بروفنشيال للتأمين
40	هشام شيت	شركة الرافدين لصناعة المنظفات	51	زكي الخيرو	شركة باتا العراقية
41	يوسف اللوسي	شركة استخراج الزيوت النباتية	52	فتحي عبد المجيد	شركة طحن حبوب الشمال
42	حسن سعيد	شركة منتوجات بذور القطن	53	سعيد الدركزه لي	شركة المطاحن الفنية
43	فيصل الكيلاني	شركة التأمين التجاري	54	سعيد الدركزه لي	شركة معامل الدامرجي
44	حامد مختار	شركة اتحاد مصانع الورق	55	جميل ثابت	شركة كبريت المتحدة
45	فاروق صبري مراد	الشركة الافريقية العراقية	56	جميل ثابت	شركة الرافدين للطحن والتجارة
46	فاروق شابندر	الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع	57	فيصل الكيلاني	شركة التأمين التجاري
47	حارث المخزمي	البنك البريطاني .البصرة			

ملحق رقم (1)

صورة تبين تطوير وزيادة الانتاج في شركة فتاح باشا المؤممة للغزل والنسيج[1]

جولة في معامل — صوت العمال — ص ١١

شركة فتاح باشا المؤممة

اقدم شركة للغزل والنسيج تصبح ملكا للشعب

خطوات جبارة خطتها شركة فتاح باشا المؤممة بعد قرارات تموز الاشتراكية فحققت زيادة في الانتاج وتقدما باهرا في تحسين نوعية انتاجها ورفع مستواه في جميع مجالات اختصاصها لتضع لبنات طيبة في بناء المجتمع العربي الاشتراكي مجتمع الكفاية والعدالة .

تعتبر شركة فتاح باشا للغزل والنسيج اقدم مشروع عراقي لانتاج الغزول والنسيج الصوفي الذي فاق بجودته المنتجات الاجنبية وكان من الضروري وقد اصبح ملكا للشعب بعد قرارات تموز الاشتراكية ان يتعرف عليه المواطنون ، ولهذا فقد قام مندوبنا بجولة في جميع اقسامه .. واتصل بعماله وكتب ما يلي :-

يقع معمل الشركة في الكاظمية قرب نهر دجلة عند باب الجسر القديم الذي يربط الكاظمية بالاعظمية ويتالف المعمل من عدد من الاقسام .. قسم الغزل بنوعيه الرفيع والغليظ وقسم النسيج وقسم الغسل وقسم الكوى . . .

وعلى مقربة من هذا المعمل معمل ثان للشركة ذاتها هو معمل انتاج السجاد العراقي ..

لقد كان العمل في هذا المعمل الضخم قبل تأميمه يجرى على اساس (وجبة واحدة) اي ثمان ساعات في اليوم اما بعد التأميم فقد اصبح من الضروري تشغيله بكامل طاقته ولهذا بدا يعمل بوجبتين وبعض اقسامه ثلاث وجبات ومن المنتظر ان يعمل بكليته ثلاث وجبات وذلك اعتبارا من ١-٤-١٩٦٥ وعند ذاك سيقدم مزيدا من الانتاج للاسواق العراقية وللمؤسسات العديدة المتعاقدة معه .

وما يذكر ان المادة الخام الرئيسة التي يستهلكها هي الصوف وهو يعتمد بالدرجة الاولى على الصوف العراقي وعند الحاجة يستعين بالصوف الاسترالي الذي يستورده من الخارج .. وهكذا فان هذا المعمل عدا انه يقف بوجه الغزو السلعي الاجنبي فهو سوق دائم للصوف العراقي حيث يؤدي بذلك خدمات كبيرة لمربي الحيوانات .

ان ملاك العمل في جميع اقسام الشركة في الوقت الحاضر هو ٨٠٠ عامل ومستخدم بينهم عدد من الفنيين والخبراء وكلهم من العراقيين وتسهم المراة في العمل الى جانب الرجل وفي الثية زيادة عدد العمال الى ٩٠٠ عامل . وبعد التاميم زاد الانتاج زيادة كبيرة بفضل التعاون الذي تم بين العمال وبين الادارة حتى بلغت زيادة الانتاج ٥٠ بالمائة اذ بلغت عام ١٩٦٤ (١٤٣ الف ياردة) بعد ان كانت عام ١٩٦٣ (١٠٥ الاف فقط) وقد شملت هذه الزيادة مختلف انواع الانتاج .. القماش والغزول والبطانيات وغيرها .

وتقوم الشركة بسد حاجة الادارات المحلية في الالوية والمدارس ومصلحة نقل الركاب والموانئ العامة ومصلحة الخياطة وعددا اخر من الموسسات الرسمية وغير الرسمية بحاجتها الى الاقمشة والبطانيات والفزول .

ولقد بلغت المبالغ التي سلفتها الشركة لعمالها حوالي ٦٠٠٠ دينار ذلك ان الشركة تقوم بتسليف العمال بدون فائدة في حالات متعددة صحيحة عن العمل . واقساطه (الزواج .. الولادة .. لابد لنا ان نضع امامه بعض الوفاة .. الخ ..) ، كما صور هذا المعمل الضخم فان اعطت عمالها امتيازا خاصا اول قسم زرناه كان قسم بشان منتجاتها حيث تبيعهم المغازل الغليظة .. المكون من هذه المنتجات باسعار مخفضة. ست مكائن غزل وثلاث مكائن وتمنحهم في السنة بدلتين لتحضير الغزل وهي من احدث للعمل (صيفية وشتوية) كما انواع المكائن ويقوم عمالنا تمنحهم السلف في جميع الايطال بالاشراف على هذه مناسبات الاعياد والافراح .. المكائن وعلى كل مكائن العمل وتتراوح اجور العمال في الاخرى .

الشركة بين ٣٥٠ فلسا في اليوم الى دينارين وربع .

وقد تاسست في الشركة جمعية لبناء الدور للعمال وتقوم الشركة بضمان استلاف اعضاء الجمعية من المصرف التعاوني لغرض انشاء دورهم. وفي الشركة مطعم خاص للعمال تسهم الشركة فيه بدفع نصف تكاليف الطعام وسعر وجبة الطعام فيه ٢٥ فلسا بينما قيمتها الحقيقية ٥٠ فلسا .. ولضمان معالجة العمال فقد عين مربيب خاص ومستوصف خاص مزود بيل انواع الادوية

أما قسم الغزل الرفيع فيتكون من ست مكائن المانية و ١٦ ماكنة انكليزية وفي قسم الفتالات عدة انواع من المكائن وهي متممة لبرم الغزول وهكذا نجد ان هذا المعمل العراقي عبارة عن ثمرة جهود عملية انسانية تمثل مجهود العمال والعلماء من عدد كبير من الاقطار .

ويتالف قسم نسيج البطانيات والاقمشة من عدد كبير من المكائن الانكليزية والسويسرية والالمانية

البقية على ص ١٢

في نفس القرية التي يسكنها العمال حيث يعالجون ويفحصون على حساب الشركة .

ولكي يكون المواطن فكرة صحيحة عن المعمل . واقسامه لابد لنا ان نضع امامه بعض

(1) صوت العمال ، ع22،السنة الاولى، 6اذار 1965،ص11.

ملحق رقم(2)

صورة تبين تطوير و زيادة الانتاج في شركة الكبريت المتحدة المؤممة[1] .

ص ـ ١٤ ـ صوت العمال ـ السبت ١٣ـ٣ـ١٩٦٥

جولة في معمل :

شركة الكبريت المتحدة المؤممة

التاميم حد من تهريب اموالنا الى خارج العـــراق

تطوير الانتاج وتوسيع اعمال الشركـــة بعـد التاميـــم

١٨٢ عاملا ينتجون في اليوم ٣٠٠ كارتـون من الكبـــريت

كانت قرارات تموز الاشتراكية خطوة مهمة في ارسـاء اسس الاشتراكية العربية ودعم القطاع العام . ومن الشركات المهمة التي تم تاميمها بموجب هذه القرارات التاريخية شركة الكبريت المتحـدة ، وقد قمنا بزيـــارة معمل هذه الشركة في بغداد الجديدة .

كانت مكائن المعمل الحديثة وكلها مكائن سويدية تواصل عملها باشراف وادارة عمالنا البواسل .. عمال شـعب تموز وتشرين . وللتدليل على ضخامة هذه المكائن ان ماكنة واحدة منها استوردت بعـد التاميم قيمتها ـ ٢١ ـ الف دينار .

ان هذه الشركة التـــي تزود العراق بشخاط علامة ـ ثلاث نجمات ـ المشهـــور وبشخاط ـ ابو السلة ـ قـد اسست شركة مساهمـــة برأسمال مقداره نصف مليون دينار دفع منه ربع مليون دينار وذلك بموجب امتياز خاص من الشركة السويدية الصانعة لنفس النوع من الشخاط ..

وكان العراق يدفع كل عام مبالغ ضخمة من المال الى الشركة السويدية قيمة الامتياز وثمن ـ سر الخلطة ـ وهي الخليط الكيماوي الذي يستخـدم لرأس عود الثقاب وجعة بسيطة مساهمة الشركة السويدية في رأس المال الا ان الدكتـــور خير الدين حسيب محافظ البنك المركزي قد اجرى مع الشركة السويدية مفاوضـــات انتهت بجعل حصة الشركة ١٠ دينـــار سنويا بشكل مقطوع وهكذا توفر للعـــراق مبالغ كبيرة . بينما كانت حصة الشركة حوالي ٨٨٨ فلسا عن كل كارتون تنتجها الشركة اي ما يقارب الـ ٤٦ الـــف دينار سنويا . وكـــانت الشركة السويدية قد ربحت حتى ١ـ٧ـ٩٦٤ ما يقرب من ٣٨٠ الف دينار .

ان هذا المعمل الذي اصبح من معاملنـــا الوطنية الكبيرة التي نعتز بها يعمل فيـه ١٨٢ عاملا بين عامل فني وعامل غير فنـي والحد الادنى لاجور العمال هـو (٦٥٠) فلسا اما الحد الاعـلى فهو ٩٣ دينارا في الشهر .

وان جميع المواد الاوليـــة وخاصة الاخشاب تستورد من الخارج لكن عملية التصنيـع كلها كانت تتم في معمـــل الشركة بطرق اوتوماتيكية .

وقد جرت تجـارب وبحوث على عدة انواع من الاخشاب العراقية وقد ثبت صـــلاح بعضها وتبينت جودته ولنا أمل وطيد بـأن تعنى الدوائر المعنية بالتعاون مع الشركـة في زراعـــة غابات خاصة لانتاج هـــذا النوع من الخشـب محليا لخدمة اقتصادنا الوطني .

وقد خصصت الشركـة لعمالها الطبيب كمال احمـد للعناية بفحصهم وعلاجهـم وهيأت ما يلزم لتزويدهم بالدواء كما انشأت لهم مطعما خاصـا وبعد التاميم قامت الشركـة بتجهيز عمالها ببدلة عمـــل وساهمت بنصف قيمة وجبة الغداء التي تقدم للعمال والتي قيمتها خمسون فلســـا .. وخصصت لهم سيارات خاصة لضمان نقلهم من بيوتهـــم الى الشركة وبالعكس . كما انشئ للعمال فرقة رياضيـــة خاصة بهم .

وزاد انتاج الشركة من ٢٠٠ كارتون في اليـــوم الى ٣٠٠ كارتون بعد الاقبال الشديـد على منتجاتها ويعمل المعمـــل وجبة واحدة في اليوم .

وصرح لنا مسؤول فـــي الشركة بان الشركة قد رفعت جميع عمالها اعتبارا مـــن ١ـ١ـ٩٦٥ ومنحتهم منحـة مناسبة بمناسبة عيد الفطر المبارك مقدارها نصـــف راتب .

وقد اسسنا بعض المخازن الحديثة للخزن وان جميـــع امورنا ومعاملاتنا تجـرى الان حسب الخطة التي تضعهـــا الموسسة الصناعية . ويجرى التوزيع عن طريق وكـــلاء الشركة الموجودين في بغـداد وتوصله الى جميع المـــدن العراقية .

وكانت الشركة قبـــل التاميم تعاني من كثرة الفائض من الانتاج وقلة التصريف الا ان هذا الموضوع قد حـــل وتطور انتاجها تطورا ملحوظا وبالاضافة الى ما باعته من الانتاج المكدس وفي نيـــة الشركة الان تصدير بعض منتجاتها الى خارج العـــراق وذلك بعد ان يتم اختيار ماركة خاصة لهذا الغرض والشركة الان جادة في انتاج نـــوع جديد من انتاجها بشكـــل صالون وانواع كبيرة الحجـم تحمل تصاوير اثرية وبعض انتاجنا من احسن انواع الانتاج في الشرق الاوسط . وسيتم انتاج الشخاط الملون وانواع اخرى من الشخاط .

ومما يسر حقـــا تعاون العمال تعاونا وثيقا مـــع الادارة لتطوير وتحســـين الانتاج بعد ان اصبحت الشركة ملك الشعب .

(1) صوت العمال، ع23، السنة الاولى،13اذار 1965،ص14.

ملحق رقم(3)

صورة توضح توزيع الارباح على العمال باحتفال كبير[1].

الجمهورية
رئيس التحرير فيصل حسون
٨ صفحات ٢٠ مليما
العدد ٥٥١
١٧ تموز ١٩٦٥
واشنطن تعترف بفشل محادثات "هاريمان" مع "كوسيجين" في موسكو !
رئيس الجمهورية يحيي عمال وانجازات المؤسسة الاقتصادية
احتفال رائع امس بتوزيع الارباح على موظفي وعمال الشركات الوطنية
زعماء اليمن يعودون الى صنعاء
"الأيرياني" يتحدث عن الميثاق الوطني الجديد
فشل مباحثات هاريمان وكوسيجين في التقريب بين موسكو وواشنطن
اطلاق محطة فضائية سوفياتية تزن ١٢ طنا
العمل من أجل الوحدة..
أول نظرة للأنسان على كوكب المريخ الغامض!
تلول وسلاسل جبلية على سطح الكوكب الأحمر
"مارينر ـ ٤" ارسلت الصورة الثالثة عبر ملايين الأميال

(1) الجمهورية ، ع551، 17تموز 1965،ص1.

المصـــادر

المصادر

اولاً–الوثائق غير منشورة

أ–دار الكتب والوثائق الوطنية

1–د.ك.و ، ملفات وزارة المالية ،630/130 ، اتفاق بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة في 26مايس1964 .

2–د.ك.و ،ملفات وزارة المالية ،8/19 ، لائحة قانون الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق .

ب –المكتبات الشخصية

1–شركة مدينة الالعاب ، رقم الشهادة 594، 1978، المكتبة الشخصية لجمال طاهر يحيى .

2– _____ ، رقم الشهادة 800، 1978، المكتبة الشخصية لجمال طاهر يحيى .

ثانياً–الوثائق المنشورة

1–الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ، حزيران 1965.

2– الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي، حزيران 1967.

3–البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي عن العراق ،اب 1964،دائرة الاحصاء والابحاث.

4– _____ ، التقرير الاقتصادي عن العراق ، النصف الثاني من شهر اب1964، دائرة الاحصاء والابحاث .

5– _____ ، التقرير الاقتصادي الشهري عن العراق ،ع8–9 ، السنة السابعة ،1964 .

6– _____ ، التقرير السنوي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 1965.

7- _____ ، التقرير السنوي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 1966.

8- وزارة التخطيط ، التخطيط في العراق ، مكتبة وزارة التخطيط ،1969.

9- وزارة الصناعة ، المؤسسة العامة للصناعة ، التقرير السنوي الثالث 1966-1967.

10- وزارة الاقتصاد ، المؤسسة العامة للتأمين ، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمين والشركات التابعة لها ،1966.

11- _____ ، المؤسسة العامة للتأمين ، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمين والشركات التابعة لها ،1967.

ثالثاً-الكتب الوثائقية

1- طارق مجيد تقي ، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق ، مؤسسة مصر ، مصر ،2010.

2- مؤيد الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد 1959-1973، مكتبة دجلة ، بغداد ،2019.

رابعاً-الرسائل والاطاريح الجامعية

أ - اطاريح الدكتوراه

1-احمد علي محمد ، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية العلوم الاسلامية ،2000.

2- ثورة نصيف جاسم الربيعي ، التطورات السياسية الداخلية في العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف 1966-1968 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الدول العربية ، معهد التاريخ العربي والتراث العربي للدراسات العليا ، اتحاد المؤرخين العرب،2010.

3- جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في العراق 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة تكريت ، كلية التربية ،2012.

4- حسن عودة ابو الهيل ، اسس قيام الطبقة الوسطى في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد ،كلية التربية للعلوم الانسانية ،2014.

5-حميد فجر ذياب الدليمي ، التطورات الاقتصادية في العراق 1963-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة المستنصرية ، كلية التربية ،1999.

6-سمير محمد اسماعيل الوزيري ، نيكيتا خروتشوف وسياسته الداخلية في الاتحاد السوفيتي (1894-1971) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ،2020.

7-عبد الله خليل سالم الجبوري ، امين هويدي ودوره السياسي والفكري ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الانبار ، كلية الاداب ،2021.

8- عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي ، غرفة تجارة بغداد 1926-1964، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ،كلية الاداب ،1997.

9- عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، تطور المشكلة الكردية في العراق 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الانبار ، كلية الاداب ، 2017.

10- علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة ، كلية الاداب ،1998.

11-غصون مزهر حسين المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية بنات ،2005.

12- ليث نعمة موسى محمد ، جريدة الاهرام ومواقفها من التطورات السياسية في العراق 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد ،كلية الاداب ،2018.

ب-رسائل الماجستير

1-احمد عبد الحسين حمزة ، تطور الحركة النقابية العمالية في العراق من1958-1979، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،2020.

2- انور سعد ابراهيم حسين ، رشيد مصلح ودوره في تاريخ العراق المعاصر (1917-1970) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية للبنات ، 2015.

3- احمد هاشم جاسم العتابي ، عبد الرزاق محي الدين ودوره السياسي والفكري 1910-1983،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، كلية التربية،2017.

4-امجد خضير رحيم محمد الدوري ، التطور الصناعي في العراق 1958-1979، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، 2004.

5- بكر امير محمد الصفار ، عبد الكريم فرحان ودوره العسكري والسياسي في العراق 1958-1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،2016.

6- تقى عبد سالم العاني ، تطور القطاع العام في العراق مع اشارة خاصة للقطاع العام في التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ،1974.

7- تقى مؤيد فاضل الشيخلي ، الحركات الاسلامية في العراق خلال عهد عبد السلام عارف، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، 2017

8- جمال صبحي طالب ، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية بنات ، 2015.

9-حنان طلال ساره ، سياسة جمال عبد الناصر تجاه العراق 1956-1970، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ديالى ، كلية التربية ، 2006.

10- خميس محمود شبيب السنبسي ، التنظيمات السياسية في العراق 14تموز 1958-17 تموز 1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية ،2013.

11- ريسان عامر عبد الله سعد الساعدي ، العلاقات العراقية السوفيتية 1963-1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، كلية التربية الاساسية ،2010.

12- سحر عبد الفتاح ابراهيم محمد نصر الدين ، العلاقات المصرية العراقية 1963-1990، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كفر الشيخ ، كلية الاداب ، 2015.

13- صلاح عريب عباس ، غرفة تجارة الموصل 1926-1964، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية ،2011.

14- عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، الدور السياسي للنخبة العسكرية في لواء الرمادي 1958-1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الانبار ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2014 .

15- عدي حسين داخل ، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق 1931-1971، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ذي قار ، كلية الاداب ،2014 .

16-علي شيت محمود ، العراق والسياسة العربية 1963-1967، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل، كلية الاداب ، 2009 .

17-علي كريم عباس سلمان العبيدي ، صبحي عبد الحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1966، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، 2012 .

18- علي ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، 2005 .

19-غمراني حورية وشيباح عقيلة ،جمال عبد الناصر والقضايا العربية (1952-1970) اليمن انموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجيلاني بونعامة بخميس مليانة ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ،2014.

20- فاتن فياض عاطف قناديلو ، تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية من عام 1955-1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، كلية الدراسات العليا ، 2001.

21- كرار عبد الحسين جودة الخفاجي ، الحركات الاسلامية الشيعية في العراق 1958-1980، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ذي قار ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،2018 .

22- كريم مساهر حمد صالح ، عبد الحكيم عامر ودوره في السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية ،2012 .

23- ليث عبد علي ناموس الاسدي ، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية والداخلية والعربية 1958-1968 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكوفة ، كلية التربية بنات ،2014 .

24- منذر عبد الحسين الفيصل ، الملكية الاشتراكية في العراق على ضوء الاشتراكية الاقليمية للفكر العربي الثوري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ،1979 .

25-ميثاق عبد حبيب حسين علي المحمداوي ، عارف عبد الرزاق ودوره العسكري والسياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الانبار ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،2012 .

26-نوفل خليف اسود خليفة السلماني ،سعيد صليبي ودوره في تاريخ العراق المعاصر ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الانبار ، كلية الاداب ،2016 .

27- وجدان فالح حسن الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق واثاره السياسية والاقتصادية 1921-2006 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2007.

28- وداد يونس يحيى ، تجربة تأميم المصارف التجارية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 1975 .

خامساً-الكتب العربية والمعربة

1-احمد فوزي ،عبد السلام محمد عارف سيرته محاكمته مصرعه ، الدار العربية ، بغداد ،1989 .

2-اديث وائي ايف بيزوز،العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975، ج2،ت:عبد المجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت ،د.ت.

3-امين هويدي ، كنت سفيراً في العراق 1963-1968 الفرص الضائعة للوحدة العربية ،ط2،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2017.

4-اياد خرفوش ، الجمهورية العربية المتحدة ، حقائق الوحدة والانفصال ، دار عروبة للنشر ،د.م،2014.

5-باسل الكبيسي ، حركة القوميين العرب، دار الطليعة ، بيروت ، 1974.

6-بريان روبرت جيسون ، الموقف الامريكي من البعثيين والقوميين في العراق 1963-1969 ، ت:مصطفى نعمان احمد ، مكتبة دجلة ، بغداد ، د.ت .

7- تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ت: زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،2006.

8- جبار السوداني ، المساهمة الديمقراطية للعمال في ادارة القطاع الاشتراكي ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، د.ت .

9- جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1985-1968،ج7،بيت الحكمة، بغداد ،2004.

10- _____ ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1985-1968،ج8،بيت الحكمة، بغداد ،2004.

11- _____ ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1985-1968،ج9،بيت الحكمة، بغداد ،2004.

12- _____ ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1985-1968،ج10،بيت الحكمة، بغداد ،2004.

13- _____ ، التطورات السياسية في العراق 1958-1968، بيت الحكمة ، بغداد ، 2010.

14- _____ ، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968 ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد 2015 .

15- جعفر عباس حميدي وابراهيم خليل احمد ، تاريخ العراق الحديث ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ،د.ت .

16- جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، مكتبة الشرقية ،د.م ، 1999.

17- جميل هاشم الكاظمي ، الركود الاقتصادي و واقع الصناعة في العراق ، مطبعة اسعد ، بغداد ، 1967.

18- حامد الحمداني ،صفحات من تاريخ العراق الحديث من ثورة 14 تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958-1996، فيشونميديا ، السويد ، د.ت .

19- حامد مصطفى ، النظام القانوني للمؤسسات العامة والتأميم في القانون العراقي ، دار الجمهورية ، بغداد ،1965.

20- حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية 1914-1990 ، دار المجتبى ، بغداد ،1991 .

21- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة اعلام السياسة العراقية ،ط2، شركة العارف ، بيروت ، 2013.

22- حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية الكتاب الاول من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ،ت: عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ،1990.

23- _____، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ت: عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، 1992.

24- حيدر حنون علي العتابي ، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968 ،ط2،دار الثقافة العربية ، العراق ،2013.

25-حيدر نزار عطيه ، المرجعية الدينية في النجف الاشرف ومواقفها السياسية في العراق من عام 1958-1968، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، 2010.

26- خليل كنة ، العراق امسه وغده ، دار الريحاني ، بيروت ،1966 .

27- خير الدين حسيب ، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى ، المؤسسة الاقتصادية ، بغداد، 1965 .

28- _____ ، مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي ، دار الطليعة ، بيروت ،د.ت .

29-رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي 1918-1968، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،1976.

30- رشيد خيون ، 100عام من الاسلام السياسي في العراق ،ج2 ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، الامارات ، 2011.

31- زهير الدوري ، الفكر السياسي للاحزاب والحركات العلمانية في العراق ، جداول للنشر ، بيروت ، 2014.

32- زينب عبد الحسين الزهيري ،عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق 1966-1968 ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،2012.

33- ستار نوري العبودي ، عبد العزيز العقيلي حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق 1919-1981 ، مكتبة مصر ، بغداد ، 2009.

34- سعيد عبود السامرائي ، القطاع العام في العراق ، مطبعة الامة ،بغداد ، 1971.

35- سعد مهدي شلاش ، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958-1966، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014.

36-سنان صادق حسين الزيدي ،سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد عبد السلام محمد عارف شباط 1963-نيسان1966، مكتبة مصر-دار المرتضى ، بغداد ،2009.

37-صادق قدير الخباز ،نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق ،مطبعة العمال المركزية ، بغداد ، 1971.

38- صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص) ، مطبعة النجوم ، بغداد ، 1968.

39- صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه تطبيقاته واجهزته 1921-1980، بيت الحكمة ،بغداد ، 2002.

40- صفاء الحافظ ، القطاع العام وافاق التطور الاشتراكي في العراق ، دار الفارابي ، بيروت ، 1971 .

41- صبحي ناظم توفيق ، الرئيس عبد السلام كما رأيته ، دار الذكرة للنشر والتوزيع ، العراق ، 2019.

42- صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، دار الفرات ، د.م ، 1993.

43- _____ ، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق اضواء على المرجعية تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الاشرف 1958-1992، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، 2004.

44- صلاح عريبي عباس ، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.

45-طالب الحسن ،اغتيال الحقيقة عبد السلام عارف واشكالية الكتابة في تاريخه السياسي ،ط2، دار اور للطباعة والنشر ،بيروت،2010 .

46- عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية احصاء الدخل القومي ،ط2، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ،2007.

47-عبد الستار شنين الجنابي ، غرفة تجارة النجف الاشرف ، غرفة تجارة النجف ، النجف ،2013.

48-عبد العزيز البدري، حكم الاسلام في الاشتراكية،ط2،منشورات المكتبة العلمية ،المدينة المنورة،1965.

49-عبد الفتاح البوتاني ،التطورات السياسية في العراق 14تموز 1958-8شباط 1963، دار سيرين،دهوك ، 2007

50-عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم ، لندن ، 1991.

51- عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج3،كندا ،2020.

52- علي خيون ، ثورة 8شباط 1963 في العراق الصراعات والتحولات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،د.ت .

53-علي عبد شناوة ، الشبيبي في شبابه السياسي حتى عام 1932 ، دار كوفان للنشر ،بغداد ، 1995.

54-علي كريم سعيد ، عراق 8شباط 1963 – من حوار المفاهيم الى حوار الدم ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ،1999.

55- عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار – الوظائف – السياسات 1921-1990، بيت الحكمة ، بغداد ،2001.

56- علياء صبار الخالدي ، عبد الرزاق النايف ودوره السياسي والعسكري في العراق ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، 2019.

57- علياء محمد حسين الزبيدي ، العهد العارفي في العراق 1963-1968، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ، 2013.

58- عمار ياسر العامري ، السيد مهدي الحكيم دراسة تاريخية في سيرته واثاره السياسية والفكرية والاجتماعية 1935-1988،بغداد ، 2011.

59- فالح عبد الجبار ، العمامة والافندي ،ت: امجد حسين ، منشورات الجمل ، بيروت ،2010.

60- فاضل عباس مهدي ،التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1977 .

61- فرهاد ابراهيم ، الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق ،مكتبة مدبولي ، مصر،1966.

62- فوزي القيسي ، النظام المصرفي العراقي بعد التأميم ، مطبعة المعارف ، بغداد ،1967.

63-فيصل حسون ،مصرع المشير الركن عبد السلام عارف ،دار الحكمة ،لندن ،د.ت.

64- فيصل الفؤادي ،الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح منذ تأسيس الحزب عام 1924 حتى المؤتمر الخامس عام 1963 ، فيشونميديا.

65- فيبي مار، تاريخ العراق 1921-2003، ت:مصطفى نعمان احمد ، دار ومكتبة المجلة ،بغداد ،2020.

66- كمال اديب ، مجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية ، دار الفارابي ، لبنان ،2013.

67-كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي ،العراق تاريخ اقتصادي ،ج6،بيت الحكمة،بغداد ،2019.

68- كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، مكتبة البدليسي ، بغداد ،1987.

69-كول ،ت: عبد الحميد الاسلامبولي ، الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، مصر ،د.ت .

70- ليث عبد الحسين الزبيدي ، ثورة 14تموز 1958 في العراق ،ط2، منشورات اليقظة العربية ، بغداد ، 1981.

71- ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت ،من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ 1958،ت: مالك النبراسي ،منشورات الجمل ، د.م ،2003.

72-مدحت كاظم القريشي ، الحماية والنمو الصناعي في العراق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،د.م ،د.ت.

73- محمود شاكر ، التاريخ المعاصر بلاد العراق 1924-1991، المكتب الاسلامي ،د.م، 1992.

74- محمد حمدي الجعفري ،تدخل العسكريين العراقيين في العهد الجمهوري 1958-1968الدوافع.الاسباب.النتائج ، مكتبة دجلة ، بغداد ،2012.

75- محسن عبد الحميد ، الاخوان المسلمين ، 1924-2003،ط2،د.م،2012.

76- محمد عبد الوهاب العزاوي ، نحو جهز مصرفي اشتراكي ، دار الحرية للطباعة والنشر ، العراق ،1978.

77- محمد كريم المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،2002.

78- محمود محمد الجنيب ، اقتصاديات العراق ، دار الطباعة الحديثة ، البصرة ، 1969.

79- مجيد خدوري ، الاتجاهات السياسية في العالم العربي دور الافكار والمثل العليا في السياسة ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ،1972.

80- _____، العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للنشر ،بيروت ، 1974.

81- مفيد كاصد الزيدي ، الاحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2012.

82- مناف جاسب الخزاعي ، سيرة الدم والرصاص الصراع البعثي الشيوعي في العراق 1947-1968، دار سطور ، بغداد ، د.ت.

83- حسين نهاد عبد الحميد حسين ، التحولات الاقتصادية في العراق 1968-19680، مطبعة نركال ، الموصل ،2022.

84- هادي حسين عليوي ، رجالات العراق الجمهوري من عبد الكريم قاسم الى صدام حسين ، مكتبة دجلة ، بغداد ، 2018.

85- وزارة الثقافة والارشاد ، مجموعة القوانين التي شرعت والخطب التي القيت والمشاريع التي انجزت في الذكرى السادسة لثورة تموز ، وزارة الثقافة والارشاد ، بغداد ، 1964.

86- وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1964، مطبعة الحكومة ، بغداد ،1965.

87- وسن سعيد الكرعاوي ، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق 1946-1970، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية ، بغداد ، 2009.

سادساً-المذكرات

1-حامد مصطفى المقصود ، سيرة ثائر ، مكتبة مصر – دار المرتضى ، العراق ،2009.

2-عارف عبد الرزاق ، بوابات الحقيقة ، دار المعارف ، د.م، د.ت .

3-مذكرات فؤاد عارف ، تقديم :كمال مظهر احمد ،ط2، دار اراس، اربيل ،2011.

4-مذكرات صبحي عبد الحميد ، العراق في سنوات الستينات 1960-1968 ،دار بابل ، العراق ، 2010.

5- محمد حديد ، مذكراتي الصراع من اجل الديمقراطية في العراق ، تحقيق :نجدة فتحي صفوة ، دار الساقي ، لبنان ،2006.

6- هادي خماس ، رجل من زمن الثائرين ، ط2 ، د.م ، د.ت.

سابعاً-البحوث العلمية و المقالات

1-ابراهيم خليل احمد العلاف ، تاريخ الحركة العمالية في العراق ، "مجلة" دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية- جامعة الموصل ، ع25 ،مج 8 ،2012 .

2- جمال هاشم الذويب وميثاق حبيب حسين علي ، الدور السياسي لعارف عبد الرزاق في عهد عبد الرحمن عارف 1966-1968 ، "مجلة"جامعة الانبار ،كلية التربية للعلوم الانسانية ، ع4 ، 2012.

3-حسين ماجد سلمان ، الحركة العمالية في العراق دراسة في اتجاهاتها السياسية ، "مجلة" دراسات تاريخية ، جامعة البصرة ، كلية التربية للبنات ،ع19 ،كانون الاول 2015 .

4-خضير سطم مكحول المعاضيدي ، حكومة عبد الرحمن البزاز 1965-1966، "مجلة" جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، ع3 ، مج 19 ، اذار 2012 .

5- دارا جمال غفوري ، الاحزاب السياسية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، "مجلة" كلية التربية الاساسية ، جامعة المستنصرية ،ع112 ، 2012 .

6- رشا ظاهر محي الدين عبد الرضا ، دور التنظيمات النقابية في حماية حقوق العامل في العراق ، "مجلة" المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، ع3 ، السنة الثالثة عشر ، 2021 .

7- سها سلمان علي ،العلاقات العراقية المصرية بين 1958-1968 ، "مجلة" الدراسات التاريخية والحضارية ، مركز صلاح الدين الايوبي للدراسات التاريخية ، جامعة تكريت ، ع23 ، مج 8 ، كانون الثاني 2016 .

8-سعيد عبود السامرائي ، العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن وراء القوانين الثورية الاشتراكية ، "صحيفة " الجمهورية ،ع214 ، اب 1964 .

9-سنان صادق حسين الزيدي ،تطور العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق (18تشرين الثاني 1963-نيسان1966) ،"مجلة" المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،جامعة المستنصرية ، كلية التربية ،ع42، 2013.

10- صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14تموز1964في العراق ، "مجلة" جامعة تكريت للعلوم الانسانية ،ع2 ،مج17 ، شباط 2010 .

11-عاصم حاكم عباس الجبوري ونضال ابو جواد امانة الكرعاوي ،خير الدين حسيب ، المؤتمر العلمي لمئوية الدولة العراقية ، جامعة الكوفة ، كلية الاداب ،15-16 ايلول ،2012 .

12- عبد الامير العبود ، حول الاحتكار الحكومي لتجارة العراق الخارجية ، "مجلة" القانون والاقتصاد ، جامعة البصرة ، هيئة القانون الاقتصادي ،ع 3-4 ، مج 2 ،1970 .

13-عبد الرزاق الربيعي ، دور المشاريع الخاصة في التنمية الاقتصادية ، "مجلة " الصناعي ،ع4 ،السنة الخامسة ،كانون الاول 1964 .

14-عدي محمد كاظم السبتي ، الاخوان المسلمون في مصر 1928-1973،"مجلة" مركز بابل للدراسات الانسانية ،جامعة بابل-مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ،ع1،مج9 ،2019.

15- علي حمزة سلمان الحسناوي ، دور القوى العسكرية والمصرية في اختيار وتنصيب عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية عام1966 ،"مجلة" جامعة كربلاء العلمية ، ع 2 ، مج7 ،2020 .

16- علي الزبيدي ، العمال ومسؤولياتهم في مجالس الادارة مشاركة العاملين في مجالس الادارة مهمة اشتراكية "صحيفة" صوت العمال ، ع58 ،السنة الثانية ،27تشرين الثاني 1965.

17- علي طاهر تركي ، الواقع الحرفي وبدايات التصنيع في العراق 1900-1932، "مجلة" جامعة كربلاء العلمية ، ع1،مج9 ،2011.

18- علي عبد المنعم السيد ، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية :القطاع العام والقطاع الخاص ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ،1990 .

19- قابل محسن كاظم واحمد شنين شلال، موقف الاحزاب السياسية من سياسة عبد السلام محمد عارف ، "مجلة" واسط للعلوم الانسانية ، ع27،د.ت

20- كاظم محسن ،تأميم سنة 1964 للصناعة الخاصة في العراق ، "مجلة" دراسات الخليج والجزيرة العربية ،ع22 ،السنة السادسة ، 1980 .

21- مالك لفته مريدي المعالي ، الطبقة البرجوازية ودورها الاقتصادي في العراق ، "مجلة" الدراسات التاريخية و الثقافية ، ع2-4 ، مج11 ،2020 .

22-وداد جابر غازي الزيني ، تأميم النفط الايراني وتداعياته على العلاقات الدولية (1951-1953)، "مجلة" اداب المستنصرية ، ع 60 ،31 اذار 2013.

ثامناً-الدوريات

أ-الصحف

ت	الصحيفة	العدد	السنة
1	الجمهورية	-201-200-199-198-157 -258-209-208-203-202 330-327-326-323 -539-532-522-495-485 -556-553-551-544-542 569 1313-1189-1186-1184	1964 1965 1967
2	صوت العمال	17-15-13-6-10-3-2 -35-34-31-24-23-18 -42-41-40-39-38-37 59-52-48-45-43	1964 1965
3	العرب	325-323-322-321-320 389-379	1964 1965
4	الوقائع العراقية	1015 1200	1964 1965

ب-المجلات

ت	المجلة	العدد – الجزء	السنة
1	التجارة	ج/3-4 ج/2-3-4 ج/1	1964 1965 1966
2	الصناعي	ع/2-4 ع/2-4-42 ع/3	1964 1965 1966
3	العمل والشؤون الاجتماعية	ع/5-6	1967
4	الاقتصادي	ع/1-2 3-4	1964

ج-النشرات

ت	النشرة	الرقم	السنة
1	البنك المركزي العراقي	51	تموز-ايلول 1964
2	البنك المركزي العراقي	52	تشرين الاول-كانون الاول

تاسعاً-المقابلات الشخصية والتلفزيونية

1-مقابلة اجرتها الباحثة مع جمال طاهر يحيى نجل طاهر يحيى في 27حزيران2023 عبر تطبيق الواتس اب.

2-مقابلة اجرتها الباحثة مع نمير كافل حسين حفيد مالك معمل كافل حسين الذي تم تأميمه بموجب قرارات تموز الاشتراكية 1964 في ايلول 2022 عبر تطبيق الماسنجر .

3-لقاء تلفزيوني مع الشيخ حامد عبد العزيز الشيخ حمد رئيس جمعية رابطة علماء الدين في برنامج اخر النهار عبر قناة النهار ،2022

عاشراً-شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1-ابراهيم خليل احمد العلاف ، مدونة الكترونية ،13ايلول2015

http:llwwwallafblogspotcomblogspot.com

2-افراح شبل عبد الحسن ، الجمعيات والنوادي النسوية في العهد الجمهوري ،"مجلة" الكاردينيا ، 23ايار 2013.

www.algardenia.com

3-سلمان رشيد الهلالي ، تحولات الطبقة الوسطى (البرجوازية) في العراق خلال 150عام 1869-2003 ، مقالة في موقع مؤسسة الحوار المتمدن ،20اب 2017 ،

http:llm.ahewar.org

4-كاظم الموسوي ، الطبقة العملة العراقية ووضعها الاجتماعي والاقتصادي ، صوت اليسار العراقي ،"صحيفة" مستقلة تصدرها مجموعة من الكتاب والصحفيين العراقيين ،ع16،122ايلول 2009 .

http:llsaotatiassar.org

5-ويكيبيديا ar.m.wikipedia.org

Abstract:-

The socialist nationalization laws issued on July 14,1964, had a great impact on Iraqi society in terms of economic . social and political aspects .They changed the shape and nature of the economic system from capitalist to make it follow the footsteps of socialism, so the public sector turned from a weak element into a dominant one ,and the state imposed its control over the economy and became united .

These laws touched the lives of the Iraqi citizen ,as they worked to lift the injustice against some groups of the people and grant them some of the rights that they were deprived of ,such as a share in the profits, participation in boards of directors, the provision of necessary goods and products at subsidized prices, the provision of health insurance ,and others ,never the less, the application of nationalization laws was not without errors that it constituted a burden on it , in addition to the circumstances and reasons for its issuance that prompted its legislators to evade their responsibility .The aim of these laws was not only to achieve social justice and economic development but the main objective was to achieve unity with the united Arab Republic ,which had political significance in the first place.

From here came the importance of this study due to the impacts left by the nationalization laws whether they were positive or negative on the Iraqi society . socialist nationalization laws ,economic development from an increase in production and profits and an expansion of investment , which was planned or was it a reason for smuggling capital and fighting the private sector .The second motive is knowing the impact of these laws on active economic activities .By granting the working class its rights , did this class benefit from these rights and from the social groups that were harmed by the laws? The fourth motive was whether unity with the united Arab Republic was achieved , and at least the achievement of its political goal.

The dissertation was divided into an introduction ,a preface ,three chapters , a conclusion , and appendices. The preamble was entitled (socialism in Iraq) which deals with how Abd al-salam Aref come to power ,the preliminary steps for issuing socialist nationalization laws, and the most important reasons that prompted him. for its issuance and nationalization laws ,the first chapter dealt with the economic effects of

socialist nationalization laws and how they affected the public and private sectors (commercial ,industrial , banking and insurance) and economic activities .

The second chapter is devoted to the study of the social effects of socialist nationalization laws , specifically their effects on the working class and the gains it achieved and the creation of service institutions for it and the bourgeois class that was affected by these laws and the compensation that the state pledged to pay to those affected by the laws .The third chapter talked about the political effects of the socialist nationalization laws and the pursuit of unity with the united Arab Republic, indicating the reasons that prompted each of Abd al-salam Aref and Abd al-Rahman Aref to strive to achieve unity and the position of the internl Islamic and political circles regarding the laws and how they were received by the external circles . The conclusion included the most prominent conclusions of the researcher .They are for some documents ,schedule and pictures related to the subject of the message.

The researcher relied on a number of sources that enriched the message with abundant information such as unpublished documents ,published documents ,documentary books ,theses ,university theses ,Arabic and Arabized books , scientific research and periodicals such as newspapers , magazines and pamphlets .

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of History – Modern History

The General effects of the socialist nationalization laws in Iraq 1964 - 1968 , a historical study

by:

Nagham Hadi Mohsen

To the Council of the College of Education for Human Sciences at the University of Karbala, Department of History, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in modern history.

The supervisor:

Prof. Dr. Uday Hatem Abdel-Zahra Al-Mafarji

2023 A.D. 1445 H.D